تيار الوفاء الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب: تيار الوفاء الإسلامي المنهج الرؤية الطموح
إعداد: عباس البحراني، قيادي في تيار الوفاء الإسلامي
نشر: دار الوفاء للثقافة والإعلام
الطبعة الأولى: أكتوبر ٢٠٢٠م - صفر ١٤٤١هـ
البريد الإلكتروني: dar@al-wafa.net
دار الوفاء للثقافة والإعلام
المنامة - البحرين

الفهرس

مقدمة الناشر..... 17
مقدّمة 21

الفصل الأول: النشأة والانطلاق

مرحلة الدعوة الدينية والسياسية 33
انتفاضة الكرامة 34
أصحاب المبادرة..... 36
جمار انتفاضة الكرامة لم تخبو..... 43
مخطط لاغتيال الأستاذ عام 2003م 46
الإسلام الحركي في البحرين أمام مفترق طرق 49
نشوء حركة الحريات والديمقراطية «حق»..... 25
نشوء تيار الوفاء الإسلامي 55
مراحل تأسيس تيار الوفاء الإسلامي..... 61
قادة الانطلاق 65
جمر تحت الرّماد يهيء البحرين لثورة 14 فبراير..... 70
الإذن الشرعي..... 72
انطلاق ثورة 14 فبراير..... 73
تحديد الزمان والمكان لانطلاق الثورة 76

تشكيل «شباب 14 فبراير» 80
اجتماعات القيادات السياسية الوطنية 81

الفصل الثاني: الهوية والمنهج

الهويّة 85
المنهج 89
الأهداف 108
الهدف الأساس 109
الأهداف والمطالب السياسية الأخرى 110

الفصل الثالث: التنظيم والبرنامج

البناء التنظيمي والمؤسسي 121
المستويات التنظيمية 121
الاستناد على الإرادة الشعبية 124
الرؤية الاستراتيجية 127
القيادة 127
الوسائل الإعلامية 128
المشروع الثقافي 128
الفعاليات الميدانية 130
الملف الاجتماعي والإنساني 131
منطلقات البرنامج السياسي 132

الفصل الرابع: العملية السياسية من منظور تيار الوفاء الإسلامي

أولاً: أزمات البلاد التي عجزت العملية السياسية عن تناولها 150
الأزمة الأولى: المسألة الدستورية وملحقاتها 150
الأزمة الثانية: التجنيس السياسي الممنهج 161
الأزمة الثالثة: التمييز والتطهير الطائفي 165
الأزمة الرابعة: الفساد الإداري والمالي 168
الأزمة الخامسة: ملف ضحايا انتفاضة التسعينات 169
الأزمة السادسة: القوانين المقيدة للحريات العامة والمنتهكة لحقوق الإنسان 170
ثانياً: فشل المجلس النيابي في التشريع والرقابة 173
قانون مباشرة الحقوق السياسية 175
قانون الجمعيات السياسية 176
وجود مجلس الشورى 181
حق الحكومة الحصري 182
رأس السلطة وحق التشريع 183
حق الحكومة في التشريع 185
المحكمة الدستورية ونقضها صلاحيات المجلس 185
صلاحية رأس السلطة لتعطيل مشاريع القوانين 186
اشتراط موافقة ثلثي المجلس في حال رفض الحاكم 187
قوانين انتخابية تخدم السلطة 187
افتقاد قدرة الرقابة على السلطة التنفيذية 191
ثالثاً: النتائج الخطيرة للمشاركة في العملية السياسية 192

العملية السياسية إلى أين؟ 200

الفصل الخامس: دور الوفاء في التنسيق مع قوى المعارضة

التحدي الأول: الاختلاف حول بعض الأولويات والأساليب والأهداف المرحلية 214
خط الجمعيات الرسمية 214
خط القوى الثورية 217
التحدي الثاني: غياب آليات صحيحة للقرار الداخلي وإدارة الخلافات ...219
التحدي الثالث: الحاجة للمرجعية الدينية والسياسية ونفوذها 220
التحدّي الرابع: فاعليّة مخطط النظام التشطيري 221
التحدي الخامس: العلاقات الدولية والتزاماتها 223
التحدي السادس: الاختلاف في الطرح الإيديولوجي.....225

الفصل السادس: الوفاء من التأسيس إلى قلب الثورة وصناعة الحدث

جذور ثورة 14 فبراير 232
الخط الزمني للأحداث 235
أولاً: مرحلة ما قبل 14 فبراير..... 235
تيار الوفاء الإسلامي والحلفاء وتبنّي مشروع ثورة 14 فبراير.... 238
ثانياً: من الثورة وحتى دخول القوات السعودية 243
الثورة التي انطلقت من المسجد .. وموعدٌ مع الفجر..... 243
المشيمع والمتروك .. الدماء التي أوقدت الثورة 244

مجزرة الخميس الدامي 245
ارتفاع سقف الثورة 246
اللامركزية في التظاهرات الشعبيّة 246
دور رئيس في تشكيل واحتضان القوى الشبابية 248
إعلان التحالف من أجل الجمهورية 248
الإفراج عن قادة المعارضة 250
التظاهرات تتّجه إلى مواقع النظام السيادية 251
إغلاق المرفأ المالي 252
ثالثاً: فترة قانون الطوارئ 254
اعتقال القادة 254
تصدّي القيادات البديلة في تيار الوفاء الإسلامي 254
صعود القوى الشبابية من رحم تيار الممانعة 256
الحوار مع السلطة 257
رابعاً: ما بعد فترة الطوارئ 259
المقاومة المشروعة: من الورد للردع 259
إضراب الخواجة 261
مسيرة الشعب 261
تفجير العكر الأول 262
الحضور الميداني لقيادات الوفاء 263
مقارعة السياسة الأمريكية في البحرين 264
المشير يتوعّد بتدخل الجيش 267

قبضة في الميدان وقبضة على الزناد 268
أنياب سياسية 271
نداء داخلي لإنقاذ مصالح أمريكا..... 272
تغييرقواعد اللعبة 273

الفصل السابع: الوفاء في عين العدو

السفارة الأمريكية في البحرين 281
فلتسقط العصابة الحاكمة 285
مجموعة دراسات حروب أمريكا الطويلة American Long War..... 291
معهد واشنطن للدراسات الأوسطية..... 293
المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب «الكيان الصهيوني» 295

الفصل الثامن: رؤى فكرية وسياسية

الرؤية (1): الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه 304
لماذا يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بالحكومة الإسلاميّة؟ 307
شكل الحكومة الإسلامية 308
ولاية الفقيه واستنادها على حاكمية الشعب الدينية 309
الانسجام بين حاكمية الدين وحاكمية الشعب 311
الحريات والتعددية والحقوق تحت ظل الحكومة الإسلامية 313
لبنة وتجربة نحوالبناء 316
الرؤية (2): المقاومة المشروعة والسلميّة القرآنية 317

السلميّة .. التبنّي والإشكالات 318
مواطن القصور في مفهوم السلميّة المطلقة 321
المقاومة المشروعة والسلمية ضمن المفهوم القرآني 325
السلمية بالمفهومين القرآني والمطلق 329
الاعتبارات الخارجية في تقييم المقاومة المشروعة 334
السلمية والمقاومة في الشرع والقانون 336
حوار مع سماحة آية الله الشيخ محسن الآراكي 338
الرؤية (3): السياسة الخارجية والبعد العقائدي 345
المحور الأول: الإطار النظري العام 347
أولاً: تعريف السياسة الخارجية 347
ثانياً: الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية 349
المحور الثاني: الإطار التطبيقي 356
أولاً: تأثير الإرادات والسياسات الخارجية 356
ثانياً: أهداف السياسة الخارجية 357
ثالثاً: أشكال العلاقات السياسية في البعد الخارجي 358
رابعاً: الظرف الإقليمي والدولي 361
خامساً: موقع دولة البحرين من المحاور الإقليمية 363
سادساً: الدعم الغربي للنظام الخليفي 369
الانتماء للمحور المقاوم 377
الرؤية (4): حقوق الإنسان وفق رؤية إسلامية 381
العمل الحقوقي في البحرين 382

حقوق الإنسان في المدرسة السائدة 384
حقوق الإنسان في المدرسة الإسلامية 386
أهداف منظومة حقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية 390
تأسيس حقوق الإنسان في البحرين على ضوء المدرسة الإسلامية .. 392
نحو بلورة المدرسة الحقوقية الإسلامية 395
الرؤية (5): أطروحة التكامل 397
مفهوم التكامل 398
جوهر ومقومات التكامل 400
أطروحة تيار الوفاء في التكامل 401
استراتيجية التكامل لدى تيار الوفاء 402
الرؤية تأسيس لحالة جديدة 406
إشكالات حول أطروحة التكامل 407
جواب الإشكالات 408
الرؤية (6): الوفاء وملفّ التوطين والتجنيس السياسي 416
كيف يتم التجنيس والسيطرة على مواطن القوة؟ 421
نتائج التوطين والتجنيس السياسي الكارثية 425
مسؤولية القوى السياسية الوطنية وأهداف الحملة الوطنية 428
الرؤية (7): المعارضة في بؤرة الضوء: رؤية تصحيحية لواقع المعارضة في البحرين 437
الوضع المأساوي الراهن 441
الرؤية (8): إدارة المرجعية الدينية والسياسية العليا للساحات والتجارب المحليّة 470
آية الله الشيخ عيسى قاسم في عيون المرجعية والمحور المقاوم 479

ملاحق

ملحق 1: بيان الانطلاق 497
ملحق 2: بيان حول منع اللقاء الجماهيري 525
ملحق 3: استفتاء آية الله الشيخ محسن الآراكي 530
ملحق 4: وثيقة الثبات والصّمود 533
ملحق 5: بيان الدعوة لمقاطعة انتخابات 2010م 573
ملحق 6: العلاقة مع المرجعية الدينية 578
ملحق 7: بيان عملية سيوف الثأر..... 595
ملحق 8: قبضة في الميدان وقبضة على الزناد 596
ملحق 9: كلمة آية الله الآراكي الموجهة لشعب البحرين 600
ملحق 10: الوصية الأساس 608
ملحق 11: دعوة للاعتصام وتدشين يوم الدفاع عن الهوية 616
الملحق المصوّر التوثيقي 623

إهداء

إلى مقام بقيّة الله في الأرض الإمام محمد بن الحسن المهدي أرواحنا فداه، وبعد طلب العون والتسديد منه ..

إلى روح إمامنا الخميني الراحل قدس سره ونائب صاحب العصر والزمان بالحق والاستحقاق قائدنا الخامنئي وكل من أهدانا شمعة تنير لنا الطريق ..

إلى سدنة خط الإمام الراحل روح الله الموسوي الخميني قدس سره في البحرين ..

إلى القادة والرموز ورفاق الدرب الأوفياء في سجون النظام الخليفي وفي المنافي ..

إلى الصادقين في ماعاهدوا الله عليه .. ممن قضى نحبه في

هذا النهج .. من شهداء البحرين العظام .. علي المؤمن ورضا الغسرة وأحمد الملالي والشهداء الأحياء في قافلة الخلود ..

إلى المنتظرين المستبشرين بمن سبقوا والممهّدين لصاحب العصر والزمان أرواحنا له الفداء والجنود المجهولين القابضين على الأقلام والزناد وقضبان السجون، والمجاهدين في الميدان وجميع المواقع والبلدان ..

إلى كل حر ومقاوم في البحرين ممن حفر بجهاده وتضحياته جدران التاريخ في السجون أو أزقة الوطن أو ركب أمواج الهجرة في سبيل الله استعداداً وتهيئة للنصر والفتح القادم والمشرق وراء عباب الصعاب ..

بعد الاعتذار إلى الله سبحانه ولكم عن التقصير والقصور، والشعور بالأمانة الثقيلة والتّحدّيات الجسام في طريق ذات الشوكة ..

اهدي هذا الكتاب «تيار الوفاء الإسلامي: المنهج والرؤية والطموح» سائلاً الله ﷻ القبول والمغفرة ..

عباس البحراني

مقدمة الناشر

طالما واجه القراء في الشؤون السياسية والفكرية العامة في البحرين بمختلف مستوياتهم ومواقعهم إشكالية شُحّ الطرح الفكري والسياسي حول جذور التحولاّت والتطورات خلال العقود القليلة الماضية، مما يتيح فهماً علمياً للواقع القائم بكل تفاصيله، ومساراته المستقبلية المحتملة.

كما لم تتوفَر الأدبيات والمناهج والمواقف السياسية والفكرية المتجاذبة في البحرين على أطروحات ومرافعات يقدّمها ذوو الشأن كدفاع عن مسيرتهم السياسية والفكرية والمواقف التي

انتهجوها طوال مسيرتهم.

يعتبر كتاب «تيار الوفاء الإسلامي؛ المنهج والرؤية والطموح» أول محاولة جريئة وطرح شجاع نحو الإجابة على إشكالية شُح الطرح الفكري والسياسي حول جذور التحولات على الساحة في البحرين، وإشكالية غياب المرافعة السياسية والفكرية التي تدافع عن السيرة والمسيرة الذاتية للحركة.

هو كتاب غني في المحتوى؛ كمّاً ونوعاً، ويسر دار الوفاء للثقافة والإعلام أن تطرح للقرّاء والباحثين وذوي الاختصاص بالشأن السياسي والعام في البحرين هذا الكتاب «تيار الوفاء الإسلامي؛ المنهج والرؤية والطموح»، والّذي طالما انتظرناه شهوراً وأسابيعاً وأيّاماً، ليخرج إلى النّور بحلّته الفكريّة والفنيّة المُرامة، التي ترقى لهدف الكتاب.

نهدي في دار الوفاء للثقافة والإعلام هذا الجهد لصاحب العصر والزمان، إمامنا محمد بن الحسن المنتظر المهدي «عجل الله فرجه الشريف»، ولنائبه قائد معسكر الممهّدين

المنتظرين، ولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي أدام الله بركات وجوده وللقادة وإخوة الطريق في سجون النظام الخليفي، ولشهداء الإسلام أينما ارتقت أرواحهم، ذوداً عن الدين والأرض، و ليبقى نهج الولاية فاعلاً في الحياة.

دار الوفاء للثقافة والإعلام

مقدّمة

في العام 2009م، وُلِدَ تنظيم عقائدي وسياسي جديد من الوسط الجماهيري والشعبي، ومن رحم خط الممانعة في البحرين، قاده علماء وفضلاء أجلاء، وفي طليعتهم آية الله الشيخ عبدالجليل المقداد والأستاذ عبدالوهاب حسين، وقد ظهر هذا التنظيم للارتقاء بالعمل السياسي والجهادي في البحرين، فانبرى القادة المؤسسون لبناء تنظيم حزب اللّهي مقتدر في الساحة البحرانية، وإيجاد قيادات عقائدية منسجمة وقوية تأخذ على عاتقها الانطلاق في عالم السياسة والثقافة والحقوق والإعلام وغيره بخطاب عقائدي وسياسي

يقود الجماهير للوصول لأهدافها والحصول على حقوقها التي أخذت في التقلّص بسبب مخططات النظام التخريبية الخطيرة وعدم نجاعة المنهج الأحادي، وحصر المعارضة في داخل المؤسسات المعترف بها رسمياً فقط.

وقد تهيّأت الظروف لإطلاق هذا التيار الشعبي والتنظيمي، والذي يعمل من خارج العملية السياسية المفروضة من قبل النظام، فتم الإعلان عن تأسيس «تيار الوفاء الإسلامي» في مساء يوم الثلاثاء - ليلة الأربعاء، بتاريخ: 28 صفر 1430هـ - الموافق: 24 فبراير 2009م، عبر بيان الانطلاق، الذي تمّت تلاوته في الحفل الختامي للاعتصام الاحتجاجي في قرية النويدرات، جنوب العاصمة المنامة، والذي أقيم بسبب الاعتقال التعسفي لفضيلة الأستاذ حسن مشيمع، وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد، وسائر شباب المسرحية الأمنية التي عرفت بـ«قضية الحجيرة»، وقد أُطلِق إعلامياً على الحركة في ذلك الوقت «التحرك الجديد» قبل أن يُعلَن عن الاسم الرسمي في بيان صدر بتاريخ: 8 شعبان 1430هـ - الموافق: 30 يوليو 2009م،

وكان الاسم هو: «تيار الوفاء الإسلامي».

فإطلاق تيار الوفاء الإسلامي جاء تمثيلاً حقيقياً لجمهور عريض في البحرين، يؤمن بالعمل السياسي من منطلقات عقائدية، وقد توّج إطلاق تيار الوفاء الإسلامي كسر الخطوط السياسية الحمراء التي وضعتها السلطة وتحريمها للعمل التنظيمي والحزبي من خارج العملية السياسية، حيث أن العمل السياسي الحزبي في فترة ما بعد الميثاق كان محرّماً على المواطنين، ويعاقب عليه القانون بشدة، فتم إنشاء التيار بتشكيلاته المختلفة في بيئة عانت من المحاذير الأمنية.

كان المؤسسون مزيجاً من الطبقة الدينية والسياسية الأولى، بمعنى أنهم كانوا من المؤسسين للعمل الديني والسياسي المؤسسي في البحرين، وبسبب انسداد أفق استجابة النظام للعمل السياسي الرسمي وعدم قدرتهم على تصحيح أداء قوى المعارضة فيما يتعلق بآليات القرار وأساليب العمل والتشكيل التنظيمي، فقد انعزلوا عن العمل السياسي العلني والحزبي بعد العام 2002م، وهي سنة انقلاب السلطة الخليفية على

التوافقات السياسية بينها وبين المعارضة، وفرض دستور من قبل السلطة على الشعب، وإصدار النظام الخليفي جملة من القوانين المقيدة للعمل السياسي، وممارسة النظام الخليفي لسياسات خطيرة وهدامة، وعلى رأسها التغريب الثقافي والتجنيس السياسي.

عاد مؤسسو التيار للعمل العلني على الساحة في العام 2009م، بعد تحصيل الإذن الشرعي، وبعد أن وصلت العملية السياسية في البحرين لطريق مسدود، وارتفاع كلفة الانخراط في العملية السياسية الرسمية وتم تأسيس التيار على أسس إسلامية وولائية كاملة بيّنها تيار الوفاء آنذاك في بيان اصدره حمل اسم «بيان الحجة».

عملت قيادات تيار الوفاء الإسلامي في العامين 2009 و 2010م بأسلوب غلب عليه الطابع الشعبي، وكان البناء التنظيمي حينها متواضعاً وبطيئاً بسبب الظروف الموضوعية آنذاك.

أن تشكيل وانطلاق التيار ونشاطه المؤسسي كان دونه عقبات جمّة، مثل تجاذبات الساحة، والمنافسة الحزبية المحتدمة، وما تعرّض له من ضربات قمعية زجّت بمجموعة من قياداته وكوادره المهمّة في السجون، وحَرَمْته من الفرص المبكّرة لتأسيس البنية التحتية القوية لقيادة الجماهير نحو أهدافها.

كان لتيار الوفاء الإسلامي دور مهم جداً في صناعة الحدث السياسي والميداني على الساحة البحرانية، بدءً من مرحلة ما قبل انطلاق الثورة في 14 فبراير 2011م، حيث كان للتيار دور رئيس في حفظ الخط العقائدي والثوري للعمل المعارض في المرحلة التي تلت الانقلاب على التوافقات السياسية بين المعارضة والحكم الخليفي في نهاية انتفاضة الكرامة (تسعينيات القرن الماضي)، وتصدّر التيار قُبَيل انطلاق الثورة مشهد الداعين والمنظّرين لها، بل وقاد فضيلة الأستاذ عبدالوهاب حسين، الناطق الرسمي باسم التيار، أول تظاهراتها في فجر 14 فبراير 2011م، كما انخرط كوادر التيار في اللّجان المناطقية، وفي اللجنة الرئيسية بميدان الشهداء، والقائمة

بإدارة فعاليات الميدان، وبعض الاحتجاجات وفعاليات الثورة.

وبعد انطلاق الثورة كان للتيار دور مؤثر ورئيس في استمرار الحراك الشعبي والثوري، وأثبت كتجربة سياسية وثورية وعقائدية، نجاحه في الفكر والعمل، مما حوّله لظاهرة جديرة بالدراسة والتمحيص، وقد كتب العديد من مراكز الدراسات الغربية والكثير من الوكالات الخبرية عن ظاهرة «تيار الوفاء الإسلامي» في البحرين في أكثر من محطة، وقد رأينا أهمية في توثيق نشأة تيار الوفاء، ومنهجه العقائدي والسياسي، ورؤيته لمختلف الملفات الداخلية والخارجية، وأيديولوجيته التي ترسم استراتيجياته وبرامجه وأساليب عمله وعلاقاته الداخلية والخارجية، وذلك من أجل تعريف القاعدة الشعبية والتنظيمية على المستوى الحزبي والطيفي بتيار الوفاء الإسلامي من الداخل.

لا ينفصل بعض محتوى هذا الكتاب عن السياق التاريخي والتجارب التي خاضها تيار الوفاء الإسلامي قبل وبعد انطلاق

ثورة 14 فبراير، والظروف التي كانت تعيشها الساحة في البحرين وعلى مستوى الإقليم، ويحتاج القارئ لملاحظة هذا السياق التاريخي لتفسير وفهم محتوى هذا الكتاب.

تم الاستفادة من عدة رؤى فكريّة وأوراق عمل ودراسات داخلية لإعداد هذا الكتاب، وقد كتبت هذه الأوراق في أوقات وظروف مختلفة، مما انعكس ذلك في سليقة الكتاب المتنوّعة في مفرداتها وأفكارها وأسلوب سبك الأفكار والخلاصات.

هذا الكتاب هو جهد أوّلي لتسليط الضوء على نشأة تيار الوفاء الإسلامي وحاضره ورؤيته لمختلف القضايا والملفات وطموحه في المستقبل، وهو بلا شك سيلعب دوراً مهماً في الإجابة على الكثير من التساؤلات حول تيار الوفاء الإسلامي، كما سيفتح شهية المهتمّين للبحث في ما وراء سطوره، ورسم تصورات علميّة حول مستقبل تيار الوفاء الإسلامي.

الفصل الأول: النشأة والانطلاق

انتصرت الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979م، وعلى إثرها عمّت الصحوة الإسلامية المنطقة، والتي جذبت الشرائح والاتجاهات الجماهيرية والشعبية نحوها، مثل حركة المحرومين بقيادة السّيّد موسى الصّدر في لبنان بين عامي (1969-1978م)، وقيام آية الله السيد محمد باقر الصدر في العراق ضد المقبور الطاغية صدام حسين عام 1980م. وقد كانت النّخبة الشّيعيّة على الدّوام جزءاً فاعلاً في الحراك السّياسي الوطني، كما أنّ المدّ السّياسي والفكري الجديد الذي بدأ يجتاح المنطقة في إيران والعراق ولبنان والبحرين وغيرها؛ قد هيّأ الظّروف لتتصدّر التنظيمات السّياسيّة الشّيعيّة المشهد في البحرين، بل وقيادتها الحراك السّياسي المطلبي الوطني.

وتحت ظلّ قانون أمن الدولة؛ عاش الشّعبُ مرحلة دمويّة ضدّ الشرائح الشعبية والتّنظيمات السّياسيّة الإسلامية والمنتمين لها خصوصاً، وضدّ عامة المعارضين والحركات الوطنيّة المعارضة الأخرى بشكل عام، وارتقى حينها العديدُ من الشّهداء نتيجة القمع والتّعذيب، مثل الشّهيد جميل العلي عام 1980م، والشّهيد الشّيخ جمال العصفور عام 1981م.

وكانت السّاحة السّياسية والشّعبية في البحرين حبلى بالتحوّلات والإرهاصات، منها تجربة حزب الدعوة للفترة (1979-1984م)، والتي تمّ ضربها أمنيّاً، وسجْن العديد من قادتها وأعضائها، والحركة الرساليّة، التي تمخّضت عنها تجربة الجبهة الإسلاميّة لتحرير البحرين، والتي تم ضربها واعتقال العديد من أفرادها عام 1981م، وكان للتجربتين جذورا فكريّة في الحاضنتين الشّيعيتين في النّجف وكربلاء، وكانتا متأثرتين بالتّجربة الرائدة والناجحة للثّورة الإسلاميّة في إيران وانتصارها بقيادة الإمام روح الله الخميني قدس سره.

مرحلة الدعوة الدينية والسياسية

في الفترة الممتدة من 1985م وحتى 1994م؛ دخلَت الحركة الإسلامية في البحرين مرحلة التبليغ الدّيني والسّياسي، وكانت المنابر الدّينية لكلّ من الشّهيد سماحة السيّد أحمد الغريفي ﵀، وآية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه الله، والشيخ عبد الأمير الجمري ﵀ وفضيلة الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين حفظه الله وآخرين؛ الرّافد للحراك السّياسي الديني والفكري في تلك المرحلة. وكانت هذه المرحلة مهمة جدا على صعيد تحوّل الإسلام السّياسي في البحرين إلى حالة شعبية عامة لها امتداد في جذور المجتمع ومؤسساته الدّينية والأهليّة.

لم تخلُ هذه المرحلة من الإرهاصات القمعية، حيث قُتِل سماحة السيد أحمد الغريفي ﵀ في حادث مدبّر عام 1985م، وتم اعتقال أعداد كبيرة من الناشطين في عام 1988م، واتهم الشيخ الجمري بتنظيمهم وقيادتهم، وصدرَ في حقّ بعضهم أحكام شديدة بالسجن، كما اعتقل الشيخ الجمري نفسه ليوم

واحد في نفس العام، وتم إقالته من القضاء الجعفري.

وعلى الصّعيد الخارجي؛ قامت الإدارة البريطانيّة بشهر مايو من عام 1990م باقتحام بيوتات بعض الناشطين ضمن حركة أحرار البحرين الإسلامية في لندن، واعتقال 3 منهم تحت قانون «مكافحة الإرهاب»، والذين أطلق سراحهم فيما بعد، حيث لم يثبُت بحقهم أي من التهم الموجهة ضدهم.

انتفاضة الكرامة

تعود شرارة انطلاق انتفاضة الكرامة إلى المطالبات النخبويّة والشّعبيّة التي قادها فضيلة العلامة المجاهد المرحوم الشيخ عبد الأمير الجمري ورفاقه آنذاك، وأبرزهم فضيلة الأستاذ عبد الوهاب حسين، وفضيلة الأستاذ حسن المشيمع، وفضيلة الشيخ علي سلمان مع مجموعة أخرى من المعارضين السياسيين من مختلف التوجّهات الوطنيّة، ومن كلتا الطائفتين. ففي 15 نوفمبر 1992م زارَ وفدٌ من المعارضة الإسلامية والوطنية حاكمَ البلاد، ورفعوا له عريضة نخبويّة

وقّعها 365 شخصية من المعارضين ومن وجهاء المجتمع، وكان المطلبُ الرئيس فيها إعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تمّ حله عام 1975م، فرفضَ الحكمُ الاستجابة للمطالب، وكانت السّاحة الشّعبية تتناغم مع الحراك النّخبوي المعارض في البحرين، وكانت أزمة البطالة تتفاعل في أوساط الشّباب، والذي قامَ باعتصام حاشدٍ أمام وزارة العمل في يونيو 1994م، حيث قُمِع الاعتصام واعتُقل العديدُ من الشّباب.

وفي شهر أكتوبر 1994م أعلنت لجنة العريضة الشّعبيَة، وهي نفسها منْ أشرفت على إعداد العريضة النخبويّة، عن اكتمال التّوقيع على العريضة الشّعبيّة المطالبة بعودة العمل بدستور 1973، وعودة المجلس النّيابي المنتخب، وإنهاء حقبة قانون أمن الدّولة، وما تمخّض عنه من قمْع وتهجير وسجْن للمعارضين وأبناء الشّعب، وقد حملت العريضة الشّعبيَة إمضاء أكثر من 25 ألف من المواطنين.

إلا أنّ النّظام الخليفي ومسؤول أمن الدّولة في البحرين، الضّابط البريطاني أيان هندرسنون، كان لهما رأي آخر، فرفضَ

النّظام استلامَ العريضة الشّعبيّة ولقاء ممثّلي المعارضة، والاستجابة لدعوات الإصلاح السّياسي السّلمي. وفي ديسمبر من عام 1994م؛ داهمت قوّاتُ الأمن منازلَ مجموعة من قادة الحراك، منهم سماحة الشيخ علي سلمان حفظه الله، ونفتهم إلى الخارج بتهمة التحريض، وبعد ذلك بدأت تتفاعل السّاحة الشّعبية حتى انفجرت انتفاضة كبرى بين عامي 1994 و 2000م، لم تشهد البحرين مثلها منذ الخمسينات من القرن الماضي، وتصاعدت سلسلة الشّهداء بدءاً من الدم الطاهر للشهيدين هاني خميس وهاني الوسطي.

أصحاب المبادرة

مباشرة وبعد انفجار الانتفاضة في ديسمبر 1994 ظهرت شخصية الشيح عبد الأمير الجمري بصورة محورية، لأنه كان أكبر رمز ديني شيعي يتبنى «العريضة النخبوية» في العام 1992، ومن ثم «العريضة الشعبية» في العام 1994. وبعد ذلك تقدم للصلاة على الشهداء الذين سقطوا أثناء المسيرات التي عمت مناطق عدة في البحرين. وفي 1 أبريل/ نيسان

1995 تمت محاصرة منزل الشيخ الجمري لمدة أسبوعين، ومن ثم نقل إلى سجن القلعة، وبعدها نقل إلى سجن سافرة. بعد إدخال الجمري السجن ازدادت الأوضاع سوءاً، مما أدى بالقيادة الأمنية ممثلة حينها بالمدير العام للأمن العام (إيان هندرسون) إلى فتح حوار معه داخل السجن. ولكن الجمري طلب أن يكون معه أيضاً اثنان من رموز المعارضة الذين تم اعتقالهم أيضاً، هما: الأستاذ عبدالوهاب حسين، والأستاذ حسن مشيمع. وبعد أن اكتملت الحوارات الأولية تم إشراك عدد من الشخصيات التي كانت داخل المعتقل للمساندة في تنفيذ بنود الاتفاق، وهؤلاء أطلق عليهم لاحقاً اسم «أصحاب المبادرة».

في منتصف أغسطس 1995 م انهالت التقارير من داخل البحرين تتحدث عن إطلاق عدد من الرموز القيادية في التحرك الشعبي المطالب بعودة الحياة الدستورية للبلاد. وما هي إلا فترة وجيزة حتى زار الأستاذ المجاهد حسن مشيمع - أحد القياديين الذين أفرج عنهم حركة أحرار البحرين في

لندن لتبادل وجهات النظر حول المحادثات التي بدأت في السجن بين القيادة الأمنية (ممثلة في المدير العام، ايان هندرسون، ووزير الداخلية) وبين قياديي التحرك الشعبي وأبرزهم (الشيخ عبد الأمير الجمري، والأستاذ حسن مشيمع، والأستاذ عبدالوهاب حسين)

رجع الأستاذ حسن إلى البحرين والتقى مع الشيخ عبد الأمير الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين داخل السجن ليخبرهم بنتيجة الحوار مع المعارضة في الخارج. ولكن سرعان ما بدأت الأحداث تأخذ منحى آخر عندما جاء موعد الإفراج عن الأستاذ عبد الوهاب حسين في 7 سبتمبر. فالسلطة لم تفرج عن الأستاذ عبد الوهاب حسين في اليوم المحدد وأفرجت عنه لاحقاً، لرفضه التعهّد بتهدئة الشارع والجماهير والسكوت عن المطالب السياسية، كما لم تفرج عن العدد الكامل المتفق عليه. وعندما أفرج عن الشيخ الجمري في أواخر سبتمبر، وخرجت الجماهير من كل مكان لاستقباله، انزعجت الحكومة دون سبب معقول وامتنعت عن الإفراج عن باقي الموقوفين

المتفق عليهم ويقدر عددهم بـ 500 شخص. وكان شهر أكتوبر حافلا بالمساجلات والاتهامات بين القيادة الأمنية والمعارضة في الوقت الذي بدا واضحا أن الحكومة لم تكن جادة في فتح باب الحوار وأن ما كانت تريده هو الالتفاف على المطالب الجوهرية للتحرك الشعبي، وهو إعادة الحياة الدستورية واحترام حقوق المواطن. وهكذا بدأت الأحداث في التصاعد وبدأت تختفي مظاهر الفرح وتعود حالة اللاأمن واللااستقرار والاعتقالات العشوائية والمحاكمات الجائرة والتصريحات غير المسؤولة، وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير خطبة الحاكم يوم ما يسمّى بالعيد الوطني بتاريخ 16 ديسمبر 1995م عندما بدا واضحا للجميع أن البحرين مقبلة على مرحلة جديدة من المواجهة بين الحركة الشعبية المتنامية وقوات الأمن. لقد تسارعت الأحداث في يناير 1996 بصورة خاطفة، وبدا الارتباك واضحا في ردود أفعال الحكومة، وفي 23 أكتوبر 1995م اعتصم سبعة من القياديين وأضربوا عن الطعام في منزل سماحة الشيخ الجمري رحمه الله، احتجاجا على عدم وفاء الحكومة بالاتفاق المبرم معها، وفي 1 نوفمبر 1995م انتهى الاعتصام باحتشاد

أكبر تجمع في تاريخ البحرين آنذاك، والذي قدر عدده بمائة ألف من الجماهير، الذين احتشدوا أمام منزل الشيخ الجمري للاستماع للبيان الختامي للمعتصمين.

توالت الأحداث بعدها، وفي 13 يناير 1996م استدعت وزارة الداخلية الشيخ الجمري وسبعة من رفاقه، وفي 14 يناير اعتقلت السلطة الأستاذ عبد الوهاب حسين من منزله في الساعة الثالثة بعد الظهر. وكان الأستاذ قد ألقى كلمة أمام حفل جماهيري في عراد مساء 13 يناير شرح فيه ما جرى مع ضباط وزارة الداخلية وموقف قادة المعارضة الرافض للتهديدات.

وبدأت حملة اعتقالات واسعة شملت جميع الذين ظهرت أسماؤهم للعلن خلال الأشهر المنصرمة من علماء دين وأساتذة وخطباء ووجهاء ومسؤولي مساجد، من مختلف مناطق البلاد. وفي 17 يناير استدعت السلطة الشيخ الجمري لمقابلة رئيس اللجنة الأمنية التي أنشأت لقمع الانتفاضة، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وقد طالبه الشيخ الجمري بالإفراج عن الأستاذ عبد الوهاب حسين وإيقاف الهجوم على المساجد

والتجمعات العامة.

تمادت السلطة في غيها ورفضها مطالب الناس وقيادتها الدينية والسياسية، وفي 20 يناير 1996م، فرضت السلطة الحصار المنزلي على الشيخ الجمري، وعمّت المظاهرات والاشتباكات والاعتقالات والقمع مناطق البحرين وفي 21 يناير 1996م تم اعتقال سماحة الشيخ الجمري ﷾ من منزله، واستمرت الانتفاضة في أوجّها من جديد حتى بداية ماعرف زورا بالعهد الإصلاحي في العام 2000م[1].

فمنذ ثورة الكرامة في تسعينيات القرن المنصرم، برز على الساحة تيار إسلامي تأصّل أسلوب عمله يوماً بعد يوم على البعد الجماهيري، وانبرى لقيادته مجموعة من العلماء والسياسيين والمهنيين، لديها رؤية معينة لإدارة العمل السياسي الذي يُراد له تحقيق أهداف الشعب في الحرية والعدالة، وتميّز هذا الفريق القيادي آنذاك بالشفافية وإدارة

1. للاطلاع على مصادر المتن قم بالاطلاع على المصادر ذات الصلة في حاشية «وثيقة الثبات والصمود» في الملحق (4)

جماعية مبنية على التشاور وروح الفريق الواحد، وقد بلغت هذه القيادة قمة المصداقية جراء انصهارها في آلام الشعب وآماله، بل كانت وقتذاك في مقدمة المشاركين في الحركات الميدانية، فيقع عليها الظلم والسجن والقتل، ولم يكن أيّ من أعضائها ممن يطلب مركزاً أو منصباً أو وجاهةً، وأصبح لهذه القيادة موقع مؤثر في الساحة[1].

كما وجد دور مهم لكوادر ونخب من خطوط قومية أو يسارية لم تتقاطع مع عمل هذه القيادة فقط، بل أيّدتها في أغلب المواقف، كما دعمت المعارضة في خارج البحرين أيضاً بشكل كبير كل الخطوات والمواقف السياسية لهذه المجموعة القيادية الموجودة في الداخل، كما حازت على تزكية ودعم علماء الدين، فتضحيات المجموعة القيادية آنذاك وقربها من الشعب جعلت منها رموزاً مؤيَّدين من أكثر قطاعات الشعب.

---

1. التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين، المرحلة الثالثة: تجربة المجلس الوطني، عباس المرشد وعبدالهادي الخواجة، صفحة 53، فراديس للنشر والتوزيع (2008)

جمار انتفاضة الكرامة لم تخبو

هـدأت جمـراتُ انتفاضـة الكرامـة إثـر توافقـات سياسـيّة بيـن المعارضـة والنظـام الحاكـم لكنهـا لـم تخبـو، فطرحـت المبـادرة السياسـيّة لعـام 1996م مـن قبـل أصحـاب المبـادرة، والتـي انقلـب النظـامُ علـى تفاهماتهـا، وتـمَ فـي مرحلـةٍ أخـرى التوافـق مـع المعارضـة علـى تهدئـة الشّـارع وإطـلاق ميثـاق العمـل الوطنـي لعـام 2001م، ودعـوة الشّـعب للتصويـت لصالحـه، إلا أن المستعمر الأجنبي والعائلة الحاكمة تعاملوا مع هذه التوافقات السياسـيّة كمـا تعاملـوا سـابقا مـع مجمـل التحـركات الشّـعبية السياسـيَة التاريخيـة والتوافقـات التـي تنتـج عنهـا، وهـو تعامـلٌ مـن منطلـق الغـدر والنكـث بالعهـود، وبأسـلوب الحلـول الترقيعيـة وقصيـرة الأمـد، والتـي جعلـت جـذور الأزمـات والمشـاكل قائمـة، فبعـد إطـلاق النظـام الحاكـم ميثـاق العمـل الوطنـي عـام 2001 م، وتصويـت الأغلبيـة الشّـعبية عليـه ضمـن توافقـات وتفاهمـات سياسـية مـع المعارضـة؛ انقلـب الحكـم الخليفـي علـى مضمـون الميثـاق وروحـه، والتعهّـدات المكتوبـة والشـفهية الرسـمية التـي

قدّمها للمعارضة، فتم فرْض دستور 2002 بإرادةٍ منفردة، وتمّ تعيين مجلس الشوري من قبل رأس النظام كمجلس تشريعي بشكل موازٍ ومعطِّل لدور المجلس النيابي، وأصدرَ نظامُ الحكم جملة من القوانين المقيّدة للعمل السياسي، وبهذا تمّ نقض جميع التعهّدات المكتوبة والشفهية مع المعارضة السياسية.

حاول القادة المجاهدون من الصف الأول والنشطاء في التيار السياسي الإسلامي الحركي بُعَيْد الإفراج عن الرموز «أصحاب المبادرة» في عام 2001م - وبدعم من العلماء - العمل على جمع الأطياف السياسية من هذا التيار الشعبي الواسع في تنظيم مشترك، وهكذا برزت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية للوجود كأول تنظيم سياسي أُرِيد له بالأصل أن يتصدى لقيادة التيار الشعبي الإسلامي العريض، وكان هناك قسم من التيار الإسلامي متأطّر في جمعية سياسية أخرى «جمعية العمل الإسلامي - أمل»، وهي امتداد لحزب سياسي تميّز في المراحل السابقة بفكر سياسي ومرجعية علمية وعملية محددة.

لقد انخرطت المعارضة البحرانية في سنة 2001م بأطيافها

المتعددة، فيما سُمّيَ حينها بـ«المشروع الإصلاحي» الذي أطلقه النّظام في نفس العام، بعد أن أدرك عجزه عن الاستمرار في الوقوف المباشر والصريح ضد مطالب وتطلعات شعب البحرين باستخدام لغة القوة والبطش، لذلك عمل النّظام على إطلاق مشروع سوّقه على أنه صفحة جديدة من العلاقة بينه وبين الشعب، وبدأ هذا المشروع فعلياً بإصدار ما عُرِفَ بـ«ميثاق العمل الوطني» للتصويت العام، وبرغم كل التحفظات السياسية والقانونية على هذا الميثاق كوثيقة سياسية، فقد صوتت المعارضة مع جماهيرها على الميثاق الذي نصّ على تحويل نظام الحكم إلى نظام دستوري ملكي، كما نصّ على تفعيل الحياة الدستورية بآلياتها الصحيحة.

وخلافاً لما نصّ عليه الميثاق وأكدته التعهّدات المكتوبة والشفهية من قبل النظام، أصدر النظام دستوراً في سنة 2002م، وفرضه بشكل منفرد كأمر واقع، وانتقص هذا الدستور بعض الحقوق وسقف وآليات العمل البرلماني المتوفرة في الدستور

العقدي لسنة 1973م[1].

في بداية ما سُمّيَ زوراً بـ«العهد الإصلاحي» كانت معظم القوى الإسلامية السياسية منصهرة في مشروع واحد متمثل في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، والتي كان الأستاذ عبدالوهاب حسين رئيس لجنتها التأسيسية، ومن أبرز مؤسسيها، جنباً إلى جنب مع فضيلة الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق حالياً، وفضيلة الأستاذ حسن مشيمع الذي أسّس حركة حق لاحقاً، والدكتور سعيد الشهابي رئيس حركة أحرار البحرين الإسلامية، كما ضمّت الجمعية كوادر قيادية من الطراز الأول مثل الدكتورعبدالجليل السنكيس والأستاذ عبدالهادي الخواجة.

مخطط لاغتيال الأستاذ عام 2003م

استشعر النظام الخليفي أن الساحة تعدّ نفسها لمشروع

1. دستور مملكة البحرين 2002، هيئة التشريع والرأي القانوني، تم الاقتباس بتاريخ 18 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.legalaffairs.gov.bh

يتحدّى مخططاته التدميرية، وأن من يدير هذا المشروع هو فضيلة الأستاذ عبد الوهاب حسين، ولهذا اتخذ قراراً بتصفيته، بالتعاون مع مجموعات تنظيم القاعدة في البحرين والسعودية.

في 14 يوليو 2019م نشرت قناة الجزيرة الفضائية تقريراً موثقاً بالشهود والمنفّذين المفترضين عن مخطط اغتيال لقادة في المعارضة، كان ينوي النظام الخليفي تنفيذه عام 2003م، وكان على رأس قائمة الاغتيالات الأستاذ عبد الوهاب حسين.

كان الحاكم حمد آل خليفة نفسه يشرف على المخطط المزبور، ويديره ضابطان من الاستخبارات البحرينية، هما عادل فليفل وعدنان الضاعن، وهما متورطان بتعذيب العديد من الرموز القادة إبان انتفاضة الكرامة في تسعينات القرن الماضي، أما المنفّذون فهم مجموعات تكفيرية تنتمي لتنظيم القاعدة.

وبحسب ما أعلنه قائد خلية الاغتيالات «محمد صالح»، فإن جهاز الأمن الوطني، وبتنسيق مع الملك، طلب منه قيادة

خليةٍ من أعضاء بحرينيين في القاعدة لتنفيذ عملية اغتيالات ضد قيادات معارضة على رأسهم الأستاذ عبدالوهاب حسين.

لقد كشفت شهادة محمد صالح أن النظام الحاكم كان يراقب جيداً التطورات في العراق وصعود تنظيم القاعدة في المنطقة، بعد سقوط نظام صدام حسين، وكان يريد أن يستفيد من ذلك الصعود لتنفيذ مخططه الإجرامي، باغتيال معارضين بسبب إعلانهم عن رفضهم للانقلاب على التفاهمات التي تم التوصل لها قبل التصويت على ميثاق العمل الوطني، كما كان للنظام خشيته من صعود الشيعة للسلطة في العراق، وكان يتوجس من سيناريو مشابه في البحرين، وهذا سبب قول ضابط الاستخبارات عدنان الظاعن لمحمد صالح أن «البحرين في وضع خطير وأمورنا متأزمة ويمكن لكم كأفراد في القاعدة أن توقفون تقدم الشيعة»، فكان النظام الخليفي يريد أن ينهي الحركة السياسية الثورية المعارضة، من خلال ضرب الرمز الأبرز فيها «الأستاذ عبد الوهاب حسين»[1].

1. ماخفي أعظم (اللاعبون بالنار)، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة الفضائية، تم الاقتباس بتاريخ 16 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:www.aljazeera.net

الإسلام الحركي في البحرين أمام مفترق طرق

هذا التنظيم الوليد لم يستطع أن يحافظ على انسجامه لفترة طويلة، ففي تلك الظروف تبلور التباين السياسي داخل أطراف المعارضة في آلية اتخاذ القرار السياسي، وكيفية مزاولة العمل السياسي وأساليبه، والقرارات اللازم اتخاذها في ضوء انقلاب الحكومة على المشروع الذي وعدت به الناس، وسن الحكومة للعديد من القوانين التي حمت المعذّبين، وضيّقت الحريات الإعلامية والحزبية فحدث الانقسام الحركي والتنظيمي بين صفوف هذا التنظيم بسبب:

1. انحسار وضعف الخط الثوري والتضحوي الذي نشأ إبان ثورة الكرامة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وإخفاق المؤسسات الدينية والسياسية في تنميته واستثماره في مواصلة العمل السياسي والديني نحو الأهداف الكبرى.

2. الخلاف حول الأولويات السياسية، وأساليب العمل السياسي والاحتجاجي.

3. خلاف حول طبيعة الخطاب للجماهير والعالم، بين من يؤمن في المعارضة بضرورة الخطاب العقائدي والديني، إلى جنب الخطاب الوطني، وبين من يؤمن بالخطاب السياسي والوطني المجرد.

4. اختلاف الطيف السياسي المعارض حول نظرته للأساليب الاحتجاجية ودور الشارع والتعاطي السياسي بين مفهوم المقاومة والسلمية.

5. اختلاف المعارضة آنذاك حول طبيعة وأولويات العلاقة السياسية الخارجية مع الأقطاب الدولية المتنافسة على النفوذ في المنطقة.

6. استمرار النظام في تطبيق مشاريع خطيرة على الأرض، مثل المخطط الذي ورد في تقرير البندر، والتجنيس والتوطين السياسي، وتزييف تاريخ البحرين في المؤلفات المدفوعة الأجر من قبل النظام وفي المناهج الدراسية خلافاً لما تنص عليه المصادر والوثائق التاريخية العلمية، دون وجود آليات من

داخل العملية السياسية لمواجهة هذه المؤامرات والمشاريع الخطيرة.

7. وجود قانون جمعيات سياسية مجحف حيث يؤطر العمل السياسي المعارض في مساحة محدودة جداً ولا ترقى لطموحات الشعب.

8. استمرار النظام في القمع الأمني والوحشي لشعب البحرين الأعزل، وفشل العملية السياسية في إيقاف هذه الانتهاكات.

وقد بدأت الساحة تعيش مخاض ولادة تيار جديد في ظل تراجعات السلطة، وظهور أزمات على الساحة الوطنية، مثل: المسألة الدستورية، والتجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج الذي هو في حقيقته عملية توطين يستهدف تغيير التركيبة السكانية والتمييز ضد السكان الأصليين، التمييز الطائفي، الفساد الإداري والمالي والأخلاقي، سرقة الثروة الوطنية والأراضي العامة ونحوها، مع العجز الكامل للمؤسسة البرلمانية عن حل أيّ منها، وعدم نجاح القوى السياسية المعارضة

الرسمية في تقديم نفسها كأدوات حصرية لتحقيق المطالب الوطنية المشروعة؛ لأن دستور المنحة الذي فرض على شعب البحرين في سنة 2002م، وقانون الجمعيات السياسية الصادر عام 2005م، لا يمنحان الفرصة للجمعيات السياسية التي تعمل ضمن الأطر الرسمية للعمل المعارض الحقيقي القادر على التغيير الجوهري، مما أدى إلى تزايد الغضب الشعبي وظهور الحركات الشعبية الاحتجاجية في مختلف مناطق وقرى البحرين، وهذا يعني أن نشوء «حركة حق» في عام 2005م ومن بعدها «تيار الوفاء الإسلامي» في عام 2009م قد التقى مع الجماهير في حاجتها الوطنية لتنويع أدوات الضغط، وسار معها في طريق واحد، بهدف تحقيق المطالب الشعبية العادلة، مما أعطى تيار الممانعة دعماً جماهيرياً، ومنحه وزناً كبيراً على الساحة الوطنية.

نشوء حركة الحريات والديمقراطية «حق»

في العام 2005م تصاعدت حدة القمع الأمني، وإخفاق التجربة السياسية الرسمية، وانسداد الأفق لتحصيل أي من

المكاسب أو المطالب والأهداف الجوهرية للشعب والمعارضة، وانخراط النظام الخليفي الحاكم في تطبيق سياسات ومخططات تدميرية، مثل: التوطين والتجنيس السياسي، وسنّ قوانين تشرعن القمع الرسمي، وتفاقم الفساد والسرقة في جميع مناحي الدولة، وأدى ذلك لتفاعل نقاش داخلي بين رموز وقادة التيار الممانع والثوري في صلاح الظروف القائمة لتنظيم العمل الممانع والثوري ضمن أطر حزبية وشعبية منظمة، وخاصة أن هناك جزء مهم من المعارضة ما زال يعوّل على المجلس النيابي الصوري والعمل ضمن الأطر التي رسمها النظام - كأداة وحيدة - من أجل التأثير وتحقيق شيء معتبر من المكاسب، أو من أجل دفع الأضرار المحتملة.

نشأت حركة حق في نهاية 2005م كأولى الحركات الممانعة لمشروع انقلاب السلطة، وتصدر قيادة الحركة شخصيات معروفة وذات ثقل نخبوي وجماهيري، كالأستاذ المجاهد حسن المشيمع والدكتور عبدالجليل السنكيس وشخصيات وطنية من الطائفة السنية الكريمة كالشيخ عيسى الجودر رحمه الله وآخرين،

كما احتوى خط الممانعة على تشكيلات سياسية أخرى غير منضوية تحت قانون الجمعيات السياسية في البحرين، والتي شكلت رافداً لعمل الحركة، وحليفاً طبيعياً لها، وارتبطت معها ارتباطاً عضوياً، مثل «حركة أحرار البحرين الإسلامية» بقيادة الدكتور سعيد الشهابي، وبعض الرموز والقيادات السياسية، والذين عملوا بشكل مستقل «غير مؤسسي» في البداية كالأستاذ عبدالوهاب حسين والشيخ عبدالجليل المقداد، وثلة أخرى من العلماء، والبعض من الناشطين ممن عمل في المجال الحقوقي كالأستاذ عبدالهادي الخواجة، والذي قاد حراكاً حقوقياً فاعلاً بنَفَسٍ سياسي ثوري، عبر تشكيل لجان متعددة الأهداف والوظائف، مثل لجنة أهالي المعتقلين، ولجنة العاطلين عن العمل، وغيرهما.

واختارت «حركة حق» مع فريق الممانعة، من رموز ولجان شعبية وحقوقية، أسلوب العمل الجماهيري الميداني الذي كان يقيم فعالياته من دون طلب ترخيص من قِبَل السلطة، كالمسيرات والاعتصامات ورفع العرائض والشكاوى

إلى المنظمات الحقوقية الدولية، وكشف زيف الحريات والديمقراطية لدى الشعب ولدى المحافل الدولية عبر الأنشطة السياسية والإعلامية والميدانية المتنوعة، وكان للتيار الممانع حضوراً قوياً وسط الشريحة الشبابية من الجماهير، وترشحت من خلاله لجان عمل كثيرة تلبية لحاجات العمل الميداني أو التخصصي.

نشوء تيار الوفاء الإسلامي

في 17 ديسمبر 2008م أعلنت وزارة الداخلية الخليفية عن اكتشاف خلية كانت - حسب البيانات الرسمية - تعدّ لمؤامرة تستهدف القيام بتفجيرات، والعمل على الإخلال بالأمن وقتل الأبرياء، وقد اعتقلت السلطات الأمنية - في البداية - شخصين، ثم تصاعد الرقم إلى 14 شخصاً ليتجاوز عدد المعتقلين العشرين.

وأشارت البيانات الرسمية، وتصريحات وزير الداخلية الخليفي راشد بن عبدالله آل خليفة، إلى أن المتهمين «سافروا

إلى سوريا في شهري يوليو وأغسطس من العام 2008م وأنهم التقوا هناك بأحد المدربين، كما أنهم تلقوا تدريبات مكثفة في بلدة الحجيرة القريبة من دمشق، حول صنع المتفجرات والقنابل وكيفية استخدامها».

وأضاف وزير الداخلية في تصريح له إلى: «أن المدبرين للمؤامرة كانوا يخططون لتهريب كميات كبيرة من الأسلحة لداخل البحرين لاستخدامها في التخريب، وأن جميع المعتقلين اعترفوا بالاشتراك في المخطط التخريبي».

على رأس من تم اعتقالهم في قضية الحجيرة هم: أمين عام حركة الحريات والديمقراطية «حق» الأستاذ حسن مشيمع، والقيادي في الحركة الدكتور عبدالجليل السنكيس، والشيخ محمد حبيب المقداد، بالإضافة إلى متهمين، منهم المعارض السياسي «علي» نجل الأستاذ حسن مشيمع، وأمين عام حركة خلاص الأستاذ عبدالرؤوف الشايب الموجودين في لندن، وقد وجّهت للمعتقلين تهم منها: تأسيس وتنظيم وإدارة جماعة على خلاف القانون الغرض منها تعطيل الدستور، والترويج

لقلب وتغيير النظام السياسي للدولة بالقوة والعنف، وجريمة الاشتراك في التجمهر غير المرخص.[1]

كانت الساحة السياسية في البحرين آنذاك تعيش فرزاً واضحاً، لا مجال فيه للتضامن السياسي مع معتقلي قضية الحجيرة، باستثناء التحركات الشعبية المحدودة في مناطق متفرقة من البحرين، وقد أظهرت السلطة رغبة جامحة في تصفية أي نوع من المعارضة من خارج العملية السياسية الرسمية التي هندستها هي عبر المشاركة في البرلمان المنقوص الصلاحيات، وعبر جملة القوانين التي أحكمت الخناق على الجمعيات الرسمية في ممارساتها وأنشطتها السياسية الشعبية والحزبية، وقد بدأت قناعة مهمة تتبلور في الوعي الشعبي والنخبوي: بأن الاتكال على العملية السياسية التي يمسك النظام بكل خيوطها ليس قراراً حكيماً، وبأن وضع جميع البيض في سلّة العملية

1. إحالة مشيمع و«متهمي الحُجّيرة» إلى المحكمة الجنائية، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 29 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:www.alwasatnews.com

راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (1)

السياسية هذه يضع الحراك المعارض وأهداف الشعب وتطلعاته في معرض الاستهداف والإقصاء والتدمير الممنهج.

على مشارف عام 2009م، ثبت بالتجربة والممارسة العملية الحاجة لتنظيم التيار الممانع بصورة تنسجم مع طبيعته الشعبية وضرورة تنظيم التشكيلات العاملة وإطلاق الخطاب العام وفق ما تؤمن به أغلبية القاعدة الشعبية للتيار الممانع والثوري، ووفق ثقافتها ومنطلقاتها السياسية والدينية، فلقد كانت حركة «حق» وطنية التشكيل والخطاب والإيديولوجيا، بينما كان هناك العديد من قادة الخط الممانع، والجزء الأكبر من قاعدته الشعبية ممن يرى الحاجة لتيار سياسي وشعبي ذي إيديولوجية دينية وعقائدية، ويمتلك الوسائل الدينية والاجتماعية في التأثير والاستقطاب، وتلعب من خارج العملية السياسية المزورة، وفي ظل الأجواء السياسية والأمنية والظروف الاجتماعية البالغة التعقيد، كانت تدور نقاشات داخلية حول أهمية التوقيت في إطلاق هذا التيار الجديد، فتم التخطيط لعقد اعتصام جماهيري احتجاجاً على اعتقال قادة حركة

«حق» وآخرين، وأن يتم إطلاق التيار السياسي الديني الجديد في ختام الاعتصام المذكور.

واجهت مؤسسي تيار الوفاء الإسلامي إشكالات عدة، في مرحلة النشأة، على المستوى الفكري والتنظيمي الداخلي، من قبيل:

1. المبتنيات الفكرية والإيديولوجية للحركة الجديدة.
2. علاقتها مع القوى السياسية الأخرى.
3. علاقتها مع المرجعية الدينية.
4. التشكيل الطيفي والتنظيمي للحركة.
5. الشبكة الاجتماعية لهذه الحركة.
6. العمق الاستراتيجي الداخلي والخارجي.
7. الرؤية فيما يتعلق بملفات الداخل في البحرين والقضايا الإقليمية والدولية.

8. العلاقة مع حركة الحريات والديمقراطية «حق» وحركة أحرار البحرين الإسلامية بشكلٍ خاص وقوى المعارضة الأخرى بشكلٍ عام.

فبعد تحصيل الإذن الشرعي ومعالجة الإشكالات الفكرية المتعلقة بإطلاق الحركة الجديدة، وبفعل الظروف المستجدة، أصبحت هناك قناعة تامة بأن الساحة أصبحت مهيئة لإطلاق تيار سياسي إسلامي يعمل من خارج العملية السياسية المفروضة من قبل النظام، وكانت ولادته استجابة واعية للتكليف الشرعي والمسؤولية الوطنية، في ظلّ مجموعة أحداث وتفاعلات وتراكمات اختمرت في أحشاء الوطن لتُخرِج التيار إلى الوجود تكويناً طبيعياً ومظهراً للإرادة الإسلامية والوطنية، وليس صيغة فوقية مفروضة على البلاد والعباد، حينها تم الإعلان عن تأسيس «تيار الوفاء الإسلامي» في مساء يوم الثلاثاء - ليلة الأربعاء، بتاريخ: 28 صفر 1430هـ - الموافق: 24 فبراير 2009م، في بيان الانطلاق الذي تمت تلاوته في الحفل الختامي للاعتصام الاحتجاجي في قرية النويدرات

على الاعتقال التعسفي لفضيلة الأستاذ حسن مشيمع، وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد، وسائر شباب المسرحية الأمنية لما عرف بقضية الحجيرة، وقد أطلق إعلامياً على التحرك في ذلك الوقت، عنوان: «التحرك الجديد» قبل أن يُعلن عن الاسم الرسمي في بيان صادر، بتاريخ: 8 شعبان 1430هج .الموافق: 30 يوليو 2009م، فكان الإسم هو: «تيار الوفاء الإسلامي».[1]

مراحل تأسيس تيار الوفاء الإسلامي

مؤسسو تيار الوفاء الإسلامي كانوا من أبرز الوجوه الدينية والسياسية البحرانية في الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة والمجلس الإسلامي العلمائي وجمعية التوعية الإسلامية وحوزة الإمام زين العابدين «عليه السلام» في البحرين، فضلا عن ترأس الأستاذ عبد الوهاب حسين اللجنة التأسيسية لجمعية الوفاق الوطني الإسلامي وتأسيس الأستاذ عبد الهادي الخواجة لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وكانت كل تلك الشخصيات نماذج أصيلة من النضالات الفكرية والجهادية والحقوقية ، وقد

1. راجع ملحق (1): «بيان الانطلاق»

تلاقت كلها لتشكيل فكرة ومشروع سمّي بتيار الوفاء الإسلامي.

وقد مرّت مرحلة التأسيس لتيار الوفاء الإسلامي بعدة مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: أنبرت مجموعة من الشخصيات السياسية المجاهدة والعاملة في الشأن السياسي العام في العمل على توحيد مواقف الجهات الفاعلة في الساحة حول بعض الملفات والأحداث الطارئة، كاعتقال العلماء والرموز السياسية ومجموعة من الناشطين، واتخاذ خطوات عملية بشأنها، فالتقت المجموعة بالمجلس العلمائي وبعض الشخصيات من الجمعيات السياسية الرسميّة.

إلا أن الجهود في هذه المرحلة لم تتكلل بنتائج مرضية بسبب الأولويات التي كانت لدى الجهات المتعددة كالمجلس العلمائي وبعض الجميعات السياسية، والتي منها الحرص على إنجاح تجربة العمل وفق الأطر الرسمية للوصول للنتائج المرجوة، وتجنب استفزاز السلطة.

المرحلة الثانية: في ظل الأوضاع المتأزمة في العام 2008م وعندما شعرت مجموعة النشطاء بأن نتائج توحيد الجهود والآراء والمواقف أو التنسيق والتكامل فيما بينها لم تؤتي ثمارها المطلوبة أصبح الأمل لديهم معقودا على تأسيس تجمع سياسي جديد يرتكزعلى الشرعية الدينية والوطنية، و يجمع رموز المعارضة الممانعين ضد مشروع السلطة التخريبي والقمعي والانقلابي على الدستور، واستفادت المجموعة من الإحباط الشعبي من نتائج تجربة العمل السياسي ضمن الأطر الرسمية.

المرحلة الثالثة: في المرحلة الثالثة ذهبت المجموعة المؤسسة لفكرة إطلاق كيان سياسي جديد إلى آية الله الشيخ عبد الجليل المقداد وآية الله الشيخ حسين النجاتي[1]، وتداولوا

1. هو من الشخصيات العلمائية المجتهدة وأستاذ البحث الخارج وثقة الفقهاء في حوزات قم المقدسة ووكيل آية الله السيد علي الحسيني السيستاني «حفظه الله»، وقد غادر البحرين للنجف لدراسة العلوم الدينية عام 1974م، وانتقل لقم في عام 1979م، ورجع للبحرين عام 2001م ، وهو أحد أعضاء المجلس العلمائي، ومن كبار العلماء، وقد احتل الشيخ حسين النجاتي موقعه في المجتمع البحراني على أساس أهليته العلمية والدينية والقضائية التي اكتسبها خلال وجوده في الجمهورية الإسلامية، وشهرته في الوسط العلمي بين الفقهاء، وقد تبوأ موقعه الاجتماعي

معهما الفكرة، وقد أبدى كل من آية الله الشيخ النجاتي والشيخ والديني والسياسي في وسط مدينة المحرق ثاني أكبر المدن في البحرين والقرى المجاورة لها منذ الانفراج السياسي لعام 2002م ، وحينها تصدى لصلاة الجمعة و إقامة صلاة الجماعة في جامع الحياك، وكذلك مارس الأدوار الثقافية الأخرى عبر إنشاء حوزة النور الأكاديمية النسائية، كما أصدر مكتبه مجلة الحكمة، وكان يتصف باستقلال خطابه الديني والسياسي عن السلطة، وعقلانية فكره ومواقفه، واحترامه للعلماء كافة، حيث كان أحدهم، فكان يستخدم منطق المصالح العليا للشعب، ويحذر من التناقض والانشقاقات وتضعيف العلماء، وكانت منهجيته الاجتماعية قائمة على القرب من النخبة والجماهير على حد سواء.

على المستوى السياسي فقد شارك مع كبار مجموعة العلماء في اللقاءات مع حاكم البلاد حمد بن عيسى آل خليفة وكبار رموز السلطة مرات عدة، وأشرف على مفاوضات لجنة ضحايا التعذيب مع السلطة، وهو من الشخصيات الحريصة على مشاركة الشعب في مسيرات الحراك الشعبي والسياسي، ومن أبرز مواقفه تعطيل صلاة الجمعة في المحرق احتجاجاً على صدور قانون الجمعيات عام 2005م وهيمنة مجلس الشورى على مجلس النواب، وقد نقل عنه سماحة الشيخ علي سلمان أن السلطات طلبت من سماحة الشيخ النجاتي دعم الانتخابات النيابية عام 2002م و إدانة الحراك المطلبي لكنه رفض ذلك، وقد تميز بتواصله الدائم مع قادة تيار الوفاء الأسلامي في الجانبين المعنوي والفكري، واعتزازه بشخصية وفكر الأستاذ عبد الوهاب وحركة الأستاذ المشيمع الجماهيرية ومنهجهما السياسي والعقائدي الأصيل، بالإضافة الى علاقاته الحميمة وزياراته المتبادلة مع الأستاذ عبد الوهاب حسين، وقال في حق الأستاذ عبد الوهاب حسين: «لو خيرت أن اختار قائداً سياسياً لي في البحرين لاخترت الأستاذ عبدالوهاب حسين كأفضل قيادة سياسية لتحقيق مطالب الشعب».

وبسبب قرب الشيخ النجاتي السياسي من تيار الوفاء الأسلامي غضبت السلطة الخليفية عليه، وهددته بأقسى العقوبات، ومنعته من صلاة الجمعة والجماعة، وأغلقت مكتبه، وأسقطت جنسيته، وقامت بترحيله من البلاد في العام 2014م.

المقداد مباركتهما للفكرة، وأكدا على لزوم حيازتها المقدمات الشرعية والسياسية اللازمة.

المرحلة الرابعة: توجهت مجموعة الناشطين للأستاذ عبد الوهاب حسين في عام 2008م، في مجلسه العامر، عارضين عليه نتائج اللقاءات المكوكية، وقد أفصح مرحبا بتلك الجهود التي بذلتها المجموعة، وقال أنه ينتظر نتائج تلك الجهود بفارغ الصبر، وقد قام الأستاذ بالدعاء لله للتحرك السياسي الجديد بأن يكون راية من رايات الإمام المهدي وتسلم في يده، كما تم في هذه المرحلة عقد اللقاءات بشخوص منها سماحة الشيخ سعيد النّوري وآخرين.

قادة الانطلاق

أطلقَ وقادَ تيار الوفاء الإسلامي علماء وقادة دينيون وسياسيون أفاضل، من أبرزهم أستاذ الحوزة العلمية سماحة آية الله الشيخ عبدالجليل المقداد[1]، وفضيلة الأستاذ عبدالوهاب

1. ولد سماحة الشيخ عبدالجليل المقداد في عام 1960م في قرية البلاد القديم، وهاجر إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام 1979م لطلب العلوم الدينية حيث

حسين[1]، وعبدالهادي الخواجة[2]، وسماحة الشيخ سعيد

تتلمذ على يد الشيخ وحيد الخراساني والشيخ جواد التبريزي، حتى أصبح أستاذاً للبحث الخارج في الحوزة العلمية بمدينة قم المقدسة وأيضاً أستاذ بحث خارج بحوزة الإمام زين العابدين عليه السلام في البحرين، وفي عام 1994م منع من العودة إلى البحرين بسبب مواقفه السياسية، بعدها بسبع سنوات أي في عام 2001م سمح له بالعودة إلى البحرين، كان من الأعضاء المؤسسين للمجلس الإسلامي العلمائي وشغل منصب عضو بالهيئة المركزية، وفي عام 2009م كان من الأعضاء المؤسسين في تيار الوفاء الإسلامي وشغل منصب رئيس الهيئة الشرعية، وفي عام 2010م تم استدعاءه من قبل وزيرالداخلية ومن ثم رئيس جهاز الأمن العام ومنع من الخطابة و إمامة الصلاة، ومع انطلاقة الثورة في عام 2011م شارك بقيادة أوسع احتجاجات شعبية شهدها تاريخ البحرين، وفي نفس العام تم اعتقاله من قبل العدو الخليفي وأصدرت المحكمة العسكرية الحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاماً.

1. ولد الأستاذ عبدالوهاب حسين في عام 1954م، حصل على شهادة البكالوريوس في الفلسفة والاجتماع من جامعة الكويت في عام 1977م، كان في عام 1992م من الأعضاء المؤسسين للعريضة النخبوية المطالبة بعودة الحياة البرلمانية، ومن ثم في عام 1994م للعريضة الشعبية المطالبة بعودة الحياة البرلمانية، في عام 1995م اعتُقِل وأفرج عنه لدوره السياسي مع أصحاب المبادرة بعد اتفاق مع الحكومة للتهدئة والحوار، وفي عام 1996م تم اعتقاله أيضاً ووضعه في السجن الإنفرادي لمدة 5 سنوات دون محاكمة على أثردوره في إطلاق الانتفاضة الشعبية، وفي عام 2001م تم الإفراج عنه ضمن التسويات السياسية، وفي نفس العام قام مع مجموعة من النخب بتأسيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ترأس جمعية التوعية الإسلامية بين عامين 2002م و 2003م، وفي عام 2009م كان من المؤسسين لتيار الوفاء الإسلامي وأصبح الناطق الرسمي لها، ومع انطلاقة الثورة قاد أول مسيرة خرجت في قرية النويدرات مع بزوغ الفجر، وفي نفس العام تم اعتقاله وبعد مرور ثلاثة أشهرأصدرت المحكمة العسكرية الحكم عليه بالسجن المؤبد.

2. ولد الأستاذ عبدالهادي الخواجة في العاصمة المنامة في عام 1962م، وهاجر إلى

النوري[1]، وسماحة الشيخ عبدالهادي المخوضر[2]، مع آخرين،

بريطانيا لإكمال دراسته في عام 1977م، انضم إلى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في عام 1981م، وفي عام 1982م شارك في تأسيس لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين، هاجر إلى دنمارك ونال حق اللجوء السياسي في عام 1991م، وفي نفس العام أسس المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان، وعاد إلى البحرين وأسس مركز البحرين لحقوق الإنسان في عام 2001م، قد شغل مناصب حقوقية إقليمية ودولية منها: الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وعضو لجنة منظمة العفو الدولية لتقصي الحقائق بعد غزو العراق، وعضو وخبير في المجموعة العربية لمراقبة أداء الإعلام، وعضو بالمجلس الاستشاري لمركز دمشق لحقوق الإنسان، في عام 2004م اعتقل وأفرج عنه أثر خطاب تناول فيه فساد رئيس الوزراء وانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ومع انطلاقة الثورة في عام 2011م شارك في أوسع احتجاجات شعبية شهدها تاريخ البحرين، وفي نفس العام أعاد النظام اعتقاله وبعد مرور ثلاثة أشهر أصدرت المحكمة العسكرية الحكم عليه بالسجن المؤبد.

1. ولد سماحة الشيخ سعيد النوري في عام 1972م في قرية جدحفص، وفي عام 1996م هاجر إلى بريطانيا ودرس علوم الشريعة الإسلامية بالمركز الإسلامي في لندن، وفي عام 2003م ترأس جمعية التوعية الإسلامية لمدة 3 أعوام، وفي عام 2004م أصبح عضواً بالمجلس الإسلامي العلمائي، وهاجر إلى مدينة قم المقدسة لإكمال دراسته الحوزوية في عام 2006م، وفي عام 2009م كان من المؤسسين لتيار الوفاء الإسلامي وأصبح رئيس الهيئة الثقافية، وفي عام 2010م اعتقل وتعرض للتعذيب أثر نشاطه السياسي، وبعده بعام واحد أفرج عنه إبان الاحتجاجات الشعبية بدوار اللؤلؤة، من ثم تم اعتقاله في عام 2011م وأصدرت المحكمة العسكرية الحكم عليه بالسجن المؤبد.

2. الشيخ عبدالهادي المخوضر من أبناء قرية السنابس، تم اعتقاله في عام 1996م حيث قضى 6 سنوات داخل السجن خلال انتفاضة التسعينات، كان من المؤسسين لتيار الوفاء الإسلامي في عام 2009م وشغّل منصب عضو الهيئة الشرعية، وفي شهر أغسطس عام 2010م تعرض للاعتقال الثاني وأفرج عنه بمعية مجموعة من القيادات السياسية بعد الضغوط الشعبية المتزامنة مع انطلاق ثورة 14 فبراير، لم

إلا أن هذا التيار قد أخذ شكله التنظيمي المؤسسي التام في أجواء سياسية وأمنية مشحونة، وتعرّض لضربات قمعية عدة في أوقات متفرقة زجّت بمجموعة مهمة من قياداته وكوادره في السجون.

نتيجة لتصاعد الحالة الشعبية الثورية في البحرين، والتي كانت تربك مخطط النظام الخليفي، أصدر الحاكم الخليفي حمد آل خليفة في 12 أبريل 2009م عفواً عاماً عن 178 من المحكومين والمتهمين في قضايا أمنية، وشمل العفو الأمين العام لحركة الحريات والديمقراطية «حق» حسن مشيمع والقيادي في الحركة عبدالجليل السنكيس والشيخ محمد المقداد و32 متهماً آخراً.

ومن بين الذين شملهم قرار العفو القيادي في تيار الوفاء

يتنازل عن مطالبه وأفكاره ومواقفه لذلك تم اعتقاله في مارس 2011م وتعرض للتعذيب الوحشي الشديد من قبل المخابرات العسكرية وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عام، من المناصب التي شغلها أيضاً: عضو مجلس إدارة في حوزة الإمام زين العابدين عليه السلام، مؤسس جمعية الإمام السجاد عليه السلام للأعمال الخيرية والترويج، مؤسس وصاحب دار العصمة للنشر.

الإسلامي الأستاذ عبدالهادي الخواجة الذي وجهت له محكمة بحرينية في الثامن من فبراير 2009م تهمة «الترويج لقلب وتغيير النظام السياسي، والتحريض على كراهية نظام الحكم، وبث شائعات ودعايات مثيرة من شأنها التسبب باضطراب الأمن العام والإضرار بالمصلحة العامة».

نشأ تحالف استراتيجي بين تيار الوفاء الإسلامي وحركة الحريات والديمقراطية «حق» وحركة أحرار البحرين الإسلامية، والذين عملوا بمعية التشكيلات واللجان المناطقية والتخصصية وبعض الحقوقيين البارزين على إسقاط المشروع التدميري والانقلابي للطاغية حمد، والذي سُمّيَ من قبل إعلام السلطة بالمشروع الإصلاحي، ودعا التحالف الجديد إلى ضرورة التوقف عن التعاطي معه على أنه مشروع إصلاحي، وقدم التحالف الممانع الجديد من أجل ذلك تضحيات جسام، منها الملاحقة والاستهداف والاعتقال والتعذيب، وقد نال هذا التحالف أيضاً نصيباً واسعاً من محاولات الإقصاء بسبب تفاقم النفس الحزبي التصادمي، مما شكّل حرجاً كبيراً

وعقبة مرحلية في عمل التيار الثوري الممانع.

وقد جرى ذلك بالتوازي مع ملاحقة النظام لكوادر تيار الوفاء الإسلامي، وقمع فعالياته الشعبية، كاللقاء الجماهيري الذي كان مزمعاً إقامته في حسينية المرزوق في جزيرة سترة، بتاريخ 27 مارس 2009م.[1]

جمر تحت الرّماد يهيء البحرين لثورة 14 فبراير

في عام 2010م كانت البحرين على مفترق طرق، وهذه المرة يجد تيار الوفاء الإسلامي وحلفائه من حركات سياسية ولجان عمل شعبية وحقوقية نفسهم في جولة جديدة من المواجهة مع السلطة ومشروع حمد التدميري، ونتيجة لتصاعد العمل الثوري الممانع من خارج العملية السياسية شنّت الأجهزة القمعية الخليفية حملة أمنية جديدة في 12 أغسطس 2010م، وعرض تلفزيون البحرين في 3 سبتمبر 2010م صور وأسماء 23 من المواطنين والقياديين في المعارضة، والذين اختطفهم

1. راجع ملحق (2): بيان حول منع اللقاء الجماهيري

جهاز الأمن الوطني، ووجّهت لهم تهمة تشكيل تنظيم إرهابي والسعي لقلب نظام الحكم.[1]

ضمت قائمة المعتقلين كلاً من القياديين في تيار الوفاء الإسلامي، فضيلة الشيخ سعيد النّوري، وفضيلة الشيخ عبدالهادي المخوضر، والقيادي في حركة حق الدكتور عبدالجليل السنكيس، وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد، وناشطين آخرين، وتم اتهامهم بتأسيس وإدارة جماعة على خلاف أحكام القانون بغرض تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها، وتأسيس جماعة ترمي إلى قلب نظام الحكم وتغيير النظام الأساسي للدولة.[2]

---

1. تفكيك شبكة سرية لقلب نظام الحكم، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 29 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.alwasatnews.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (2)

2. تفكيك شبكة سرية وإحباط مخططاتها الإرهابية، صحيفة الأيام البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 29 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:www.alayam.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (3)

كانت البحرين حينها على صفيح ساخن، وكان جمر الثورة يختلج تحت رماد التغيرات الاجتماعية والسياسية التي أطلقت لاحقاً ثورة 14 فبراير، حيث يدرك العارفون بتفاصيل هذه المرحلة أن جذور الثورة وخلفياتها كانت كامنة في مجريات الساحة في فترة العشر سنوات التي سبقت الثورة، وبهذا فإن الأسباب والظروف لانطلاق الثورة في 14 فبراير 2011م كانت داخلية قبل أن تكون خارجية، وكانت ذاتيةً، ولا تنقصها العوامل الاجتماعية والسياسية للانفجار الحتمي.

الإذن الشرعي

دار الحديث في الأوساط الدينية والنخبوية في البحرين عن الإذن والغطاء الشرعي للقيام ضد النظام الحاكم في 14 فبراير، وانطلاقاً من اعتقاد تيار الوفاء الإسلامي بضرورة انطلاق العمل وفق الرؤية الشرعية، وأهمية الإذن الشرعي «الولائي» في الحراك النضالي والجهادي، فقد عمل على استفتاء الفقهاء في هذا المقام، وقد أجازت الفتوى انطلاق الحراك العام في 14 فبراير، ومن أبرز الفتاوى «العامّة» في هذا السياق هو فتوى آية الله

الشيخ محسن الآراكي حفظه الله عضو مجلس خبراء القيادة في الجمهورية الإسلامية.[1]

انطلاق ثورة 14 فبراير

انطلق تيار الوفاء الإسلامي في 24 فبراير من العام 2009م وانطلقت ثورة 14 فبراير في العام 2011م، أي كان على تيار الوفاء الإسلامي خلال عامين أن ينضم صفوفه في بيئة مليئة بالتحديات، وأن يكون حاضرا عندما انطلقت موجة الصحوة الإسلامية لقيادة الحراك الثوري العام في البحرين.

انخرط عناصر تيار الوفاء الإسلامي في تشكيل «شباب 14 فبراير» الذي كان يتكون من مزيج من العناصر المنتمية لقوى الممانعة وحلفائهم من لجان شعبية وحقوقية، وتوزعت عناصره في اللجان المختلفة في ميدان الشهداء وفي لجان المناطق والبلدات، وبدأت النقاشات في الفضاء المجازي حول اختيار ميدان الاعتصام الرئيسي، فكانت المقترحات

1. راجع ملحق (3): استفتاء آية الله الشيخ محسن الآراكي

والآراء محصورة في عدد من المواقع التي يمكن أن تكون محطة للتجمع الجماهيري، ومنطلق الثورة والتظاهرات، فكان منها الكوبري الجديد في منطقتي العدلية وأم الحصم، وكذلك كوبري ضاحية السيف الذي يؤدي للمنامة ومنطقة السيف الأقتصادية والقرى المجاورة، بالإضافة الى الخيار الأفضل والأوسع والاستراتيجي وهو دوار الؤلؤة، وذلك لموقعه المتميز في وسط المنامة، وارتباطه بالكثير من المؤسسات الاقتصادية كالمرفأ المالي والبنوك والمصارف المالية والسفارات العربية والأجنبية والأسواق والمراكز الأمنية، وقد تم اختيار دوار اللؤلؤة كأفضل خيار للاعتصام المركزي للثورة.

عندما انطلقت الثورات في المنطقة أواخر 2010م وبدايات 2011م، كان الشعب البحراني يخوض صراعاً متصاعداً مع السلطة، وكانت البيئة الأمنية تزداد قمعاً ضد المعارضة الثورية وامتداداتها الشعبية، ومع انطلاق ثورة 14 فبراير كانت مجموعة من قيادات ورموز المعارضة كالدكتور السنكيس والشيخين المخوضر والنوري والعديد من الشباب يرزحون في سجون

النظام الخليفي. ويمكن أن يقال بأن الثورة في البحرين كانت جمراً تحت الرماد حتى قبل انطلاق موجة الثورات في المنطقة، كما أن تجربة العمل من داخل العملية السياسية الرسمية ومؤسساتها قد برهنت على عدم كفايتها، ولم يتحقق لشعب البحرين بعد 10 سنوات من المصالحة مع النظام أي مطلب سياسي أو معاشي جوهري، في الوقت الذي كان النظام يلعب فيه على عامل الوقت لتنفيذ مشاريع ديموغرافية وسياسية وثقافية خطيرة، ويمكن لها أن تغير وجه البحرين في المستقبل حال نجاحها.

وعندما انطلقت ثورات المنطقة كان الشعب البحراني على موعد مع ثورته في 14 فبراير 2011م، فتصدت القوى الثورية الممانعة، تيار الوفاء الإسلامي وحركتي حق وأحرار البحرين الإسلامية وامتداداتهم من قوى شبابية ولجان حقوقية وشعبية للتحشيد ليوم الغضب في 14 فبراير، وبالرغم من التشكيك في إمكان إطلاق الثورة، من قبل النظام الخليفي والإدارتين الأمريكية والبريطانية، وبعض الجمعيات السياسية، فقد تبين

قبل 14 فبراير بأيام قليلة أن الثورة منطلقة لا محاله، وأن البحرين على موعد مع عصر سياسي جديد، وأن ما بعد 14 فبراير ليس كما قبله.

تحديد الزمان والمكان لانطلاق الثورة

تشكلت البنية التحتية لانطلاق ثورة 14 فبراير من خلال العناصر التالية:

أولاً: الإرهاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة الجذور والآثار، وتصاعد الظلم والقمع ضد شعب البحرين من قبل النظام الخليفي.

ثانياً: وجود القيادات الدينية والسياسية المضحيّة والمتواجدة في قلب الحدث.

ثالثاً: فاعلية اللجان الشعبية التي كانت تعمل على البعدين السياسي والحقوقي، كلجنة ضحايا التعذيب ولجنة المعتقلين ولجنة العاطلين عن العمل

رابعاً: الشبكات والمواقع الإعلامية، كموقع منتدى البحرين، وموقع ضحايا التعذيب، وموقع شهداء البحرين، وشبكة "ثورة الغضب" على الفيسبوك، وغيرها، والتي شكلّت منبرا لتلاقح الأفكار وتحريك الجماهير المؤمنة بالتغيير والإصلاح.

خامساً: انطلاق موجة الصحوة الإسلامية والثورات الشعبية في العديد من البلدان الإسلامية والعربية.

تم اختيار موقع الاعتصام المركزي لثورة 14 فبراير من بين عدة خيارات تم تداولها في الشبكات الإعلامية، كضاحية السيف المطلّة على منطقة كرباباد، والمنطقة الدبلوماسية، ودوّار اللؤلؤة، وتم اختيار الموقع الأخير لموقعه المتميز في وسط المنامة وارتباطه بالكثير من المؤسسات الاقتصادية، كمرفأ البحرين المالي والبنوك والمصارف المالية والسفارات العربية والأجنبية والأسواق والمراكز الأمنية.

وتم اختيار 14 فبراير كزمن لانطلاق الثورة، والذي يصادف ذكرى التوقيع على الميثاق وإصدار دستور المنحة غير

الشرعي، وبذلك شكّل حدث انطلاق الثورة في هذا التاريخ إعلان انفصال عن إرث ومخلفات خدعة العهد الإصلاحي المزعوم، وإلغاء ذلك التصويت الشعبي من ذاكرة الشعب، وفضح مؤامرة السلطة وانقلابها على التعهدات والالتزامات في الميثاق التي وقّعها الحاكم الخليفي حمد مع ممثلي الشعب والعلماء.

كما تم إعداد خارطة لموقع ميدان اللؤلؤة وللتحرّكات الشعبية التي ستنطلق نحو ميدان اللؤلؤة، ولتلك التي ستنطلق في مناطق البحرين كافّة. انطلقت في يوم 13 فبراير ليلا أولى التظاهرات في منطقة كرزكان الأبيّة، وقمعت بالرصاص الانشطاري، وبعدها انطلقت أولى تظاهرات يوم 14 فبراير بقيادة مفجّر الثورة فضيلة الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين، بعد صلاة الفجر في بلدة راية العز النويدرات، وعند غروب الشمس من يوم 14 فبراير عمدت قوات الشغب إلى استخدام السلاح لقمع التحركات، حتى ارتقى على إثر ذلك أول شهيد وهو علي المشيمع من قرية الديه، مما أعطى الثورة وهجا وحماسا من

دمه الزاكي.

كما وجّه الأستاذ عبدالوهاب حسين الجماهير للتجمهر أمام مداخل المدن والقرى عصر يوم الثلثاء المصادف 15 فبراير، والانطلاق إلى ميدان اللؤلؤة، وهكذا تشكّلت التجمعات الشعبية أمام بلدات السنابس والبلاد القديم والزنج جدحفص والديه، وغيرها من المناطق، وكان قادة ورموز تيار الوفاء الإسلامي في قلب هذه التحركات والتجمعات الجماهيرية، ومعهم عدد من الرموز والقيادات من مختلف قوى المعارضة.

بتوجيه مباشر من فضيلة الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين انخرط عناصر تيار الوفاء الإسلامي في اللجان الإعلامية والميدانية واللوجستية في ميدان اللؤلؤة، وعلى رأسها لجنة المنصّة الرئيسية، وتعاطى عناصر تيار الوفاء الإسلامي في إدارة منصّة ميدان اللؤلؤة بنفس جامع لأطياف الشعب والمعارضة، ودخل حينها عناصر من مختلف القوى السياسية كحركة حق وجمعية الوفاق وجمعية وعد وجمعية العمل الإسلامي في إدارة منصّة الاعتصام وبرنامجه اليومي.

تشكيل «شباب 14 فبراير»

عمد تيار الوفاء الإسلامي مع حلفائه من القوى الثورية إلى دعم وإبراز تشكيل شباب 14 فبراير ليكون الواجهة الميدانية الجامعة لأطياف الشعب، وكانت العلاقة عضوية بين تيار الوفاء الإسلامي والتشكيل الأول لشباب 14 فبراير، في جميع المناحي السياسية والميدانية والإعلامية والماليّة، وكان القيادي في تيار الوفاء الإسلامي الأستاذ عبد الهادي الخواجة يدير بعض اجتماعات التشكيل الشبابي الوليد، و الذي كان يتكون من 10 أفراد، كالاجتماع الذي عقد في مجمّع اللؤلؤة بالعاصمة المنامة والاجتماع الآخر الذي عقد في جامع الإمام الصادق بمنطقة القفول، واستمرت هذه العلاقة حتى الشهور الأولى بعد ضرب اعتصام ميدان اللؤلؤة، وخلال فترة الطوارئ والحصار للقرى والبلدات.

في الفترة اللاحقة تبلور اسم «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» كبديل لاسم «شباب ثورة 14 فبراير»، وأصبح التكشيل الشبابي يعبّر عن نفسه بصفة الاستقلال التنظيمي والسياسي، وهذا

ماتحقق فعلاً على مستوى الممارسة.

استطاع شباب ثورة 14 فبراير إعادة تنظيم أنفسهم بعد ثلاثة أيام من قمع ميدان اللؤلؤة، ونتيجة للظرف الأمني القاهر عقدت اجتماعاتهم في أماكن متفرقة، ووقع بعض عناصر التشكيل الشبابي كالشهيد محمد سهوان تحت الملاحقة الأمنيّة، والبعض الآخر اضطر للهجرة خارج البحرين.

اجتماعات القيادات السياسية الوطنية

على المستوى السياسي شارك تيار الوفاء الإسلامي في اجتماعات وعمل القيادات السياسية الوطنية، التي ضمت القوى السياسية الرسمية إلى جنب تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق وحلفائهما، وكان الأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ المشيمع والشيخ علي سلمان والأستاذ عبد الهادي الخواجة و الأستاذ إبراهيم شريف والشيخ المحفوظ وغيرهم من ممثلي الاتجاهات والقوى السياسية حاضرين في بوتقة سياسية واحدة، تهدف لرسم المشهد السياسي للثورة، وكان اجتماع

القيادات السياسية الوطنية مسرحا لمختلف الآراء والقناعات السياسية والميدانية، فيما يجب أن تسير عليه حركة الجماهير والثورة، وبقت التباينات داخل هذه الاجتماعات تتبلور بين نهج سياسي يريد أن يسير غير بعيد عن الأطر السياسية والرسمية والمحاذير الدولية، وبين نهج سياسي ثوري يتبنى الأطر التي ترسمها الثورة الجديدة في الشارع، ولاتعير اهتماما لخطوط النظام الحمراء أو اعتبارات السفارات الأجنبية.

كما كان التجاذب حاضراً في هذه الاجتماعات فيما يتعلق بمركزية الحراك الميداني والاحتجاجي أو عدم مركزيته، فكان تيار الوفاء الإسلامي وحلفائه واضحين في وجوب تحرير الحراك الثوري من المركزية وسلطة القوى السياسية المباشرة، لكي يؤدي الحراك ثمرته في الضغط على النظام والإبداع في الخطوات، وتحقيق ضمانة الاستمرار في الظروف الأمنية الخانقة المحتملة لاحقا، بينما رأت القوى السياسية الرسمية أن مركزية الحراك ونفوذها المباشر على حركة الشارع هو الأسلوب الأمثل لضمان تحقيق النتائج المرجوة، وعدم انزلاق

الحراك للمحذورات ضمن رؤية هذه القوى.

وكانت تعقد اجتماعات القيادات السياسية الوطنية في منزل الأستاذ عبد الوهاب ومقر جمعية وعد ومقر جمعية الوفاق، وقد نجح تكتل القوى السياسية والثورية هذا في القيام ببعض الخطوات المشتركة، كبعض البيانات السياسية والمسيرات الميدانية المشتركة، التي جمعت توقيعات جميع القوى السياسية والثورية.

كانت الرسائل والمبادرات السياسية تصل لتيار الوفاء الإسلامي وحلفائه من جهة، وللجمعيات السياسية الرسمية من جهة أخرى، فقد تلقى تيار الوفاء الإسلامي رسائل سياسية محددة من السفارة الأمريكية تطلب اللقاء لعقد نقاشات وتفاهمات حول الثورة، وكذلك تلقى رسائل من أطراف غربية عبر سياسيين عراقيين، إلا أن تيار الوفاء الإسلامي قد رفض حينها مضمون هذه المراسلات لكونها كانت تستهدف تمييع الحراك والمطالب والأهداف السياسية ومصادرتها.

تلقت كذلك القوى السياسية الرسمية المعارضة جملة من الرسائل والمبادرات، مرة عن طريق ولي العهد مباشرة، ومرة عن طريق دولة قطر، ومرة أخرى عن طريق الكويت، والتي فشلت كلها بسبب مراوغة السلطة الخليفية ومكرها وكذبها، وقد تحاشى النظام الخليفي عقد أي نوع من التواصل وتبادل الرسائل مع تيار الوفاء الإسلامي وحلفائه خلال ثورة 14 فبراير.

الفصل الثاني: الهوية والمنهج

الهويّة

تيار الوفاء الإسلامي هو حركة عقائدية جهادية وسياسية وشعبية منظّمة، تمثّل الشرائح الاجتماعية المختلفة من العلماء والعمال والمثقفين والمهنيين وغيرهم من الرجال والنساء قاعدته العامة، والذين لهم دور محوري في تحقيق الأهداف الإسلامية والوطنية، ويمثّل الشباب من الجنسين عنصراً مهماً في تركيبته التنظيمية وامتداده الشعبي.

وفي تأكيده على الهوية الإسلامية للعمل السياسي، يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**إني أنصح المؤمنين العاملين في الحقل السياسي والجهادي وكل أشكال المقاومة الإسلامية،**

بالمحافظة على الصبغة الإسلامية في عملهم وعدم التفريط فيها قيد شعرة، وذلك في سبيل تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: المساهمة في إيجاد الكيان الاجتماعي العقائدي وتحقيق الأهداف الرسالية العظيمة.

الهدف الثاني: المحافظة على سلامة المقاومة والتحرك السياسي والجهادي من الأمراض المعنوية التي ابتليت بها الحركات العلمانية، والمحافظة على تماسك العاملين المؤمنين وقوتهم ونجاجهم في الوصول إلى النصر وتحقيق الأهداف.

الهدف الثالث: لكي يبارك الله تعالى عملهم، ويمدهم بعونه وملائكته، ويكونوا مستحقين للثواب العظيم من عند الله تعالى يوم القيامة».[1]

يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بشمولية الإسلام الحنيف وقيادته الشاملة للحياة البشرية، وفق مدرسة أهل البيت عليهم السلام والمنهج

---

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 85، دار العصمة - البحرين (2009)

المحمدي الأصيل الذي رسمه الإمام الخميني العظيم ﷺ وهو يحترم المواطنة وحقوق الإنسان، ويستهدف إقامة المجتمع الصالح، والدولة العادلة عبر الممارسة القانونية، وتحقيق الازدهار والرخاء للمواطنين.

ويبيّن الأستاذ عبدالوهاب حسين حاكمية الإسلام على العمل السياسي وشموليته في إحدى أجوبته في كتاب ذاكرة الشعب، إذ يقول: «**أن العمل الإسلامي السياسي لا يكون إلا بصبغة عقائدية، وأن تجريده عن الصبغة العقائدية يعني وقوعه في مستنقع العلمانية، ويجعله قاصراً عن تحقيق الأهداف الرسالية، ولا يستحق العامل الثواب من عند الله تعالى.**

قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1] **حيث ربطت الآية الكريمة بين الشهادة بالتوحيد وإقامة القسط، فهما لا ينفصلان من جميع الجهات.**

---

1. آل عمران: 18

أن تجريد العمل الإسلامي السياسي عن الصبغة العقائدية، يجعله عرضة للأمراض المعنوية التي تصيب الحركات السياسية الأخرى، وما يصيبها من الترهل والوهن والضعف والفساد والإحباط القاتل، وقد أثبتت التجارب: مسؤوليتها عن الفساد في الحقل السياسي، وعدم قدرتها على تحقيق النجاح على صعيد: التحرير أو إقامة الحكم العادل، أو المعارضة القوية النظيفة».[1]

المنهج

يتخذ تيار الوفاء الإسلامي من النهج الإسلامي الذي أحياه روح الله الموسوي الخميني ﷺ وحفظه سماحة ولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي لحسيني الخامنئي حفظه الله خارطة للفكر والعمل على كافة المستويات الدينية والسياسية والفكرية، وغيرها.

انتماء تيار الوفاء الإسلامي لمدرسة الإمام الخميني ﷺ لازم انطلاقته وقد أسس له فضيلة العلماء والرموز حتى قبل

---

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 83، دار العصمة - البحرين (2009)

انطلاقته، ففي كتابه (ذاكرة شعب) يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**أن الإمام الخميني العظيم** قدس سره **من أصحاب البصائر والأولياء الصالحين، ومنهجه وليد فقه وحكمة (علمية وعملية) وتجربة وشهود، وهو منهج متكامل واضح، قد أثبتت التجارب العملية الحية نجاحه وفاعليته في المعارضة والدولة والتحرير، إلا أن العمل وفق منهج شرعي ناجح وفاعل، لا يغني عن الحاجة إلى الغطاء الشرعي**».[1]

ومن مبادئ وأسس هذا المنهج:

1. ضرورة رفض الظلم، ومكافحة الفساد والظواهر الشاذة في المجتمع والدولة، وعدم الإقرار بها كأمر واقع، قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ﴾[2].

وبوجوب العمل بالعدل والسعي الجاد لإقامته بين الناس

---

1. ذاكرة الشعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 100، دار العصمة - البحرين (2009)

2. هود: 113

جميعاً وبدون تمييز بينهم، قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[1].

2. أن موازين القوى تتغير تبعاً للإخلاص في النية، ودقة العمل ونوعيته وآلياته، والجد والمثابرة فيه، قول الله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[2] وهذه النظرة تدعمها تجارب الشعوب التاريخية والمعاصرة.

3. أن الله ﷻ قد وعد المستضعفين المخلصين بالنصر في جهادهم على المستكبرين والطغاة، وهو وعد متحقق لا محالة، قول الله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي

1. المائدة: 8

2. آل عمران: 140

الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[1]، وهنا تأتي ضرورة الإيمان بالدعم الإلهي لحركة المستضعفين والمظلومين والمؤمنين لتحقيق العبودية الحقة والأهداف الإلهية، مع عدم التفريط في الأسباب الموضوعية.

4. اعتماد رؤية مبدئية، وتأصيل الفكر والمناهج العلمية في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم وغيرها، وفق تعاليم الإسلام الحنيف المستمدة من مدرسة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وذلك بتعميق مفاهيم أساسية، مثل: التوحيد العملي، والحقوق الطبيعية للإنسان، والعدالة الاجتماعية، ودولة المؤسسات والقانون، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمبدئية، والتضحية والفداء، والثبات والمقاومة، وتدخُّل الغيب الإلهي، وقيادة الفقهاء والعلماء، وغيرها.

5. الإيمان بتكامل الإسلام في بعده الفكري والروحي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي والحركي، وأنَّ الإسلام هو دعوة إصلاحية شاملة تكافح ضد كافة أشكال الفساد

1. القصص: 5

والاستكبار والظواهر الشاذة في المجتمع والدولة، وتسعى لتحقيق العزة والكرامة والعدالة الاجتماعية وكفالة الحقوق الطبيعية للإنسان والحريات الأساسية ودعم المطالب العادلة للمستضعفين والمحرومين وكافة شرائح المجتمع.

6. الإيمان بضرورة الوحدة الإسلامية والوطنية، وتبني ثقافة التعددية الفكرية والسياسية ، على ضوء تعاليم الإسلام، والأطر العامة والخاصّة التي تنظم ذلك، والحوار والتعايش السلمي بين كافة المواطنين، وحماية حقوق كافة المكونات المذهبية والعرقية، والتعاون لخير الإنسان وسعادته وصيانة حقوقه، ونبذ الدكتاتورية والإقصاء والتفرد والغلبة والتمييز الطائفي والعصبية العرقية، والسعي لتطبيق الشراكة السياسية وصيانة حقوق كافة المواطنين وحقن دمائهم، والعمل بكل ما من شأنه أن يعزز كرامة الإنسان ويصونها من الانتهاك.

7. ترسيخ الالتزام الديني والأخلاقي والتضامن الاجتماعي، وتحريك الأبعاد الروحية في نفوس القيادات والجماهير،

وتنشيط مؤثراتها على السلوك والمواقف لديهم، لإظهار الرحمة والأخوة والمحبة والانفتاح والتسامح والقبول بالآخر والاعتراف بحقه في العمل وفق قناعاته الخاصة والتزامه العام بالمصلحة الإسلامية والوطنية.

8. رص صفوف المعارضة، والنظر إلى ذلك كمسؤولية دينية ووطنية لا يجوز التخلي عنها، والاعتماد على قاعدة التنوع والتكامل في الأدوار بين الشركاء، من منطلق: كل يعمل من موقعه، وبحسب قناعاته، فلا إلغاء ولا إقصاء: للوجودات، والقناعات، والأدوار المشروعة.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**بما أنه لا تعارض بين حوار قوى المعارضة والحوارات الثنائية التي يمكن أن تجري بين بعض أطرافها، فمن الممكن أن ينطلق الحوار بين قوى المعارضة وفي نفس الوقت ينطلق حوار داخلي للتيار وحوارات ثنائية أخرى بين قوى المعارضة الأخرى، فقد دعوت للحوار بين قوى المعارضة، وحصلت الاستجابة وانطلق الحوار فعلاً وحقق تقدماً ملموساً، والإعاقات التي حدثت للحوار لا علاقة**

لها بغياب الحوار الداخلي للتيار، وفي نفس الوقت: رعيت نفسي حواراً بين حركة حق وجمعية الوفاق ووقعت ورقة تفاهم بينهما على الاستمرار في الحوار، وأُضيف توقيعي إلى توقيعهما بوصفي راعياً للحوار».[1]

9. اعتماد سياسة الانفتاح على تجارب الشعوب والأمم الحية، والتعاطي معها بوعي وفق رؤية تكفل الإثراء لتجربتنا الوطنية الحضارية، بما ينسجم مع قيمنا الإسلامية الحقة، والتأكيد على نظرة الإسلام فيما يتعلق السيادة الوطنية والاستقلال وحفظ الخصوصية، والاعتماد على القدرات الذاتية في النضال الوطني، ورفض الاعتماد على أعداء الأمة، والاحتفاظ للبحرين بعمقها الإسلامي، والتأكيد على مفهوم الأمة كمجموعة متماسكة تلتف حول رؤيتها ومنهجها وأهدافها كي ترتقي إلى أعلى مستوى طموحاتها الحضارية في المنظومة الإنسانية.

---

1. ذاكرة الشعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 413، دار العصمة - البحرين (2009)

10. الإيمان بالمنهج المعنوي والأخلاقي الذي جسّده الأنبياء والأوصياء عليهم السلام في الممارسة السياسية والبناء الاجتماعي، وطبّقه الإمام الخميني العظيم قدس سره وأعلام الإسلام من قبله، حيث لا انفصال بين الأخلاق والمبادئ وبين السياسة والاقتصاد وكافة المجالات العملية في الحياة.

11. الإيمان بضرورة الانسجام والترابط بين الفكر والتربية والخطاب والممارسة والمواقف، وعدم انفصالها عن بعضها بأي حال من الأحوال، قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾[1].

12. الإيمان بأن العمل الإصلاحي ينطلق من التكليف الشرعي وتتحمّل مسؤوليته الأمة جمعاء، بعلمائها ونخبها وجماهيرها ومؤسساتها، وأن العمل العام هو في واقعه عمل عقائدي وعبادي مطلوب فيه الإخلاص لله سبحانه وتعالى، ويعتبر الإخلاص والتسامي عن الأغراض الشخصية والدنيوية

1. الصف: 2-3

عامل أساس للقبول وتحقيق الانتصار.

13. الالتزام بالإدارة العلمية للعمل الإسلامي والوطني حيث يجب أن يعتمد على التنظيم والتخطيط والمراقبة والمحاسبة والحوار واحترام الاختلاف في الرأي وبلورة الآليات المؤسسية، بعيداً عن الفردية والذاتية والاستبداد وغيرها من التوجهات المضرة.

14. بناء الشخصية العقائدية والوطنية الملتزمة، التي تمتلك عمقاً عقائدياً أصيلاً وروحاً متقية مبدئية ومضحية وبصيرة سياسية وكفاءة إدارية.

15. الإيمان بوحدة الولاية الشرعية المتمثلة في ولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي حفظه الله، وتعظيم وتقدير جميع المرجعيات الدينية الرشيدة، والتواصل معها والاسترشاد بهداها، وتشكيل هيئة في داخل التيار من أهل الاختصاص لتمارس الرقابة الشرعية على أدائه.

16. الالتزام في الإصلاح السياسي بمنهج المقاومة والممانعة ومدافعة الظلم بالأساليب المشروعة، مع الأخذ بالحكمة والتدرُّج والنفس الطويل وتراكم النتائج من جهة، والمصابرة والصلابة والثبات وتحمُّل الأذى والتضحية لأجل تحقيق الأهداف الإسلامية والوطنية العليا من جهة ثانية.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين فيما يتعلق بمنهج المقاومة في العمل: «**أن المقاومة وتحصيل الحقوق الأساسية في البحرين تدخل في دائرة الممكن السهل، وذلك مع توفر الرؤية الواضحة في المطالبة بالحقوق وإدارة الملفات الساخنة، وتوفر الأرادة السياسية الصلبة، والاستعداد التام لتقديم التضحيات اللازمة والمستحقة من أجل استرداد الحقوق وصيانة كرامة الإنسان، ثم الاعتماد بعد الله تعالى على الجماهير كلاعب أساسي في العملية السياسية برمتها**».[1]

17. النظر ببصيرة على المدى القريب والبعيد وبشمولية

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 28، دار العصمة - البحرين (2009)

لكل موضوعات الساحة ومتغيراتها وبناء مواقف مناسبة تجاه ذلك، وعدم الاكتفاء بالرؤية الجزئية والقصيرة للموضوعات والأحداث العامة.

18. مساهمة علماء الدين والخطباء في الحركة المطلبية الشعبية، وأن يقوموا بدور التثقيف والإرشاد والتوجيه للجماهير، فمن شأن ذلك أن يعطي قوة دافعة وفاعلية للحركة، ويحافظ على سلامتها في الفكر والممارسة.

19. العزم والإرادة والجدية في العمل، والنظر إليه كمسؤولية وأمانة «شرعية ووطنية»، والحذر الشديد من الضعف والهزيمة النفسية، وعدم تقديم أي عرض مجاني للسلطة على أي صعيد.

20. الإيمان بالدور المحوري للجماهير في المراقبة والمحاسبة وضرورة مراعاة آمالها وآلامها المشروعة ومشاركتها في صناعة الرؤى والمواقف، والخطوات، وقد ظهر اعتقاد قادة الوفاء بدور الجماهير، وأثرها في خطاباتهم، وفي البيانات

الرسمية، وفي علاقتهم العملية مع الجماهير، والإيمان بدورهم، وقد عبّر الأمين العام لتيار الوفاء الإسلامي سماحة الشيخ عبدالجليل المقداد حفظه الله في كلمةٍ له بتاريخ 28 فبراير 2009م في الاعتصام الجماهيري للتحرك الجديد، الذي سمي فيما بعد بتيار الوفاء الإسلامي عن ذلك، إذ قال: **«كما أن الأمل معقود فيكم أيها المؤمنون، فأنتم اليد التي بها نصول، والأعوان عند الشدائد، والشركاء في القضية ، فاثبتوا في مواقفكم، مع انضباط وتقيّد بشرعة الله وتعاليم الدين، فأنتم أبناء الدين، فاسعوا لتهذيب أنفسكم وشعاراتكم. وثقوا بأنكم إن كنتم مع الله وحملة دينه شملكم الله برحمته وأيدكم بنصره».**

21. اعتبار دور الجماهير المنظم المحور الرئيسي والقاعدة الأولى للتحرك، وجعل الجماهير «نساءً ورجالاً» شركاء فعليين في صناعة الرؤى والمواقف والخطوات، وتشجيعهم على تنظيم أوضاعهم وتحركاتهم وتنسيقها «شعبياً» والأخذ بزمام المبادرة على ضوء رؤية القيادة، وأن يكون دور الجماهير

دور سياسي فاعل ومنظم على كافة الأصعدة والمستويات في الداخل والخارج بما يخدم تحقيق الأهداف المشروعة والمطالب العادلة لأبناء الشعب.

22. الالتزام بالتواصل مع الرموز «الدينية والسياسية والمجتمعية» والمؤسسات «القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني» من أجل التشاور والتنسيق بهدف تقريب وجهات النظر، وتجنب المواجهة البينية، وقطع الطريق على كل طرف يحاول ضرب البعض بالبعض الآخر وإضعافه.

23. الالتزام بالأساليب والوسائل الموافقة للشريعة الإسلامية المقدسة، والعمل على تطوير الأساليب والوسائل القائمة وتصحيحها وتطويرها وتجديدها، لتكون أكثر فاعلية، وأقل ضرراً على الناس والممتلكات العامة والخاصة، ولتحلّ الأساليب الجديدة محل الأساليب القديمة بالتدريج على أساس القناعة بها من خلال الممارسة ونتائج التجربة.

24. التركيز في الصراع مع السلطة على السلطة نفسها،

والحذر الشديد من حرف بوصلة الصراع لغير وجهته الصحيحة، وتجنب الصراع البيني، وعدم الانشغال بعيوب الآخرين ومثالبهم وبالصراعات الثانوية حتى مع السلطة، وإدارة المواقف والخطوات على هذا الأساس، والحذر الشديد من الغيرة السياسية والتنافس غير الشريف أو أن يكون في غير محله، أو على شيء من حطام الدنيا الفاني وزخرفها الزائل، وأن يكون التنافس مقتصراً على طلب مرضاة الله ذي الجلال والإكرام، والتضحية في سبيل الله ﷻ ومصلحة الإسلام والإنسان والوطن.

25. الالتزام بالانفتاح على كافة الأطراف والإصغاء الواعي إليهم، والاجتهاد في فهمهم فهماً صحيحاً دقيقاً وتفهمهم تفهماً واقعياً وموضوعياً، بهدف الميل لكل ما هو في مرضاة الله ﷻ ونافع لجميع المواطنين والأخذ به، والسعي الجدي للحوار معهم، والعمل معهم وفق المشتركات.

وبخصوص التنسيق والعمل المشترك مع كافة الأفرقة في الوطن، يؤكد الأستاذ عبدالوهاب حسين على ذلك، إذ يقول:

«أن المحافظة على المنطلقات والصبغة الإسلامية للتحرك السياسي، لا تعني أبداً رفض التنسيق مع القوى السياسية العلمانية، والتعاون معها على الخير المشترك، ولا تعني التخلي عن الأهداف الوطنية، والعمل من أجل كافة المواطنين، وعدم التمييز بينهم في الحقوق والواجبات».[1]

26. الالتزام بالشعارات الدقيقة والحكيمة، بحيث تعبِّر عن مطالب الشعب العادلة، وأهدافه المشروعة خير تعبير، وأن يتم تجنّب تلك الشعارات التي تحرف بوصلة الصراع إلى غير وجهته، ولا تخدم الحركة النضالية، أو التي يمكن أن يستغلها الآخرون في تشويه وجه الحركة النضالية الناصع أمام الرأي العام في الداخل والخارج.

27. توظيف الفن والأدب في خدمة الأهداف الإلهية والحركة النضالية على أحسن وجه.

28. القبول بالآليات الديمقراطية الحديثة والمتعارفة لإدارة

1. نفس المصدر السابق، صفحة 52

العملية واللعبة السياسية بين الأطراف الفاعلة والمتجاذبة في البحرين، ويرى تيار الوفاء الإسلامي أن القبول بالآليات الديمقراطية الحقيقية يمكن أن يحقق رؤيته اعتماداً على رأي الناس وإرادتهم.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**حينما يكابر الحكام والقوى العلمانية في المجتمعات الإسلامية، ويفرضون إرادتهم بالقوة على الشعوب الإسلامية المستضعفة، فإن القوى الإسلامية السياسية (الشيعية والسنية) تطالبهم بالاحتكام إلى أعقل منطق بشري وضعي في الإدارة السياسية للدولة وحقوق الإنسان وهي الديمقراطية، ويقبلون دخول اللعبة السياسية والمنافسة على أساس قواعدها، وهم صادقون فيما يطرحون، وواثقون بالنصر إذا التزمت كافة الأطراف بقواعد اللعبة الديمقراطية المحايدة**»[1].

ويعمل تيار الوفاء الإسلامي من خارج العملية السياسية القائمة وقوانينها، وعلى رأسها قانون الجمعيات السياسية،

1. نفس المصدر السابق، صفحة 30

وذلك لأن هذا القانون:

- فرض سيطرة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية الرسمية والقوى المنخرطة فيها، على خلاف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية لعام 1966م الذي وقعت عليه حكومة البحرين.

- حدّد بصورة تلقائية منهج عمل أي من القوى السياسية التي توافق على العمل تحت مظلته، وجعل سقف مطالبها السياسية بشكل عملي في مستوى تحت الحد الأدنى من حقوق المواطنين ومطالبهم العادلة المشروعة، وجعل الوصول إلى أي من أهداف وتطلعات الشعب صعباً ومتعذراً، بل مستحيلاً.

ويعتقد تيار الوفاء الإسلامي بأن العمل بأنواعه السياسي والشعبي والجهادي يلعب دوراً مؤثراً في تحقيق الأهداف والمطالب الشرعية العادلة للشعب، بشروط، منها:

- توفر الرؤية الواضحة.

- تضافر الجهود الوطنية المشتركة للجماهير والمؤسسات والقوى السياسية.
- وجود الخطط والبرامج العملية الفاعلة.
- توفر الإرادة القوية للثبات والصمود وتقديم التضحيات اللازمة.
- استخدام الأدوات الفاعلة والمؤثرة في الصراع مع الظلم.
- وجود قضية ومطالب شعبية عادلة.
- وجود قناعة شعبية في عدم إمكان تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وغيرها معتبرة من خلال اقتصار العمل من داخل اللعبة السياسية الرسمية.
- وجود قيادة كاريزمية ترعى الجماهير ولديها الكفاءة على إلهام الكوادر والجماهير ودفعها للتحرك والتفاعل الشامل مع العمل النضالي.
- انطلاق التحرك من مواقع الثقل الاجتماعي، مثل:

المساجد والأندية الشعبية والمؤسسات المدنية ا لمختلفة .

- الصدق والإخلاص والتضحية من قبل التنظيمات المعارضة التي تقف مع شعبها.

- تحقيق إنجازات وتقدم لصالح القضايا التي يؤمن بها الشعب، من خلال تراكم العمل والإنجازات.

- توفير بعض برامج العمل الاجتماعي الخدمي من قبل المعارضة لصالح الناس.

- وجود جهاز إعلامي يرصد الأداء الحكومي وإخفاقات حصر العمل ضمن الأطر الرسمية في تحقيق تقدم فعلي في الملفات الحيوية، وإقناع القطاعات الشعبية المترددة بضرورة الانضمام والمشاركة الفاعلة في العمل النضالي.

- اعتماد العمل التصاعدي في ظرفه المناسب، بمعنى:

أن الخطوات الابتدائية البسيطة لابد أن يكون لها أفق للاستمرار ومتابعتها بخطوات وأنشطة نضالية أكثر وقعاً وشدة على السلطة.

- تراكم العمل والإنجازات والخبرات، بمعنى: أن الخطوات النضالية يجب أن تراكم العمل والإنجاز والمخزون التجربي والعاطفي والفكري، والذي يهيأ الشعب للانطلاق نحو مراحل أكثر اتساعاً وفاعلية، وقد أثبتت تجارب الشعوب المستضعفة، أن توفر الشروط والظروف الموضوعية عنصر أساسي لنجاح التحرك النضالي.

الأهداف

لتيار الوفاء الإسلامي مطالب سياسية محددة أعلن عنها رسمياً في بيان الإنطلاق سنة 2009م وفي أدبياته ومواقفه السياسية بعد انطلاق ثورة 14 فبراير عام 2011م، ويسعى لتحقيقها بالوسائل والأساليب المشروعة.

الهدف الأساس

يسلّم ويقبل تيار الوفاء الإسلامي بالأدوات الديمقراطية ويلتزم بها، ويعمل من خلالها على تفعيل الإرادة الشعبية بما يناسب الزمان والمكان والظروف الموضوعية، وأن هدفه الأسمى من الممارسة الديمقراطية هو أن الإسلام يجب أن يقود الحياة، وأن ذلك يتم عبر تفعيل الإرادة الشعبية وصولاً لإقامة النظام الجمهوري، وأن يقوم شعب البحرين بدوره في التمهيد لصاحب العصر والزمان الإمام محمد بن الحسن المهدي المنتظر أرواحنا له الفداء، وأن النظام الجمهوري يمكن أن يتحقق بشكل مباشر عبر تبلور ظروف كاسرة للتوازن وتلعب لصالح التغيير السريع، أو عبر تحقيق أهداف ومطالب مرحلية متدرجة.

وفي معرض الإشارة لحق الشعب في تغيير النظام عندما تفشل المشاريع الإصلاحية، يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: **«كانت بعض القوى الإسلامية والعلمانية تتبنى تغيير نظام الحكم في البحرين قبل الإصلاحات، مثل: الجبهة الشعبية والجبهة**

الإسلامية، ولما حدثت الإصلاحات تراجع هذا الطرح بصورة ملحوظة، ولما تراجع نظام الحكم عن الإصلاحات، عادت أطروحات تغيير النظام إلى الظهور من جديد، وربما تتسع رقعتها وتقوى درجة تبنيها لدى القوى السياسية المعارضة في البحرين، وذلك في حالة لم يقدم النظام على إصلاحات سياسية جوهرية»[1].

كما يقول أيضاً: «**ليس لآل خليفة الحق (في الوقت الحاضر) في فرض سياسة الأمر الواقع على أبناء شعب البحرين، والاستمرار في ترتيب نتائج الغزو، فمن حق أبناء شعب البحرين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، ويختاروا نظام الحكم الذي يعبر عنهم**»[2].

الأهداف والمطالب السياسية الأخرى

1. صياغة دستور جديد يقوم على أسس الديمقراطية السليمة ويتسم بالشرعية الشعبية من خلال هيئة تأسيسية منتخبة لا يكون للمجنسين لأسباب سياسية

1. نفس المصدر السابق، صفحة 41

2. نفس المصدر السابق، صفحة 74

أي دور فيها، ويكون الإسلام فيه المصدر الرئيس للتشريع، بحيث يضمن الدستور:

- تداول السلطة ضمن عملية انتخابية تستند على الدستور الشرعي.
- تنظيم عمل السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية» وفق الدستور.
- تشكيل سلطة تشريعية منبثقة عن نظام انتخابي عادل تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً.
- إقامة نظام تعددي يضمن حرية العمل الحزبي ويؤمن دوره في الحياة العامة.
- إصلاح القضاء وضمان حياديته واستقلاليته تماماً عن السلطة التنفيذية.
- صيانة كافة الحقوق الطبيعية والوضعية للمواطنين.

2. إيقاف سياسة التمييز الطائفي الممنهج والشامل الذي هو ضار بمصلحة جميع أبناء الشعب وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات

وتجريم التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو غيرها.

3. ضمان حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية واستقلالية المؤسسات الدينية وحفظ الخصوصيات المذهبية ومكافحة الفساد الأخلاقي.

4. إطلاق الحريات وفق الشريعة الإسلامية وضمان كافة الحقوق، وذلك بتعديل التشريعات والقوانين، وإصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحل المؤسسات الأمنية الاستثنائية، مثل: جهاز الأمن الوطني، والقوات الخاصة، والتوقف عن جلب واستخدام المرتزقة، وإيجاد الآليات الفاعلة للرقابة والتصحيح وجبر الضرر.

5. إيقاف التجنيس السياسي الممنهج «التوطين» وإلغاء جميع ما ترتب من آثار على استخدام الصلاحيات الاستثنائية في منح الجنسية خارج المتطلبات التي نص

عليها القانون، وضرورة تسليم ملف من تم تجنيسهم في الفترة الممتدة منذ حل البرلمان في عام 1975م للسلطة المنتخبة والمشكلة وفق الأسس الدستورية السليمة.

6. توفير فرص العمل الكريم لكل مواطن قادر عليه، وضمان الحد الأدنى من الدخل لجميع المواطنين، بما يحفظ كرامتهم، ويلبي حاجاتهم وفق المعايير المشار إليها في الشريعة الإسلامية، والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي انضمت إليه دولة البحرين، والالتزام بالضمان الاجتماعي في حالة البطالة والعجز عن العمل.

7. مكافحة الفساد بكافة أشكاله والقضاء عليه، واسترجاع ما نهب من أراضي وثروات، حيث لم يبق من سواحل البحرين إلا ثلاثة بالمائة فقط للمواطنين وأصبح الباقي للعائلة الحاكمة والمتنفذين، كما أصبحت كل أراضي البحرين ممتلكات خاصة للعائلة المالكة والمتنفذين، إلا ما يقرب من عشرة بالمائة فقط تركت للمواطنين،

ورد الحقوق إلى أصحابها، وجبر الأضرار، وحماية البيئة، وإصلاح ما لحق بها من تخريب.

8. إطلاق سراح كافة المعتقلين فوراً ومن دون قيدٍ أو شرطٍ، وإسقاط التهم الموجهة إليهم، وإقفال الملف برمته تماماً، وإيقاف التعذيب والتجاوزات وملاحقة المتورطين فيها، وعدم العودة إلى الحلول الأمنية من جديد.

9. مواجهة النفوذ الأجنبي على البلد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وحفظ السيادة الوطنية.

10. مناصرة ودعم قضايا الأمة الإسلامية الكبرى، وعلى رأسها قضية فلسطين، مادياً ومعنوياً.

الفصل الثالث: التنظيم والبرنامج

انطلق تيار الوفاء الإسلامي على المستوى الشعبي والتنظيمي عام 2009م كطرف أصيل في الساحة، وامتلك جملة من مقومات التأسيس والامتداد، منها:

- الشريحة القيادية ذات الخبرة والشعبية، حيث أن المؤسسين له كانوا من ضمن الشريحة الأعلى في الهرم الديني والسياسي والاجتماعي في البحرين، وكان المؤسسون مزيجاً من الطبقة الدينية والسياسية الأولى، والذين انعزلوا عن العمل السياسي الحزبي العلني بعد سنة 2002م وحتى سنة 2007م لأسباب تم الإشارة لها بشكل مجمل في مقدمة الكتاب.

- وجود حاضنة شعبية ممتدة للفكر والمنهج الذي طرحه تيار الوفاء الإسلامي.

- اعتماد المنهج الديني والعقائدي في الفكر والعمل، والذي ينسجم مع ما يؤمن به شعب البحرين.

- وجود أسباب موضوعية، كفشل العملية السياسية في تحقيق مكاسب معتبرة، والقمع من قبل السلطات.

ولهذا تشكل التيار الجديد بشكل عمودي وأفقي في فترة سريعة نسبياً، من أعلى الهرم التنظيمي مروراً بالمستويات الوسطى، وصولاً للجذور الشعبية.

شنّت السلطات عدة حملات قمع واعتقالات في صفوف تيار الوفاء الإسلامي، الأولى كانت في عام 2010م[1]، وشملت بعض القيادات والرموز العلمائية والشباب الناشط في كل من

---

1. إحالة مشيمع و«متهمي الحُجّيرة» إلى المحكمة الجنائية، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 29 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:www.alwasatnews.com

راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (1)

تيار الوفاء الإسلامي وحلفائه، أما الثانية فكانت بعد انطلاق ثورة 14 فبراير، فبعد دخول القوات السعودية في 15 مارس 2011م لإنقاذ النظام الخليفي تم اعتقال 6 من قيادات الصف الأول في تيار الوفاء الإسلامي[1]، وبين عامي 2014 و2016م تم اعتقال 10 آخرين من القيادات الأخرى والعشرات من عناصر تيار الوفاء الإسلامي الذين يعملون بشكل أساس في مختلف الأقسام[2]، كما شهدت السنتان الأخيرتان 2017م و2018م حملات قمع واعتقالات عديدة لعشرات العناصر الفاعلة في صفوف تيار الوفاء الإسلامي، ونتيجة للوضع الأمني المعقّد ووضع النظام الخليفي استهداف تيار الوفاء ضمن أولوياته الأمنية، فقد اعتمد التيار على أسلوب العمل التنظيمي السري، حيث يعمل معظم كوادره بصورة غير معروفة في داخل

---

1. قوات الأمن تقتحم منازل لأفراد «مجموعة الـ25»، جريدة الوسط البحرينية، لقراءة الخبر راجع الرابط التالي: http:www.alwasatnews.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (4)

2. «الداخلية»: تنظيم «قروب البسطة» مدعومٌ من الحرس الثوري وحزب الله، جريدة الوسط، تم الاقتباس بتاريخ 7 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:alayam.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (5)

وخارج البحرين.

البناء التنظيمي والمؤسسي

رغم حداثة عمر التيار نسبياً، وعمله في بيئة أمنية معقدة إلا أنه استطاع بناء تنظيم متشعّب، وقد أدى طوال سنينه الماضية أدواراً حيوية في المجالات الميدانية والثقافية والسياسية والإعلامية وفي المجال الإنساني الداعم لصمود الناس في البحرين، ويعمل تيار الوفاء الإسلامي على بناء تنظيمه بما يتناسب ورؤيته في مختلف الملفات، واستناداً لطبيعة أهدافه، وأدوات عمله، والظروف المحيطة به، والوظائف التي يرسمها لنفسه.

المستويات التنظيمية

يتألف تيار الوفاء الإسلامي تنظيمياً من مستويين:

- **المستوى الهيكلي:** وهي الحالة المنظمة للكوادر البشرية المختارة بعناية من الرجال والنساء لتشكيل الهيئات التنظيمية للتيار، ويتم الاختيار لهذه الكوادر وفق معايير

محددة، منها: الإيمان، والنزاهة، والكفاءة، والالتزام بنظام التيار، وتقبّل المهمات والتكاليف المناطة بالأعضاء المنتسبين للتيار، مع الحرص الشديد على أن يبقى التيار محافظاً على حالته كتيار جماهيري وشعبي، وأن لا يتحول إلى حالة حزبية نخبوية مغلقة على غرار الأحزاب التقليدية.

- **المستوى الطيفي:** وهي الحالة المفتوحة لكل المواطنين من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية الذين يتبنون منهج التيار السياسي، ويؤيدون أهدافه، ويلتفون حوله، ويدافعون عنه، ويقدمون له مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي والإداري، ويحمون مساره الإسلامي، ويسعون معه لتحقيق أهدافه دون أن تكون لهم عضوية في إحدى هيئاته أو لجانه أو مؤسساته التنظيمية، وتشكل هذه الحالة ضمانة التيار التي لا يقوى بدونها على أداء مهامه الأساسية في الإصلاح، فهم الحاضنة الأساسية للتيار، وخزّانه البشري، وهم وسيلته لتحقيق أهدافه،

ويسعى التيار للتواصل مع الشرائح الطيفية، والعمل على تنمية دورها وتطوير أدائها لبناء العملية السياسية والنهضوية الشاملة المنشودة للوطن على ضوء منهج الإسلام الحنيف.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**الذي أفهمه (إسلامياً) بأن الأحزاب الإسلامية لا تتخذ قراراتها بحسب أعضائها فحسب، وإنما ينبغي عليها أن تلاحظ توجهات الأمة وإرادتها؛ لأن الأحزاب الإسلامية لا تعبر عن نفسها، وإنما تعبر عن الأمة، على خلاف الأحزاب العلمانية في المجتمعات الغربية التي تعبر فقط عن أعضائها وقد تتبنى قرارات تغاير توجهات الأمة وتخالف إرادتها**»[1].

وبهذا الطرح يهدف تيار الوفاء الإسلامي لأن يكون الحركة الجماهيرية التي تلتقي وتنسجم مع الجماهير والقواعد الشعبية، والتي ينبثق منها تيار الوفاء الإسلامي ليعبّر عنها،

---

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 143، دار العصمة - البحرين (2009)

ويحمي مصالحها، ويمثلها في رؤيته وبرنامج عمله، ضمن الأطر الإسلامية التي وضعت لسعادة البشرية.

تتعدى النظرة إلى القاعدة الشعبية عند مؤسسي تيار الوفاء الإسلامي لكونهم فقط خزّان بشري طيفي، بل تصل لاعتبارها شريكةٌ في القرار السياسي، وإن الواجب يقتضي وضع اعتباراتها وتوجهاتها ضمن آلية القرار، ويقول الأستاذ عبدالوهاب حسين في ذلك: «**كسب ثقة الجماهير ودعمهم: فهم الرقم الأصعب في العملية السياسية الذي يتوقف عليه (كثيراً) نجاح الأطراف السياسية في عملها وتحقيق أهدافها في الشأن الوطني العام، ومن شأن انحيازهم لأي طرف سياسي، أن يقلب الميزان لصالحه**»[1].

الاستناد على الإرادة الشعبية

لم يغفل تيار الوفاء الإسلامي في طرحه الديني والسياسي عن الإرادة الشعبية والظروف المحيطة، بل جعلها نصب عينيه، وقد ظهر ذلك في عدة محطات، من أبرزها خطاب

1. نفس المصدر السابق، صفحة 54

الأستاذ عبد الوهاب حسين حفظه الله في اللقاء مع مبعوث الحاكم حمد آل خليفة داخل السّجن.

يقول الأستاذ لمبعوث الحاكم: «**بخصوص مطلب الجمهورية، فهو خيار مبني على رؤية سياسية نتبناها، وهو ما زال مطلبنا لأننا نرى أن جميع الخيارات قد استنفذت مع السلطة الحالية من أجل إصلاحها ولم يجد ذلك نفعا معها، بل أنها تزداد سوءاً كلما طال أمدها، حتى وصل بها الحال إلى قتل الأبرياء السلميين والاستعانة بالقوى الخارجية لقمع الحركات السلمية الداخلية وهذا مناقض لاستقلالية البلد وصون أراضيها. وعلى من تستعين السلطة بالخارج؟ على شعبها!!**

مطلب الجمهورية مبني على رؤية سياسية، ووسيلة التغيير السلمية تستند على مرجعية الإرادة الشعبية ولا يجوز استخدام العنف من أجل تحقيقه، كما أن التحالف لم يدعوا لممارسة العنف، بل أن العنف لم يمارس أصلاًمن طرف الشعب، والوحيد الذي استخدم العنف هو السلطة الحاكمة، وهذا من مبررات وجوب سقوطها. و إن إرادة الشعب هي الحاكمة في هذا الأمر،

فإن رغبوا في خيار آخر غير الجمهورية فنحن معهم و لا وصاية لعبدالوهاب ولا غيره على أحد.

أما سؤالك عن التنازل عن رؤيتنا السياسية بشأن الجمهورية، فقلت لك بأنها رؤية سياسية مبنية على أسس منطقية وعقلائية وهي تمثل قناعتنا، أما قابليتها للتغير فمبني على أساسين هما: اتخاذ غالبية الشعب خياراً آخر غير هذا الخيار، أو وجود صفقة شاملة لحلحلة كافة الملفات العالقة كحزمة واحدة ووفق جدول زمني محدد يرتضيه الشعب، وأؤكد على مرجعية الشعب في القبول، فإن لم يقبل فلا قيمة لأي طرح مهما كان منشأه، فلقد ولى الزمان الذي يقرر فيه فلان مصير الشعب سواء كان هذا الشخص حاكماً أو محكوماً، فالشعب فقط هو من يقرر مصيره»[1].

هنا يطرح الأستاذ بأن مطلب الجمهورية يستند على الإرادة الشعبية، وإن إرادة الشعب هي الحاكمة، وأنه هو من يقرر

---

1. كتاب شهادة وطن، شهادة الأستاذ الفاضل عبد الوهاب حسين، صفحة 21، دار الوفاء للثقافة والإعلام (2013)

مصيره.

الرؤية الاستراتيجية

لخّص تيار الوفاء الإسلامي الخطوط الاستراتيجية العامة لعمله في وثيقة الثبات والصّمود، التي أصدرها بمعيّة حركة الحريات والديمقراطية في البحرين «حق»، والتي أوردناها في نهاية هذا الكتاب للاطلاع.[1]

القيادة

يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بالقيادة العالمية لولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي، أما على المستوى التنظيمي الداخلي تتشكل منظومة القيادة في تيار الوفاء الإسلامي من طبقات عدة، على رأسها قادة التيار المعتقلين في سجون النظام، وهيئات أخرى تلعب دوراً في بلورة الرؤى، ورسم البرامج، وإدارة تنفيذها.

---

1. راجع ملحق (4): وثيقة الثبات والصمود

الوسائل الإعلامية

الوسائل الإعلامية هي لسان التيار، والتي تعكس جميع نشاطات التيار السياسية والثقافية والميدانية وغيرها في الإعلام، من خلال الإنتاج الإعلامي المتنوع، والنشر بأنواعه ومجالاته المتعددة، وفق السياسات الإعلامية المُقرّة.

المشروع الثقافي

كحركة عقائدية وسياسية فإن الجبهة الثقافية هي من أهم جبهات العمل لدى تيار الوفاء الإسلامي، ومن صلب عمله وأولوياته، حيث ينظر سماحة القائد الخامنئي حفظه الله للعمل الدعوي والثقافي باعتباره الأصل، وأن أهم جبهة للعاملين هي الجبهة الثقافية، كون أن الهدف الأساسي للسياسة والجهاد والاقتصاد الإسلامي، وغير ذلك من مجالات العمل هو تزكية الإنسان، وقربه من خالقه، وهو نفس الغاية والهدف الأساس من العمل الثقافي.

قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي

الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1].

ولقد تطورت ميادين العمل الثقافي وأدواته، حيث تسعى الحضارة الغربية للتواجد والتأثير الثقافي في كل ميادين ومجالات الحياة، وتعتمد على أدوات وسياسات العولمة لتكون الثقافة الغربية وطريقة الحياة الغربية سائدة على مستوى العالم، فهدف الحضارة الغربية من وراء ذلك هو التغيير الفكري والثقافي، وصياغة العالم ثقافياً وسياسياً واقتصادياً بما يتلاءم وتحقيق مصالح الحضارة الغربية الضيقة، ولا سيما المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من هنا تكمن أهمية التواجد في الجبهات والميادين الثقافية بالأدوات والإمكانات والاستعدادات الصحيحة، وقد أوصى سماحة القائد الخامنئي حفظه الله بالعمل الثقافي العميق، والتربية الخاصة والعامة.

---

1. الجمعة: 2

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**يعتبر المشروع الثقافي هو المشروع الإمام الذي يقود المشروع السياسي وغيره من المشاريع في الحياة الإسلامية كلها، وأن كل مشروع سياسي لا يخضع لمشروع ثقافي فهو مشروع سلطوي سطحي وليست له أية قيمة إنسانية على الإطلاق، وهذا المعنى يطرحه الفلاسفة والمفكرون الغربيون، إلا أنه أكثر وضوحاً لدى المفكرين الإسلاميين، فالمشروع السياسي الإسلامي هدفه هو الدفاع عن الدين وتحقيق الأهداف الإنسانية السامية للإسلام الحنيف في الحياة**»[1].

الفعاليات الميدانية

يعتقد تيار الوفاء الإسلامي بأهمية العمل الميداني والفعاليات الشعبية، سواء الاحتجاجية منها أو السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية، وغير ذلك، وأن العمل الميداني هو أداة مهمة من أدوات التأثير والوصول للأهداف، وأن لايكون عمله معتمداً فقط على الأدوار النخبوية والآليات البعيدة

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 336، دار العصمة - البحرين (2009)

عن الميدان والشارع، ولهذا واكب تيار الوفاء الإسلامي مرحلة انطلاق الثورة في 14 فبراير، وكان له دور بارز في إطلاقها، وفي إقامة الفعاليات والأنشطة الميدانية في مرحلة الثورة، ويعتمد تيار الوفاء في ذلك على تشكيل ميداني وشعبي على الأرض، مهمته إقامة الفعاليات وإنجاحها.

الملف الاجتماعي والإنساني

يؤمن تيار الوفاء الإسلامي أن خدمة الناس على المستوى الاجتماعي والإنساني هو تكليف إلهي وواجب إنساني، من أقدس أهدافه ومهماته، في مرحلة الثورة ومابعدها، ولهذا حمل تيار الوفاء الإسلامي على عاتقه هذه المهمة، بما تتوفر لديه من إمكانات، وقد لعب منذ انطلاق الثورة في 14 فبراير 2011م دوراً مؤثراً في رفد الجانب الإنساني، خاصة وقد تمخضت ثورة 14 من فبراير عن تداعيات عدة، على الجانب الإنساني والاجتماعي منها وجود شريحة واسعة من المعتقلين، والمفصولين عن العمل، والجرحى، والملاحقين أمنياً من قبل النظام، والمهجرين، والطلبة الذين تعرضوا للتمييز والحرمان

مـن التخصـص العلمـي.

ونظـراً لتشـعب الملـف الإنسـاني والحاجـة لتقديـم جهـود فـي هـذا الملـف لدعـم صمـود النـاس فـي طريـق النضـال، فقـد قـام التيـار برعايـة هـذا الملـف حسـب توافـر الإمكانـات.

يقـول الأسـتاذ عبدالوهـاب حسـين: «**أن التيـارات الإسـلامية فـي كثيـر من البلـدان العربيـة، مثل: مصـر ولبنان وفلسـطين، تعتمد (بصورة أساسـية) فـي شـعبيتها ونفوذهـا وسـعة انتشـارها ودعـم الجماهيـر إلـى مواقفهـا، علـى توجهاتهـا الخدميـة، وقربهـا مـن النـاس، والتصاقهـا بهمومهـم، والتزامهـا بقضاياهـم، والتعبيـر عنهـم، ومشـاركتها لهـم فـي أفراحهـم وأحزانهـم**»[1].

منطلقات البرنامج السياسي

وفقـاً للتجربـة السياسـية والنضاليـة العميقـة التـي خاضهـا شـعب البحريـن نخبـةً وجماهيـراً للوصـول للأهـداف، وباسـتناده للمواثيـق والقوانيـن العالميـة والمحليـة التـي كفلـت لـه هـذا الحـق

1. نفس المصدر السابق، صفحة 90

وهـذه الممارسـة، وباسـتخدامه لأدوات شـرعية وقانونيـة، فـإن تيـار الوفـاء الإسـلامي يعمـل على تطبيـق برنامجه السياسـي على المـدى القصيـر والمنظـور والاسـتراتيجي اسـتناداً علـى التالـي:

1. التجربة التاريخية والعميقة في نهضات النضال الشعبي فـي البحريـن، وبرهـان التجربـة التاريخيـة بـأن النظـام الخليفـي فـي عقيـدة حكمـه، وتركيبتـه القبليـة، وتشـكيله السياسـي القائـم علـى العنصريـة والتكفيـر والاسـتقواء بالأجنبـي، هـو كيـان غيـر قابـل للإصـلاح.

2. عـدم اعتـراف النظـام الحاكـم وداعميـه الأمريكييـن والبريطانييـن وآل سـعود، طـوال تاريـخ الصـراع بيـن الشـعب ونظـام الحكـم بمطالـب الشـعب وحقوقـه، وصدّهـم عـن مطالبـات الإصـلاح السـلمي السياسـي والاقتصـادي والاجتماعـي وغيـره.

3. انقـلاب السـلطة الخليفيـة علـى جميـع التفاهمـات السياسية بينهـا وبيـن المعارضـة كممثـل حقيقـي للشـعب،

ونكثها بالوعود مرة بعد أخرى، وفشل الآليات القانونية والتشريعية الداخلية في إلزام السلطة بهذه التفاهمات والتعهدات.

4. فشل نظرية إمكان التغيير من خلال اختصار العمل السياسي داخل العملية السياسية في البحرين، وذلك بالتجربة العملية خلال العقدين الماضيين، واتضاح عدم إمكانية تغيير واقع البلاد السياسي وفق رؤية العمل على تحقيق المكاسب التدريجية، بدون وجود حراك سياسي ثوري وممانع يلعب دوراً مؤثراً خارج العملية السياسية، وذلك بسبب عقم آليات العمل السياسي من داخل مؤسسات النظام وعدم قدرتها على تحقيق مكاسب معتبرة وذات مغزى.

5. إجماع أطراف المعارضة والشرائح النخبوية والشعبية كافة، وبجميع تلاوينها وقناعاتها السياسية، على فشل العملية السياسية في تحقيق أي من أهداف ومطالب شعب البحرين، وإجماع جميع القوى السياسية والثورية

المعارضة على مقاطعة الانتخابات النيابية الصورية.

6. سيطرة السلطة الخليفية الفاقدة للشرعية على مفاتيح ومخارج العملية السياسية من خلال مواد دستورية باطلة في دستور فُرِضَ على الناس، وفاقد للصفة العقدية أو التمثيلية لهم، ومن خلال قوانين أفرَغت العمل الحزبي من عناصر التأثير والقوة، وأعطت رأس النظام والحكومة غير المنتخبة الهيمنة الكاملة على عمل المعارضة.

7. هيمنة العائلة الخليفية على جميع قرارات الدولة ومؤسساتها ومفاصلها الحيوية، عبر مجلس العائلة، وعبر تولي أفرادها المناصب الرئاسية الحساسة، وجعلهم البلاد مزرعة مستباحة لمصالحهم الخاصة.

8. عداء الحكم الخليفي للإسلام والمذهب، وتطبيقه لسياسات وممارسات خطيرة تهدف لتخريب هوية البلاد وثقافتها، وتحريف وتزوير تاريخها وحاضرها، مثل مشروع التوطين والتجنيس السياسي الخطير، وتغريب

المجتمع، وتحريم الممارسات الدينية.

9. الواقع السياسي الجديد الذي تشكل في البلاد إثر انطلاق ثورة 14 فبراير، وخروج الأغلبية الساحقة من المواطنين للشوارع والميادين للمطالبة برحيل النظام الخليفي، وعمق الجراح، واتساع التضحيات، وارتقاء الشهداء، والزج بالآلاف في السجون، وإسقاط جنسية المئات من أبناء الوطن، ووجود أمثالهم في المنفى القسري، والحرب الدينية والثقافية على شعب البحرين.

10. تجذر واستمرار الأزمة السياسية، وأزمة شرعية النظام الخليفي، واستفحال الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تنخر في جسد النظام الخليفي البالي، والتي جعلته قائماً بفعل الدعم الأجنبي الاقتصادي والأمني وحده.

11. التواجد والنفوذ العسكري والأمني والسياسي للقوى الأجنبية على أرض البحرين، وانتهاك سيادتها وقراراتها

المصيرية، والتي يجب أن تكون بيد الشعب حصراً وممثليه المنتخبين، وممارسة القواعد العسكرية الأجنبية أدواراً تآمرية وحربية ضد أمتنا الإسلامية والعربية وقضاياهما.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**أننا نرفض من حيث المبدأ الوجود الأمريكي في المنطقة، ونرفض ضرب العراق واحتلاله، وذلك بدوافع إنسانية ودينية وقومية ووطنية، ونرى بأن ذلك يمثل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة، وتهديداً لاستقلالها وسيادتها، وتهديداً لثرواتها، وتهديداً لهويته الدينية والتاريخية والثقافية والاجتماعية، وتهديداً لإنسانها وكرامته وحقوقه، ونقول: بأن الشعوب الإسلامية والعربية التي رفضت وقاومت الاستعمار القديم، سوف ترفض وتقاوم الاستعمار الجديد، وعلى الحكومات أن تتحمل مسؤولياتها الإنسانية والدينية والتاريخية والقومية والوطنية اتجاه ذلك**»[1].

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 1، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 69، دار العصمة - البحرين (2009)

12. اتجاه الحكم الخليفي إلى التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني على أعلى المستويات، وفتحه الباب أمام نفوذ الكيان الصهيوني السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي في البحرين، مما ينذر بأخطار جسيمة على حاضر ومستقبل بلدنا وشعبنا.

13. صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 278[1]، بتاريخ 11 مايو 1970 م، والذي نصّ - مضموناً وروحاً - على حق الشعب حصراً في دولة مستقلة وذات سيادة وهوية محددة، والفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1976م، والتي نصّت على حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**يجوز (نظرياً) للشعب البحريني (استناداً لعدم وفاء العائلة الحاكمة**

1. موضوع البحرين، قرارات مجلس الأمن الدولي، القرار 278 (Resolution 278 The Question of Bahrain)، تم الاقتباس بتاريخ 30 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:unscr.com

بالتزاماتها) إعادة النظر في علاقته مع العائلة الحاكمة، والرجوع إلى المؤسسة الدولية التي أشرفت على الاستفتاء الأول، للإشراف على الاستفتاء الثاني المتعلق بإعادة النظر في العلاقة مع العائلة الحاكمة في البحرين»[1].

14. تشكل واقع إقليمي وعالمي لصالح الشعوب والقوى المقاومة، وهو تراجع قوى الشر الداعمة للنظام الخليفي، كأمريكا والحكم السعودي، عن مواقعهما، وفشلهما في أكثر من جبهة، بل وتورطهما واستنزافهما اقتصادياً وأمنياً في الحروب والأزمات التي افتعلوها وأشعلوا نارها.

15. تغيّر مشهد الصراع واحتشاد جبهتي الحق والباطل واستنفارهما في الجبهات والميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها بعد الحصار المفروض على الجمهورية الإسلامية في إيران، واغتيال قادة النصر على الإرهاب لواء الإسلام الحاج قاسم سليماني والقائد

---

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 1، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 40، دار العصمة - البحرين (2009)

الجهادي الكبير الحاج المهندس؛ وما فرضته هذه التغيّرات الجيوسياسية من انتكاسات على مختلف قضايا وملفات المنطقة.

الفصل الرابع: العملية السياسية من منظور تيار الوفاء الإسلامي

في عام 2002م انقلبت العصابة الخليفية الحاكمة على التوافقات السياسية بينها وبين المعارضة بداية الألفية، ورمى النظام بالتعهدات المكتوبة والشفهية بشأن حاكمية دستور 1973م على الميثاق، وأن مجلس النوّاب المنتخب هو المعني حصريّاً بالرقابة والتشريع، وبأن دور مجلس الشورى هو دور استشاري فقط، كما أصدر حاكم البلاد في العام 2002 دستوراً بإرادة منفردة خارج القنوات والقواعد الدستورية، وسنّ جملة من القوانين التي تقيّد العمل السياسي المعارض، وتفرغه من محتواه، كقانون «مباشرة الحقوق السياسية»، الذي صدر كمرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002م، كما سنّ قانون «الجمعيات السياسية» رقم 26 سنة 2005م.

اختلفت أطراف المعارضة السياسية في البلاد في كيفية التعاطي مع انقلاب السلطة، رغم إدراك الجميع إن خطوات السلطة وإجراءاتها قد وُضِعَت من أجل تأطير عمل المعارضة ضمن قواعد لعبة مريحة للسلطة، وانقسم التيار المعارض في البحرين عام 2002م - سنة الانقلاب على الدستور الشرعي - بخصوص القبول بالعملية السياسية والمشاركة فيها إلى خطين:

الخط الأول: كان يدعو إلى المشاركة، ورأى إمكان العمل من داخل العملية السياسية لإحداث تغييرات ومكاسب سياسية واقتصادية جوهرية لصالح الناس، وتغيير الواقع السياسي تدريجياً وفق طموح المعارضة ومرئياتها في إدارة الدولة والحكم، وتم التأسيس للمشاركة على ثلاث قواعد، وهي:

- تحقيق مكاسب سياسية ومعاشية ودفع الضرر في بداية الدعوة للمشاركة.
- لاحقاً - في ظل النتائج المخيبة للآمال - عدم التفريط

بالعمل البرلماني كأداة في العمل السياسي ، وتشبيك العلاقات مع المجتمع الدولي.

- عدم العودة للمربع الأول، وهو مرحلة أمن الدولة والقمع السائد قبل ماسمي حينها -زوراً- بالعهد الإصلاحي.

ويلاحظ من ذلك التأسيس الفكري للمشاركة:

1. أن المشاركة بحسب التأسيس المذكور لم تكن تؤدي إلى الشراكة الشعبية مع السلطة في صناعة القرار، وقد كان ذلك الطريق إلى الاستقرار والإصلاح والازدهار، الأمر الذي طالبت به قوى المعارضة منذ عقود من الزمن، وقدّم الشعب من أجله التضحيات العظيمة.[1]

2. مع كون هذه المشاركة تضع الصعوبات في طريق الإصلاح والشراكة الشعبية في صناعة القرار، فإنها لا تعدو كونها مجرد تكتيك يرتبط بأمور لا تتصل بالمهام البرلمانية الرئيسية «التشريع والرقابة» فهي ليست

1. التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين، القسم الثاني: معطيات وتحليل الإطار الدستوري، عباس المرشد وعبدالهادي الخواجة، صفحة 197، فراديس للنشر والتوزيع (2008)

المشاركة التي يطمح إليها الشعب والتي ضحى من أجلها.

وبمقتضى الحكمة التي تزن كل شيء بميزان دقيق يلائمه، وتضع الأمور في نصابها بمقدار يخرجها عن الإفراط والتفريط، فإن تيار الوفاء الإسلامي كان يرى أن بناء المشاركة في العملية السياسية على القواعد الثلاث التي اعتمد عليها المشاركون وهي تحدّد بوضوح حقيقة المشاركة ونوع الحاجة إليها - يقتضي:

- عدم نزول المعارضة بثقلها في المشاركة، والتي تتطلب - في حال الأخذ بها - جعل ثقل التيار المعارض في العمل والضغط على السلطة من الخارج، وهذا يتطلب إبعاد الرموز والشخصيات العلمائية والقيادات الكبيرة في المعارضة عن الدخول لهذا المجلس، صوناً لكرامتهم وثقلهم في الساحة، وعدم السماح بتقزيمهم والإساءة إليهم من خلال الإفرازات السيئة للمشاركة في العملية السياسية وللعمل في هذا المجلس الصوري،

وتركيز دورهم للعمل من خارج الأطر التي رسمها النظام الحاكم.

- خطأ حصر مصير الشعب والمعارضة بخيار المشاركة.

- السعي لتقليل نسبة المشاركة في الانتخابات، لكي لا تكون النسبة العالية بمثابة شهادة زور ذات طابع شعبي تُعطي الشرعية للوضع الدستوري والسياسي والحقوقي المنحرف القائم في البلاد.

- عدم الزج بأسماء المراجع والفقهاء وعدم نزول كبار العلماء بثقلهم في التسويق إليها، بل إبعادهم عنها بهدف صيانتهم من الإساءة إليهم.

- عدم التنازع والتضحية برفقاء الدرب من أجل المشاركة، بل التضحية بها - إذا اقتضى الأمر - من أجل الأفرقاء في المعارضة والسعي لتوحيد الكلمة ورص الصفوف.

الخط الثاني: ذهب إلى أن العملية السياسية القائمة لن ينتج

عنها مكاسب معتبرة وذات مغزى، بل اعتبرت هذه القوى بأن الدخول في العملية السياسية والقبول بقواعد اللعبة التي فصلها النظام الحاكم بمقاساته سوف يفقد المعارضة السياسية أدوات التأثير الحقيقية الضاغطة، وسوف يجعلها تلعب في ملعب النظام السياسي الذي كان يمسك بمفاتيح ومداخل ومخارج اللعبة السياسية والتشريعية، وأن العملية السياسية بشكلها المهندس من قبل السلطة ستؤدي قطعا للإحباط الشعبي، والرجوع للمربع الأول، وهي مرحلة قانون أمن الدولة، وهذا ماحدث لاحقاً، بل نتج عن وضع ثقل المعارضة في العملية السياسية تكبيلها من أخذ خطوات كانت مؤثرة إزاء تفاقم ملفات سياسية خطيرة كالتجنيس السياسي ومؤامرة البندر.

ودعا هذا الخط، الذي كان تيار الوفاء الإسلامي وحلفائه، إلى مقاطعة العملية السياسية، وذلك استناداً إلى:

1. تفاقم الأوضاع العامة والأزمات التي كانت تعاني منها البلاد، وتسارع وتيرة التراجعات الإصلاحية والتهديدات والانتهاكات للحقوق الدينية والمدنية، وعودة الاعتقالات

السياسية والاضطرابات الأمنية والاحتجاجات الشعبية على الساحة الوطنية وتصاعد وتيرتها، بدلاً من إيقافها أو التقليل منها، وعجز التجربة القائمة عن تناول أي من هذه الأوضاع والأزمات، والغضب الشعبي إزاء ذلك.

2. فشل المشاركة في وظائفها الأساسية: «التشريع والرقابة» وعدم قدرتها على حل أي من الملفات الساخنة على الساحة الوطنية، مما يجعلها بعيدة عن الشراكة الشعبية في صناعة القرار التي تمثل جوهر الحياة البرلمانية.[1]

3. النتائج السياسية والاجتماعية الخطيرة التي ثبتت بالتجربة للمشاركة في العملية السياسية.

أولاً: أزمات البلاد التي عجزت العملية السياسية عن تناولها

الأزمة الأولى: المسألة الدستورية وملحقاتها

كان للبلاد دستور عقدي وضع من خلال مجلس تأسيسي شارك فيه أعضاء منتخبون من الشعب وأعضاء معينون من

1. راجع ملحق (5): بيان الدعوة لمقاطعة انتخابات 2010م

السلطة، وجرت على أساسه انتخابات برلمانية في عام 1973م وبعد مضي «18 شهراً» أي في عام 1975م قامت السلطة بحل البرلمان وتعطيل العمل بالدستور، وفرضت تدابير قانون أمن الدولة، ومارست الاعتقال بدون محاكمة، وتم نفي المناضلين وإبعاد المواطنين، والتعذيب المنظم، وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، وقد قُوبِل ذلك بالعديد من تحركات الرفض الشعبية في فترة السبعينات والثمانينات حتى انفجرت الانتفاضة الشعبية الكبرى في نهاية عام 1994م التي دخل على إثرها حوالي خمسة عشر ألف مواطن السجن، وسقط حوالي «40 شهيداً» ولم تنتهِ الانتفاضة إلا بطرح ميثاق العمل الوطني الذي ضَمَنَ تفعيل الدستور المعطّل من قبل السلطة الحاكمة، وإعادة الحياة البرلمانية إلى البلاد، على أن تتحول الإمارة إلى مملكة بحسب الديمقراطيات العريقة حسب تعبير الحكم ووعوده، وأن يتكون المجلس الوطني من مجلسين: الأول منتخب من قبل الشعب ويختص بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، والثاني معيّن من رأس الدولة ويختص بإبداء الرأي والمشورة فقط.

وبعد تعهّد رأس الدولة - الحاكم الحالي حمد آ خليفة - لنخبة من قيادات المعارضة وممثليها - في اجتماع لهم معه بهذا الخصوص - بحاكمية دستور 1973م العقدي، وأن المجلس المعين للشورى فقط - وقد أعلن ذلك في الصحف المحلية من قبل وزير العدل بوصفه رئيس لجنة الميثاق - دعت قيادات المعارضة لدعم الميثاق، وكان لتلك الدعوة الأثر الأساس في أن تكون نسبة التصويت بنعم للميثاق «98,7٪» من المصوّتين حسب الأرقام التي أوردتها السلطة.

إلا أنه بعد مضي عام فقط، وفي الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق، انقلبت السلطة على تعهداتها الشفهية والتحريرية، وصاغت بصورة فردية وسرية وثيقة جديدة بغير إرادة شعبية سمّتها باسم «الدستور المعدل» وقد نصت الوثيقة على[1]:

1. صلاحيات تشريعية للمجلس المعين «الشورى» تفوق

1. دستور مملكة البحرين 2002، هيئة التشريع والرأي القانوني، تم الاقتباس بتاريخ 11 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.legalaffairs.gov.bh

صلاحيات المجلس المنتخب، حيث تجدر الإشارة إلى أن عدد أعضاء مجلس الشورى المعين يساوي عدد أعضاء مجلس النواب المنتخب، ومنح رئاسة المجلس الوطني «يتألف من المجلسين: الشورى والنواب» لرئيس الشورى، على أن تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ما عدا الرئيس الذي عليه أن يعطي صوت الترجيح عند تساوي الأصوات.

2. صلاحيات تشريعية للسلطة التنفيذية - وهي معينة وغير منتخبة - وأعطتها حق الصياغة لمقترحات تعديل الدستور ومشروعات القوانين، وجعلت لمشروعاتها للقوانين الأولوية على تلك المقدمة من أعضاء المجلس الوطني بشقّيه المنتخب والمعين.

3. صلاحيات تشريعية للمحكمة الدستورية المعين أعضاؤها بأكملهم من قبل رأس الدولة.

4. التحكم في تعديل أي حكم من أحكام وثيقة 2002م

من خلال اشتراط موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني «مجموع أعضاء مجلسي الشورى والنواب» وأن يصدق رأس الدولة على التعديل.

5. عدم طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء في أروقة مجلس النواب.

6. إحالة ديوان الرقابة المالية لديوان رأس الدولة بعد أن كان تابعاً للمجلس المنتخب في دستور 1973م.

7. عدم مساءلة رأس الدولة أو انتقاده أو اقتراح تعديل صلاحياته التي منحتها له وثيقة 2002م برغم أنها صلاحيات تنفيذية، والتي تشمل على سبيل المثال:

- تعيين رئيس مجلس الوزراء وكذلك الوزراء وإعفاءهم من مناصبهم.
- تعيين رئيس وأعضاء مجلس الشورى.
- قيادة قوة الدفاع وتكليفها بالمهام وارتباطها مباشرة به.

- رئاسة مجلس القضاء الأعلى وتعيين القضاة.
- حق اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين، واختصاصه بالتصديق على القوانين وإصدارها.
- إصدار القوانين - بصيغة مرسوم - لا يمكن تعديلها إلا بعد مرور مدة من الزمن.
- إعلان الأحكام العرفية لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، يعطّل فيها العمل بأحكام الدستور.
- تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين لدى الدول الأجنبية والهيئات الدولية، وإعفاءهم من مناصبهم، وقبول ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لديه.
- إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات وكذلك تأجيل إجراءها.
- دعوة المجلس الوطني إلى الاجتماع وافتتاح دوْر الانعقاد، وفضه.
- له أن يؤجل اجتماع المجلس لمدة شهرين، ومد الفصل التشريعي لمدة لا تزيد على سنتين، وحل

مجلس النواب.

- تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية التي تختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح.

وبناء على هذه الحقائق أجمع تيار الوفاء الإسلامي مع قوى المعارضة على جملة من النتائج:

1. إن ما صدر في 14 فبراير- شباط 2002م ليس دستوراً معدلاً وإنما وثيقة جديدة صاغها النظام لوحده وفرضها على الشعب، ولم تحظَ بالمشروعية الشعبية المطلوبة، وقد أطلق النظام على تلك الوثيقة اسم دستور المملكة لعام 2002م، وبذلك ألغى الدستور العقدي لعام 1973م[1]

1. راجع خطبة الجمعة لآية الله قاسم بتاريخ 20 فبراير 2004م، على موقع المقاوم، almuqawim.net، حيث يقول فيها: «الخلاف على الدستور وُجد قبل ولادته فيما أتذكر، فكان خلافٌ على طريقة وضع الدستور، وأنّ وضعَ الدستور يكون من جانب الشعب والحكومة بالتوافق أو يمكن أن يستفرد به الحكم وحده؟ فما كان من رأي الشعب أبداً أن يستفرد الحكم بوضع الدستور، وإنما كان الرأي متجهاً مقتنعاً متيقناً من أن دستوره إذا وُجد له دستور جديد غير الدستور السابق فإنما سيولد في ظلٍ من توافق بين الدولة و الشعب. وهذا الخلاف رافق الدستور في كل حياته التي عاشها هذه المدة منذ وُضع لحد الآن. هناك عدد من الإشكالات التفصيلية التي لن نتعرض لها نجدها بالمقارنة بين الدستور وبين الميثاق، ثم بين دستور سنة 2002 ودستور سنة 1973. هذه المفارقات التفصيلية

التي تجعل الدستور الجديد من مستوى أقل مما عليه مستوى الميثاق، ومما عليه مستوى دستور 73 متروكة في هذا الموقف. هناك إشكالات:

- إشكال عدم التعاقدية في ظل نظام يرفع شعار الديمقراطية، والتعاقدية من صلب ماهية الديمقراطية. ودستور لا يقوم على التعاقد و إنما استفرد بوضعه الحكم فهو من سنخ الأنظمة الفردية وليس من سنخ الأنظمة الديمقراطية في هذه الخطوة بالذات
- عدم التوافق مع الميثاق: تفصيلات الميثاق لا تتوافق معها تفصيلات الدستور، سقف الميثاق أرفع من سقف الدستور فيما يقررانه من صلاحيات شعبية، والمفروض أن يأتي الدستور مع السقف الذي يحدد مستوى الميثاق من ناحية الصلاحيات الشعبية.

على أن سقف الميثاق إذا جاء أقل من سقف دستور 73 فهو شيء مؤسف جداً وغير متناسب، ولا يمكن في النظر أن تكون الحكومة أو أن يكون الشعب من قصدِهما مع سلامة النية عند الحكومة- أن يأتي ميثاق بعد ثلاثين عاماً من الدستور الأول ليتراجع بمستوى شعب البحرين، ويتقهقر بمسيرته، و صلاحيات الشعب في هذه المسيرة. الخبراء الدستوريون منقسمون على الأقل، للحكومة بعض خبراء، قد يكون واحداً أو اثنين يقولان بموافقة الدستور للميثاق، وهناك خبراء دستوريون من جانب آخر يصرحون بأن الدستور ليس متوافقاً مع الميثاق، وأن أصل وضع الدستور بالطريقة التي كانت لم تكن دستورية ولا متفقة معه.

- أما رأي الشعب فهو واضح جداً من خلال كل القرائن التي حفت عملية التصويت على الميثاق، من وعودٍ مكتوبة ومنطوقة على مستويات عالية جداً، ومن خلال التفسيرات ومن خلال الوعود. فكان الشعب متجهاً في رأيه جداً إلى أن الدستور لن يأتي فيه مثلاً أن تقيد الإرادة الشعبية بإرادة الحكومة، وتكون للحكومة السيطرة التامة على المجلس الوطني من خلال التركيبة الحالية له.
- هناك تخلف واضح جداً جداً وفي مواطن كثير على أكثر من مستوى

للدستور الثاني عن الدستور الأول، في حين أن قفزة هائلة قطعت مسافة ثلاثين سنة على المستوى الثقافي.. على المستوى السياسي.. على مستوى الوعي بالحقوق.. على مستوى تقدم إنسان هذا الشعب..على مستوى كثرة الاختصاصات.. على مستوى انتشار الديمقراطية في العالم؛ مما يعطي توقعاً وتناسباً معقولاً جداً بأن يأتي الدستور الثاني متفوقاً بمسافة كبيرة على دستور 73 ، في حين أنه حدثت انتكاسة مروِّعة جداً بأن جاء الدستور الثاني على تخلف شديد عن الدستور الأول، سالباً كثيراً من صلاحيات الشعب تحت قبة المجلس الوطني!!

- هناك تنافٍ تام بين الوظيفة الفعلية للمجلس الاستشاري مع الديمقراطية، حيث أن المجلس الاستشاري بوظيفته الفعلية يمثل مصادرة صارخة جداً للديمقراطية وحق ممارسة الشعب للتعبير عن إرادته عبر نوّابه؛ فإن إرادة النواب في الكثير من المحطات المهمة محكومة لإرادة المجلس الاستشاري.. وبالتالي فهي محكومة لإرادة الحكومة! العملية التي انتهت إلى الوضع في المجلس الوطني، ووضع الدستور الثاني، لم تخرج عن إحكام الهيمنة لإرادة الحكومة على إرادة الشعب بصورة تأخذ عنوان الدستورية والقانونية.
- هناك تهافت واضح جداً في الوظيفة الفعلية للشورى مع نص الميثاق ونص الدستور على كون الشعب مصدر السلطات، كيف يكون الشعب مصدر السلطات و إرادته محكومة لمجلس الشورى المعين في كل مورد من موارد الاختلاف بين النيابي و الاستشاري؟!

الدستور الثاني والتركيبة الفعلية للمجلس الوطني بقبتيه.. في نظري يمثل مصادرة لكل جهود الشعب وتضحياته، ودم شهدائه، وسجنائه ومشرّديه ومعذبيه، مما كان من أجل أن يتحسن الوضع الشعبي وحقوق الشعب، وأن تكون مشاركة فعلية إيجابية مخلصة في رسم مسيرة البلد والتقدم بها.

على كل حال.. المطالبة بدستورٍ يكون مُنصِفاً للشعب، معترفاً بحقوقه، معطياً فرصة كافية للكفاءات الشعبية بأن تسهم بإيجابية وقوة في الدفع بمستوى المسيرة، وبناء وطن الأخلاق والجد والعدل والمساواة والمحبة، هذا كله ليس

2. عدم قدرة الأعضاء المنتخبين على تشريع أو تعديل نص دستوري أو قانوني ما لم يحظَ ذلك بقبول وموافقة السلطة التنفيذية، وعدم قدرتهم على منع إقرار نص دستوري أو قانون تريد السلطة التنفيذية فرضه.

3. إن الدستور المفروض من قبل السلطة نزع من الأعضاء المنتخبين في مجلس النوّاب القدرة على المحاسبة الجدية لأفراد السلطة التنفيذية.

4. إن الدستور الجديد أعطى السلطة صلاحية توزيع الدوائر الانتخابية على أساس طائفي، وهو توزيع ظالم إلى درجة يكون فيها الصوت في مناطق تقطنها أغلبية سنية يعادل 11 صوتاً في مناطق أخرى تقطنها أغلبية من الشيعة.[1]

مطلب مؤسساتٍ محدودة، و إنما مطلب شعب بكامله، ولست أظن أن أحداً من هذا الشعب يعطي صوتاً في وجه الشعب الذي يطالب بالوصول إلى دستور فيه درجة أكبر من الإنصاف، وفيه درجة أكبر من الاعتراف بقيمة الشعب وقدراته وحقوقه.

1. جستن جينجلر، قواعد الدوائر الانتخابية (Electoral Rules (and threats) Cure

وقد ثبت بالتجربة عدم قدرة الحصانة البرلمانية الممنوحة للأعضاء على حمايتهم للتعبير عن آرائهم بحرية في الداخل والخارج، وإن المعارضة كانت في قبال وثيقة ومجلس أوجدهما النظام ليشرعن بها قمعه وظلمه لأبناء الشعب، ويقطع الطريق على أي مسعى حقيقي للإصلاح.[1]

إلا أن تعاطي كل طرف من أطراف المعارضة مع هذه الحقائق كان مختلفاً، فهناك من ذهب إلى لزوم الاستمرار في العملية السياسية من أجل إبقاء الصوت السياسي والإعلامي للمعارضة حاضراً على الصعيد الإقليمي والدولي، ودفع الأضرار المحتملة، ومن أجل العمل على تحقيق مكاسب معاشية أو سياسية ممكنة، وعدم العودة للمربع الأول مع السلطة - حسب تشخيص هذا القسم من المعارضة -.

Bahrain's Sectarian Parliament)، الواشنطن بوست، تم الاقتباس بتاريخ 21 مايو 2018م، من على الرابط الإلكتروني: https:www.washingtonpost.com

1. مجلس النواب: احتراف البصم والإضرار بأمن الناس واقتصادهم، مركز البحرين للدراسات، تم الاقتباس بتاريخ 21 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:www.bcsl.org.uk

بينما رأى تيار الوفاء الإسلامي وحركة الحريات والديمقراطية «حق» وحركة أحرار البحرين الإسلامية وحلفائهم بأن مقاطعة العملية السياسية، وعدم الاعتراف بقوانين السلطة المقيدة للعمل الشعبي المعارض والحزبي، والاعتماد على العمل المعارض المتحرر من قيود السلطة هو الأسلوب الأجدى للتعاطي مع الأزمات الجوهرية التي تعاني منها البلاد.

الأزمة الثانية: التجنيس السياسي الممنهج

بحسب الوثائق والسجلات التاريخية، كانت غالبية سكان البحرين الأصليين من العرب الشيعة الذين أوغل النظام في ظلمهم والتضييق عليهم في جميع مناحي الحياة على المستويات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحقوقية، وعمل على إقصائهم لأنهم يمثلون خزّان المعارضة وجماهيرها في المطالبة بالحقوق، وعمودها الفقري.[1]

---

1. حقوق المواطنة في القانون المحلي والدولي (Bahrain: Citizenship Rights Under National and International Conventions vs. State Practice)، منظمة سلام، تم الاقتباس بتاريخ 21 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:salam-dhr.org

وبعد تغييب الرقابة الشعبية من خلال تعطيل العمل بالدستور العقدي وتفعيل أحكام القبضة الأمنية منذ بداية سبعينات القرن الماضي، بدأ النظام في برنامج الإحلال وتغيير التركيبة السكانية على أساس طائفي، واستعرت هذه الحملة وطفحت للسطح في العهد الحالي مع وصول رأس الحكم للسلطة في مارس 1999م، وتم تسخير الموارد البشرية والمالية للسلطة وتجنيد الطاقات المختلفة لتنفيذ خطة خمسية تبدأ بشكل مكثف في العام 2005م وتنتهي في العام 2010م، ليتم من خلالها تغيير التركيبة السكانية على أساس طائفي، بحيث يتحول شيعة البحرين من أكثرية سكانية إلى أقلية مهمّشة ومحاصرة سياسياً واقتصادياً وحقوقياً في ظل سياسة منهجية شاملة، واقتضى المشروع جلب وتجنيس عشرات الآلاف من جنسيات مختلفة ذات لون مذهبي واحد «سنّة» من أصول قبلية من: السعودية واليمن والأردن وسوريا ومصر والعراق بالإضافة إلى باكستان وغيرها من دول آسيا[1].

---

1. قد كُشِفَت معالم هذا المخطط الجهنمي على يد الدكتور صلاح البندر - المستشار السابق لمجلس الوزراء - وأوضح الكثير من جوانبه التنفيذية، التي ثبت

وقد صرّح رئيس مجلس النوّاب السابق خليفة الظهراني قبل 15 سنة، وفي جلسة نيابية عقدت بتاريخ 26 مايو 2004م: «هناك ما يزيد على 120 ألفاً تجنّسوا في العقود الأخيرة ويجب أن نصهرهم في المجتمع لصالح وطننا وأبنائنا..»[1].

كشف الظهراني - المعيّن من قبل رأس السلطة - قبل 15 سنة عن رقم مهول عن أعداد من تم تجنيسهم لغاية عام 2004، وهذا الرقم مثّل 25٪ من تعداد شعب البحرين البالغ 465 ألف في 2004م حسب الإحصاءات الرسمية، وذلك يدق ناقوس كارثة ليست فقط على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، بل وعلى المستوى السياسي حيث عمل النظام الخليفي على دمج المجنسين في العملية الانتخابية كمرشحين للانتخابات

بالتجربة صدقه وتحقق بنوده، ويهدف المخطط - بحسب التقرير- إلى قلب موازين التركيبة السكانية لصالح السنّة على حساب الشيعة من السكان الأصليين في البحرين قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2010م.

1. جلسة التجنيس تترنّح بين المفخرة والمهزلة، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 1 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.alwasatnews.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، الصورة (6)

وككتل انتخابية، مما دمّر ما تبقى من مستوى شحيح للتمثيل الشعبي الحقيقي في مجلس النواب، وقد شهدت البحرين عدة دورات انتخابات نيابية منذ العام 2002م وحتى العام 2018م، وكان في جلّها وجود لأعداد من المجنّسين، وخاصة في الانتخابات الأخيرة، وقد دافع النظام بشكل رسمي عن حق المجنسين في الترشح والانتخاب، بل وقام بالتغطية الإعلامية الواسعة لمشاركة المجنسين في الانتخابات بغية إيصال رسائل محددة للمعارضة والشعب.

ففي الوقت الذي كان يعمل فيه «70٪» من المواطنين براتب لا يتجاوز «350 دينار» يحصل المجنسون على رواتب تزيد على «400 دينار» حال التحاقهم بالسلك العسكري، بالإضافة للمميزات المعيشية مثل توفير السكن والعلاج والتعليم، وغيرها من التسهيلات المحرّمة على المواطنين.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه المواطن ما بين «15 - 20 سنة» للحصول على وحدة سكنية، يحصل المجنس على السكن في غضون «6 أشهر».

الأزمة الثالثة: التمييز والتطهير الطائفي

استخدم النظام الخليفي عدة وسائل لتهميش الأغلبية السكانيّة في البحرين وإضعافها، ولم يكن التجنيس السياسي الوسيلة الوحيدة بل كرّس النظام الخليفي التمييز والتطهير الطائفي في جميع مناحي الحياة، كالتعليم والتوظيف والتدريب والإسكان، وهدف ذلك كله تحويل الأغلبيّة الشيعية إلى أقليّة عدديّة منزوعة القدرات ومحرومة من مواطن القوّة، بحيث يسهل إضاعة حقوقها، والعبث بتراثها ومقدراتها ومقدساتها.[1]

وقد اتسعت سياسة التمييز والتطهير الطائفي في السنوات الأخيرة لتطال أهل السنّة في البحرين، لصالح المجنّسين، والذين أخذوا مواقع متقدمة في الأجهزة الأمنيّة وفي وزارات الدولة، وفي القطاع الخاص، على حساب أهل السنّة، والذين

1. التمييز الطائفي والتشدد في البحرين (Sectarian Discrimination and Extremism in Bahrain)، أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان، تم الاقتباس بتاريخ 21 مايو 2019م، من على الرابط التالي: https:www.adhrb.org

أصبحوا ضحيّة للتجنيس السياسي والتمييز على أساس العرق والأصل، كمن سبقهم من إخوانهم في الوطن من الشيعة.

ومظاهر التمييز عديدة، منها:

- انحصار عدد الوزراء الشيعة بعدد قليل، يشغلون وزارات خدمية كوزارة الكهرباء والعمل والصحة.

- منع الشيعة من العمل في بعض الوزارات ومؤسسات الدولة الرسمية، مثل وزارة الدفاع، واقتصر وجودهم على المواقع المتدنية في وزارات أخرى، مثل: وزارتي الداخلية والخارجية.

- حرمان أغلبية الطلبة من الشيعة الذين يحصلون على درجات أكاديمية عالية في شهادة الثانوية والبكالوريوس من الحصول على البعثات المتميزة من قبل وزارة التربية والتعليم للدراسة خارج البحرين، وكذلك الحال بالنسبة لبعثات جامعة البحرين، وذلك لمنع وصول الشيعة إلى الهيئة الأكاديمية فيها.

- حرمان الشيعة من المساواة في الوظائف العامة والترقيات، فلا يتجاوز وجود الشيعة في الوظائف العليا ما نسبته 13٪.[1]

- أقصى ما حصل عليه الشيعة من مقاعد في مجلس النواب في انتخابات 2010م هو 18 مقعداً من أصل 40 مقعداً، وهي كل المقاعد الانتخابية في الدوائر التي شاركت فيها المعارضة، أي بنسبة 45٪ رغم أن نسبة المصوتين لهم بلغت 62٪، وذلك بسبب ترسيم الدوائر الانتخابية على أساس طائفي ظالم، ووضع الصناديق العامة التي تتحكم فيها السلطة، وتوزع من خلالها أصوات المجنسين غير المقيمين في البحرين والعاملين في الجيش والشرطة والحرس الوطني.

---

1. الوظائف للأجانب 94٪ ونصيب البحرينيين من الأجور العليا 2٪، هاني الفردان، هيئة تنظيم سوق العمل، تم الاقتباس بتاريخ 26 يونيو 2019م، من على الرابط الالكتروني:
http:blog.lmra.bh

الأزمة الرابعة: الفساد الإداري والمالي

على صدارة قائمة أمثلة الفساد هي المخصصات المالية لدواوين كل من الحاكم وولي العهد ورئيس الوزراء، والمخصصات التي تعيّنها الدولة لمشاريع أبناء الحاكم[1].[2]

كما ذكرت تقارير ديوان الرقابة المالية في السنوات الأخيرة أمثلة للفساد وسوء الإدارة والهدر العام في أروقة دوائر الدولة، لكنها أغفلت المنطقة المحرمة، وهي العائلة الحاكمة ومخصصاتها ومصارفها، والأمثلة التالية هي أمثلة غير شاملة توضح حجم الفساد المالي والاقتصادي المستشري في أوصال الدولة:

---

1. مثل: مسابقة الفورملا 1 التي تعتبر مشروعاً خاصاً لسلمان بن حمد، ومسابقة الرجل الحديدي الذي يعتبر مشروع خاصاً لناصر- نجل الحاكم -، ومسابقة القتال الحر التي تعتبر مشروعاً خاصا لخالد - نجل الحاكم -، وغيرها، وهذه المشاريع لا توجد أرقام لمصارفها و إيراداتها، وهي مشاريع دعائية بالدرجة الأولى، ولا تدخل في حسابات الاقتصاد الوطني.

2. تصاعد الفساد في البحرين (The Rise of Corruption in Bahrain)، أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، تم الاقتباس بتاريخ 21 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:www.adhrb.org

- إن معظم أراضي البلاد هي ملك خاص أغلبها لأفراد من العائلة الحاكمة، والأراضي العامة مساحتها قليلة وهذه حالة لا مثيل لها في العالم.

- تملّك أفراد من العائلة لجزر بكاملها، منها: جزيرة أم النعسان التي تزيد في حجمها على جزيرة المحرق «المدينة الثانية في البحرين» والتي جُعِلت ملكاً خاصا للحاكم، في ظل الصعوبات الكبيرة التي تقف في وجه المواطن للحصول على أرض لسكنه مع عياله.

- على الرغم من أن البحرين أرخبيل من الجزر، فإن نسبة 97٪ من الشواطئ جُعِلت أملاكاً خاصة لا سيما لأفراد من العائلة الحاكمة.

- صعوبة تملك الشيعة في بعض المدن، مثل: الرفاع.

الأزمة الخامسة: ملف ضحايا انتفاضة التسعينات

كان ولا يزال هذا الملف متفاعلاً، ولم يتم إعمال العدالة في المجرمين الذين اقترفوا الجرائم ضد أبناء الشعب، وقد صدر

مرسوم «56 للعام 2002م»[1] لحماية الجلادين والمعذبين من الملاحقة القانونية، فيما قامت السلطة بالعمل على تدوير مواقع الجلادين والمسؤولين عن التعذيب لمواقع مختلفة في داخل الأجهزة الأمنية وخارجها، تلافياً لأي محاكمات يمكن أن تطالهم، خصوصاً بعد صدور التقرير الأخير لمنظمة هيومان رايتس ووتش عن عودة التعذيب الممنهج في البحرين.

الأزمة السادسة: القوانين المقيدة للحريات العامة والمنتهكة لحقوق الإنسان

كانت لا تزال القوانين التي صدرت في ظل قانون أمن الدولة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي تُطبّق إلى يومنا هذا، ومنها قانون العقوبات، وظهور قوانين في العهد الجديد، ومن خلال مجلس النواب الصّوري، مقيّدة للحريات العامة، مثل: قانون الجمعيات السياسية، وقانون التجمعات، وقانون الصحافة، وقانون الإرهاب الذي يعد أسوء من قانون أمن الدولة،

1. مرسوم بقانون 56 لعام 2002م، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، تم الاقتباس بتاريخ 30 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.legalaffairs.gov.bh

وغيرها. وكانت لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تُمارَس بشكل صارخ، منها: الاعتقال السياسي، والتعذيب، ومداهمات البيوت، وتقييد الحريات العامة والمدنية وحرية الرأي والتعبير، والسعي لفرض الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

ولقد كانت العملية السياسية والممارسات التشريعية داخل قبة البرلمان الصوري بعيدة كل البعد عن معالجة هذه المشاكل والظواهر والأزمات.

لم تتمكن الأطراف السياسية الممانعة المشاركة في مجلس النوّاب والعمليّة السياسية - رغم الدعم الذي حصلت عليه شعبياً وعلمائياً - من مراكمة العمل سياسياً لكي تعالج أيّ من الأزمات والمشاكل الجوهرية التي تعاني منها البلاد، وبما يقنع الناس بجدوى المشاركة، بل على العكس من ذلك: فشل الدخول في المجلس الصوري والعمل وفق قوانين السلطة في تحصيل أيّ تنازل من النظام لحل أيّ من الملفات المعيشية والهامشية، فضلا عن الجوهرية والساخنة، مثل: المسألة الدستورية، والتجنيس، والتمييز الطائفي، والفساد الإداري

والمالي، وسرقة الأراضي، وغيرها، بل وقد زادت وتيرة التجنيس والتراجعات عن الإصلاح، والانتهاكات لحقوق الإنسان، والتهديدات للحريات العامة للمواطنين وللطائفة الشيعية، ونهب الأراضي والثروات في ظل المشاركة أكثر من قبل، مما أدى إلى اتساع دائرة الغضب الشعبي.

وقد أدركت المؤسسة الدينية والسياسية المعارضة في البحرين حقيقة أن العملية السياسية القائمة لم تنجح في وقف التدهور، ومعالجة المشاكل السياسية والمعاشية القائمة، وقد عبّر آية الله قاسم حفظه الله عن ذلك في خطبة الجمعة، ودعا لتفعيل الجهد المعارض في الضغط على النظام، حيث قال: «**والقانون موجع لكل المؤسسات الأهلية بمختلف اختصاصاتها وأطيافها ولكل أفراد من المواطنين والتساهل بإزائه تساهل في مصلحة النفس والوطن وأبنائه. وردود الفعل حين تأتي متأخرة وفي غير وقتها تفقد كثيراً من جدواها ورفع الشيء بعد وضعه أصعب من منعه ودفعه.**

وموقف المبادرة بالاحتجاج وبيان الرأي واتخاذ جميع الخطوات

السلميّة الممكنة والمشروعة وبدرجة من الجدية والإصرار الكافيين وبصورة شعبية واسعة خير ما يتّقى شر التعسف للقوانين الجائرة التي يراد إصدارها وللمشاريع المناهضة لمصلحة الشعب والمضرة بدينه أو دنياه.

وتأخر المعارضة بالدرجة الكافية والواسعة لطريقة صدور الدستور، ولقانون الجمعيّات مثلا موقف غير مبرّأ من قصور وتقصير. فمجيء المعارضة دائماً بعد تحقق المحذور يخلق صعوبة أمامها في رفعه والتخلي، والوقاية خير من العلاج»[1].

ثانياً: فشل المجلس النيابي في التشريع والرقابة

لم يتمكّن المجلس النيابي الصوري من آداء وظائفه الرئيسية «التشريع والرّقابة»، بسبب رسم الدوائر الانتخابية بطريقة ظالمة أنتجت أكثريّة عددية للموالاة داخل المجلس، وتمتّع مجلس الشوري المعيّن من قبل السلطة بصلاحيات تفوق ما لدى المجلس المنتخب، وبسبب المواد الدستورية

1. من خطبة الجمعة لآية الله عيسى قاسم، بتاريخ 14 أكتوبر 2005م. تم اقتباسه من موقع المقاوم almuqawim.net، بتاريخ 30 يونيو 2019م

التي حصرت مفاتيح التشريع وإمكان التأثير بيد السلطة فقط، ولم تتحول الجمعيات الرسمية المشاركة في العملية السياسية إلى أدوات ضغط حقيقية، بسبب خضوعها لقانون «مباشرة الحقوق السياسية» لسنة 2002م، وقانون الجمعيات السياسية لسنة 2005م، وبهذا أمسكت السلطة بخيوط العملية السياسية وجرّدت المعارضة المشاركة من أدوات التأثير.[1]

فضلاً عن الآثار الكارثية - التي ثبتت بالتجربة - لحصر خيار المعارضة بالمشاركة في العملية السياسية، كان رفض تيار الوفاء الإسلامي الانخراط فيها بناءً على عجز المشاركة في المؤسسات القائمة كمجلس النواب عن القيام بوظيفتي التشريع والرقابة، وذلك بسبب القيود المفروضة من قبل السلطة على ذلك، ومن هذه القيود:

1. قانون الجمعيات السياسية، هيئة التشريع والرأي القانوني، تم الاقتباس بتاريخ 18 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:www.legalaffairs.gov.bh

قانون مباشرة الحقوق السياسية[1]

صدر هذا القانون بمرسوم رقم «14» لسنة 2002م من قبل الحاكم الخليفي، وورد في نصّه ما يشير إلى استناده على دستور 2002م الذي صدر بإرادة منفردة من قبل الحكم الخليفي، وعلى خلاف التوافقات السياسية مع المعارضة.

إن قانون مباشرة الحقوق السياسية قد خالف في جملة من مواده مبدأ الفصل بين السلطات، ونعني به هنا: استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية التي تتمثل في الحاكم نفسه، حيث أن المادة رقم «3» من القانون قد أعطت القضاة المعينين من قبل الحاكم حق الفصل في القضايا الجنائية التي تسلخ الأهلية عن المرشحين للانتخابات النيابية، وكذلك الناخبين.

كما أن المادة رقم «17» منه قد أعطت رأس النظام صلاحية تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد عددها، وحدودها، وعدد

---

1. قانون مباشرة الحقوق السياسية لعام 2002م، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، تم الاقتباس بتاريخ 30 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.legalaffairs.gov.bh

اللجان الفرعية اللازمة لمباشرة عمليتي الاقتراع والفرز بمرسوم، وهو نقض صريح لمبدأ الفصل بين السلطات، وكان مدخلاً لرسم الدوائر الانتخابية بشكل حجّم المعارضة السياسية وجماهيرها.

المادة رقم «18» هي مثال آخر لإعطاء السلطة التنفيذية مهمة الرقابة والقضاء في شؤون الانتخابات النيابية، حيث نصت على: «يرأس وزير العدل والشئون الإسلامية لجنة عليا للإشراف العام على سلامة الاستفتاء وانتخاب أعضاء مجلس النواب في أنحاء المملكة والبت في جميع الأمور التي تعرضها عليها اللجان المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون».

قانون الجمعيات السياسية[1]

صدر قانون الجمعيات السياسية بمرسوم رقم «26» لسنة 2005م من قبل رأس النظام، واعتبر القانون نقطة فاصلة في

1. قانون الجمعيات السياسية، هيئة التشريع والرأي القانوني، تم الاقتباس بتاريخ 18 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:www.legalaffairs.gov.bh

وضع العقبات أمام العمل السياسي التنظيمي، والحد من تأثير الجمعيات وعلاقاتها السياسية الداخلية والخارجية، وكذلك كان سبباً جوهرياً للتباينات بين قوى المعارضة في جدوى تشكيل الجميعات وتسجيلها رسمياً تحت هذا القانون والمشاركة في الانتخابات النيابية.

وقد بيّن آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم موقفه من قانون الجمعيات السياسية وأمثاله من القوانين التي فضحت كذبة العهد الإصلاحي، حيث قال: «**وإن الإصلاح ليُقاس بنوع القوانين التي تسنُّ، والمشاريع التي تُنفّذ، والممارسة العملية على الأرض، والأزمات التي حُلّت والملفات التي تخلِّص منها، فعلينا أن نقيس مدى الإصلاح بكل هذا، أما دعاوى الإعلام فلا قيمة لها بتاتاً إذا كذّبها الواقع. كان الإعلام إعلاماً حكومياً أو إعلام معارضة.**

وليس من قوانين مرحلة الإصلاح قانون الجمعيات، وقانون التجمعات، وقانون الإرهاب. ولا من مشاريع الإصلاح هذه المشاريع المتلاحقة المناهضة للأخلاق باسم السياحة النظيفة زوراً بدل المشاريع السياحية النظيفة فعلاً، وبدل المشاريع

الإنمائية الجدّية الأخرى.

وعن الأزمات والملفات الحرجة نسأل: ماذا عن الملف الدستوري وتجميده؟ وملف الإسكان وعدم الوفاء باستحقاقاته؟! وملف التجنيس ومخالفاته؟! وملف البطالة ومآسيه؟! وملف التمييز الطائفي والقبلي وفضائحه؟! وماذا عن قصور الضمان الاجتماعي والتأمين في مورد التعطّل، وتسيّب العمالة الأجنبية، والاستملاك الاعتباطي الواسع للأراضي التي تحتاج عامة الناس إلى الشبر الواحد منها؟!

دعونا نعترف بأننا لازلنا بعيدين بمسافة هائلة عن استحقاقات المرحلة القائمة، وأن الإصلاح المشهود لايبشِّر كثيراً بالإصلاح الموعود، وأن الإرادة السياسية عند الحكم بحاجة إلى ثورة جديدة قوية جدّية من داخلها لتكون أقرب إلى حقيقة الإصلاح وجدّيته.

وعلى كل القوى السياسية الأهلية من مؤسسات وأفراد أن تبذل أقصى جهدٍ ممكن في تنسيق وتكامل وضمن الأطر القانونية من أجل مواجهة شبكة القوانين الجائرة المتخلّفة التي يراد تمريرها،

والوقوف ضد هذه المحاولة إخلاصاً للوطن والمواطن وحفاظاً على الأمن والاستقرار وكرامة الإنسان»[1].

وفي خطبة أخرى لسماحته يقول: **«لا إصلاح ولا ديمقراطية بلا صوتٍ شعبيٍّ مراقبٍ ونافذٍ ومحاسب يتمثّل في مثل الجمعيات أو الأحزاب السياسية الجادّة، التي تمتلك صلاحيات مراقبة ومتابعة، ونقد ومحاسبة حقيقية.**

وإنَّ وضع القيود والأغلال على الجمعيات السياسية تجميدٌ للمسيرة الإصلاحية وانقلاب على ما يقال عنه أنه ديمقراطية، والمتوقّع شعبياً من النواب الوقوف مع الحرية السياسية البنّاءة، وتطويرها، لا أن يقطعوا الطريق عليها، ويتراجعوا بها ويئدوها. والقانون المقترح لتنظيم الجمعيات السياسية موغلٌ في التقييد، مُغالٍ في التوجّس السياسي، وكأنه نبتةٌ مرة يائسة وبائسة على أرض الدكتاتورية، لا أنه نبتةٌ واعدة على أرض يُراد لها أن تكون أرض إصلاحٍ وحريةٍ ومشاركةٍ شعبيةٍ حقيقيةٍ، وانطلاقةٍ جديدةٍ في

---

1. من خطبة لآية الله الشيخ عيسى أحمد عيسى قاسم، بتاريخ 3 يونيو 2005م. تم اقتباسها من موقع المقاوم almuqawim.net، بتاريخ 18 مايو 2019م.

اتجاه احترام الإنسان»[1].

أهم المواد المثيرة للجدل في قانون الجمعيات كانت التالي:

1. المادة رقم «4»، في بندَيها الثامن والتاسع، حيث نصّا على «أن يكون مقر الجمعية وفروعها داخل مملكة البحرين، وأن تمارس نشاطها في أراضي المملكة» و«أن تعلن الجمعية مبادئها وأهدافها وبرامجها ووسائلها وهياكلها التنظيمية ومصادر تمويلها».

2. المادة رقم «6»، في بندها الرابع، حيث نصّت على «التقيد بالمبادئ والقواعد ضمن أحكام ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين واحترام سيادة القانون، وعدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة ودور العبادة والمؤسسات التعليمية لممارسة نشاطها».

3. المادة رقم «20»، التي نصت على «يضع وزير العدل

---

1. من خطبة الجمعة لآية الله قاسم، بتاريخ 17 سبتمبر 2004م، تم اقتباسها من موقع المقاوم almuqawim.net، بتاريخ 18 مايو 2019م

القواعد المنظِّمة لاتصال الجمعية بأي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي، ولا يجوز لأية جمعية التعاون أو التحالف مع أي من هذه الأحزاب أو التنظيمات إلا وفقاً لهذه القواعد».

لاحقا ألمحت وزارة العدل عن توجهها لإصدار قانون بعدم جواز اجتماع الجمعيات السياسية أم أي ممثلة دبلوماسية أو دولية في البحرين إلا بوجود ممثل عن وزارة العدل حاضراً في الاجتماع!

وجود مجلس الشورى

بخلاف ما تعهدت به السلطة الخليفية، وبخلاف ما ورد حتى في «ميثاق العمل الوطني»، والذي استندت عليه السلطة في الترويج لما سُمِّي بالعهد الإصلاحي والتحول للنظام الملكي، حيث نص الميثاق على استحداث نظام المجلسين، وأن يكون الأول منتخباً انتخاباً مباشراً، وفيه تنحصر مهمة التشريع، بينما تكون مهمة المجلس الآخر «الشورى» فقط للاستعانة بآراء الخبراء المعينين من رأس السلطة، فقد انقلبت السلطة على

هذا البند من الميثاق، وضمنّت مواداً في الدستور المفروض من جانب النظام عام 2002م، وهي المواد من «70» وحتى «92» منه، والتي تنص على أن المجلسين يتساويان في العدد وفي الصلاحيات التشريعية والرقابية، وبحكم التجربة والممارسة فإن مجلس الشورى المعيّن يتفوق في صلاحيته حتى على المجلس المنتخب.

حق الحكومة الحصري

كتكتيك من قبل النظام الخليفي لتضييع النقاشات التي لا يرغب بها داخل المجلس، فهو يعمد إلى عرض مشاريع قوانين في المجال الاقتصادي بصفة مستعجلة، لكي يقوم بقطع النقاشات حول الأمور التي يعد لها النواب أو بعضهم، ولا يرغب النظام في طرحها، ويستند النظام في ذلك على المادة «81» من دستور 2002م، والتي تعطي الحكومة الحق في أن تعرض بصورة مستعجلة مشروع قانون ينظم موضوعات اقتصادية، بحيث يكون أمام المجلس 15 يوم فقط للنظر فيها، ومن بعدها يعرض مشروع القانون على مجلس الشورى، ليتخذ قراراً في

مدة أقصاها 15 يوماً، وفي حال توافق المجلسين يتحول مشروع القانون إلى قانون نافذ بعد المصادقة عليه من قبل الحاكم.

تتحكم الحكومة المعينة التي يرأسها رئيس وزراء من العائلة الحاكمة، ويتقلد مناصبها السيادية أفراد من العائلة الخليفية في مخرجات النقاشات ومشروعات القوانين في مجلس النواب من خلال آلية فرض أجندة مستعجلة في جدول المجلس التشريعي، وبحسب المادة «81» من دستور 2002م فإن الأولوية في نقاشات المجلس هي لمشروعات القوانين والاقتراحات المقدمة من قبل الحكومة.

رأس السلطة وحق التشريع

يتحكم رأس السلطة بمخرجات المجلس من خلال نص المادة «87» من دستور 2002م بأن «الملك» له حق إصدار القانون بمرسوم، وبهذا على فرض الاختلاف بين مجلس النواب ومجلس الشورى فإن لرأس النظام صلاحيّة اتخاذ القرارات وإقرار القوانين.

عملت هذه المادة على إفقاد التجربة النيابية القدرة الحقيقية على التشريع، بالرغم من تناقض المادة «87» من الدستور المنحة وإعطاء رأس السلطة حق التشريع منفرداً مع المادة رقم «70» من الدستور نفسه، والتي تنص على «أن لا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلسان وصدق عليه الملك»، وبذلك فإن إعطاء رأس السلطة حق التشريع هو من أبرز تناقضات دستور 2002م الفاقد للشرعية مع نفسه، وتناقضه مع الممارسات الديمقراطية العريقة، والتي تعطي حق التشريع فقط لمجلس النواب المنتخب حصراً وبعيداً عن السلطة التنفيذية المتمثلة في رأس السلطة والحكومة، وبعيداً عن «فيتو» وتأثير المجلس المعين.

وهناك أمثلة عدة على تفريغ مجلس النواب من القدرة على التشريع ووضع جدول أعماله، ومنها استخدام الحكومة المادة «87» من دستور المنحة لتمرير مشروع قانون ميزانية العامين 2007م و2008م بصفة مستعجلة[1].

1. جهة عليا تدخل على خط الموازنة، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 1 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:

حق الحكومة في التشريع

فضلاً عن قدرة رأس النظام و الحكومة على فرض أجندتها التشريعية على مجلس النواب، وقدرة مجلس الشورى المعين ورأس النظام على تعطيل ورفض أي تشريع أو مقترح قانون، فإن النظام صاغ وفرض مادة دستورية تعطي الحكومة صلاحية صياغة مشروع القانون، وهذا ما نصت عليه المادة «92» من دستور 2002م، وبناءً على هذه المادة فإن: على المجلسين «النواب والشورى» إحالة الاقتراحات بقانون إلى الحكومة لوضعها في صيغة مشروع قانون، وبعدها تحيل الحكومة صيغتها القانونية إلى مجلس النواب في الدورة التشريعية نفسها أو التي تليها، وفي ذلك تدخل فاضح في المهمة التشريعية التي يجب أن تبقى حصراً بيد النواب المنتخبين، كما أن في ذلك نقضاً واضحاً لواحد من أهم مبادئ التجربة الديمقراطية، وهو مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المحكمة الدستورية ونقضها صلاحيات المجلس

---

http:www.alwasatnews.com

راجع الملحق المصوّر التوثيقي، الصورة (8)

تعتبر المحكمة الدستورية في البحرين - تشكيلاً ووظيفةً - إحدى البدع الدستورية غير المسبوقة في العالم، وهي من إبداعات العصابة الخليفية حصراً، وبنص دستوري في المادة «106» من دستور المنحة 2002م فإن لرأس النظام إحالة ما يراه من مشروعات قوانين قبل إصدارها للمحكمة الدستورية لتقرير مدى توافقها مع الدستور، بحيث يعد رأي المحكمة الدستورية نافذاً بحق مجلسي النواب والشورى والحكومة، وبهذا البند يكون مجلس النواب غير قادر على الدفاع والترافع والتقاضي عن صيغته في مقترح القانون أمام ما يسمى بالمحكمة الدستورية المعين قضاتها وأعضاؤها جميعاً من قبل رأس النظام.

صلاحية رأس السلطة لتعطيل مشاريع القوانين

إضافة لقائمة الآليات والمفاتيح التشريعية التي صُمِّمَت ليمسك النظام الحاكم بكل مخرجات العملية التشريعية، بحيث لا يستطيع مجلس النواب اللعب خارج دائرة المسموح، فقد أعطى النظام رأس النظام نفسه صلاحية تعطيل المصادقة

على أي قانون لمدة 6 أشهر، أي نصف العام التشريعي، حيث نصت المادة «35» من دستور المنحة لسنة 2002م الفقرة «ب» بأنه: «يعتبر القانون مصدقاً عليه ويصدره الملك إذا مضت عليه 6 أشهر من تاريخ رفعه إليه من مجلسى النواب والشورى دون أن يرده إلى المجلسين للنظر فيه».

اشتراط موافقة ثلثي المجلس في حال رفض الحاكم

في مشروع القوانين التي على فرض اتفاق مجلسي النواب والشورى حولها، ويتم رفعها لرأس السلطة، فإن رأس السلطة يملك حق تعطيلها 6 أشهر، ومن ثم يحيلها مرة أخرى للمجلسين بحيث لا يصبح نافذاً بصيغته التي رفضها رأس السلطة إلا إذا وافق على الصيغة الثلثين في كلا المجلسين، الشورى والنواب، حيث نصت المادة «35»، «الفقرة د»، من دستور المنحة على ذلك كقيد إضافي يطوِّق العملية التشريعية، ويجعلها رهينة رغبات السلطة الخليفية.

قوانين انتخابية تخدم السلطة

من أهم انتكاسات التجربة النيابية في البحرين هو عدم وجود هيئة مستقلة للانتخابات وعدم خضوعها للرقابة المستقلّة، وقد أدى ذلك لرسم الدوائر الانتخابية بواسطة مرسوم قانون يصدر مباشرة من رأس السلطة، وهو المرسوم رقم «14» لسنة 2002م لمباشرة الحقوق السياسية، وهو قانون مجحف لتنظيم العملية الانتخابية، وقد صدر ضمن مرسوم من رأس السلطة، وهو يفتقد لغطاء تشريعي من أي مؤسسة شعبية منتخبة، وفي داخل القانون نفسه نجد الهيمنة الحكومية واضحة على جميع مفاصل القانون، ومن بينها وضع القوائم الانتخابية، وتعيين وزير العدل واختياره للأطقم القضائية، وهذا لا يتوافق مع أي نظام انتخابي عادل في العالم، ولا يتوافق مع مبدأ استقلال القضاء.

وقد رُسِمَت الدوائر الانتخابية بطريقة تحصل فيها مناطق المرشحين المدعومين حكومياً على الأغلبية النيابية، حيث أن صوتاً واحداً في الدائرة السادسة بالمحافظة الجنوبية وهي معقل للموالاة، يعادل 21 صوتاً في الدائرة الأولى بالمحافظة الشمالية وفي الدائرة الأولى بالمحافظة الوسطى، وهما دائرتان

محسوبتان على المعارضة، فكانت النتيجة: أن حصلت المعارضة في انتخابات المجلس سنة 2010م على 83 ألف صوت وحصدت 18 مقعداً، بينما حصل مجموع نواب الموالاة على 47 ألف صوت فقط وحصلوا على 22 مقعداً.

هذا بالإضافة إلى أن توزيع الدوائر الانتخابية بهذه الطريقة الملتوية قد أفرز فروقات في كتل الناخبين بدرجة كبيرة تتجاوز المعدلات العالمية المعتبرة في التجارب النيابية الديمقراطية والحرة، وهو معدل فرق يجب أن لا يتجاوز ٪5، بينما تصل الفروقات بين الدائرة رقم «11» في المحافظة الشمالية والدائرة رقم «10» في المحافظة الجنوبية إلى أكثر من خمسة أضعاف، ويصل الفرق بين معدلي المحافظتين الجنوبية والشمالية إلى أكثر من ٪28. فيما تبلغ الفروقات في الكتلة الانتخابية بين المحافظتين الشمالية والجنوبية لأكثر من ٪40 لصالح المحافظة الجنوبية.

بوجود الدوائر الانتخابية في البحرين بالصورة التي عليها حالياً، فقد تم طأفنة العملية الانتخابية، من خلال فصل

الشيعة عن السنة، ومثال ذلك في محافظة العاصمة: دائرة تضم قرى النبيه صالح والغريفة والجفير، ولديها ممثل واحد، في حين أن أم الحصم القريبة جداً من هذه المناطق لديها ممثل أيضاً، فلا يوجد في تركيبة مجلس النواب أي تمثيل نسبي اعتماداً على عدد السكان في المناطق.

توزيع الدوائر الانتخابية أفقد المجلس النيابي صفة التمثيل الحقيقي للكتل الناخبة، خاصة في وجود ما سُمِّيَ بـ«المراكز العامة»، وهي مراكز انتخابية موزعة على جميع مناطق البحرين، وهي نافذة خلفية للتزوير، إذ يصعب النظر فيها، خاصة في إمكان نقل أصوات من أي دائرة إلى أخرى لا سيما من خلال جلب أصوات من لا يعيشون أساساً في البحرين وتوزيعهم على أي دائرة من الدوائر، هذا إلى جانب إشكالية عدم تمكن المواطن من الترشح في غير منطقته[1].

1. مكّن توزيع الدوائر الانتخابية بهذه الطريقة السلطة والموالاة على نيل الأكثرية العددية في مجلس النواب، وتمرير أي قانون رغم رفض المعارضة له، ومثال ذلك كثير، منه قانون الجمعيات، وقانون الإرهاب، وقانون التجمعات، وقانون الاستقطاع 1٪ من رواتب الموظفين، وتمكّنت السلطة بذلك من تقنين سرقاتها وجرائمها داخل مجلس النواب، والهروب من مسؤولية أفعاله.

افتقاد قدرة الرقابة على السلطة التنفيذية

أعطى دستور المنحة لعام 2002م الحاكم ورئيس الوزراء حصانة ضد رقابة مجلس النواب، حيث نصت المادة «65» منه على أن مجلس النواب لا يستطيع مسائلة رئيس الوزراء بالطريقة التي يسائل بها الوزراء، كما أنه ليس للمجلس طرح عدم الثقة في رئيس الوزراء.

كما أن المادة «33» الفقرة «أ» من دستور 2002م غير الشرعي تقول: «أن الملك غير مسؤول وذاته مصونة لا تمس» في تناقض مع ماهيّة الصفة التنفيذية للحاكم، التي وردت في المادة «33» الفقرة «ج»، والتي تنص على «أن الملك يمارس سلطاته مباشرة، وبواسطة وزرائه».

أما فيما يتعلق بالرقابة المالية، وخلافاً لما نص عليه دستور

وكان لآية الله عيسى أحمد قاسم حفظه الله موقف صريح ضد تركيبة المجلس النيابي، وموجة القوانين المجحفة، واختباء السلطة خلف مجلس نيابي مرتهن لها، حيث قال في خطبة الجمعة بتاريخ 15 يونيو 2007م: «مسألة اقتطاع 1٪ من رواتب العمال والموظفين المستضعفين عمل غير مقبول البتّة، وهو الأمر الذي أُكّد عليه في الجمعة السابقة، وقبل أن تهب الزوبعة. كل المسؤولية مسؤولية حكومية تسبيباً للمشكلة ومعالجة».

«73» المادة «97» على إنشاء ديوان للرقابة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقاً بالمجلس الوطني، فقد نص دستور المنحة في المادة «116» على إلغاء تبعية ديوان الرقابة المالية للسلطة التشريعية، ثم صدر المرسوم بقانون رقم «16» لسنة 2002م بإلحاق ديوان الرقابة برأس السلطة المسمى «ملك»، أي بالسلطة التنفيذية، وبهذا أصبحت السلطة رقيبة على نفسها!

ثالثاً: النتائج الخطيرة للمشاركة في العملية السياسية

لم يكن ينفصل قرار المشاركة في العملية السياسية والانتخابات عن الموقف من المسألة الدستورية وأوضاع البلاد والملفات الساخنة الأخرى، ولذلك فإن مشاركة المعارضة بثقلها وبالكيفية التي تمّت في العملية السياسية حسب اعتقاد تيار الوفاء الإسلامي أدّت لنتائج سياسية واجتماعية خطيرة، منها:

1. أن النظام استغلّ المشاركة بالكيفية التي تمّت لإضفاء الشرعية على وثيقة 2002م «دستور البحرين غير الشرعي»

وكرّس القبول العملي بها، وقطع ذلك الطريق على الشراكة الشعبية في صناعة القرار وتقرير المصير، وصعّب على المعارضة عملية الإصلاح الحقيقي وأطال عليها الطريق كثيراً إليه، وكلما كبرت نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، كلما صعبت عملية الإصلاح، وبعدت المسافة أكثر للوصول إليها.

2. أنها مثلّت ستاراً للممارسات غير الشرعية للسلطة في قضايا حساسة، مثل: برنامج السلطة لتغيير التركيبة السكانية أو ما يعرف بالتجنيس السياسي، وسرقة الأملاك العامة في البر والبحر، والاستيلاء على ثروات البلاد ومقدرات شعب البحرين، والانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان، وغيرها. فمن داخل المجلس النيابي الصوري تحكّمت السلطة التنفيذية في مجريات الأمور التي تديرها بحسب أجندتها الخاصة، وحدث ذلك بوتيرة متسارعة لا يمكن توقيفها أو الحد منها، حيث الهيمنة الكاملة للسلطة التنفيذية على المجلس،

كيفاً: من خلال الصلاحيات، وعددياً: من خلال أعضاء الموالاة في المجلس المنتخب ومجلس الشورى المعين بالكامل، والذي يتمتع بصلاحيات تشريعية تتفوّق فيها على المنتخب، حتى أصبح المجلس المعيّن وسيلة لحرق الملفات الساخنة لصالح السلطة ضد مصلحة الشعب والوطن، والحجة لدى السلطة دائماً في الرد على المعارضة: أن كل شيء يجري وفق القانون وفي ظل البرلمان، ومن لديه اعتراض فالبرلمان موجود، مما جعل من المشاركة في البرلمان بالصورة التي كانت قائمة أداة للتستر على الظلم والطغيان والفساد بدلاً من كشفها، وشهادة زور بامتياز لصالح السلطة ضد المظلومين والمضطهدين، وتزويراً لإرادة الشعب ووعيه.

3. فصل قوى المعارضة المشاركة عن آلام ومعيشة المواطنين، حيث أن حجم المكافأة التي كان يحصل عليها النواب، ثم ما أُقِرَّ في قانون تقاعدهم، والمميزات الأخرى في ظل فقر الناس قد جعل الامتيازات المالية

أقرب للرشوة وشراء الذمم في واقع اقتصادي متفاقم يعيشه المواطن كل يوم. وهنا تجدر الإشارة إلى قرار رفع مكافأة النواب «الراتب والمخصصات والعلاوات» لتصل إلى حوالي «4,750 دينار»[1] في الوقت الذي يعمل فيه «70٪» من المواطنين براتب لا يتجاوز 350 دينار، وقد قامت السلطة في العام 2009م بزيادة مكافأة النواب عبر ضمان تقاعدهم، حيث قرّرت أن يكون مجازاة عمل 4 سنوات في المجلس الحصول على مكافأة تساوي مكافأة وكيل وزارة لعمل يزيد على 35 سنة مما يشير إلى أن حجم مكافأة العمل ومكافأة التقاعد للنواب قد خرجتا فعلاً من دائرة الحق إلى دائرة الرشوة والفساد والمقايضة الخسيسة، وذلك في ظل واقع هذه المؤسسة المرتهنة بالكامل في يد السلطة التنفيذية، ونتائج المشاركة فيها المخيبة لآمال الشعب لا سيما المحرومين منهم.

---

1. رواتب البرلمانيين ترتفع إلى 4750 ديناراً، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 30 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:alwasatnews.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، الصورة (7)

وقد عارض آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله تمتّع النوّاب بالامتيازات التي تضع الفروقات بين النواب والجماهير، وتفصل النواب عن الطبقة المتوسطة، وفي خطبة الجمعة لسماحته قال: «**المجلس النيابي لا للشعب وإنما للنيابيين أنفسهم، هكذا يتّخذه عدد من النوّاب. ضمان ، تأمين صحي ،هدايا سخية ، رواتب عالية ، جواز دبلوماسي للعائلة. هذا كله للنواب، وللشعب زوابع كلامية تعقبها انسحابات وتراجعات، ومصافحة ومضاحكة، مع الناهبين والمختلسين، وهذا شاهد له من قضية صندوق التأمينات، وصندوق التقاعد، وله شواهد أخرى، وللشعب ميل إلى تخفيض الرواتب.**

البلد تحتاج إلى مجلس نيابي، ولكنّه من نوع آخر، من نوع رجال شجعان، ورجال يكونون نوّابا للشعب يحملون اهتماماته ويدافعون عن حقوقه وقضاياه لا وصلاء عن أنفسهم. يبحثون عن مكاسب شخصية وامتيازات عديدة. ما اختارهم الشعب ليطالبوا بمزيد من صلاحيات لأنفسهم،

إنما اختارهم الشعب للدفاع عن حقوقه، وتحسين وضعه.

ما يرتكبه عدد من النواب هو خلاف الوظيفة المنوطة بهم، وهذا لمّا تحوّل إلى ظاهرة في المجلس أسقط قيمته. وأقول بأن البلد محتاجة إلى مجلس نيابي ولكن من نوع آخر، ومحتاجة إلى تحسين الوضع السياسي من أجل أن يولد مجلس نيابي قادر على تلبية جزء من طموحات الشعب. ومن أجل مشاركة فاعلة واسعة في انتخابات المجلس النيابي نحتاج إلى تعديلات دستورية ملحّة»[1].

4. نجاح السلطة في طرح أجندتها الاستراتيجية وتمريرها وإقرارها داخل البرلمان الصوري، وإكسابها الشرعية البرلمانية، وفرضها كأمر واقع على الشعب والمعارضة.

5. لقد أدى الاعتراف العملي بوثيقة 2002م والمشاركة في الانتخابات على أساسها، إلى إضعاف قدرة المعارضة تلقائياً على المطالبة بدستور شعبي وشرعي، ووضع

1. من خطبة الجمعة لآية الله الشيخ عيسى قاسم، بتاريخ 7 يناير 2005م، تم اقتباسها من موقع « المقاوم» almuqawim.net، بتاريخ 30 يونيو 2019م

العقبات الأصعب في طريق الإصلاح، وزاد في المشكلة حجم الدفع العارم للمشاركة في انتخابات 2006م بإعطائها صبغة دينية من قبل جملة من رموز وقيادات المشاركة.

6. إضعاف جانب المعارضة أمام الرأي العام والشعب وتقوية جانب السلطة بشكل عملي، وذلك في ظل هيمنة السلطة الكيفية على المجلس من خلال الصلاحيات، والهيمنة العددية من خلال أعضاء الموالاة في المجلس المنتخب وأعضاء الشورى المعينين بالكامل، فالمعارضة المشارِكة قد أصبحت أسيرة بالكامل في يد السلطة التنفيذية، وهي التي تقرر مصيرها، فتمنحها ما تشاء لترفع رصيدها في الشارع، أو تمنعها لتضغط عليها وتفرض عليها ما تريد، وكانت المعارضة المشاركة عاجزة بالكامل عن فعل أيّ شيء بالأدوات البرلمانية خلافاً لإرادة السلطة.

7. القبول عملياً بتحويل الشيعة إلى أقلية على مستوى

التمثيل النيابي، مع كونهم الأكثرية في عمليات الاقتراع، وإضفاء الشرعية على ذلك، مما جعل فرصة الإصلاح السياسي أقل إمكاناً في المستقبل، حيث يمثل الشارع الشيعي خزان المعارضة وعمودها الفقري، ويؤثر بكل تأكيد على جملة المطالب الشعبية العادلة، في ظل انسداد الأفق الذي كان قائماً للتحالف مع القوى الإسلامية السنية الرسمية التي كانت تحتكر التمثيل الشعبي للطائفة السنية الكريمة، وتعمل السلطة حالياً على خلخلة التمثيل الشعبي وضرب البنية الاجتماعية للمناطق الشيعية والسنية على حد سواء باختراقها عن طريق المربعات السكنية للمجنسين على أطرافها وداخلها، مما فاقم الأوضاع على الوطن وأبناء الشعب من الطائفتين الكريمتين.

8. تعزيز المشهد الطائفي من خلال التشكيلة الطائفية للمجلس، حيث انعكست على مداولاته ومعالجاته للقضايا مما شكّل مخزوناً للشحن الطائفي على الساحة

الوطنية، فالمداولات والمعالجات التي تمت للقضايا في المجلس لم تتم على أساس إنساني أو وطني عادل، وإنما تمت على أساس طائفي بحت، وهذا مما خدم أجندة السلطة في تعزيز الطائفية لخدمة مصالحها السياسية، وفرض هيمنتها على السلطة والثروة ومقدرات الشعب، وعاد بالضرر على مصالح المواطنين شيعة وسنة.

9. لقد أدت المشاركة الموجهة من قبل السلطة ومناخ المجلس إلى رفع طموح الانتهازيين والمجنسين والمعذِّبين والجلادين للتقدم لعضوية هذا المجلس، وذلك لكسب الشرعية الشعبية والحصول على الحماية الرسمية، وهي حالة قد كشفت عن حقيقة هذا المجلس والدور الذي قام به.

العملية السياسية إلى أين؟

وبهذا يقدّم تيار الوفاء الإسلامي البرهان على أن مقولة إمكان التغيير من خلال الانخراط في العملية السياسية وحدها هو

مجرد اشتباه محض، وأن المشاركة في العملية السياسية وتحقيق أي نتائج مرجوة منها كان رهن التجريب السياسي، وقد ثبت أيضاً أن حصر خيارات المعارضة طوال السنوات التي سبقت ثورة 14 فبراير داخل سلة المشاركة السياسية ضمن الأطر الرسمية قد مثّل عقبة صعبة أمام شعب البحرين لينهض، ويحقق أهدافه، وأن وجود المعارضة الثورية الفاعلة التي يمكن أن تؤثر على النظام هو شرط لازم للتغيير والإصلاح، وعلامة حقيقية من علامة الإرادة الجدية لدى المعارضة للوصول لأهدافها.

فبعد 17 سنة من تجربة الدخول في العملية السياسية لم تتحقق أبسط الأهداف والمطالب التي يطمح لها شعب البحرين، بل تراكمت الأزمات والآثار الكارثية لسياسات النظام الحاكم يوماً بعد يوم، وعلى كل الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها.

وقد مثّل انطلاق ثورة 14 فبراير وحشدها للأغلبية الساحقة من أبناء الوطن استفتاء حقيقي حول رأي الشعب في النظام

السياسي والعملية السياسية برمّتها.

وثبت بالضرورة وبحكم التجربة، بأنه لابد من تعزيز مسيرة وأهداف ثورة 14 فبراير من خلال ثبات المعارضة في عدم الاعتراف بدستور 2002م والعملية السياسية برمتها، والعمل على الإطاحة بالتجربة النيابية الحالية باعتبارها آخر قلاع ما سُمِّيَ زوراً بالمشروع الإصلاحي بداية الألفية، حيث لا يوجد شيء يدافع به النظام الخليفي عن نفسه، وتدافع به الإدارتان الأمريكية والبريطانية عن النظام الخليفي أمام الرأي العام في الغرب سوى الانتخابات النيابية الصورية، في ظل سجل حقوقي سيء، وسجن وتهجير جميع قادة ورموز المعارضة، وسجن الآلاف من أبناء الشعب، وتهجير المئات في المنفى القسري، وسياسات الإفقار والتجويع وتردي الحالة المعاشية لأبناء الشعب.

يعتقد تيار الوفاء الإسلامي أن الخطاب السياسي قد عاد للمربع الأول، وهو افتقاد النظام الخليفي للشرعية الدستورية، وغياب الدستور الشرعي، والتأكيد على حق شعب البحرين

فـي كتابـة دسـتوره، وتقريـر مصيـره، واختيـار النظـام السياسـي الـذي يلبـي طموحاتـه وتطلعاتـه المشـروعة.

الفصل الخامس: دور الوفاء في التنسيق مع قوى المعارضة

نشأ تيار الوفاء الإسلامي في فبراير 2009م، وفي أول بيان له «بيان الانطلاق»[1] دعا القوى السياسية والثورية الأخرى إلى بلورة مشروع سياسي وطني جامع على قاعدة التكامل في الأدوار. ولم تكن الدعوة للالتقاء والتكامل في بيان الانطلاق هي أولى جهود مؤسسي التيار للملمة الصف الوطني المعارض، فقد سبق ذلك جهود عمل عليها القيادي في تيار الوفاء الإسلامي الأستاذ عبدالوهاب حسين لبلورة ميثاق تفاهم بين حركة الحريات والديمقراطية «حق» وجمعية الوفاق الوطني الإسلامي بعد تشكيل وانطلاق حركة حق في عام 2005م.

وبعد انطلاقة تيار الوفاء الإسلامي في عام 2009م وقّع على

1. راجع ملحق (1): بيان الانطلاق

ميثاقين للتحالف والتفاهم السياسي، الأول مع حركة الحريات والديمقراطية «حق»، والثاني مع بعض المؤسسات واللجان المنشغلة في العمل الحقوقي والمعارض. وفي عام 2010م طرح تيار الوفاء الإسلامي رؤيته للتكامل بين القوى المعارضة على الجماهير، ودعا قوى المعارضة الأخرى لتبنّيها سياسياً وعملياً.[1]

عندما انطلقت الصحوة الإسلامية في المنطقة أواخر 2010م وبدايات 2011م، كان الشعب البحراني يخوض صراعاً متصاعداً مع السلطة، وكانت البيئة الأمنية تزداد قمعاً ضد المعارضة الثورية وامتداداتها الشبابية، وعندما انطلقت ثورة 14 فبراير كانت مجموعة من قيادات ورموز المعارضة كالدكتور السنكيس والشيخين المخوضر والنوري والعديد من الشباب يرزحون في سجون النظام الخليفي، وكانت حالة الاستقطاب

---

1. «الوفاق»: لقاؤنا بتيار الوفاء لاعلاقة له بانتخابات 2010م، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 29 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:www.alwasatnews.com

راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (9)

واضحة بين القوى السياسية المعارضة العاملة في البحرين، وقد أفرز الواقع الجديد خلال أحداث الشهور الأولى لثورة 14 فبراير، من الحضور الشعبي وتأثير القوى الثورية وامتداداتها الشبابية حقيقة هامة، وهي أن الساحة المعارِضة في البحرين تتكون من قطبين مؤثرين، وهما القوى الثورية التي أطلقت الثورة، والجمعيات السياسية الرسمية، وفي ذلك الوقت اتجهت الجمعيات السياسية للقاء مع القوى الثورية، والجلوس معها في لقاءات ثنائية، وقد صدرت بيانات ومواقف سياسية مشتركة بين القوى الثورية والسياسية في أيام الاعتصام في ميدان الشهداء، بل ودشّن الطرفان بعض المسيرات المشتركة.

وكانت دعوة الالتقاء والتنسيق والتكامل دائماً حاضرة في خطاب ومواقف تيار الوفاء الإسلامي ورموزه وقادته[1].

1. من خطاب للقيادي في الوفاء الأستاذ عبد الهادي الخواجة في ميدان الشهداء في الأيام الأولى لانطلاق الثورة: «نحن جناحان في المعارضة، والشعب والقضية لا يمكنهم الطيران بجناح واحد، ومن أجل وحدة الصف، ومن أجل التفاهم، ومن أجل عدم شق الصفوف، لا بد من تشخيص الأمور وفهم بعضنا البعض، ويجب فهم أن هناك تياران، تيار العمل الثوري وتيار العمل السياسي. تيار العمل الثوري طموحه عالي ولا يهادن وأساليبه عالية، وهو موجود في كل البلدان تقريباً. ولايعمل هذا التيار وفق الحسابات السياسية، لكنه تيار حكيم، ويكسر القواعد

وفي كلمة له في يوم الخميس الموافق 10 مارس 2011م، بميدان اللؤلؤة، قال الأستاذ عبد الوهاب حسين تعليقا على هذه المرحلة:

«بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين. السلام عليكم أيها الأحبة أيها الأخوة والأخوات ورحمة الله تعالى وبركاته

الشكر بعد الله لكم لما تتحلون به من الطهارة والصدق والوفاء، وإنه ببركة دماء الشهداء الأبرار وتضحياتكم الصادقة، خلقتم الأرضية لوحدة الرموز والقيادات والقوى السياسية، فهم اليوم

المعتادة. وهناك تيار العمل السياسي، وشعاراته ليست بعيدة، وبنظرإلى ما يمكن تحقيقه ظاهراً، وهو يعمل سياسياً من خلال المجلس، ولكن عندما يتحرك الشباب ويرفعون السقف فهو يرفع سقفه أيضاً. ويعتقد تيار العمل السياسي أن لديه حجته، وهو يعتقد أنه بسبب الانقسام السياسي لايمكن إسقاط النظام، وهم يعتقدون أنهم يتخذون خطواتهم بمنطقية. أنا أقول اسحوا لكل طرف أن يعمل بطريقته، من يؤمن بالطريقة الثورية يعمل بطريقته، ومن يؤمن بالطريقة السياسية يعمل بطريقته. تيار العمل السياسي يصرّح بأنه ليس من أطلق الثورة وهو يعرف ذلك، لكن طريقة عمله فيها ذكاء، فهو مثلاً عندما دعا لمسيرة مساندة للثورة استطاع تحشيد مايقارب 300 ألف شخص. ونحن نحتاج لهذا التحشيد. لذلك دعونا نكمّل بعضنا البعض!»

يلتقون وينسقون العمل ويتعاونون فيما بينهم، والمشتركات بينها كثيرة جداً، ولا يوجد حديث عن الاختلاف إلا في نقطة واحدة وهي سقف المطالب.

فالتحالف من أجل الجمهورية يتبنى خيار إسقاط النظام وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي، وتحالف الجمعيات السياسية يتبنى خيار الملكية الدستورية، وإذا تأملنا جيداً نجد بأن خيار إسقاط النظام لا يؤثر سلباً على خيار الملكية الدستورية، وإنما يخدمه تكتيكياً، فإذا كان التحالف من أجل الجمهورية يتبنى خيار إسقاط النظام، وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي كخيار استراتيجي، فإن وجود هذا الخيار يفيد تكتيكياً خيار الملكية الدستورية، وهذا ما فهمه رموز النظام بشكل دقيق.

فقد ذكر ولي العهد قبل الإعلان عن التحالف من أجل الجمهورية في حديثه عن الحوار بأن المعتصمين في دوار اللؤلؤة مختلفون، ولكن بعد يوم واحد وإذ أعلن التحالف من أجل الجمهورية عن تبنيه لخيار إسقاط النظام، وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي قال وزير الخارجية في تعليقة على إعلان التحالف

من أجل الجمهورية أن المعارضة غير مختلفة وأنها متفقة على تشكيل ضغط أكبر على النظام، فقد فهم وزير الخارجية - وهو من رموز النظام - أن الثنائية في سقف المطالب لدى المعارضة حيث التمسك بالخيارين: خيار إسقاط النظام، وخيار الملكية الدستورية، هو في مصلحة الثورة وليس في مصلحة النظام»[1].

إلا أن هذا التلاقي ثبت فيما بعد أنه نسبي ومؤقت وتكتيكي من زاوية الجمعيات السياسية الرسمية، ولم يكن نتيجة إرادة وقناعة عميقتين، فبعد اعتقال قادة الحركات الثورية والكثير من كوادرها توقف أي نوع من التواصل واللقاء والتنسيق السياسي بين القوى الرئيسة في الجناحين السياسي والثوري للمعارضة.

بناء على أساس أن التغيير المنشود، وفق أي من سقوف المعارضة، يتطلب تلاحم قوى المعارضة وإبراز جبهة عريضة للعالم، وبوتقة تنصهر فيها جهود المخلصين من أبناء الوطن،

---

1. شاهد (كلمة الاستاذ عبدالوهاب حسين على منصة دوار الشهداء)، من على الرابط الإلكتروني: http:www.youtube.com

فبعد انطلاق الثورة واعتقال قادة القوى الثورية أرسلت القيادات في تيار الوفاء الإسلامي الذين لم ينالهم السجن دعوة مكتوبة وخاصة لبعض القوى السياسية في البلد للحوار الداخلي والتنسيق في الملفات المشتركة، كما بادرت حركة أحرار البحرين الإسلامية في نوفمبر 2015م للتسويق لمشروع تنسيقي ووحدوي عابر للأطياف السياسية والثورية، وبناء على المشروع الذي قدمته حركة أحرار البحرين الإسلامية قام تيار الوفاء الإسلامي بصياغة رؤية مطورّة للمشروع السياسي الوطني الجامع، والذي تم التوافق عليه بين تيار الوفاء الإسلامي وحركة أحرار البحرين الإسلامية، وقام تيار الوفاء الإسلامي في أوائل العام 2016م بإرسال دعوة داخلية لقوى المعارضة الأخرى لتدارس المشروع، لكن الدعوة لم يكتب لها النجاح لأسبابٍ متعددة.

يرى تيار الوفاء الإسلامي أن هناك تحديات وعوامل كثيرة أدّت للانقسام الداخلي وعقبات جذرية منعت الانسجام والتلاقي في مشروع واحد بين القوى الرئيسة في جناحي

المعارضة السياسي والثوري.

التحدي الأول: الاختلاف حول بعض الأولويات والأساليب والأهداف المرحلية

تبلور خطان سياسيان رئيسيان خلال السنوات التي تلت تأسيس الجمعيات السياسية المعترف بها رسمياً، فقد اختار أحدهما العمل وفق قانون الجمعيات السياسية وضمن قوانين ولوائح العملية السياسية، بينما ارتسم خط آخر لم يسجِّل في قانون الجمعيات، وعمل من خارج العملية السياسية وقيودها، وعُرِفَ بخط الممانعة.

خط الجمعيات الرسمية

تعايش الخط الأول بشكل عملي مع دستور 2002م، وأرغم أو وافق على القبول بكل مستلزمات العمل السياسي الرسمي في إطار المشروع الذي سماه النظام «المشروع الإصلاحي»، فدخل في دورتين انتخابيتين «2006م و2010م» تميزتا بتصاعد خطط النظام التهميشية وتغييب الإرادة الشعبية.

كان فريق الجمعيات السياسية يراهن على التغيير ببطء من داخل العملية السياسية، وكان يعتقد بعدم إمكانية المواجهة السياسية الشعبية مع النظام، وأن الأولوية السياسية هي بناء مؤسسات سياسية وكوادر لها نفوذ داخلي، وعلاقات سياسية محلية ودولية واسعة، والسعي لإقناع المجتمع الدولي بفرض التغيير الداخلي في البحرين.

ولقد عمل النظام على تضييع جهود هذا الخط داخل قبة البرلمان، ومن دون مردود حقيقي لصالح الشعب، بل استغل النظام وجود هذا الفريق في العملية السياسية الجديدة، وبالتحديد داخل البرلمان «الفاقد للصلاحيات» لإظهار أن الديمقراطية متوفرة وأن النظام يتمتع بالشعبية، في الفترة التي شهدت انكشاف المخطط التدميري «تقرير البندر» وقمع النظام المستمر ومصادرته للحريات العامة، واستمرار عملياته الإرهابية ضد المواطنين والحقوقيين ورموز الشعب الممانعين بشكل خاص.

وقد تميّز عمل الجمعيات الرسمية بالمركزية النخبوية، وقد

اعتمدت الجمعيات الرسمية في تسويق برامجها على أنها تحضى بدعم علماء الدين، حيث أثر تصور دعم علماء الدين في داخل البلد وخارجه حصرياً لهذا الفريق كثيراً في نوع تعاطي الجمعيات الرسمية مع التكتلات أو القيادات الأخرى، وانعكس ذلك على نمط التعامل والشحن الجماهيري لمحاصرة وإبعاد باقي القيادات والقوى الأخرى وتضعيف تأثيرها الجماهيري.

كما أخذ التوجه النخبوي يسيطر على العمل السياسي والاحتجاجي في هذه الفترة، حتى تراجع دور الجماهير وإبداعاتها، وتقدم النمط البرجماتي السياسي على مبدأ الوضوح مع الجماهير، وكان من نتائج ذلك ترطيب العلاقات التواصل إلى حدود كبيرة مع بعض الأطراف الرئيسة داخلمؤسسة الحكم وحليفاتها في المنطقة، وخصوصاً الإدارة الأمريكية أملاً في تحقيق منجزات شعبية يمنحها النظام تقديراً منه لدورها، أو تحصيل المكاسب السياسية والشعبية من خلال ضغط الدول والسفارات الغربية[1].

1. راجع برقيات ويكيليكس التالية: 07MANAMA225 - 07Manama659 - 07Manama672 - 08Manama2 - 08Manama140 - 08Manama168

وبقي خط الجمعيات الرسمية طوال الفترة «2006م إلى 2011م» يعمل في الأطر التي رسمها النظام ووفق قواعد اللعبة الرسمية، بينما عمل خط الممانعة وفق رؤى ومنهجيات مغايرة تماماً.

خط القوى الثورية

في الجبهة الأخرى من المعارضة كان هناك حركتا حق وأحرار البحرين الإسلامية وتيار الوفاء الإسلامي، والحلفاء من المؤسسات واللجان الحقوقية والشعبية، كاللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، ولجنة مكافحة التجنيس السياسي، وغيرهم، والذين عملوا وفق رؤى ومنهجيّات مختلفة.

هذه القوى كانت تؤمن بأنه لا يوجد أفق حقيقي لتحقيق أي مطلب سياسي أو معاشي جوهري للشعب من خلال اقتصار العمل ضمن الآليات الرسمية التي وضعها النظام،

- 08Manama313 - 08Manama336 - 09Manama50 - 09manama438 - 09Manama543 - 09Manama557 - 09Manama628 - 09Manama639 - 05Manama922

من خلال الرابط التالي: www.wikileaks.org

وكانت تشخص بأن النظام يعمل على عامل الوقت لإضعاف المعارضة، وتمييع المطالب الشعبية، وتنفيذ مخططات خطيرة كالتجنيس والتوطين السياسي، وإقصاء الشعب عن مواطن النفوذ، فوضع تيار الوفاء الإسلامي وبقية القوى الحليفة معه في مقدمة أولويات أهدافهم السياسية إسقاط مشروع حمد المسمّى زوراً بالمشروع الإصلاحي، والسعي لتحقيق المطالب السياسية الجوهرية، بدل الانشغال بالمطالب الآنية والمعاشية، والتي كان النظام يحاول إغراق المعارضة بتفاصيلها داخل أروقة المجلس النيابي الصوري.

اعتمدت هذه القوى في عملها على أساليب منها العمل السياسي غير المرخص، والقيام بفعاليات ميدانية احتجاجية غير مرخصة، وكسر حاجز الخوف من بطش النظام، والذهاب للمحافل الدولية، واعتماد خطاب سياسي جريء لا يعترف بالخطوط الحمراء التي وضعها النظام.

وطرح هذا القسم من المعارضة فكرة استفتاء الشعب وتعزيز سيادته على مقدرات بلاده، ولذلك أصر هذا الفريق على العمل

الميداني الشعبي، والمطالبة بكتابة دستور يخطه الشعب بيده، كما طالب بمحاسبة المسؤولين عن المخطط التدميري الذي كشفه تقرير البندر، وتقديم المجرمين إلى القضاء المستقل، ومحاكمتهم على جرائمهم بحق الشعب، وتوج هذا الخط خطابه السياسي بفكرة إسقاط ومحاكمة النظام ورموزه.

وخاض هذا الخط عمله الجماهيري الميداني من خلال اعتماده على الجماهير وشعبية رموزه وإدارة لجان وملفات متفرقة، ولكنها تصب في نفس الأهداف المرسومة داخلياً. أما خطاب هذا الفريق السياسي فكان طرحاً واقعياً وموضوعياً بعيد المدى، قد حاز على دعم علماء أجلاء من كبار علماء البحرين لم يشتركوا مباشرة في العمل السياسي واكتفوا بالتنويه على شرعية وصحة وجود وعمل هذا الفريق.

التحدي الثاني: غياب آليات صحيحة للقرار الداخلي وإدارة الخلافات

كانت أفكار الجناحين الثوري والسياسي في المعارضة تتمايز شيئاً فشيئاً في مرحلة ما بعد 2001م، أي مرحلة الصراع

مع النظام الحاكم، وكان ينبغي لهذا التمايز في الفكر والعمل أن يتم استيعابه في وعاء وهيكل تنظيمي ينظّم التوجهات وينتج قرارات ضمن آلية واضحة ومنصفة ومتفق عليها، إلا أن التنظيم الواحد بداية الألفيّة لم يتوفر على الآليّات الصحيحة لإدارة الخلافات والتوجهات الداخلية وتنضيج القرارات وإصدارها، وقد أدى ذلك في النهاية إلى حدوث تكتلات في التنظيم الواحد، والتي سرعان ماتحوّلت إلى انشقاقات سياسية في التنظيم.

التحدي الثالث: الحاجة للمرجعية الدينية والسياسية ونفوذها

كان يمكن لبعض المرجعيات العلمائية والسياسية من خارج التنظيم من أن يكون لها فعل مؤثر على إمكانية التقاء المختلفين داخل الخط أو التنظيم الواحد والوصول به إلى وحدة الموقف والقرار، إلا أنّها لم تستطع أن تلعب هذا الدور، فأخذ التباين في التعاظم بحيث أن اختلاف القيادات أو الرؤى في داخل التنظيم لم يعد من الممكن احتوائها ضمن الآليات الداخلية.

من جهة أخرى فإن القوى السياسية والثورية البحرانية لها علاقاتها الإقليمية مع أحزاب وشخصيات وقوى مؤثرة في خارج البحرين، والتي لم تستطع أن تقوم بدور المشجّع أو الوسيط أو الضاغط على القوى البحرانية المعارِضة من أجل الانسجام والتوافق أو التنسيق.[1]

التحدّي الرابع: فاعليّة مخطط النظام التشطيري

عمل النظام على إضعاف الخطين «الرسمي والثوري» في المعارضة، كلٌّ في دائرة منهجيات عمله، وضمن خطط مدروسة، بل منصوص عليها في «تقرير البندر».

كما أوجد النظام حالة من التشرذم في صفوف التيار السياسي الذي دخل معه في العملية السياسية، وأخذت تعبّر حالة التفكك عن نفسها في شكل تقارب وتباعد فصائل هذا التيار من بعضها البعض خلال مراحل العمل الوطني وفي المفاصل المهمة من الاستحقاقات - كالانتخابات مثلاً -، فأحياناً يلتقي

1. راجع ملحق (6): العلاقة مع المرجعية الدينية

عدد من الجمعيات على بعض الأهداف والمواقف، وسرعان ما ينقص عدد الجمعيات المتوافقة، فيبتعد أحدها هنا أو هناك، ثم يلتئم بعضها في إصدار بيان مشترك، وتنزوي بعضها إلى زاوية أخرى. بمعنى آخر لم تكن صِيَغ التفاهم بين الجمعيات قادرة على رسم برنامج وطني يحقق أهدافها ال مشتركة على ضوء سياسات النظام التشطيرية.

من جهة أخرى فقد وصم النظام القوى الثورية بالإرهاب والعنف، مما يعني أن لقاء القوى السياسية المرخصة مع هذه القوى التي تعمل خارج العملية السياسة محرَّم لديه، وله تبعات سياسية وقضائية، وقد أوصل النظام الخليفي بشكل مباشر وغير مباشر لقيادات الجمعيات السياسية انزعاجه من أي فعل تقوم به الجمعيات يُفهَم منه التنسيق مع جهود المعارضة الثورية، بل وضغط النظام كثيراً، بمعية السفارات الأجنبية، على الجمعيات السياسية لاستصدار مواقف سياسية علنية، وعلى نقيض من مواقف وخطاب القوى الثورية، مما عقّد المشهد أمام أي لقاء أو توافق ولو نسبي في الخطاب والتلاقي

السياسي والخطوات على الأرض.

التحدي الخامس: العلاقات الدولية والتزاماتها

من أجل الحفاظ على خيوط التقاء وقنوات سياسية مفتوحة، فإن القوى السياسية الرسمية في بعض المحطات لم تذهب بعيداً عن الدائرة المرسومة من قبل السلطة والسفارات الغربية، في طرح بعض قناعاتها وخطابها وفعالياتها ومواقفها وخطواتها، ما دام ذلك يمكن أن يستفز النظام أو السفارتين الأمريكية والبريطانية في البحرين، ولقد كانت القوى السياسية الرسمية تملك علاقة هادئة ومباشرة مع أطراف فاعلة داخل النظام الخليفي والسفارات الأجنبية، وكانت القوى السياسية الرسمية تعتقد بأن مفاتيح الحل في البحرين وتحقيق المطالب الشعبية يعتمد على عدم استفزاز الأمريكي والبريطاني والموافقة السعودية بشكل كبير.

ولهذا نأت القوى السياسية الرسمية بنفسها عن أي نوع من العلاقات المفتوحة مع الجمهورية الإسلامية في إيران أو روسيا أو

الصين، فأصبحت لا تستفيد من القوة التي تملكها الجمهورية الإسلامية وروسيا والصين على المسرح الدولي، ونأت بنفسها عن الانفتاح على بعض أصدقاء الشعب البحراني من القوى الإقليمية خشية إغضاب أمريكا والسعودية، أو لعدم قناعتها بنفع التواصل مع هذه القوى الصديقة.

في الجهة المقابلة فإن القوى الثورية لا تحدها قيود السلطة أو القوى الغربية في نسج علاقاتها السياسية مع الجبهة الدولية المقابلة، وخصوصاً مع القوى المناهضة لأمريكا والغرب.

عكس اصطفاف قوى المعارضة على مستوى العلاقات الدولية، مع هذا الطرف أو ذلك، التزامات معينة على هذه القوى من ناحية الخطاب السياسي والخطوات السياسية والاحتجاجية، وحتى في تشكيل العلاقات البينية في المعارضة، بسبب أن النظام أو صانع القرار الأمريكي أو البريطاني لن يتسامح أبداً مع الجمعيات السياسية لو رأى لها بياناً أو موقفاً سياسياً أو خطوةً احتجاجيةً جامعةً مع القوى الثورية، فهذا خط أحمر بالنسبة لأمريكا وبريطانيا.

التحدي السادس: الاختلاف في الطرح الإيديولوجي

يقصد بالاختلاف الإيديولوجي هو اختلاف المنطلقات والتركيبة الفكرية والقناعات بأساليب العمل المناسبة، وانعكاسات ذلك على عمل القوى السياسية والثورية، فالخطاب السياسي لتيار الوفاء الإسلامي هو خطاب سياسي يستند على التأصيل الديني، وتكون مواقف التيّار السياسية وفعالياته الميدانية، وحتى الرؤى السياسية التي يطرحها، ونشاطه الإعلامي والثقافي مليء بالخطاب الديني والعقائدي، بينما يتخذ النشاط والخطاب السياسي لبعض القوى الرسمية في الساحة المنحى الوطني المجرد عن الانتماء الديني الفاقع، أو المعاني الدينية والعقائدية.

من جذور هذا الاختلاف في الطرح والمواقف هو الخلفيات الفكرية للقيادات والكوادر القيادية العاملة في كل من القوى الرئيسة في جناحي المعارضة: السياسي والثوري، وقد انعكس هذا الاختلاف على السلوك السياسي والعلاقات الدولية والشعارات المرفوعة والفعاليات الدينية والميدانية وغيرها، وكان

انعكاس هذا الاختلاف فاقعاً وحاداً في مرات عدة، ومثال على ذلك الموقف من المقاومة المشروعة.

فبالنسبة لفهم المقاومة والسلميّة والموقف منهما فإن لكلا الطرفين فهم وموقف مختلف، الأول: هو الفهم والموقف البرغماتي المتبنى من قبل القوى السياسية الرسمية، والثاني: هو الفهم والموقف العقائدي المتبنى من قبل مجموعة من القوى الثورية. وانطلاقاً من إيمان الجمعيات السياسية بعدم صحة الذهاب في منحى سياسي أو ميداني عنيف وتصادمي مع السلطة فقد انتهجت المنحى غير التصادمي، وأقامت فعالياتها السياسية والاحتجاجية المرخصة وفي الأماكن والأوقات المحددة من قبل السلطات الأمنية في البلد، ولم تصرح عملياً بتأييدها للأساليب الدفاعية تحت أي عنوان ديني أو سياسي، بل وقفت في محطات عدة موقف الإدانة السياسية لأي نشاط ميداني يؤدي للصدام مع السلطة، وكان لزوم إدانة أساليب الدفاع والردع راسخاً لدى الجمعيات السياسية، حتى لو كانت كردة فعل على قمع السلطات وجرائمها، فتبنّت فهما

محدداً حول السلميّة، لا يستفز النظام والسفارات الغربيّة، وتبنّت العمل المرخص من قبل السلطة كاستراتيجية ثابتة وصالحة لكل ظرف ووقت في الثورة.

هذا بطبيعة الحال لم يكن يتوافق مع نظرة القوى الثورية للسلمية القرآنية والمقاومة المشروعة، حيث تعتقد القوى الثورية بأن السلمية والمقاومة هما أداتان من أدوات العمل، فقد تكون إحداهما راجحة في وقت ما، وغير راجحة في وقت آخر، كما تبنّت القوى الثورية حق الدفاع عن النفس، وحق استخدام بعض أساليب المقاومة المشروعة ضمن ضوابط واستراتيجيات محددة، لتحقيق أهداف سياسية وميدانية محدّدة.

يرى تيار الوفاء الإسلامي إن الحراك المعارض النخبوي والجماهيري يمر بمنعطف مهم، وتحديات جمّة، في ضوء الاستهداف الأمني المبرمج لكل الساحة، ولكل الأطياف العاملة، وتظهر الساحة أنها بحاجة لاستنهاض سياسي وميداني قادر على خلق توازن مع السلطة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا

بمعالجة أو تجاوز عوامل الفرقة والتحدّيات التي تمنع الوحدة أو التحالف أو التنسيق، وبتقارب وتفاهم وجهود مشتركة بين أطياف العمل السياسي والثوري، فقد ثبت بالتجربة عدم قدرة طرف واحد من أطراف المعارضة على استنهاض الساحة كافة وخلق توازن جديد، كما ثبت بالتجربة استحالة أن تنفرد قوة ما في جهد سياسي وميداني يؤدي لتحقيق أيّ من المطالب السياسية، دون التفاهم والالتقاء مع القوى الفاعلة الأخرى في الساحة، وتعاون وتنسيق في المشتركات.

الفصل السادس: الوفاء من التأسيس إلى قلب الثورة وصناعة الحدث

انطلق تيار الوفاء الإسلامي في مرحلة لها تحدياتها الداخلية والخارجية، وكان لتيار الوفاء الإسلامي دور مهم جداً في صناعة الخطاب والوعي الديني، والحدث السياسي والميداني على الساحة البحرانية، بِدءاً من مرحلة ما قبل انطلاق الثورة في 14 فبراير 2011م، حيث كان للتيار دور رئيس في حفظ الخط الثوري انطلاقاً من صلوات الجماعة، والخطب الأسبوعية واللقاءات الدورية مع الناس والشباب في البلدات، وإقامة الفعاليات الاحتجاجية، وتوجيه النقد للعملية السياسية القائمة في ذلك الوقت، وصولا لمرحلة الثورة وأحداثها ومخاضاتها.

وفي العمر القصير نسبياً لتيار الوفاء الإسلامي فقد وجد

نفسه قبال مرحلة جديدة، وهي مرحلة الثورة، وقد خاض التيار هذه المرحلة بجدارة، وكان وما زال رقماً صعباً في محطاتها المختلفة، وقبيل انطلاق الثورة تصدّر تيار الوفاء الإسلامي مشهد الداعين لها، والمنظرين لها، عبر النّدوات واللقاءات الجماهيرية. يستعرض هذا الفصل جملة من أبرز مواقف وأدوار تيار الوفاء الإسلامي على الساحة البحرانية من مرحلة التأسيس إلى الثورة.

جذور ثورة 14 فبراير

لم تكن ثورة الشعب البحراني في الـ 14 من فبراير من العام 2011م وليدة الصدفة، ولا مجرد تأثر بالنهضات الشعبيّة في دول المنطقة، إنما جاءت بناءً على تراكماتٍ سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة كانت تمر بها البحرين منذ عشر سنوات، ومن هذه التراكمات انقلاب الحاكم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على ميثاق العمل الوطني وإصداره لدستور عام 2002م بإرادة منفردة، وما تلا ذلك من تشعبات مضنية أرهقت واقع البلاد على المستويين الرسمي والشعبي، فقد قاد استفراد

النظام البلاد إلى واقع متخلّف جداً، انعدمت فيه فرص التنمية الناجحة في الوقت الذي صعدت فيه القوى الموالية المستفيدة من شيوع الفساد، وتسيّدت على كل المستويات.

إلى جانب ذلك كانت جماهير المعارضة خلال العشر سنوات المظلمة ترى الواقع المتردي والمشتت بين حراك الجمعيات السياسية المسجلة رسمياً وبين قوى وحركات تيار الممانعة الذي يعمل من خارج الأطر الرسمية للدولة، حيث اعتمدت القوى السياسية الرسمية على العمل الرسمي الذي تفرضه أجندة الدولة كالعمل من داخل البرلمان - الصوري - وممارسة العمل المعارض ضمن القواعد والأطر المسموحة من قبل الدولة والمقننة في «قانون الجمعيات السياسية»، وفي نفس الوقت كانت هناك حركات أطلقت على نفسها «تيار الممانعة» استطاعت أن تلعب من خارج الأطر الرسمية من خلال الفعاليات السياسية والاحتجاجات الشعبية المتفرقة في المدن والقرى، والعمل السياسي والحقوقي الخارجي، والخطاب المباشر ضد النظام ورموز السلطة، وكان تأثير هذه

الحركات في مد وجزر بسبب ما تعرضت له من حصارٍ أمني ضاغط حيث تعرّض بعض زعمائها وكوادرها للسجن على فترات، علاوة على جو الترهيب الذي مارسته السلطة على هؤلاء ومن يتفاعل معهم، كما أن الخلافات التي تعصف بين أبناء المعارضة قد سيطرت على المشهد بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى نفور عدد كبير من جمهور المعارضة عن التفاعل المباشر مع العمل السياسي المعارض باعتباره أداة فرقة وتشتيت.

لذلك كان لا بد من نور يضيء في وسط هذا الظلام، ويتجاوز إخفاق أقطاب المعارضة السياسية من بلورة برنامج سياسي شامل ومشترك، وكان لابد من طريقة تختلف عن أساليب العمل السياسي التقليدي في التغيير، ومؤمنة بقدرتها ومتطلعة لمستقبل أفضل، فلما هبّت نسائم الثورات في المنطقة كانت الجماهير في البحرين من أكثر الشعوب تحمساً لها، وبعد سقوط طاغية مصر، انبثقت ولادة أمل جديد لحياة حرة وكريمة مع خيوط الفجر الأولى ليوم الـ 14 من فبراير في العام 2011م.

الخط الزمني للأحداث

أولاً: مرحلة ما قبل ١٤ فبراير

أشعلت تونس الشرارة وألهبتها مصر، فقد مثلت ثورة الشعب التونسي وتقدمها السريع مفاجأة صادمة للشعوب الإسلامية، ممّا أعاد لها الثقة في قدرتها على التغيير والتمرد على الواقع المتخلف في تلك البلدان، بعد أن أغرقت الأنظمة الحاكمة الدول الإسلامية في وحول الفساد والاستئثار بالسلطة وحرمان الشعوب من حقها في الحكم وإدارة الدولة، وقد فتحت الثورة التونسية بوابة النور للجماهير المسلمة والعربية الواقعة تحت سطوة القهر من حكم الديكتاتوريات، في وقتٍ كانت فيه الأنظمة السلطوية قد أجهزت تماماً على إرادات شعوبها، إلا فيما شذ وندر من حركات محدودة التأثير.

ولأن الدول الإسلامية والعربية كانت مهيأة بكل أسباب الانفجار الشعبي، لم نلبث زمناً حتى امتد شعاع الثورة التونسية إلى الدول المجاورة التي كانت ترى في التجربة التونسية مصدر إلهاماً لها، ومن أبرزها ثورة 25 المجيدة في جمهورية

مصر العربية، والتي عزّز انطلاقها إرادة الشعوب الإسلامية، وأنعش فكرة التغيير الجذري في عقول ووجدان الشعوب التواقة للحرية والكرامة.

وقد عززت التجربتان في تونس ومصر الفكر الثوري لدى أبناء المنطقة الإسلامية، وبالتحديد عند الشباب، بعيداً عن المفاهيم والأساليب الحزبية التقليدية ومفهوم أن السياسة هي فن الممكن، فكان انطلاق الثورات في اليمن والبحرين وليبيا وغيرها حتمياً.

لم يكن الشباب في البحرين إلا بحاجة لفرصة سانحة وشرارة للانطلاق نحو تحقيق آماله العريضة بحقّه في تقرير المصير والتغيير، ذلك أن الشعب البحراني بشكل عام يمتلك تجربةً غنيةً جداً من النضال السياسي في الماضي وفي العهد الحديث، وآخرها تجربة حديثة تمتد لأكثر من 5 عقود، ابتداءً من ستينات القرن الماضي، وتاريخ البحرين السياسي يدلل بوضوح على أن هذا البلد لم يشهد بيئة مستقرة منذ دخول قبيلة آل خليفة البحرين قبل مائتين عام، وحتى انطلاق ثورته

في فبراير العام 2011م، فقد كان المشهد السياسي مضطرباً بدرجات متفاوتة من القوة والتأثير، طول تاريخ الحاكم الخليفي.

فالحقيقة بأن الشعب البحراني كان يمتلك جميع مقدّمات الثورة وعواملها من النضج الفكري، والواقع السياسي والاقتصادي المتخلّف، وتراكم التجارب والخبرات، ورفض السلطة للإصلاح، والحنق الشعبي المتزايد، والإجماع على وجوب التغيير، لكن الحال كان ينتظر الفرصة التاريخية المؤاتية لهذا الفوران الحتمي، والتي حلّت فعلاً بالتزامن مع زلزال التغيير الذي هزّ العالم الإسلامي.

وقد تأثر الشباب والناس في البحرين بالإطار التنظيمي للثورة المصرية، الذي بدأ التحشيد لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإعلان عن يوم للغضب الشعبي العام، والرغبة في التمرد على التخلف، والقضاء على هاجس الخوف، ومحاربة نظم الفساد والاستغلال، وقد أتت عملية محاكاة التجربة المصرية في التنظيم والتحشيد ليوم الغضب الشعبي أثرها الكبير في التحشيد ليوم التحرك الحاسم في البحرين،

واستخدم الشعب البحراني شبكات التواصل الاجتماعي لهذ الغرض، وكان من أبرز الأدوات الالكترونية التي أثمرت في خطف أنظار الجماهير في الداخل والمراقبين المهتمين في الخارج - لما يمكن أن يحدث في يوم الغضب الشعبي - هو موقع «بحرين أونلاين» الذي كان يعتبر أهم منصة الكترونية شبابية آنذاك، وقد شكل أبرز محطة تواصل بين الشباب الحالمين بالتغيير، لتبادل الأفكار والرؤى حول تحديد الموعد والمكان والشكل الذي ينبغي أن يكون عليه يوم الغضب، وتحقق ذلك فعلاً، حيث حدد الشباب 14 فبراير يوماً لانطلاق الثورة، وحددوا «دوار اللؤلؤة» مكاناً للاعتصام المركزي.

تيار الوفاء الإسلامي والحلفاء وتبنّي مشروع ثورة ١٤ فبراير

من بين العوامل التي أثرت في انطلاق يوم الغضب في البحرين، هو القائد الشعبي والرمز السياسي البارز والناطق باسم تيار الوفاء الإسلامي فضيلة الأستاذ عبدالوهاب حسين، حيث كان من بين طليعة المتحمسين لهذه الفكرة، والتي تبناها بشكل صريح ومباشر، فقد كان فضيلته المنظّر الأكثر

بروزاً لهذا اليوم، وأول رمز سياسي ووطني تبنّى الفكرة وساند الشرائح الشعبية وعمل على التحشيد للثورة، وكانت خطواته الأولى:

1. تخصيص يوم الغضب الوطني كمحور للنقاش في مجلس فضيلته الذي كان يعقد ليلة الثلاثاء من كل أسبوع، ويحضره جمع كبير من الناس وخاصة الشباب، وفي 8 فبراير 2011م بالتحديد دعا الأستاذ عبدالوهاب حسين في مجلسه جميع النخب والجماهير للمشاركة الفاعلة في يوم 14 فبراير 2011م، وأجمل سلة المطالب السياسية الرئيسة، وقدّم مجموعة من التوصيات والإرشادات للنّاس لضمان نجاح فعاليات هذا اليوم، تم تطبيقها بالكامل تقريباً.

2. عقد فضيلة الأستاذ عبدالوهاب حسين في تاريخ 10 فبراير 2011م لقاء مفتوحاً مع أهالي جزيرة سترة - أحد أكثر مناطق البحرين سخونة - وكان ذلك بهدف حشد جماهير المنطقة للخروج والتظاهر، وكان يدير اللقاء

الشاب المهندس الشهيد علي المؤمن والذي لحق بركب الشهداء بعد هذا اللقاء بأيام معدودة، وقد جدّد فضيلة الأستاذ في ذات اللقاء الدعوة للخروج في المناطق ابتداءً قبل الخروج للمناطق المركزية، وأكد على مشاركة جميع الفئات في هذا اليوم، ووجه الشباب لتنظيم أنفسهم كفرق ميدانية تعد العدة لهذا اليوم.

كما كان للتحشيد الذي قامت به الحركات الثلاث - تيار الوفاء وحركتي حق والأحرار - وجمهورهم أثراً إيجابياً تمثَّل في رفع المعنويات والحس الثوري لدى الشرائح الشعبية بشتى قناعاتها، والتي رأت في التحشيد والحماس في الشارع بشارة خير وعلامة قوة لا ينبغي إحباطها، في الجانب الآخر أثار التحشيد بعض الحركات السياسية الرسمية، فهي لم تكن في الأصل ترى إمكان إطلاق الثورة، أو أن القيام بالثورة خطوة صحيحة، وعملت لكي تثني القوى التي تحشد ليوم الغضب من الاستمرار في مشروع إطلاق الثورة، وعملت هذه الحركات على

استخدام وسائط دولية صديقة للمعارضة البحرانيّة لثني قادة التحرك من التحشيد والتبني للثورة.

في يوم 13 فبراير، أي قبل يوم واحد من انطلاق يوم الغضب الوطني المقرر، استدعى الأستاذ عبدالوهاب هيئته السياسية ووجههم للمشاركة الفاعلة في هذا اليوم، مؤكداً لهم أن البحرين بعد 14 فبراير لن تكون كما قبلها.

وقبل أيام قليلة من القيام الشعبي تلاقت خطوات القوى الثورية - الوفاء وحق والأحرار - مع تصريح أمين عام جمعية الوفاق الإسلامي الشيخ علي سلمان وخطاب آية الله عيسى أحمد قاسم في دعم التحركات الشعبية لانطلاق الثورة، فبعد انتشار خبر الاستعدادت الشعبية يوم الغضب الشعبي والتحشيد له على مستوى عال وكبير، صرّح سماحة الشيخ علي سلمان في خطبة الجمعة 11 فبراير، بحق الجميع في التظاهر السلمي، وقد لاقى هذا التصريح ارتياحاً كبيراً في أوساط الكثير من الناس، إلا أن الذي ضاعف من عمليات التحشيد الشعبي وخلق حالة من الوحدة الشعبية والنخبوية

هـو خطـاب آيـة الله الشـيخ عيسـى أحمـد قاسـم يـوم الجمعـة 11 فبرايـر بأن «**الطوفـان بـدأ لا ليهـدأ**»، وحمـل خطاب سـماحته رسـالة التأييـد لحـراك الرابـع عشـر مـن فبرايـر.

ثانياً: من الثورة وحتى دخول القوات السعودية

الثورة التي انطلقت من المسجد .. وموعدٌ مع الفجر

بعد أن أقام صلاة الفجر جماعة مع أهالي بلدة النويدرات، في مسجد الشيخ خلف، وكبّر معهم تكبيرات القيام من أجل الله والوطن، اصطف الأستاذ عبدالوهاب حسين مع بزوغ خيوط الفجر الأولى معتصماً على الشارع العام مع أبناء بلدته، النويدرات، وشباب القرى المجاورة، وكانوا أول من يفتتح فعاليات ثورة الـ14 من فبراير 2011م.

أعطى وقوف أهالي قرية النويدرات والقرى المجاورة بمعية الأستاذ عبدالوهاب حسين معتصمين على الشارع العام للقرية، بعد صلاة فجر 14 فبراير، زخماً إعلامياً لانطلاق فعاليات يوم الغضب الوطني، وحفّز شباب المناطق الأخرى للالتحاق بركب المناطق المحتجة في الفعاليات التي أُقيمت في أوقات لاحقة من ذلك اليوم.

كما شارك آية الله الشيخ عبدالجليل المقداد وبقية القادة

والرموز في التظاهرات التي انطلقت في بلدات متفرقة في ذلك اليوم، وانخرط كوادر تيار الوفاء الإسلامي في اللجان المناطقية وفي لجنة ميدان الشهداء الرئيسية لإدارة الاحتجاجات وفعاليات الثورة.

المشيمع والمتروك .. الدماء التي أوقدت الثورة

أشعل استشهاد الشابين علي المشيمع وفاضل المتروك في 14 و15 فبراير الغضب العام، فتدفقت الجماهير بأعداد كبيرة نحو التظاهر، ودخل الحراك في منعطف أكثر تطوراً، وضاعف من الغضب الشعبي التدهور السياسي والاقتصادي الذي كانت تعيشه البلاد، فضلاً عن دموية القمع العنيف ضد المحتجين السلميين، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة النزول الجماهيري للشارع، واتساع رقعة الخصومة السياسية مع السلطة، وكانت دماء المشيمع والمتروك الطاهرة بداية لثورة عارمة لم تشهد البلاد مثلها من قبل.

كان قادة الثورة كالأستاذ عبدالوهاب حسين وبقية الرموز الممانعين في قلب الحدث، يحضرون مراسم تشييع الشهداء،

ويوجّهون الجماهير إلى الاستمرار والتواجد في الميدان.

مجزرة الخميس الدامي

قبل 14 فبراير، أصدر تيار الوفاء الإسلامي بياناً سياسياً حدد فيه بوصلة المطالب الأولية للثوار وقد حذر البيان من أن مطالب الثورة مفتوحة وتعتمد على التطورات، ومنها الطريقة التي يتعامل بها النظام مع المحتجين، كما حذر البيان أن «سفك الدم الحرام سيقابل بالمطالبة بإسقاط النظام»، وبعد شهادة علي المشيمع وفاضل المتروك بدأت الجماهير ترفع مطلب إسقاط النظام، والذي تصاعد وتم تبنّيه بشكل شعبي بعد مجزرة الخميس الدامي، ولبشاعة المجزرة التي تمت مع غلس ليل الـ 16 من فبراير، وعلى مقربة من الفجر، حيث غدرت قوات النظام بالمحتجين النائمين في محيط دوار اللؤلؤة، وأوقعت فيهم مجزرة بشعة راح ضحيتها 4 شهداء، ومئات المصابين ومجهولي المصير، صارت البحرين رسمياً محط أنظار المجتمع الدولي، وقد دخلت بعض القوى الكبرى على خط الأزمة مباشرة، كما وعلى مستوى الداخل فقد أدت

المجزرة إلى تحول سياسي كبير على مستوى سقف المطالب.

ارتفاع سقف الثورة

كان لمطلب إسقاط النظام أثر إيجابي وهو: كسر هيبة النظام المصطنعة، ورفع الكلفة لسياسات النظام، وتوليد الضغط السياسي على النظام في الداخل والخارج، كما كان لسقف إسقاط النظام دوراً مهماً في أن ترفع الجمعيات السياسية الرسمية من سقف مطالبها لترقى في حدها لسقف الملكية الدستورية، وتناغم الجمعيات السياسية مع نبض الثورة، فمطلب إسقاط النظام في الوقع قد حمى سقف الملكية الدستورية والتغيير الجذري من التراجع.

اللامركزية في التظاهرات الشعبيّة

طرح الأستاذ عبدالوهاب حسين مفهوم «اللامركزية»[1] في

1. اللامركزية: نظرية متطورة جسرها عبد الوهاب حسين بين ضفتي النظرية والواقع، حسين كاظم، موقع البحرين اليوم، تم الاقتباس بتاريخ 2 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:www.bahrainalyoum.co.uk

10 فبراير 2011م، خلال الندوة الجماهيرية التي عقدت في منطقة سترة، وأدارها الشهيد المهندس علي المؤمن، وفيها وجّه الأستاذ عبدالوهاب حسين الجماهير للتظاهر في بلدات البحرين بشكل لامركزي، كما طرح الأستاذ مفهوم «اللامركزية» صراحة، في خطاب جماهيري آخر له أمام مستشفى السلمانية، بعد شهادة الشاب عبدالرضا بوحميد، وعودة الجماهير لميدان الشهداء مرة أخرى، وأوضح فضيلته أن انطلاق الثورة واستمرارها هو بفضل «اللامركزية».

وقد تجذّر مفهوم اللامركزية في العمل الثوري خلال الأحداث الأولى للثورة، وصارت منهجاً عملياً عند الجماهير، فلم تعد الجماهير - بفعل قرار «اللامركزية» - متّكلة على قرارات الأحزاب والتيارات السياسية الرسمية والتقليدية وتقريرها للفعاليات الميدانية، فقد شلّت اللامركزية قدرة السلطة على احتواء الثورة، كما وحافظت على التوازن بين القوى الثورية والسياسية، وأخرجت الثورة من أحادية الوصاية، وأعطت الجماهير والمجاميع المختلفة هامشاً كبيراً للتفكير والإبداع

والتدرب على تحمل المسؤولية بعيداً عن الالتزام ببعض المحاذير التي قد تطرحها بعض الجهات السياسية، وتمكّنت جماهير الثورة بقرار شعبي من فتح دوار اللؤلؤة بعد إخلائه للمرة الأولى من قبل قوات النظام، فقد واجه الشهيد عبدالرضا بوحميد آليات الجيش التي كانت تحيط بدوّار اللؤلؤة بجسد عار تمزق بالرصاص.

دور رئيس في تشكيل واحتضان القوى الشبابية

برز دور المجاميع والقوى الشبابية في ثورة الـ14 من فبراير بشكل ملحوظ منذ انطلاق مسيرات الصافرية والديوان والإعلام والقلعة وفي فترة قانون الطوارئ، وقد تشكلت هذه القوى والمجاميع بداية انطلاق الثورة من قبل عناصر تنتمي بشكل أساس للخط السياسي لقوى الممانعة، وتعمل تحت إشرافها.

إعلان التحالف من أجل الجمهورية

يعتبر إعلان «التحالف من أجل الجمهورية» تطور ملفت في سياق أحداث ثورة 14 فبراير، ففي يوم 8 مارس 2011م، أعلن

التحالف الثلاثي «الوفاء - حق - الأحرار» عن تشكيل «التحالف من أجل الجمهورية» كإطار سياسي للمطالبة بإسقاط النظام الملكي في البحرين، وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي[1].

اعتبر المشكلّون للتحالف من أجل الجمهورية أن التحالف الجديد هو غطاء سياسي لخيار إسقاط النظام، وتأطير سياسي وتنظيمي لمشروع القوى التي تنادي بإسقاط النظام، وقد حمى «التحالف» الجماهير والحركة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام من المصادرة أو إعادة التوجيه، كما قدّم الإعلان عن «التحالف من أجل الجمهورية» بديلاً نظرياً وعملياً لما يعتقده البعض من المعارضة والناس بأن الحكم الخليفي الملكي من المسلَّمات السياسية والتاريخية.

وقد أورد فضيلة الأستاذ خبراً من سجنه أنه التقى بمسؤول حكومي في السجن بعد أسابيع قليلة من سجنه، وأن المسؤول

---

1. دليل كتابي من حركة أحرار البحرين (Written Evidence from Bahrain Freedom Movement)، تم الاقتباس بتاريخ 30 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:www.publications.parliament.uk

قد دعاه للتنازل عن مطلبه في إقامة جمهورية، حيث رد فضيلته قائلاً: «**بخصوص مطلب الجمهورية، فهو خيار مبني على رؤية سياسية نتبناها، وهو ما زال مطلبنا لأننا نرى أن جميع الخيارات قد استُنفِذَت مع السلطة الحالية من أجل إصلاحها**»، وبخصوص عرض المسؤول الحكومي على الأستاذ الإفراج من السّجن مقابل الاعتذار للحاكم الخليفي ورئيس الوزراء في رسالة مصورة لنشرها عبر التلفاز، فقد ردّ عليه الأستاذ: «**أما مسألة الاعتذار فهذا من المستحيل، وعلى من أخطأ في حق الشعب أن يعتذر هو**»[1].

الإفراج عن قادة المعارضة

شكل الإفراج عن الرموز المعتقلين، من تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق وناشطين آخرين على ذمة قضية «التنظيم الإرهابي» المزعوم، والذي تم اعتقال المتهمين فيه في سنة 2010م كسب سياسي مهم للثورة، وإثبات على مقدرة الشعب حينها

1. كتاب شهادة وطن، شهادة الأستاذ الفاضل عبد الوهاب حسين، صفحة 21، دار الوفاء للثقافة والإعلام (2013)

في فرض إيقاعه على النظام، وأضاف للحراك زخماً أكبر، وزاد من آمال الناس.

التظاهرات تتّجه إلى مواقع النظام السيادية

دعا تيار الوفاء الإسلامي مع حركتي حق والأحرار والقوى الشبابية إلى تسيير مسيرات شعبية إلى الديوان وقصر حمد في الصافرية والقلعة «وزارة الداخلية» ووزارة الإعلام، وهي مواقع سيادية يعتبرها النظام من الخطوط الحمراء، وأدخلت هذه المسيرات الثورة في مسار تصعيدي كبير، باعتبارها معاقل النظام، ويثبت ذلك ما رشح من كلام الشيخ محمد حبيب المقداد «معتقل» في إفادته بأن المدعو ناصر بن حمد آل خليفة كان يعذبه انتقاماً على تواجده في مسيرة الصافرية ، وقد كسرت هذه التظاهرات الخطوط الحمراء في العمل الاحتجاجي الثوري فأصبح النظام يستشعر التحدي والخوف من اقتحام الثوار لوزارات الدولة ومعاقل النظام، وأصبحت قوى النظام في حالة تأهب في داخل كل معاقل النظام الحساسة والمهمة.

قبل انطلاق مسيرة الديوان ارتقى الناطق الرسمي باسم

تيار الوفاء الإسلامي فضيلة الأستاذ المجاهد عبدالوهاب حسين منصة ميدان اللؤلؤة وخطب فيما يخص التجاذب القائم حول المسيرة، ووجّه خطابه بضرورة الوحدة وتجنب الخلافات البينية، وفي الوقت ذاته أشار لضرورة عدم الوقوف في وجه انطلاق المسيرة، وبأن الاستعدادات لها وصلت لمرحلة لا يمكن معها إيقاف انطلاقها، بل وشارك فضيلة الأستاذ عبدالوهاب حسين مع آية الله الشيخ المقداد والأستاذ عبدالهادي الخواجة وآخرون من قيادات الوفاء في المسيرة، جنباً إلى جنب مع الجماهير.[1]

إغلاق المرفأ المالي

مثّل العصيان المدني بإغلاق شارع المرفأ المالي خط المواجهة الفاصلة مع النظام، باعتبار الشارع أحد الشرايين الهامة التي تربط العاصمة بما سواها على الصعيد الاقتصادي واللوجستي، ومركزاً للتجارة وتبادل الأموال، وإغلاقه يعني

1. شاهد (الاستاذ عبدالوهاب حسين يتكلم عن مسيرة الديوان الملكي) على الرابط الإلكتروني: www.youtube.com

خنق النظام اقتصادياً بالكامل، وإن استمرار غلق الشارع يعني سقوط النظام الاقتصادي للدولة، مما يعني بالضرورة سقوط النظام السياسي معه على المدى المنظور آنذاك.

وقد نقل فضيلة الأستاذ عبد الوهاب حسين أنه اتصلت به مجموعة شبابية يوم إغلاق المرفأ المالي الكائن على الشارع الرئيسي المطل على ميدان اللؤلؤة، وأخبرته باعتراض بعض الجمعيات السياسية على خطوة إغلاق المرفأ المالي، باعتباره عصب الصناعة المالية في البلاد، وأن ذلك من شأنه استفزاز النظام، ودفعه لردة فعل كبيرة، فقال فضيلة الأستاذ للشباب: **«لا ينبغي أن يتدخل أحد حول خطواتكم هذه، وسوف أتواصل مع هذه الأطراف لثنيها عن ضغوطاتها عليكم»**.

ثالثاً: فترة قانون الطوارئ

اعتقال القادة

أثّر اعتقال قادة الثورة بتاريخ 17 مارس 2011م[1] على الثورة بشكل كبير، حيث فقدت الساحة الرموز الأكثر إيماناً بمشروع ثورة 14 فبراير، والأكثر التصاقاً بالجماهير، وأهل الحضور والإرشاد والتوجيه المباشر للثوار والجماهير في الشوارع، وكان غياب هؤلاء الرموز خسارة كبيرة للجماهير بشكل عام وللمجموعات الشبابية بشكل خاص.

تصدّي القيادات البديلة في تيار الوفاء الإسلامي

بعد اعتقال الصف الأول من قيادات تيار الوفاء الإسلامي دار الحديث حول مستقبل تيار الوفاء الإسلامي كتنظيم وبرنامج عمل، وقابليته للاستمرار في ظل التحديات الأمنية والسياسية القائمة آنذاك.

---

1. قوات الأمن تقتحم منازل لأفراد «مجموعة الـ25»، جريدة الوسط البحرينية، لقراءة الخبر راجع الرابط التالي: http:www.alwasatnews.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، الصورة (4)

عمل قادة الوفاء من العلماء والرموز في مرحلة ما قبل انطلاق الثورة على إعداد صف آخر من القيادات البديلة، وقد تسنّمت القيادات البديلة مهام جوهرية ضمن جسم التنظيم، كجزء من الإعداد والاختبار العملي، وقد أثبت قادة الوفاء من خلال هذا التدبير بعد النظر والاستعداد لمختلف الظروف.

وقد جرت بعض التساؤلات في بعض الأوساط المعارضة عن حجم التفويض لدى القيادات البديلة، وحقيقة قيادتهم للتيار، وفيما إذا كانوا يعتبرون امتداداً طبيعياً للرموز القادة المعتقلين، وقد قطع هذا الإشكال بيان مقتضب من داخل السجن، أصدره قادة التيار بتاريخ 5 نوفمبر 2012م، وقد جاء في نص البيان: «**بسبب صعوبة التواصل مع القيادات التي في داخل السجن فإن المتصدين لقيادة التيار في الخارج هم الذين يتحملون مسؤولية كل البيانات و المواقف التي يصدرها التيار ولا تعبر بالضرورة عن آراء القيادات التي في داخل السجن**».

وفي بيانٍ مقتضب للأستاذ عبدالوهاب حسين في نفس التاريخ أكد على هذا المعنى، وأضاف فيه قناعته بعدم صحة

تصدي الرموز والقيادات من داخل السجن لتوجيه الساحة على المستوى السياسي والميداني، حيث قال في بيانه:

«بسم الله الرحمن الرحيم

لن أتدخل في قيادة الساحة من داخل السجن لأني أعتقد بأن ذلك حق خالص أصيل للقيادة في الخارج.

وأن التدخل مخالف للواقعية و الحكمة و المصلحة ولن أضع اسمي على أي بيان عام يخرج من داخل السجن إلا ما يدخل في حكم الضرورة أو يتعلق بقضية المجموعة، وقد تصدر عني كلمات ودية.

وإني باقي مع قضية شعبي العادلة في داخل السجن وخارجه ولن أخالف عهدي مع ربي وشعبي».

صعود القوى الشبابية من رحم تيار الممانعة

نشأ تيار الوفاء الإسلامي على سواعد الشباب الذين كانوا يعملون تحت إشراف الرموز والقادة من ذوي التجربة والخبرة

في ميادين العمل الديني والسياسي وغيره، وقد أولى تيار الوفاء الإسلامي رعاية خاصة للشباب، لحساسية دورهم وفعاليته، وقد برز دور الشباب بشكل ملحوظ منذ انطلاق الثورة في فبراير 2011م، مروراً بمسيرات الصافرية والديوان والإعلام والقلعة في فترة قانون الطوارئ، كجزء من الخط السياسي لقوى الممانعة، وأصبح الشباب في مراحل لاحقة قوة لامركزية في جميع المناطق، وكان لتيار الوفاء الإسلامي دور محوري في دعمهم معنوياً ومادياً في المدن والقرى.

الحوار مع السلطة[1]

قامت الجمعيات الرسمية بحوارين مع السلطة: حوار غير معلن مع ولي العهد إبان الاعتصام في ميدان الشهداء، وحوار معلن تم عقده بعد انتهاء فترة الطوارئ، وقد ذهبت الجمعيات الرسمية للحوار بشكل منفرد، ومن دون تفويض عام من القوى السياسية الثورية في الساحة والمتبنية لثورة 14 فبراير.

---

1. الحوار الوطني في البحرين يواجه الجمود، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاقتباس بتاريخ 2 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:studies.aljazeera.net

اتخذ تيار الوفاء الإسلامي وبقية القوى الثورية في بدايات الثورة مواقف صريحة ضد الحوار، وكانت القوى الثورية تمسك بورقة التظاهرات، واستطاعت هذه القوى أن تعطّل محاولات النظام لفرض تفاهمات سياسية تضر المطالب الأساس للثورة.

رابعاً: ما بعد فترة الطوارئ

المقاومة المشروعة: من الورد للردع

كان لتيار الوفاء الإسلامي دور بارز في التأسيس لمرحلة المقاومة المشروعة، من خلال العمل الثقافي والفكري والموقف العملي في الميدان، فبدأ في مطلع السنة الثانية من الثورة في نشر الخطب والإنتاجات الفكرية والفتاوى الشرعية للفقهاء حول مشروعية الدفاع عن النفس والمقاومة، ومفهوم السلمية من منظور قرآني، وقام التيار باستفتاء الفقهاء، فصدرت في الساحة فتاوى مجموعة من كبار المجتهدين في قم والنجف كآية الله الشيخ نوري الهمداني وآية الله الشيخ محمد سند، ولعل أكثر الفتاوى تفصيلاً هي فتوى آية الله الشيخ محسن الآراكي حفظه الله لأهل البحرين والصادرة في 24 جمادى الأولى من سنة 1432 هجرية، والتي أعلن فيها «الوجوب على كل مسلم وبكل ما أوتي من وسائل الدفاع والمقاومة أن يدافع عن نفوس المؤمنين، وأعراضهم، وأموالهم، وعن بيوت الله، ومقدسات المسلمين»، وأوجب فيها تنفيذ القصاص ضد شرائح معينة

من أعوان النظام المنفذين لعمليات هدم المساجد والمقترفين لجرائم التعذيب والاغتصاب الجنسي وغيرها، فبدأت الساحة الاحتجاجية في البحرين التي يقودها الشباب بتفعيل وسائل احتجاجية ودفاعية معينة كاستخدام المولوتوف ضد القوى العسكرية التي تقتحم القرى والبيوت.

وتم تدشين مرحلة الدفاع ضد قوات المرتزقة بعملية «راية العز» في قرية النويدرات، التي وقعت فجر الجمعة، 30 ديسمبر 2011م، واكتسب هذا الهجوم زخماً كبيراً، خصوصاً وأن المشهد الذي تم تداوله إعلامياً أظهر هروب المرتزقة بأسلحتهم من مواقع تمركزهم، ومطاردة الثوار لهم، وقد شكلت عملية «راية العز» الشهيرة حينها هاجساً مخيفاً لدى الأجهزة الأمنية وظهر ذلك جليّاً من خلال تغيير مواقع التمركز وتحصينها.

وتبعت عملية «راية العز» الكثير من العمليات ضد قوات المرتزقة في أماكن كثيرة من البحرين لتُدِخل الثورة في مرحلة جديدة تشهد مواقف من الردع والدفاع ضد المرتزقة بعد أن كان الثوار لا يحملون في أيديهم إلا الورود قبال من يعتدي

على الحرمات والمقدسات، واكتسبت عمليات الردع والدفاع إجماعاً شعبياً بعد خطاب سماحة آية الله قاسم ودعوته «لسحق كل من يعتدي على عرض أو حرمات المؤمنات».

إضراب الخواجة

أعاد الإضراب عن الطّعام الذي قام به القيادي في تيار الوفاء الإسلامي الأستاذ عبدالهادي الخواجة بتاريخ 10 فبراير 2012م قضيته وقضية المعتقلين الآخرين للواجهة مرة أخرى، حيث استمر الإضراب لأكثر من شهرين، وتمكن الخواجة من خلاله من خطف أنظار وسائل الإعلام، والمنظمات الحقوقية، وعلى مستوى الداخل تبنّى الثوار إضراب الخواجة بشعار«حرية أو شهادة» وضاعفوا من حراكهم الميداني، حيث أدى إضراب الخواجة إلى تسخين الاحتجاجات على مدى شهر ونيف.

مسيرة الشعب

استطاع سماحة آية الله قاسم أن يجمع الجماهير وجميع التيارات والجمعيات والقوى الشبابية في مسيرة موحدة

بتاريخ 9 مارس 2012م تحت عنوان «مسيرة شعب»، وقد كانت دعوته رسالة أبوية وقيادية لافتة، وقد بارك تيار الوفاء الإسلامي الدعوة لهذه المسيرة، وحشد طاقاته نحوها، كما باركت جميع القوى السياسية والثورية الأخرى الدعوة لهذه المسيرة، فكانت أضخم مسيرة في تاريخ البحرين، ولقد ضمت جميع الجماهير والجهات السياسية المختلفة ومطالبها وشعاراتها، وكان لخطابة سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه الله لكل القوى وتبنيه لمطلب «تقرير المصير» أثراً مباركاً في لمّ شمل القوى السياسية الرسمية والثورية تحت سقف سياسي مشترك، وفعالية شعبية مشتركة.

تفجير العكر الأول[1]

بتاريخ 9 أبريل 2012م أدّت بعض المجموعات الشبابية تفجيراً استهدف مشاة المرتزقة في داخل قرية العكر باستخدام قدرات ووسائل محلية، وكان استهداف المرتزقة مباشرة عبر

1. شاهد (تفجير العكر سحق المرتزقة 9 إبريل 2012)، من على الرابط الإلكتروني:
https:youtube.com

التفجير أسلوباً لم تعهده المناطق في عملها الاحتجاجي، وعلى المستوى السياسي عبّر تيار الوفاء الإسلامي عن حق الشعب في الدفاع عن نفسه، ورفض توجيه الإدانة للمجموعات الشبابية المقاومة، ودعا لتوجيه الضغوطات نحو النظام، والعمل على فك الحصار الأمني المفروض على بلدة العكر.

الحضور الميداني لقيادات الوفاء

تميّز تيار الوفاء الإسلامي بمباشرة قياداته في الداخل للفعاليات الميدانية ولقاءاتهم المباشرة بالنّاس، وبعد انكشاف بعض الخيوط التنظيمية في عام 2015م، وتحديداً بتاريخ 18 سبتمبر 2015م تم اعتقال قيادات وكوادر مهمة في تيار الوفاء الإسلامي وقيادات ميدانية أخرى مؤثرة، وطالت الحملة الاستخباراتية المدعومة غربياً العديد من العناصر العاملة والمؤثرة على الأرض.[1]

1. راجع الملحق المصوّر التوثيقي، صورة (5)

مقارعة السياسة الأمريكية في البحرين

يقوم تيار الوفاء الإسلامي برصد سياسات أمريكا في البحرين، والتي ترمي لدعم الدكتاتورية الخليفية، ويقوم بتسليط الضوء عليها عبر البيانات السياسية والفعاليات الميدانية والإعلامية، كما يحرص على كشف الدعم الأمريكي للنظام الخليفي، وممارسة السفارة الأمريكية لدور ضاغط على بعض قوى المعارضة لتتناغم مع السياسة الخليفية، وقد شهدت الساحة بعد دعوات من تيار الوفاء الإسلامي عدة فعاليات ميدانية احتجاجية واسعة على الدور الأمريكي في البحرين، كما أن تيار الوفاء الإسلامي يقيم فعالية سنوية في 7 من ذي الحجة عنوانها «البراءة» والتي تصادف أيام شعيرة الحج، ويعمل التيار من خلالها على تسليط الضوء على الدعم الاستكباري للنظام الخليفي.

وقد شهدت سنة 2016م تدخل أمريكي وبريطاني مباشر عبر العناصر الأمنية التي تشارك في الاقتحامات، وعبر تقديم التدريب والاستشارة العسكرية والأمنية، وتقديم الدعم التقني

والالكتروني لتعقب الناشطين والشباب في مدن وقرى البحرين[1].

وقد عبر النظام الخليفي والإدارتان الأمريكية والبريطانية عن حجم ونوع الدعم والتعاون في أكثر من لقاء ومناسبة علنية، وقد أصدر تيار الوفاء الإسلامي دعوات عدة خلال عام 2016م لاستنكار الدور العدائي الذي تقوم به كل من أمريكا وبريطانيا من خلال تقديم الدعم للدكتاتورية الخليفية، وملاحقة الناشطين والمعارضين، وقد قام المواطنون بعد دعوات عامة من قبل تيار الوفاء الإسلامي برفع الشعارات المناهضة لأمريكا في المسيرات الاحتجاجية، كشعار «أمريكا الشيطان الأكبر» في اعتصام الفداء ببلدة الدراز، وسحق أعلام أمريكا وبريطانيا تحت الأرجل في العديد من المواكب والتجمعات الدينية احتجاجاً على دعم الدولتين للنظام الخليفي.

---

1. البحرين: الاضطراب والأمن وسياسة الولايات المتحدة (Bahrain: Unrest, Security, and U.S. Policy)، قسم البحوث في مجلس النوّاب الأمريكي، الصفحة 18-24، تم الاقتباس بتاريخ 3 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:fas.org

فمقارعة تيار الوفاء الإسلامي للسياسات الأمريكية موقف أصيل يعبر عن رؤى المؤسسين، يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**أعتقد أن شعار الموت لأمريكا كان ولا يزال شعاراً عبقرياً، وأن الحاجة إليه اليوم، أكثر إلحاحاً إليه في بداية ولادته السياسية على يد الإمام الخميني العظيم** قدس سره**؛ لأن الشعرب العربية والإسلامية كانت (في ذلك الوقت) تدرك بوضوح لا لبس فيه عداء أمريكا إلى العالمين: العربي والإسلامي؛ لأنها كانت ظاهرة (في سياساتها ومواقفها) بمظهر العدو لهما، أما اليوم: فإن الوعي لدى الكثير من أبناء العرب والمسلمين أصبح مهدداً بالاختراق، بسبب ظهور العدو الرئيسي والشيطان الأكبر (أمريكا) بمظهر الصديق، وحامل مشعل الحرية والديمقراطية للعالمين: العربي والإسلامي، من أجل تنفيذ أجندتها السياسية الخطيرة في المنطقة، وفي مقدمتها تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين العزيزة، مستغلاً معانات الشعوب العربية والإسلامية من استبداد وظلم وفساد حكامها، وقد نجحت أمريكا في خداع الكثير من الناس، لا سيما المتمظهرين بالوعي، والمتشدقين بالحكمة والدبلوماسية والواقعية السياسية، مما يؤكد أهمية التركيز على شعار (الموت**

لأمريكا) في سبيل لفت انتباه الشعوب العربية والإسلامية المستضعفة إلى العدو الحقيقي لهم، والشيطان الأكبر (أمريكا) وتحصين وعيهم من الاختراق»[1].

المشير يتوعّد بتدخل الجيش

وبعد أسابيع من انحسار الحراك الاحتجاجي اجتاحت القرى والبلدات البحرانية موجة من الاحتجاجات الجماهيرية يوم الأحد «8 مايو 2016م» ضمن فعالية «العصف المأكول» التي نظّمها تيار الوفاء الإسلامي مع المجاميع الثورية، وارتفعت موجة الاحتجاج والتظاهر في العديد من البلدات ومنها: المرخ، ومقابة، والعكر، وسترة، وكرزكان وبلدات أخرى.

تعرض المتظاهرون وضمن فعاليات العصف المأكول في منطقة كرباباد لحملة قمع عنيف من قبل مرتزقة النظام الخليفي، والذي على إثره رد الثوّار بإطلاق زجاجات المولوتوف على مركبة للمرتزقة، فاحترقت بالكامل، وبسبب تصاعد

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 9، دار العصمة - البحرين (2009)

الاحتجاجات الثورية التي عمّت مختلف مناطق البحرين، أطلق ما يسمى «المشير» في قوة دفاع البحرين في اليوم التالي تهديداً بأن قوة الجيش مستعدة لمساندة قوات وزارة الداخلية في عملياتها في شوارع البحرين.

قبضة في الميدان وقبضة على الزناد

برز دور تيار الوفاء الإسلامي في صناعة الأحداث الهامة خلال عام 2017م من خلال الدعم والغطاء السياسي لعملية تحرير سجناء جو المعروفة بعملية «سيوف الثأر»[1]، وإعطاء الدعم لانطلاق مرحلة «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد»[2]، حيث ساهم تيار الوفاء الإسلامي في رفع المعنويات لدى الجماهير وإدخال حالة الخوف والإحباط في قلب النظام الخليفي ومن يرعاه، وكانت للعملية المذكورة أصداءً إعلامية وسياسية واسعة على المستويين العالمي والإقليمي.

---

1. راجع ملحق (7): عملية سيوف الثأر

2. بيان تيار الوفاء الإسلامي: قبضة في الميدان وقبضة على الزناد، لقراءة البيان كامل راجع ملحق (8): قبضة في الميدان وقبضة على الزناد

أما خلفيات الإعلان عن مرحلة «**قبضة في الميدان وقبضة على الزناد**»: فترجع لتنفيذ النظام جملة من الإعدامات، ففي يوم الأحد الموافق 15 يناير 2017م تم تنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص بأمر من الحاكم الخليفي في حق الشهداء سامي مشيمع «42 سنة»، عباس السميع «27 سنة»، وعلي السنكيس «21 سنة»، وقد أثار هذا الحدث العديد من ردات الفعل الغاضبة داخل البحرين، وكان من بين ردات الفعل بيان تيار الوفاء الإسلامي، بتاريخ 15 يناير 2017م[1] الذي عبّر فيه عن حق الشعب باستخدام كافة الوسائل للدفاع عن نفسه، والدخول في مرحلة جديدة عنوانها «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد»، وكذلك إعلان القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيد مرتضى السندي في حفل بمدينة قم المقدسة، في مساء الاثنين الموافق 16 يناير كانون الثاني 2017م عن فشل مرحلة «السلمية المطلقة» و«السلمية الاستسلامية»[2].

---

1. راجع ملحق (8): قبضة في الميدان وقبضة على الزناد

2. شاهد (مشاركة سماحة السيد مرتضى السندي في الحفل التأبيني للشهداء الابطال- قم 16- 1- 2017) من على الرابط الإلكتروني: https:youtube.com

كان أثر الخطاب السياسي لتيار الوفاء الإسلامي واضحاً جداً، حيث تم تدوال بيان التيار وخطبة السيّد السندي على مستوى عالمي، وقد توالت خطابات التأييد من مناطق البحرين للدخول في مرحلة جديدة من الصراع مع النظام الخليفي، وتم ترجمة خطاب السيد مرتضى وبيان التيار لعدة لغات، وانتشر في العديد من المواقع الإقليمية والعالمية.

وقد شهدت البحرين عام 2017م أحداثاً مفصليةً أدّت إلى رسم خطوط جديدة في الثورة والدخول في مرحلة مصيرية، وتمثلت أهم الاحداث في:

- الهجوم المسلح على سجن جو المركزي وتحرير «10» أسرى.
- قيام سرايا المقاومة الإسلامية بتنفيذ 14 عملية ناجحة ضد مرتزقة النظام الخليفي.
- إعدام «3» مواطنين.

- دخول البلد في مرحلة جديدة بعنوان «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد».
- اغتيال الضابط هشام الحمادي.
- شهادة رضا الغسرة وإخوته.
- إدراج سماحة السيد مرتضى السندي ومعارض آخر على قائمة الإرهاب الأمريكية.

أنياب سياسية

بدأ المنهج الذي عمل تيار الوفاء الإسلامي على ترسيخه في الساحة عبر التعبئة الفكرية مروراً بمرحلة التنظير للمقاومة المشروعة، ووصولاً لدعم مرحلة «قبضة في الميدان وقبضة على الزناد» يؤتي ثماره، وقد أعطى ذلك مؤشراً على امتلاك الخطاب والموقف السياسي للمعارضة البحرانية أنياباً تقلق النظام الخليفي ومن يرعاه من دول أجنبية كأمريكا وبريطانيا.

وأثبت ذلك حقيقة مهمة وهي: أن اعتبارات إرضاء المجتمع

الدولي، أو «الدول ذات النفوذ»، والسير ضمن خطوطهم الحمراء يجب أن لا يكون أولوية في مشاريع القوى السياسية والثورية الوطنية والمتحررة من النفوذ والهيمنة الأجنبية.

نداء داخلي لإنقاذ مصالح أمريكا

كرد فعل على تصاعد الأحداث في البحرين، وتنامي ظاهرة المقاومة المشروعة والمفتوحة أصدر النّائب الأمريكي جيم ماكجفرن، وهو رئيس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان بتاريخ 1 إبريل 2017م بيانًا دان فيه مخطط ترامب برفع جميع شروط حقوق الإنسان عن مبيعات طائرات إف 16 إلى البحرين[1].

وقال ماكجفرن: «أنّ أمريكا تتحمل مسؤولية الدّفاع عن حقوق الإنسان في كل الدّول، ويجب أن لا يشكل حلفاؤنا استثناء على ذلك»، وأضاف أنّ «التقارير الإعلامية تشير إلى أن وزير

1. ماكجفرن يدين بيع ترامب السلاح للبحرين دون اكتراث لحقوق الإنسان (McGovern Condemns Trump Move to Sell Weapons to Bahrain)، تقرير خبري، المركز الإعلامي لمجلس النواب الأمريكي، تم الاقتباس بتاريخ 4 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:mcgovern.house.gov

الخارجية ريكس تيلرسون سيزيل قريباً جميع شروط حقوق الإنسان عن بيع طائرات إف 16 وأسلحة أخرى إلى البحرين، وهو أمر مقلق بشدة، فمثل هذه الخطوة ستكون خياراً قصير النظر وغير مبدئي، وتزيد خطر انعدام الاستقرار في البحرين، كما تعرض أمريكا للخطر على المدى الطويل».

وأشار ماكجفرن إلى أن «القمع المنهجي من قبل البحرين للحقوق الأساسية والهجمات المستمرة على الكرامة الإنسانية للشّعب لن يؤدوا إلا إلى تأجيج التّطرف في البحرين، كما هو الحال في جميع أنحاء المنطقة».

تغيير قواعد اللعبة

العمل السياسي والفكري الذي عمل عليه تيار الوفاء بدأ يؤتي ثماره، من خلال تصاعد المقاومة المشروعة ضد النظام، وقد نشرت صحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ 1 أبريل نيسان 2017م، تقريراً مطولاً عن البحرين، عَكِس الاعتقادات والهواجس الأمريكية، بعنوان «الولايات المتحدة ترى دوراً

إيرانياً متصاعداً في تسليح المقاتلين البحرانيين»[1]، كتبه الباحثان المتخصصان بالشؤون الأمنية Souad Mekhennet و Joby Warrick، وجاء فيه: «أن المحققين البحرينيين شكّوا في قدرات عصابة معروفة برمي عبوات المولوتوف، وبعد التعقّب تم اكتشاف مجمع تحت الأرض أنشأ أسفل منزل، لا يمكن رؤيته من الشارع، ولا يمكن الدخول إليه إلا من خلال باب يقع تحت خزانة في مطبخ».

كما وصف التقرير مفاجأة «أن الشرطة وجدت آلات خراطة ومضاغط هيدرولوكية لصناعة قذائف تخترق المدرعات، بالإضافة إلى صناديق من متفجرات «سي 4»، وبإمكانها إغراق سفينة حربية».

وقال المحققون في الاستخبارات الخليفية في تقرير قُدِم

---

1. الولايات المتحدة ترى يد إيران بشكل متزايد في تسليح المقاتلين البحرانيين (U.S. Increasingly Sees Iran's Hand in The Arming of Bahraini Militants)، كتب بواسطة سواد ميخنيت وجوبي واريك، صحيفة الواشنطن بوست، تم اقتباسه بتاريخ 2 مايو 2019م من على الرابط الإلكتروني:
https:www.washingtonpost.com

إلى مسئولين أميركيين وأوروبيين في خريف 2016م أن هذه الموجودات لم تُرى في البحرين من قبل، وأنها تشير إلى تطور في القدرة التسليحية، وأنها بذلك تغيّر قوانين اللعبة. واطلعت «واشنطن بوست» على هذا التقرير السرّي، والذي شرح جانباً من عدم اطمئنان أجهزة الاستخبارات الغربية لما يجري في البحرين، والتي تعتبر من الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج، ومقراً للأسطول الأميركي الخامس.

وضم التقرير تفاصيلاً وصوراً كثيرة لعمليات الكشف عن أسلحة ومتفجرات اكتشفتها الأجهزة الأمنية في البحرين في عدة مناطق، وقالت مصادر للصحيفة أن ثلاثة مسئولين أمنيين أميركيين فحصوا ما تم تقديمه من أدلة.

وفي تاريخ 1 أبريل 2017م صرّح السفير البريطاني لدى البحرين سايمون مارتن في مؤتمر صحفي في مقر السفارة البريطانية بالمنامة: «نحن قلقون مما تواجهه البحرين من الإرهابيين، وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك، وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن

نواجه تحدياً في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأنّ الإرهاب لا صديق له، كما نرفض تهديدات إيران للبحرين ودول الخليج.

وبعد 9 أعوام من بداية الاحتجاجات السلمية، فإن المسؤولين الغربيين والأميركيين يرون الآن خطراً يتصاعد ضد النظام الخليفي الحليف لهم»

الفصل السابع: الوفاء في عين العدو

يحتوي هذا القسم من الكتاب على رسم صورة لتيار الوفاء الإسلامي كما يراها الأعداء، وخاصة القوى الاستكبارية الداعمة للنظام الخليفي.

وقد يصيب العدو الحقيقة في بعض ما يطرح ويعتقد ويتصوّر، وقد يجافي الحقيقة في كل ذلك، ويطرح تصوّرات حول تيار الوفاء الإسلامي من أجل تحقيق أهدافه الخبيثة.

في كل الأحوال يبرهن هذا القسم من الكتاب على الرصد اليومي والحثيث من قبل العدو ووكالاته الاستخباراتية ومراكز دراساته لبيئة المعارضة، وللشعب، وذلك من أجل القيام بأدواره وممارساته الشيطانية لقمع وتخريب النهضة الشعبية

والجهود الفاعلة نحو تحقيق الأهداف ونيل المطالب.

تشكّل تيار الوفاء الإسلامي في وقت كانت فيه مخططات النظام الخليفي، مثل: السيطرة على مفاتيح العملية السياسية، والتجنيس السياسي، والتدمير الثقافي، وغيرها مما ورد أمثلة له في تقرير البندر، قائمة على قدم وساق، وكانت الأحداث في البحرين تحت مجهر القوى الغربية الداعمة للنظام، على المستوى الاستخباراتي والسياسي والأمني، وذلك مما بينته وثائق ويكليكس، والدراسات الغربية المنشورة التي كان موضوعها البحرين والمنطقة.

منذ بداية انتفاضة الكرامة في 1994م إلى يومنا هذا اكتسبت الأحداث الداخلية في البحرين مساحة أوسع، وتتسع أهميتها يوماً بعد يوم لدى الإدارتين الأمريكية والبريطانية، لارتباط الأحداث في البحرين بالصحوة الإسلامية التي أخذت تنمو في المنطقة، والتموضع الغربي الجديد الذي كان يرى في منطقتنا موقعاً مهماً على المستويات العسكرية والاقتصادية والأمنية.

من الأهمية في ذلك معرفة كيف ينظر العدو للداخل في البحرين، ولتيار الوفاء الإسلامي خصوصاً. تستقرأ الوثائق التالية تيار الوفاء الإسلامي في عين العدو.

السفارة الأمريكية في البحرين

الوثيقة رقم 09MANAMA609_a هي عبارة عن مراسلة تعود للعام 2009م، وبعد انطلاق تيار الوفاء الإسلامي بأيام قليلة، بعنوان «الوفاء حركة معارضة شيعية جديدة»[1]، أرسلتها السفارة الأمريكية في المنامة إلى كل من الخارجية الأمريكية، والقيادة العسكرية الأمريكية المركزية، والقيادة المركزية للقوات الأمريكية البحرية.

كتبت السفارة في الفقرة 4 و5: من الوثيقة «تهدف الوفاء إلى الضغط على الحكومة لتضمين المعارضة الشيعية التي تعمل

---

1. الوفاء: حركة معارضة شيعية جديدة (WAFA: A NEW SHIA REJECTIONIST MOVEMENT)، السفارة الأمريكية في البحرين، تم الاقتباس بتاريخ 27 أبريل 2019م من موقع ويكليكس، رقم الملف 09MANAMA609_a، من على الرابط الألكتروني:
https:wikileaks.org

من خارج البرلمان في حوار وطني يجمع الحكومة والمعارضة، لمناقشة مواضيع يدور حولها النزاع مثل دستور 2002م، والتمييز الطائفي، والفساد، وحقوق الإنسان، وتصر حكومة البحرين على أن البرلمان هو مكان الحوار بين الحكومة والمعارضة، وكذلك جدير بالذكر بأن الحكومة قامت بخطوات في المنتصف، وحتى أن الملك التقى بمشيمع في لندن بداية مارس من العام 2008م. ..... يظهر بأن قائد الوفاء عبدالوهاب حسين يتخذ استراتيجية متعددة وطويلة لتحقيق هذه الأهداف».

في الفقرة الخامسة من الوثيقة كذلك ذكرت السفارة: «قام عبدالوهاب وقادة آخرون بعقد لقاءات عامة في القرى الشيعية لتوضيح الحركة الجديدة، وأهدافها، وخطة عملها، وكان أول لقاء بتاريخ 6 مارس، وقد لاحظ العديد تشابه هذه اللقاءات العامة مع مثيلاتها التي عقدها المعارضون الشيعة في التسعينات».

قررت السفارة الأمريكية في الفقرة 7 من الوثيقة: «لعبدالوهاب رمزية باعتباره قائد محافظ ... كما أنه كان في الصف القيادي

الأعلى في مرحلة التسعينات، وكان يحظى باستماع الشيخ الجمري له .... كما أن له رمزية المنظّر..... وهو إيديولوجي».

كما كتبت السفارة الأمريكية في المراسلة: «في هذا الوقت تبقى الوفاء حركة صغيرة، لكنها موضوع نقاش لدى الساسة المدركين في البحرين، وأن قائد الوفاء - عبدالوهاب حسين - إيديولوجي متديّن قضى حياته في خدمة النهج المتشدد ضمن الطيف الشيعي».

وفي فقرة أخرى من الوثيقة كتبت السفارة: «كان عبدالوهاب حسين واحد من أبرز النشطاء الشيعة خلال أزمة التسعينات، لم يُنفى حينها، وسُجن عدة مرات، بالرغم من أن الشيخ الجمري كان قائد المعارضين في ذلك الوقت، يقول المعجبون بعبدالوهاب حسين أنه كان المنظّر للأحداث .... كان رئيس اللجنة التي أسست الوفاق في 2001م، وعندما طرح الملك دستور 2002م أقنع عبدالوهاب حسين العديد من الجمعيات المعارضة بمقاطعة الانتخابات، وعندما دخلت الوفاق الانتخابات في عام 2006م قدّم استقالته منها، وتوقف عن

التصريح في العام».

تصف السفارة الأمريكية في الفقرة رقم 16 الشيخ عبدالجليل المقداد، الأمين العام لتيار الوفاء الإسلامي: «عالم دين بارز، يدير حوزته الدينية الخاصة، يصفه المعجبون به بالمربّي الحكيم والتّقي، وكان من مؤسسي المجلس العلمائي».

فلتسقط العصابة الحاكمة

في وثيقة أخرى من وثائق ويكليكس حملت رقم 09MANAMA22_a تم عرض مراسلة مؤرخة بتاريخ 13 يناير 2009م، أي قبل شهر تقريباً من الإعلان عن تأسيس تيار الوفاء الإسلامي، أرسلها القائم بأعمال السفارة الأمريكية في البحرين، كريستوفر هنزل إلى كل من الخارجية الأمريكية والقيادة العسكرية الأمريكية المركزية والقيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، وكان موضوع الرسالة خطبة القيادي في تيار الوفاء الإسلامي، في موسم عاشوراء بالعاصمة المنامة، الأستاذ عبدالهادي الخواجة الذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد في سجون النظام الخليفي[1].

كان واضحاً في خطاب القائم بالأعمال الأمريكي القلق والاهتمام البالغ بهذا النوع من الخطاب الديني السياسي،

1. المتشددون يواجهون العائلة الحاكمة خلال مراسم عاشوراء (RADICALS DENOUNCE RULING FAMILY DURING ASHURA PROCESSIONS)، السفارة الأمريكية في البحرين، تم الاقتباس بتاريخ 30 أبريل 2019م من موقع ويكليكس، رقم الوثيقة 09MANAMA22_a، من على الرابط الإلكتروني: https:search.wikileaks.org

والذي يتحدث في السياسة انطلاقاً من بعد ديني وعقائدي، ويعمل على تحشيد الطاقات والعقول والأفراد بالاعتماد على المخزون الديني للناس، والذين يرتبطون وجدانياً وعاطفياً بأحداث متجذرة في التاريخ، كواقعة كربلاء.

كانت مراسلة كريستوفر هنزل تحليلية مسهبة، في مفارقة لبرقيات ومراسلات عدة حملت الطابع الخبري التوصيفي، مما يكشف الطبيعة الاستخباراتية له، والدور المناط به في البحرين، والذي يرتبط بشكل وثيق بدراسة الحالة الدينية والسياسية في البحرين في عام 2009م.

تناولت البرقية بقلق شديد خطبة الخواجة كواحدة من أهم الخطب السياسية في تاريخ عاشوراء البحرين، وأثبتت هذه البرقية كما غيرها من برقيات ويكيليكس أنّ السفارة الأمريكية في البحرين تتابع عاشوراء البحرين بكثافة، وتصدر تقريراً سنوياً عنه، باعتباره موسم الحشد الديني والسياسي في البحرين.

وركّز قسم كبير من المراسلة على دعوة عبدالهادي الخواجة

إلى الإطاحة بأسرة آل خليفة الحاكمة، حيث وصف الحكومة بـ «العصابة الفاسدة والمستبدة» وقال إن «مطلبنا الأول هو الإطاحة بهم والتخلص منهم ... علينا اقتلاع جذور هذه العصابة»، وذكرت البرقية أجزاء من خطاب الخواجة التي تعتمد على التأصيل من واقعة كربلاء أشار الخواجة إلى معركة الإمام الحسين ضد الخليفة الأموي يزيد...وأنهى خطابه بتهديد: «لقد فقدوا أي فرصة بالسلام».

وعلّق القائم بالأعمال الأمريكي بأن «خطبة الخواجة تنسجم مع خطب الأستاذ حسن مشيمع وحركة حق المؤثرة على الشباب الذين يشتبكون غالباً مع قوات مكافحة الشغب البحرينية، ويبدو أنها تتجه نحو نزاع مع الحكومة».

باحث آخر مرتبط بمراكز دراسات أمريكية عكف في إعداد رسالته للدكتوراة على دراسة ظاهرة الخواجة وخطابه السياسي الديني، هو المحلل السياسي المختص بشؤون البحرين، جستن غينلغر، وكان جستن قد قدم إلى البحرين في العام 2009، لإجراء دراسة ميدانية حول الصراع بين الجماعات،

ودراسة مكونات المجتمع البحرين، وقد وصف في رسالته التي حملت عنوان «صراع الجماعات والتعبئة السياسية والدينية في البحرين والخليج» خطبة الخواجة ليلة عاشوراء بأنها «خطبة أثيرة بقيت تداعياتها حتى اليوم، واهتم بها كثير من الباحثين والأكاديميين وعكفوا على تفكيك بنيتها وتحليل سياقها السياسي والاجتماعي، فلم يكن حقوقياً رتيباً، فقد عُرِف بحس ثوري جريء لا يتعب من مواجهة الظلم والقهر والاستبداد، أثبت التاريخ أن الخواجة لا يخشى أي تبعات»[1].

قام غينغلر بترجمة خطبة عاشوراء كاملة، كما اهتم بتحليلها في إطار بحث تأثيرات الدين على السياسة، ليضعها في سياقها السياسي والاجتماعي والتاريخي.

قال غينغلر في رسالته: «الخواجة أشار إلى أن تضحيات الحسين تفضح العصابة الحاكمة وتسقطها من الحكم»، ثم توجه بندائه إلى «كل حر من أي طائفة أو مذهب، من أي طبقة

1. كتاب صراع الجماعات والتعبئة السياسية والدينية في البحرين، جستن غينغلر، مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2016م.

اجتماعية، غنياً كان أو فقيراً»، وطالبهم جميعاً كما طالب نفسه بـ«الوقوف صفاً واحداً لطلب الإصلاح ونصرة الحق والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، تيمناً بالحسين».

وطالب الخواجة الناس «فك الارتباط النّفسي بنظام الحكم الظّالم، ورفض مبايعته وعدم الإقرار له بالحكم على رقاب النّاس، ما دام يغدر، ويخلف الوعود، ويستأثر بالفيء ويذلّ الناس، ويستعين بالمرتزقة من كل مكان، ليفرض نفسه على رقاب العباد».

وبعد هذه الخطبة أخذت شخصية الخواجة الجماهيرية بُعداً أكثر دراماتيكية وجاذبية، وأظهر قدرته على توظيف حسّه الديني الرفيع، ليستنهض الأنصار ليلة «عاشوراء»، حيث كانت خطبته صارخة عن قيمة التضحية في مدرسة كربلاء، والوقوف في وجه الظالم على ضوء سيرة الإمام الحسين عليه السلام، ويمكن القول أن الخطاب العاشورائي الثوري للخواجة وبقية رموز الممانعة كان له الدور الكبير في التعبئة لانطلاق ثورة 14 فبراير، وكان الخواجة يختزل في داخله الإلهام الذي نقله

للعديد من العاملين في الساحة السياسية والمعارضة في البحرين، وخصوصاً العاملين في صفوف تيار الوفاء الإسلامي.

مجموعة دراسات حروب أمريكا الطويلة American Long War

في تقرير نشرته مجموعة دراسات «حروب أمريكا الطويلة» بتاريخ 18 مايو 2017م، تحت عنوان «إيران تصعّد دعمها للإرهاب في البحرين»[1]، أشار إلى المحتوى والبعد الإيديلوجي في فكر وعمل تيار الوفاء الإسلامي، وقد تناول التقرير بعض المحتوى الفكري والإعلامي الموجود في الشبكات الالكترونية لتيار الوفاء، ومنها محتوى تصويري فيه صورة السيد القائد آية الله السيد علي الحسيني الخامنئي حفظه الله، مع مقولة له

---

1. إيران تصعّد دعمها للإرهاب في البحرين (Analysis: Iran Steps Up Support for Terrorism in Bahrain)، مجموعة دراسات حروب أمريكا الطويلة، تم الاقتباس بتاريخ 23 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:www.longwarjournal.org

*مجموعة دراسات حروب أمريكا الطويلة هي مجموعة دراسات تعمل من الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تأسيسها عام 2007م، بواسط باول هانوز و بل روجي، ويرأس تحريرها تومس جيسلين، وهم يعملون كباحثين أساسيين في الشؤون الاستخباراتية والأمنيّة في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية (FDD)، وتعتبر مجموعة دراسات «حروب أمريكا الطويلة» مشروع لمؤسسة (FDD) وهي مؤسسة دراسات مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن، وتعقد مؤتمرها السنوي هناك، والذي يستضيف خبراء في الأمن والاستخبارات والسياسة الخارجية، وهدفها دعم السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية. موقعها الإلكتروني:
www.FDD.org

حول أمريكا باعتبارها الخطر الأكبر الذي يهدد العالم، وعبارة «أمريكا أم الإرهاب» تم تصميمها في قالب فنّي، كما أشار التقرير إلى معنى ورمزية وجود عدسة تشخيص واستهداف موجهة للبيت الأبيض ضمن الصورة.

يستطرد التقرير في قسم آخر منه بالقول بأن إيديولوجية تيار الوفاء الإسلامي تعكس توجهات الجمهورية الإسلامية لتصدير الثورة، واستشهد التقرير بتصريحات للقيادي في تيار الوفاء الإسلامي سماحة السيد مرتضى السّندي، التي امتدح فيها الثورة الإسلامية وحزب الله، كما أشار التقرير للموقع الرسمي للتيار الذي يحوي انفوغرافيك «الوصايا الذهبية في الإدارة الجهادية» للقائد الخامنئي حفظه الله، كدليل على التوجهات الفكرية والجهادية للتيار على ضوء فكر الثورة الإسلامية في إيران.

معهد واشنطن للدراسات الأوسطية

تناول كلٌّ من الباحث الأمريكي في معهد واشنطن للدراسات الأوسطية ميشيل نيت والباحث الأمريكي ماثيو ليفيت مدير برنامج مكافحة الإرهاب في المعهد نفسه ظاهرة تصاعد التمرد المسلح في البحرين. عمل الباحثان لصالح برامج أمنية عدة تديرها حكومات الأنظمة الخليجية، بالإضافة لعملهما الوثيق بمركز التحقيقات الفدرالي الأمريكي «إف بي آي FBI» واللوبي الأمريكي المناهض للجمهورية الإسلامية وعموم محور المقاومة.

في الدراسة التي عنوانها «ولادة التمرد الشيعي المسلح في البحرين»[1] سلّطا الضوء على ما يدعيانه من الدور الخارجي

---

1. ولادة التمرد الشيعي المسلح في البحرين (The Evolution of Shia Insurgency in Bahrain)، معهد واشنطن للدراسات الأوسطية، تم اقتباسه بتاريخ 30 أبريل 2019م من على الرابط الالكتروني: https:www.washingtoninstitute.org

* معهد واشنطن للدراسات الشرق أوسطية هو معهد دراسات مقره واشنطن، ويديره روبرت ساتلوف، وهو معهد متخصص في شؤون الأمن والاستخبارات والسياسة الخارجية، ويقدّم دراساته للإدارة الأمريكية والحكومات الغربية والعربية.

في تسليح تنظيمات متمردة في البحرين، وتدّعي الدراسة بأن الدور الإيراني في تسليح المعارضة يرجع للأيام الأولى لانتصار الثورة الإسلامية، مروراً ببرنامج تسليح وتدريب إيراني للمعارضة في البحرين خلال انتفاضة التسعينات، ومن بعد ذلك التسليح والتدريب العسكري لمجموعات ومنظمات عسكرية في البحرين بعد انطلاق ثورة 14 فبراير.

تربط الدراسة بين شخصية سماحة السيد مرتضى السّندي وتصاعد المقاومة في البحرين، وتقول أنّه أحد القيادات الدينية الراعية للعمل المقاوم.

المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب «الكيان الصهيوني»

رسمت معاهد الدراسات الغربية المرتبطة بالجهات الرسمية، كوزارت الخارجية صورة لتيار الوفاء الإسلامي باعتباره تنظيم ديني وعقائدي وسياسي، ويؤمن بالمقاومة المفتوحة، ويرتبط إيديولوجيا بالثورة الإسلامية في إيران، والنهج السياسي والديني والفكري لولاية الفقيه.

الإدارتان الأمريكية والبريطانية ومراكز الدراسات المرتبطة بهما هم الأكثر اهتماما - وبشكل علني - بالشأن السياسي والاجتماعي في البحرين والخليج، إلا أن اهتمام الكيان الصهيوني ومراكز الدراسات المرتبطة به قد أخذ منحى علنياً ومتصاعداً في السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب تنامي العلاقات السياسية والأمنية بين النظام الخليفي والكيان الصهيوني من جهة، وبسبب موجة التطبيع العلني، والخطوات الجريئة من النظام الخليفي وأنظمة أخرى في المنطقة لتطبيق صفقة بيع القضية الفلسطينية، والمعروفة إعلامياً «صفقة القرن».

من مصاديق الاهتمام الصيوني الرسمي بما يجري في البحرين هو الدعم الأمني والاستخباراتي المقدّم من قبل الكيان الصهيوني للنظام الخليفي، لمواجهة التحركات الشعبية المناهضة، والسعي لكي تكون البحرين محطة أولى لتطبيق الشق الاقتصادي ضمن «صفقة القرن»، وتوالي التقارير الأمنية والسياسية من قبل مراكز الدراسات الصهيونية لما يجري في البحرين[1].

في دراسة كتبها المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب في تل أبيب بعنوان «البحرين وخط المواجهة الشيعي والسنّي»، يستعرض المعهد الصهيوني وفق الرؤية الحكومية المنحازة، انطلاق الثورة في البحرين، وبعدها انطلاق المقاومة الإسلامية، ، والتي تربط الدراسة الثورة والمقاومة في البحرين بالجمهورية الإسلامية[2].

---

1. كيف يعمل برنامج التجسس بيغاسوس، موقع قناة الجزيرة، تم الاقتباس بتاريخ 23 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني التالي:
https:www.aljazeera.net

2. البحرين وخط المواجهة الشيعي السّني (Bahrain as a Sunni-Shia Fault Line)، معهد هرزليا للسياسة والاستراتيجيات، تم الاقتباس بتاريخ 24 يونيو 2019م، من

تناول قسم كبير من الدراسة تيار الوفاء الإسلامي، وكان أبرز ماورد فيها التّالي:

- الثورة في البحرين انطلقت بدعم إيراني
- الاعتصام أمام بيت آية الله قاسم قام به متورطون بالإرهاب
- المتظاهرون عادة مايستخدمون قنابل النار والسكاكين والفؤوس
- تسليط الضوء على جرحى وقتلى النظام، وتجاهل الشهداء من الشعب
- ربط الحراك وآية الله قاسم بالولي الفقيه
- تسليط الضوء على تهديد قائد قوة القدس اللّواء قاسم سليماني بثورة مسلحة تسقط النظام
- تيار الوفاء الإسلامي يمثل الإيديولوجية المباشرة للثورة الإسلامية وامتداداتها في المنطقة

على الرابط الإلكتروني التالي: https:www.idc.ac.il

* معهد هرزليا الأكاديمي للسياسة والاستراتيجيات، ومقره تل أبيب في فلسطين المحتلّة، وهو معهد أكاديمي متخصص بتخريج الطلبة الذين يعملون في مجالات الأمن والاستخبارات والسياسة الخارجية في الكيان الصهيوني، ويقوم بكتابة دراساته وأبحاثه في خدمة السياسة الخارجية للحكومات الصهيونية المتعاقبة.

- يعتمد تيار الوفاء الإسلامي على العمل السياسي والمقاومة المسلحة لتحقيق أهدافه
- السيّد مرتضى السّندي أحد القيادات الصاعدة، والذي يأخذ موضعاً ومواقفاً تمثل امتداداً لإيديلوجية الثورة الإسلامية في المنطقة
- إعلان تيار الوفاء الإسلامي عن مرحلة «قبضة في الميدان وقبضة على الزّناد»
- إدارج السيد مرتضى السّندي على القائمة الأمريكية للإرهاب
- دور المقاومة الإسلامية في البحرين «سرايا الأشتر» في الصراع مع النظام الخليفي
- استعراض مرحلة المقاومة بين عامي 2015 و 2017م
- الدور الأمريكي الداعم للنظام الحاكم ضد الحراك الشعبي باعتباره أحد مظاهر النفوذ الإيراني في المنطقة حسب الرؤية الصهيونية.

تنامت العلاقة الصهيونية الخليفية خلال الأعوام الماضية، وتحوّلت لعلاقة علنية، ومانتج من ذلك من مواقف صريحة

من تيار الوفاء الإسلامي وقد فاقم ذلك من مخاوف الكيان الصهيوني من فشل عملية التطبيع وتطبيق بنود صفقة القرن من بوابة البحرين. وقد عكس إلغاء الوفد الصهيوني رفيع المستوى مشاركته في مؤتمر ريادة الأعمال الذي كان مزمعا إقامته في البحرين بتاريخ 15 أبريل 2019م هذا القلق، بعد أن كان الوفد الصهيوني الذي يتجهّز لحضور المؤتمر هو الأكبر من نوعه في تاريخ المنطقة، بعدد قارب الخمسين فردا، بين مسؤول اقتصادي وأمني وسياسي وغيره[1].

واعتبر المراقبون والمحللون السياسيون ما حصل من تصّدي تيار الوفاء الإسلامي والمقاومة الإسلامية في البحرين للجهود الصهيونية التطبيعية في مؤتمر ريادة الأعمال إنجازاً مكتمل الأركان، وانتصار للشعب والمقاومة في البحرين، حيث كان المخطط الخليفي الصهيوني أن يشارك الصهاينة بوفد كبير وبنود موسعة وبرنامج عمل شامل، وأن يعقد الوفد الصهيوني

1. الوفد الإسرائيلي يلغي مشاركته في البحرين بعد الضجيج (Israeli Delegation Cancels Visit to Bahrain After Outcry)، رويترز، تم الاقتباس بتاريخ 24 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني التالي: https:www.reuters.com

اللقاءات والاتفاقات التجارية مع التجار والمستثمرين، ويتم تسليط الضوء إعلامياً على ذلك، ويتم استثمار هذا الحدث سياسياً من قبل الصهاينة والحكم الخليفي، ولكن شعب البحرين ومقاومته الباسلة أفشلوا هذا المخطط الخليفي الصهيوني، وأعلن الوفد الصهيوني انسحابه من المؤتمر، مما عزز من النهج السياسي والمقاوم لتيار الوفاء الإسلامي في تعاطيه مع الصراع القائم مع النظام الحاكم في البحرين، والكيان الصهيوني في المنطقة بشكل عام.

الفصل الثامن: رؤى فكرية وسياسية

يحتوي هذا القسم من الكتاب على مجموعة من الرؤى الفكرية والسياسية التي تنبع من التأصيل الديني والعقائدي، الذي ينطلق منه تيار الوفاء الإسلامي، في رؤيته وفهمه وموقفه من مختلف القضايا والملفّات.

قد تتولّد بعض الإشكالات والتساؤلات لدى القارئ فيما يخص محتوى بعض الرؤى والمواقف، وتفسيرها للممارسات والمواقف العمليّة التي اتخذها تيار الوفاء الإسلامي في مراحل عمله.

جدير بالذكر أن تيار الوفاء الإسلامي يؤمن في مايتخذ من مواقف سياسية، وما يمارسه على مستوى الخطاب والفعل، بمقتضيات الزمان والمكان، والمصالح والمفاسد، وتزاحم

الأولويّات، ولزوم الحكمة، وإعداد المقدّمات.

وإن ذلك يفسّر ماقد يظهر بأنه تباين في الفكر والممارسة، أو التباين في موقفين في زمنين مختلفين، مثل دعوة تيار الوفاء الإسلامي بلزوم الأسلوب الشعبي السلمي في مرحلة من مراحل العمل، وإيمانه بالمقاومة المشروعة والمفتوحة في مرحلة أخرى، ودعوته للحوار في مرحلة ما، ومعارضته له في مرحلة أخرى، وطرحة لما يؤمن به من لزوم الإعداد لإقامة النظام الإسلامي، وما يهدف ومايطالب به في الوقت الحاضر من تشكيل نظام سياسي وفق الآليات الديمقراطية المتعارفة أممياً.

الرؤية (1): الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه

يؤمن ويعتقد تيار الوفاء الإسلامي بضرورة تهيئة الأسباب لإقامة الحكومة الإسلامية، وبالاعتماد على إرادة الناس وحقهم في تقرير مصيرهم، ويرتكز تيار الوفاء الإسلامي في ذلك على فتوى الإمام روح الله الموسوي الخميني قدس سره، حيث أفتى بوجوب إقامة الحكومة الإسلامية في زمن الغيبة، فيقول الإمام رحمة الله

عليه: «إن الأحكام الإلهية - سواء الأحكام المربوطة بالماليات، أو السياسيات، أو الحقوق - لم تنسخ، بل تبقى إلى يوم القيامة، ونفس بقاء تلك الأحكام يقضي بضرورة وجود حكومة وولاية، تضمن حفظ سيادة القانون الإلهي، وتتكفل بإجرائه، ولا يمكن إجراء أحكام الله إلا بها، لئلا يلزم الهرج والمرج، مع أن حفظ النظام من الواجبات الأكيدة، واختلال أمور المسلمين من الأمور المبغوضة، ولا يقام هذا، ولا يسد هذا إلا بوالٍ وحكومة، مضافاً إلى أن حفظ ثغور المسلمين من التهاجم، وبلادهم من غلبة المعتدين، واجب عقلاً وشرعاً، ولا يمكن ذلك إلا بتشكيل الحكومة، وكل ذلك من أوضح ما يحتاج إليه المسلمون، ولا يعقل ترك ذلك من الحكيم الصانع. فما هو دليل الإمامة، بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف»[1].

فالسيد الإمام يرى أن إقامة الحكومة الإسلامية من أوجب الواجبات وأهم التكاليف التي يجب السعي إليها مهما أمكن، يقول الإمام قدس سره: «**فإقامة الحكومة وتشكيل أساس الدولة**

1. كتاب البيع، الإمام الخميني، الجزء 2، صفحة 619، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، إيران (2000)

الإسلامية، من قبيل الواجب الكفائي على الفقهاء العدول، فإن وُفِّق أحدهم لتشكيل الحكومة يجب على غيره الاتباع، وإن لم يتيسر إلا باجتماعهم، يجب عليهم القيام مجتمعين»[1].

وعندما لا تكون الظروف مهيأة لإقامة الحكومة الإسلامية كما إذا كان المسلمون لا يملكون أدوات القيام أو لم تتهيأ لهم الظروف فإنه يتوجب عليهم تهيئة الظروف وإعداد العدة وتقوية أنفسهم ليتمكنوا من ذلك، ولا يجوز لهم بأن يقولوا ليست لنا القدرة على إقامة الحكومة العادلة.

كما يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين في معرض وجوب السعي لتحقيق الحكومة الإسلامية: «**لقد فرض الله تبارك وتعالى على المؤمنين (شرعاً) العمل لأجل إقامة الدولة الإسلامية، ولم يسمح لهم بالخضوع (طوعاً) لحكومة الطاغوت أيّاً كان لونها؛ لأنه خضوع لغير الله ﷻ ولأنه يديم أو يطيل من عذابات البشرية، وإن إقامة الدولة الإسلامية في الوقت الحاضر أمر في**

---

1. كتاب البيع، الإمام الخميني، الجزء 2، صفحة 624، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، إيران (2000)

غاية الإمكان، وليس أكثر صعوبة من إقامة أية دولة معاصرة على المنهج الغربي الديمقراطي، وإن نجاح الشعب المسلم الإيراني بقيادة الإمام الخميني في إقامة الدولة الإسلامية في إيران دليل عملي صريح على ذلك، إلا أنه يحتاج إلى الصدق والإخلاص والنضال الطويل وتقديم التضحيات المقدسة في سبيل الله تبارك وتعالى»[1].

لماذا يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بالحكومة الإسلاميّة؟

إن الغاية التي تصبو إليها إطروحة «الحكومة الإسلامية» ليس هو مجرّد استبدال نظام بنظام سياسي آخر، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وفق رأي الأغلبية من الشعب المسلم فقط، فالهدف من إقامة «الحكومة الإسلامية» أكبر من مجرد تهيئة وتوفير «الأمور المادية» للناس، بل الأمر يهدف إلى توفير متطلبات الإنسان «المادية والمعنوية» معاً، وتهيئة الأسباب للناس والبشرية من أجل سعادة الدارين الدنيا والآخرة؛

1. كتاب الدولة والحكومة، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 46-47، دار الجنان - البحرين (2007)

فالأطروحة الوحيدة في العالم القادرة على ذلك هي إطروحة «الحكومة الإسلامية».

شكل الحكومة الإسلامية

إنّ شكل الحكومة والدولة المتكون من ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، كما هو المعمول به في الدول والعالم المعاصر، هو شكل قاصر، يحقق الرؤية الغربية في بناء الدولة وممارسة الحكم، وبهذا فهو لا ينسجم كمال الانسجام مع الطرح الإسلامي؛ فالحال أن «الفقيه الجامع للشرائط» هو صاحب الحق الأصيل في التشريع أو إقراره، وكذلك في الإشراف على التنفيذ، وبذلك تكون للدين «الحاكمية»، وأن أي ممارسة «تشريعية» أو «تنفيذية» من دون إشراف الفقيه، أو من دون إذنه، فهي لا تملك المقوّمات اللازمة لتحقق للناس الأسباب للنماء المعنوي والمادي، وحماية مصالحهم المعنوية والمادية، وتصل بهم للغاية من الخلق.

وحسب رؤية القائد الخامنئي فإن «**الولاية التي أشار إليها نبيّ الإسلام، هي أمر إلهيّ وسماويّ ملكوتيّ، غنيّ عن الجعل**

والتنصيب»، وأن «**الركيزة الأساسيّة في حاكميّة الإسلام هي أن يكون الشخص الذي يأخذ بولاية الناس من الناس أنفسهم**»، وأن «**الولاية تعني الحكومة، لكنها صيغت بتعبير لطيف يناسب شخصيّة الإنسان وشرفه**»، وأن «**حقيقة الولاية الإلهيّة تنعكس عبر العلاقة مع الشعب**»[1].

ولاية الفقيه واستنادها على حاكمية الشعب الدينية

وبذلك نصل إلى شكل «الحكومة الإسلامية» التي تنسجم مع الطرح الفكري والرؤية الكونية التوحيدية: حيث إن «الفقيه» لابد أن يكون على رأس السلطات: فكلُّ المنفذّين - من الرئيس إلى آخر عضو في الحكومة - يستمدون شرعية سياساتهم وممارساتهم وأفعالهم من قبل «الفقيه» المنتخب بشكل غير مباشر من قبل الشعب، وفق آلية محددة منصوصة عليها دستورياً، ومقرّة من قبل الشرع الإسلامي، وعلى قاعدة «حاكمية الشعب الدينية»، كما أن كل المشرّعين - وأعضاء

1. كتاب السيادة الشعبية الدينية، مجموعة من الباحثين، دار المعارف الحكمية - لبنان

مجلس الشورى والبرلمان - لابد أن يعملوا على تحقيق أهداف النظام الإسلامي، فإن شكل الحكومة - التي يكون «الفقيه» فيها هو المحور ورأس السلطات - هو الطرح الذي يتلاءم مع الفكر الإسلامي الأصيل.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**يتضمن القول بولاية الفقيه - فيما يتضمن - أمرين أساسيين:**

الأمر الأول: إذا نهض الفقيه المستوفي للشروط بتشكيل الحكومة وجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا.

الأمر الثاني: إذا نهض الناس بتشكيل الحكومة وفقاً للضوابط الإسلامية وأقرها الفقيه الجامع للشروط، فله أن يراقب عملها ويصحح مسيرتها، ويجب على القائمين عليها أن يسمعوا له ويطيعوا»[1].

---

1. كتاب الدولة والحكومة، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 110، دار الجنان - البحرين (2007)

الانسجام بين حاكمية الدين وحاكمية الشعب

لا تفتقد النصوص الدينية من الكتاب والسنّة والنظرية الإسلامية في الحكم الواقعية والمرونة، واعتبارات الزمان والمكان، ولذلك فإن إرادة الناس وحقهم في تقرير مصيرهم هو من الأسس التي تعتمد عليها الحكومة الإسلامية ابتداءً واستمراراً، وقد ظهر ذلك في استفتاء الجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار الثورة على نوع النظام السياسي الذي يريده الشعب، وكذلك إرادة الشعب الإيراني المباشرة في انتخاب رئيسه ونوّابه في المجلس التشريعي وأعضاء مجلس الخبراء، والذين بدورهم يعينون الولي الفقيه ويشرفون على عمله ولهم حق عزله.

حيث يقول السيد القائد الخامنئي حفظه الله: «**إن حاكمية الشعب في النظام الإسلامي هي حاكمية الشعب الدينية، أي المرتكزة على رأي الإسلام، وهي ليست عقداً عرفياً، بل من صلب الرؤية الإسلامية الرجوع إلى رأي الأمة وإرادتها حيثما اقتضى الرجوع، ولذا فهي تبلور التزاماً إسلامياً، وليس على غرار**

الدول الديمقراطية حيث تلتزم بعقد عرفي يسهل نكثه، فحاكمية الشعب في نظام الجمهورية الإسلامية تكليف ديني، والمسؤولون يقيدهم تعهد ديني في الحفاظ على هذه الخصوصية، ويتعين عليهم تقديم الجواب عنه أمام الله سبحانه وتعالى، وهذا مبدأ كبير من مبادئ إمامنا العظيم»[1].

وإن رأي الإمامين العَلَميْن السيدين روح الله الموسوي الخميني ﷺ والقائد الخامنئي حفظه الله في الحكومة الإلهية هو ما يميّز رؤية «حاكمية الشعب الدينية» عن غيرها من رؤى الحكم الشرقية والغربية، بما فيها الرؤى الإسلامية الأخرى، حيث رأت النظريات الغربية حاكمية الشعب تتحقق فقط وفق إرادة الأغلبية السياسية - بشكل مباشر أو غير مباشر -، لكن على مستوى الممارسة، فقد بقت الأنظمة الغربية الديمقراطية رهينة لنفوذ المال والسلاح والتكتلات السياسية والاقتصادية الداخلية، والتي أصبحت إرادتها ومصالحها فوق إرادة شعوب تلك البلدان، والتي ما زالت تبحث عن تحقيق أهدافها

1. نفس المصدر السابق، صفحة 65

المادية، كما تميزت رؤية السيّدين عن الرؤى التي رفضت أيّ دور للشعب في انتخاب نظامه السياسي، وانتخاب من يحكمه ويمثله على المستوى التشريعي والتنفيذي، ومن هنا جاءت تسمية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي جمعت بين ولاية الفقيه والنظام الجمهوري الديمقراطي.

فوفق هذه الرؤية يمكن أن تكون الحكومة إلهية وشعبية وجمهورية، ولاتناقض في ذلك، فإن الحكومة الدينية الشعبية هي المثال الأنجح لتجييش طاقات الشعب المعنوية والمادية للبناء، وضمان مشاركة الشعب الفعالة في إدارة أموره وتدبير شؤونه، ومعرفة حقوقه وواجباته، كما أن الحكومة الإسلامية لا تشبه أشكال الحكومات الأخرى، فهي ليست استبدادية ولا مطلقة، بل هي عهد بأن يتقيّد الحاكم والمحكومين بمجموعة من الشروط والقواعد المبيّنة في القرآن والسنّة، لذا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي على الناس.

الحريات والتعددية والحقوق تحت ظل الحكومة الإسلامية

إن رؤية الحكومة الإسلامية التي عبّر عنها القائد الخامنئي

حفظه الله بحاكمية الشعب الدينية جاءت في مقابل الديمقراطية الغربية والاستكبارية، والفرق الأساسي بينهما أن «حاكمية الشعب» هي أن يقرر ويمارس الشعب ما يريد تحت سقف قانون الإسلام، أما الديمقراطية فهي أن يقرر الشعب ما يريد وفق ضوابط أو سقف يضعه المشرّع الغربي، وعادة ما تتغير هذه الضوابط والسقوف، بل وقد تتلاشى أحياناً لتصل لدرجة الفوضى والعبثية والوقوع بين الإفراط والتفريط.

فالنظام الإسلامي يحفظ ويعزز الحريات السياسة والاجتماعية البنّاءة والخيّرة، ويكفل التعددية في الرأي والطرح، ويحمي الحقوق وفق التشريع الإسلامي الذي يتمتع بالوسطية والاعتدال، وتلبية الحاجات المادية والمعنوية للناس، وينمي فيهم الطاقات.

ففي المادة (56) من دستور الجمهورية الإسلامية: «السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما،

والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة»[1].

وفي المادة (6) منه: «يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجلى بانتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء سائر مجالس الشورى ونظائرها، أو عن طريق الاستفتاء العام في الحالات التي نص عليها الدستور».

وفي المادة (72) منه: «لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور مهمة البحث في هذا الأمر طبقاً للمادة السادسة والتسعين من الدستور».

1. دستور الجمهورية الإسلامية، تم الاقتباس بتاريخ 25 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.ar.mfa.ir

لبنة وتجربة نحو البناء

تعتبر تجربة الجمهورية الإسلامية الفتيّة في إيران نموذجاً يمكن البناء عليه، في الشكل والمضمون، وعلى مستوى الرؤية والممارسة، مع الأخذ بالاعتبار الظروف الموضوعية في التشريع والممارسة، بما يتناسب مع المكان والزمان لأي تجربة على المستوى المحلي، حيث تختزل التجربة الإسلامية في إيران حاكمية الشعب على ضوء الرؤية القرآنية والإسلامية، وقد أنجزت التجربة في عمرها القصير الكثير على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، مع بقاء التحدي الاقتصادي هو الأبرز، ليس بسبب ضعف التجربة على مستوى النظرية والتطبيق، وإنما بسبب حداثتها والضغوطات الاقتصادية، بل الحرب الاقتصادية التي تشنها أمريكا بمعية دول الحلف الغربي، الذي يجتمع على مصلحة عدم نهوض تجربة سياسية شعبية دينية، وبقاء النموذج الغربي في الحياة والحكم هو السائد في العالم.

الرؤية (2): المقاومة المشروعة والسلميّة القرآنية

ارتبط مفهوم السلمية سياسياً بالثورات التي انطلقت في العديد من البلدان الإسلامية في مطلع العام 2011م، وتفاوت تطبيقه شكلاً ومضموناً من بلد لآخر، بل وتعدّدت القناعات به كأسلوب عمل في الميدان، وفي البحرين بدأت الثورة في 14 فبراير 2011م تحت زخم حضور الجماهير في الساحات التي تبنت شعار «السلمية» كعنوان أولي عام في الحراك الجماهيري الذي احتضن جميع القناعات السياسية الموجودة في الساحة، وبعد دخول القوات السعودية الغازية البحرين استجدت الكثير من العناوين والمواضيع التي جعلت شعار السلمية ضبابي في بعض مقاصده، ومنها:

أولاً: هل السلمية المطروحة في الساحة هي السلمية بالمفهوم القرآني أم هي السلمية بالمفهوم الليبرالي أو البرغماتي والمتداول في بعض مدارس وأدبيات الاحتجاج وأساليب التغيير السياسي الشائعة؟

ثانياً: موقع المقاومة المشروعة دفاعاً عن المقدسات كالدين

والنفس والمال والعرض والممتلكات من مفهوم السلمية المتداول في الساحة.

ثالثاً: هل السلمية المطروحة هي استراتيجية أم تكتيك؟

رابعاً: ماهي الأمور الدينية والتقنية والميدانية التي تحكم مفهوم السلمية والمقاومة المشروعة في مواجهة السلطة؟

خامساً: الموقف السياسي والديني لتيار الوفاء الإسلامي حول السلميّة والمقاومة المشروعة..

سادساً: الاعتبارات السياسية والإعلامية الدولية في تطبيقات المقاومة المشروعة والعنف المدان شرعاً وقانوناً.

ويهدف هذه الطرح لتسليط الضوء على رؤية تيار الوفاء الإسلامي لمفهوم السلمية والمقاومة المشروعة.

السلميّة .. التبنّي والإشكالات

عندما طُرح مفهوم السلمية في بداية الثورة كان كمفهوم عام وليداً للظروف المحيطة آنذاك، وذهب البعض في الترويج له

باستحضار تجارب ونهضات جماهيرية كتجربة غاندي في الهند، ومارثر لوثر كنج في أمريكا، ولم يواجه مفهوم السلمية آنذاك أي إشكال ديني أو تقني أو ميداني، وذلك لأسباب منها:

أولاً: أن الثورة في بداياتها قد تميزت بالنفير العام في ميدان الشهداء وفي المسيرات الجماهيرية كالمسيرات التي ذهبت لقصر الصافرية والديوان ووزارات الدولة، والمسيرات التي سيّرتها الجمعيات السياسية، حيث تميزت كلها بالحضور الشعبي العارم الذي جعل الأولوية للأسلوب الشعبي السلمي في التظاهر والاحتجاج، بلحاظ الظرف القائم آنذاك ومراعاة عدم صحة ممارسة أساليب أخرى ما دامت الأساليب السلمية لم تستنفذ وظيفتها وفائدتها بعد.

ثانياً: كان النظام الحاكم في بدايات الثورة في مرحلة «عدم التوازن» ولم يكن النظام في وضع يجعله قادراً على المبادرة في احتواء الثورة بأيّ من أساليبه الأمنية أو السياسية التقليدية التي جربها من قبل، ولذلك اختفى تواجد الدولة وحضورها في مفاصل الحياة العامة خلال الأسابيع الأولى من انطلاق الثورة،

وأصبح النظام محصوراً في قصور الرفاع ومراكز الأمن فقط، ولهذا فإن الساحة لم تكن في وارد الحاجة لمراجعة الخيار السلمي كخيار مطلق.

ثالثاً: إن النظام قد أقدم على ارتكاب الجرائم الكبرى كهدم المساجد واغتصاب النساء وقتل النفس المحترمة في مرحلة لاحقة من الثورة، وبعد اعتقال قادة الثورة تحديداً، مما جعل تطبيق السلمية - كخيار وحيد وحصري - غير راجح شرعاً ومنطقاً، كما سمح غياب قادة الثورة لأن يبقى مفهوم السلمية عائماً، ويتم تفسيره من قبل البعض من المنظور الغربي الليبرالي أو البرغماتي، نتيجة لغياب التأصيل الديني لمفهوم السلمية.

رابعاً: إن الكثير من الدوائر السياسية الرسمية والإعلامية حول العالم كانت متوجهة نحو ما يجري داخل البحرين، وكان الشأن الداخلي يحظى بتغطية إعلامية جيدة لحد كبير، وكانت بعض الدوائر السياسية في الوسط السّني كالدولة التركية متعاطفة مع الثورة في البحرين، وكان الأسلوب السلمي المطلق موائماً

للتغطية الإعلامية العالمية للثورة، ولنيل التعاطف السياسي من قبل بعض الجهات الدولية المعتبرة.

مواطن القصور في مفهوم السلميّة المطلقة

إن المفهوم المطلق للسلمية لم يكن بمقدروه الإجابة على بعض الإشكالات حوله، أو أن يلبّي الحاجات الموضوعية للثورة الشعبية في البحرين في مرحلة لاحقة من الثورة بسبب:

أولاً: أن النظام استطاع مصادرة الزخم الثوري الشعبي الذي كان يجمع مئات الآلاف من المواطنين في تظاهرة واحدة، من خلال وسائل منها: القتل العشوائي، والقمع والاعتقال، وترهيب بعض الجمعيات السياسية والنقابات العمالية لفك الإضراب عن العمل، كما أن النظام نجح في ضبط إيقاع الجمعيات التي نأت بنفسها عن التصعيد في الخطاب السياسي والمطالب والفعاليات الاحتجاجية، ونتيجة لذلك استشعرت بعض القوى في الساحة الحاجة لوسائل ضغط جديدة على النظام تعوّض افتقاد الساحة للفعاليات الجماهيرية الكبرى.

ثانياً: إن النظام استطاع أن يتعافى من حالة اللاتوازن قبال المد الشعبي الثوري، وأعاد استخدام الوسائل القمعية القديمة وبوتيرة أشد، في الوقت الذي استشعرت فيه شرائح شعبية كثيرة بأن الدعوات في الساحة بالتزام السلمية المطلقة لا تنسجم مع الواقع والفطرة الإنسانية والعرف الدولي في الاحتجاجات.

ثالثاً: إن تمادي النظام الحاكم في جرائمه كان غير مسبوق، حيث أقدم النظام على ارتكاب الجرائم الفادحة ضد الإنسانية والدين، مما خلق واقعاً جديداً وعناوين دينية جديدة على الساحة لم تكن حينها موجودة عند انطلاق ثورة 14 فبراير، من قبيل «الوظيفة الشرعية للمؤمنين قبال الاعتداء على بيوت الله وأعراض المسلمين»، وغير ذلك من المواضيع والعناوين الناتجة من تطورات الصراع بين الشعب والنظام الحاكم، مما استدعى - بمقتضى الحال وضرورته - تفسيراً وفهماً أشمل وأوضح لمفهوم السلمية من المنظور القرآني على اعتبار أن الساحة الثورية أصبحت منشغلة بفهم النظرة الدينية للمقاومة المشروعة وللسلمية وحدودها وغاياتها.

رابعاً: إن من طرحوا وجوب تبنّي السلمية كخيار استراتيجي اعتمدوا على دعوى أن المنهج السلمي هو المعتمد دولياً على المستوى الشرعي والقانوني والحقوقي، وأن العمل بما يخالف هذا المنهج يعني فقدان الشرعية والتعاطف على المستوى الدولي، كما أغفل هؤلاء - قاصرين أو مقصرين - عن أصالة مفهوم «المقاومة المدنية والمسلّحة» في القانون والعرف الدولي كبديل لمفهوم السلمية حين تفشل وحدها في تحقيق أهدافها، فمفهوم «المقاومة المدنية والمسلحة» قد وُلِد من رحم ظلم الاحتلال والاستعمار ويعني: انطلاق حركة جماهيريّة على مستوى واسع تتخذ المقاومة والسلاح وسيلة للتحرّر من الاستعمار أو الاحتلال أو الأنظمة الفاسدة، ويعد «الكفاح المسلّح» أحد الخيارات التي تلجأ إليها الشعوب والأحزاب السياسية والجماعات الثورية، كأداة ضمن أدوات عدة، ولها ساحاتها التي لا تنتقص من مفهوم السلمية ولا تناقض مفهومها الذي له ساحته ومجال عمله المناسب، وينطبق ذلك أيضاً على مفهوم «المقاومة الشّعبية» كأداة أخرى، والتي تقوم على انخراط المجاميع الشعبية في فعل المقاومة المدنية ولكن

بوسائل سلمية، كالانتفاضات والإضرابات والعصيان المدني وغيرها من الأشكال، والتي أثبتت جدارتها في تحقيق بعض الأهداف الملموسة كما حدث في الهند عند مواجهة الاحتلال البريطاني بقيادة غاندي.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**المقابلة بين المرونة والعنف في محلها، ولكن وضعهما في سياق الجهاد السلمي والجهاد المسلح غير صحيح، ولا يدل على فهم دقيق لمعنى العنف، فمعنى العنف في اللغة: الغلظة والقسوة، ومعناه في الاصطلاح (حسب فهمي الخاص): الاستخدام غير المشروع للقوة، وعليه يخرج عن دائرة العنف، مثلاً: كل كفاح مسلح ضد الاستعمار، وكل استخدام للقوة بأساليب شرعية في الإصلاحات الداخلية والمطالبة بالحقوق الشعبية العادلة، إذا كانت راجحة بدرجة كبيرة، وعجزت الأساليب السلمية عن تحقيقها، وأغلقت السلطات أمامها أبواب الحوار.**

كما يخرج عن دائرة العنف: إقامة الحدود والقصاص التي قال الله تعالى عنها: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ

تَتَّقُونَ﴾[1]، ويدخل في العنف الإرهاب السياسي الذي يعني إلغاء الآخر بأساليب الضغط غير المشروعة، وتدخل فيه الاغتيالات السياسية للمعارضين خارج دائرة القانون، وكل العنف (حسب التعريف السابق) حرام في الشريعة الإسلامية»[2].

المقاومة المشروعة والسلمية ضمن المفهوم القرآني

في ظل القمعة الأمنية الشرسة، والاعتداء الممنهج على المقدسات، وانتقال الساحة من الفعاليات التي تحشد الآلاف من أبناء الشعب إلى الفعاليات المناطقية المتفرقة فقد ظهرت في الساحة الحاجة إلى المقاومة المشروعة والأساليب الدفاعية خارج مفهوم السلمية المطلقة، وأصبح أبناء الشعب المتديّن، لاسيما الشريحة الشبابية، تتسائل عن موقع الفقه الجهادي أو الدفاعي من الثورة الشعبية، فعمل حينها تيار الوفاء الإسلامي على استفتاء المرجعية في مواضيع المقاومة، والدفاع عن النفس، وموارد جواز أو وجوب استخدام القوة ضد

1. البقرة: 179

2. كتاب ذاكرة شعب، جزء 1، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 41، دار العصمة - البحرين

قوات النظام الحاكم، فصدرت في الساحة فتاوى مجموعة من كبار المجتهدين في قم والنجف كآية الله الشيخ نوري الهمداني وآية الله الشيخ محمد سند، و في سياق آخر، ونتيجة تصاعد الانتهاكات بحق النساء في داخل وخارج السجون الخليفية صدر خطاب آية الله قاسم «بسحق من يعتدي على الأعراض والمقدسات»[1].

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**أيها الأحبة، لقد تعرضت أمتنا الإسلامية العظيمة إلى الظلم والاستبداد والاعتداءات الاستعمارية، وقد قابلت ذلك كله بكافة أشكال المقاومة المشروعة، وقدمت التضحيات الجسيمة لاسترداد حقوقها وكرامتها، وقد أصابها الإنهاك والتعب ولكنها لم تسقط، إلا أن الخطر الحقيقي عليها (اليوم) هو الاتجاهات التي تدعوها إلى الخروج على هويتها الدينية والثقافية والتاريخية، وتجاهل الصبغة الإسلامية في المقاومة والعمل السياسي، لتفقد بذلك هويتها، ويصيبها الإحباط واليأس، ويتمكن منها الأعداء في الداخل**

1. شاهد (الدفاع المقدس لكلمة آية الله الشيخ عيسى قاسم «اسحقوه») من خلال الرابط التالي: https:youtube.com

والخارج»[1].

ولعل أكثر الفتاوى تفصيلاً هي فتوى آية الله الشيخ محسن الآراكي حفظه الله لأهل البحرين والصادرة في 24 جمادى الأولى من سنة 1432 هجرية، والتي أعلن فيها «**الوجوب على كل مسلم وبكل ما أوتي من وسائل الدفاع والمقاومة أن يدافع عن نفوس المؤمنين، وأعراضهم، وأموالهم، وعن بيوت الله، ومقدسات المسلمين**»[2]، وأوجب فيها تنفيذ القصاص ضد شرائح معينة من أعوان النظام المنفذين لعمليات هدم المساجد والمقترفين لجرائم التعذيب والاغتصاب الجنسي وغيرها، فبدأت الساحة الاحتجاجية في البحرين والتي يقودها الشباب بتفعيل وسائل احتجاجية ودفاعية معينة كاستخدام المولوتوف ضد القوى العسكرية التي تقتحم القرى والبيوت وتم استخدام حرق الإطارات في الشوارع العامة كوسيلة إعلامية أحياناً وفي أحياناً

---

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 2، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 84، دار العصمة - البحرين (2009)

2. راجع ملحق (3): استفتاء آية الله الشيخ محسن الآراكي

أخرى لسد الطريق لمنع تقدم القوات الأمنية المعتدية.[1]

ومن خصائص السلمية القرآنية:

- قواعدها تستسقى من القرآن الكريم والسنة الشريفة.
- يلجأ المجاهدون إلى السلم إذا كانت طريقة تعامل العدو غير عنيفة بشكل لا يتحمل ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[2].
- يحق للمجاهدين الرد على عنف العدو بالرد المناسب وإن كان عنيفاً ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾[3].
- عدم الانكسار والانكفاء والانبطاح لتلقي البغي والظلم ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾[4].

---

1. راجع عنوان: حوار مع سماحة آية الله الشيخ محسن الآراكي
2. الأنفال: 61
3. البقرة: 194
4. الشورى: 39

- تعتبر تكتيك وليس استراتيجية.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**أن اللجوء لأساليب القوة بعد استنفاد الأساليب السلمية، تخضع للتشخيص الموضوعي لأهل الخبرة، المؤمنين، الثقات، الذين يشعرون برقابة الله ﷻ عليهم، ولا يخرجون عن تأثير هذه الرقابة عليهم في أقوالهم وأفعالهم**»[1].

السلمية بالمفهومين القرآني والمطلق

يوجد مفهومان متحركان في الساحة البحرينية للسلمية الآن: المفهوم المطلق للسلمية وهو متبنى من قبل جهتين، الجهة الأولى هي الجمعيات الرسمية والتي انتهجت في السابق المنحى غير التصادمي مع السلطة وأقامت فعالياتها السياسية والاحتجاجية المرخصة، وفي الأماكن والأوقات المحددة من قبل السلطات الأمنية في البلد، وبطبيعة منهج العمل السياسي المرخص فإنه لم يجابه في السابق من قبل الدولة،

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 1، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 43، دار العصمة - البحرين (2009)

وعلى هذا الأساس رفضت الجمعيات السياسية جميع أشكال المواجهة والمقاومة مع السلطة.

ولم تصرح عملياً بتأييدها للأساليب الدفاعية تحت أي عنوان ديني أو سياسي، وكان المنطق السائد آنذاك هو عدم الحاجة للفعاليات غير المرخصة، وعدم جدوى مواجهة السلطات والرد عليها، أما الجهة الأخرى فهي بعض الحقوقيين والناشطين السياسيين من المؤمنين بمدارس العمل السلمي المطلق والذي يدعو للأساليب الجماهيرية السلمية مع السلطة، واستثناء أساليب الدفاع والردع، حتى كرد فعل على قمع السلطات وجرائمه، إذاً فالأطراف السابقة تتبنى السلمية بالمفهوم المطلق كاستراتيجية ثابتة وصالحة لكل ظرف ووقت في الثورة، وتؤمن هذه الأطراف أن السلمية المطلقة كمبدأ استراتيجي ستؤدي إلى:

أولاً: إكثار الأصدقاء والمتعاطفين في المجتمع السياسي والحقوقي والاعلامي الدولي.

ثانياً: إبعاد تهمة العنف عن الحركة وحماية الناشطين ميدانياً من الملاحقات الأمنية والقضائية التي يقوم بها النظام.

ثالثاً: تقليل الخسائر في صفوف المحتجين والمطالبين بالتغيير.

رابعاً: تحقيق إجماع شعبي ورغبة للانخراط في العمل السياسي والاحتجاجي المعارض من خلال الأساليب الاحتجاجية السلمية.

وهناك أطراف دينية وسياسية وثورية أخرى تؤمن بالسلمية من منظور قرآني يراعي الواقع الميداني والسياسي والإعلامي، ويكون تطبيق السلمية تطبيق تكتيكياً وخاضعاً للمتغيرات، واستناداً على ذلك فهم يؤمنون بالتالي:

1. إن السلمية المطلقة مطلوبة دينياً عند التزام السلطات بالسلمية في مواجهة الاحتجاجات، وعند توقف السلطة عن استهداف المقدسات كالمساجد، وأعراض المسلمين، وأنفسهم، وممتلكاتهم.

2. إن الالتزام بالسلمية المطلقة لم يؤدِّ لإكثار الأصدقاء والمتعاطفين، ولم يقلّل الخسائر في صفوف المحتجين، كما أن دورها كان نسبياً في تحقيق الإجماع الشعبي والرغبة لدى المترددين أو الذين يعيشون الهواجس الطائفية في الانخراط في العمل السياسي والاحتجاجي المعارض.

3. إن استخدام أيّ من أساليب المقاومة المشروعة والمفتوحة في التعامل مع السلطة لابد أن يحقق أحد الأهداف التالية ليكون راجحاً دينياً:

- تحييد القوات الأمنية من ارتكاب الجرائم بحق المقدسات والأنفس والمال.
- تنفيذ القصاص ضد الفئات المذكورة في الفتاوى الدينية من دون أن يترتب على ذلك التنفيذ مضار تغلب في تداعياتها المنفعة من تنفيذ القصاص.
- أن يؤدي الأسلوب المقاوم للضغط الأمني أو الاقتصادي الذي يسهم في إرهاق النظام ويقرب

الشعب من تحقيق أهدافه.

- رفع الكلفة لدى النظام من الاستمرار في القمع والحل الأمني.

4. أن يكون استخدام الأسلوب المقاوم محكوم بالشروط التقنية واللوجستية والميدانية والشرعية، ومن هذه الشروط:

- أن لا يؤدي إلى قتل نفس بريئة أو إتلاف ممتلكات الناس الخاصة كسبب مباشر.
- أن يكون قابل للاستمرار، خاصة فيما لو كان الدعم اللوجستي شرط من شروط حفظ هذا الأسلوب في الساحة وتعزيزه لسنوات طوال.
- أن لا يؤدي إلى اختلال في موازين القوى لصالح السلطة بحيث تأخذ السلطة من مصادر القوة التي يملكها الشعب أكثر مما تحققه من أهداف.
- أن لا يؤدي إلى عسكرة شاملة للثورة، وأن لا يكون بديلاً عن الفعاليات الجماهيرية السلمية العامة، مما

يفقد الثورة طابعها الجماهيري.

- سلامة المنظومة الشرعية والأمنية للمجموعات القائمة على العمل المقاوم.
- الارتباط بالقيادة الشرعية والعمل وفق التكليف المبرئ للذمّة.

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**أن الذي يحدد منحى السلم أو القوة هو القيادة، بالاستناد إلى تشخيص أهل الخبرة، ويفترض في القيادة الإسلامية: التفقه في الدين، ويجب أن تكون مغطاة (شرعياً) من الفقيه الجامع للشرائط.**

أما الجماهير: فإن لها الحق في إبداء رأيها في تشخيص الحالة، وليس لها الحق في فرض أحد الخيارين؛ لأنه من أمر الله ﷻ وليس من أمر الناس»[1].

الاعتبارات الخارجية في تقييم المقاومة المشروعة

يدور الإشكال لدى البعض حول التداعيات السياسية والإعلامية الدولية فيما إذا تم استخدام بعض أساليب المقاومة

1. نفس المصدر السابق، صفحة 44

المفتوحة في الساحة، ويرى تيار الوفاء الإسلامي أن السلمية المطلقة بحد ذاتها قد فشلت في كسب التعاطف السياسي والتغطية الإعلامية الدولية لمجريات الثورة، وأن الاستخدام الحكيم والتكتيكي للمقاومة في الدفاع عن النفس وضمن الضوابط المذكورة في هذه الرؤية من شأنه أن يعيد الحسابات الدولية ويوجهها للداخل في البحرين، كذلك من الملاحظ أن الساحات التي شهدت عنفاً مطلقاً من قبل الشعب أو المجموعات المسلحة كما في ليبيا أو سوريا لم تعاني من إشكالية النظرة الدولية للعنف، بل أن الدوائر السياسية والإعلامية الدولية قد أيدت الحراك المسلح والعنيف في هذه الدول، مما يجعلنا نستنتج أن المحذورات في البعد الدولي يجب أن تحتل مرتبة متأخرة في سلم الاعتبارات، وأن الاعتبارات الشرعية والسياسية والميدانية الموضوعية هي التي يجب أن تحدد متى وأين وكيف يتم استخدام المقاومة كأداة من أدوات الصراع، جنباً إلى جنب مع الوسائل السياسية والميدانية والإعلامية والحقوقية، وغيرها.

وقد بيّنت التجارب التاريخية والأحداث المصيرية جدوى

الخيار المقاوم في تغيير الأنظمة وطرد المحتل مثل الثورة الكوبية 1953-1959م والثورة الفيتنامية 1946-1975م، ومن حركات الكفاح المسلح المعاصرة المقاومة الإسلامية في لبنان «حزب الله» التي انطلقت عام 1982م، وتستمر ليومنا هذا[1].

السلمية والمقاومة في الشرع والقانون

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً رقمه «3034» في عام 1973م[2]، واتخذت قراراً آخر رقمه «3314» لعام 1974م، وقراراً

---

1. ولم يخلُ عالم السياسة من مفهوم المقاومة، ولم يُنبذ في أوساط الأحزاب والحركات السياسية بل كان ولا زال حقاً أصيلاً وخياراً استراتيجياً لجأت له بعض تلك الحركات من مثل حركة المؤتمر الوطني الأفريقي، حيث أسس نيلسون مانديلا مع غيره تنظيم رمح الأمّة «أومكهونتو ويه سيزويه MK» سنة 1961م بعد تحذيرات للحكومة بضرورة أن تتخذ خطوات نحو الإصلاح الدستوري والتي قوبلت بالرفض، ليكون هذا التنظيم الجناح المسلّح لحركة المؤتمر الوطني الأفريقي عقب مذبحة شاربفيل التي وقعت في إقليم ترانسفال، والتي ولّدت قناعة لدى عموم المعارضة في جنوب إفريقيا بأن المؤتمر لا يمكن له أن يستمر في العمل السلمي وحده، فتأسست حركة رمح الأمة بهدف محاربة حكومة الفصل العنصري.

2. قرار رقم 3034، الأمم المتّحدة، تم الاقتباس بتاريخ 6 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:undocs.org

ثالثاً رقمه ARES3743 لسنة 1982م[1]، وقد فرّقت الأمم المتحدة في هذه القرارات بين الأعمال الإرهابية والنضال العادل للشعوب، وأكدت على الحق الراسخ للشعوب في مقاومة محتلّيها، و«حق الشعوب بالكفاح المسلح من أجل حريتها واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها».

ومن ناحية شرعية فقد جاء الإسلام عزيزاً غيوراً على المسلمين يريد لهم العزة والكرامة حتى وردت أكثر من 70 آية في القرآن تحث على الجهاد والمقاومة، ومن تلك الآيات التي تتخذ منهج التحريض والمقاومة سبيلاً هي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾[2]، ﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾[3]، وكذلك الآيات التي تدعو للتجهز اللوجستي

1. قرار رقم (ARES3743 1982)، الأمم المتحدة، تم اقتباس الوثيقة بتاريخ 6 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:www.un.org

2. الأنفال: 65

3. النساء: 75

والمعنوي في مواجهة الأعداء مثل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[1].[2]

حوار مع سماحة آية الله الشيخ محسن الآراكي

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واللعن الدائم المؤبد على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

مقدمة

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[3] لا يخفى على أحد التجاذبات الفكرية السياسية حول موضوع السلمية في الإسلام، وما هي وجهة نظر الإسلام حول

1. الأنفال: 60

2. راجع ملحق (9): كلمة آية الله الآراكي الموجهة لشعب البحرين

3. الحديد: 25

السلمية في العمل السياسي، ما هو مفهومها وما هي حدودها وخلفيتها الفكرية، كما لا يخفى على ذي لب ما لهذا الموضوع من خطورة على الشأن السياسي.

وبما أن الموضوع يرتبط بالفهم الديني والإسلامي، فلابد وأن يلجه أهل التخصص ليضعوا النقاط على الحروف، من هنا ارتأى تيار الوفاء الإسلامي - الذي يؤمن بالقيادة العلمائية الإسلامية - أن يوجه مجموعة أسئلة تتناول هذا الموضوع بجميع حيثياته وتفاصيله لسماحة الشيخ المجاهد آية الله الأراكي حفظه الله، الذي كان ولا زال له الدور البارز في دعم ثورة الرابع عشر من فبراير في البحرين.

السلام عليكم سماحة الشيخ ورحمة الله وبركاته، بعد تقديم بالغ الشكر لكم على قبولكم لهذا الحوار نضع بين أيدكم هذه الأسئلة الملحة.

السؤال الأول: ماذا تعني السلمية في الإسلام؟ ما هو مفهومها ومعناها الدقيق؟

السلمية مفهوم عرفي، وقد أشارت الآية الى السلمية بمفهومها العرفي إذ قال سبحانه: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾[1]، والمقصود بالسلم ما يقابل الحرب، والمقصود بالسلمية ما يقابل الكفاح المسلح، والاعتراض على السلطة الكافرة أو الجائرة قد يكون بطريق القتال والحرب فلا يكون سلمياً، وقد يكون عن طريق الكلام والمواقف العملية غير القتالية فيكون الاعتراض سلمياً.

السؤال الثاني: ما هي حدود تطبيق هذا المبدأ في الإسلام؟ هل يجب العمل على أساس هذا المبدأ في كل الأحول والظروف؟

الخروج على الظلم والجور واجب في كل الأزمنة وفي كل الظروف بشرطين:

الأول القدرة، والثاني اتخاذ الأسلوب والطريقة الحكمية الناجحة في تحقيق الغاية التي يتم من أجلها الخروج على الظلم، والغاية من الخروج قد تكون إسقاط السلطة الجائرة،

1. الأنفال: 61

وقد يكون عبارة عن الحد من ظلمها وإجبارها على الإرتداع عن بعض سلوكياتها الظالمة، وقد يكون عبارة عن فضحها وكشف أوراقها أمام الجماهير قصداً لتعبئة الجماهير ضدها، وكلها أهداف مشروعة تندرج ضمن نطاق النهي عن المنكر والأمر بالمعروف.

السؤال الثالث: ما هي العلاقة بين السلمية في الإسلام والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

الجهاد حسب معناه الفقهي يعني الحرب التي أمر بها الله سبحانه عباده من أجل إقامة حكم الله في الأرض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعني كل محاولة تسعى الى إقامة حكم الله وهو العدل، أو المنع عن الحكم بغير ما أنزل الله أو العمل به.

ولهذا فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعم من الجهاد فقد يتخذ منحى الأسلوب السلمي غير القتالي فيكون سلمياً، وقد يتخذ منحى الأسلوب القتالي فيكون جهاداً.

السؤال الرابع: نحن نعرف أن في الإسلام حكماً بوجوب الجهاد والقتال في بعض الأحيان، فما هي العلاقة بين هذا الحكم وبين السلمية؟ وهل ثمة تعارض؟ وهل أن الحكم بالجهاد خاص بجهاد الكفار المحاربين؟

حكم الجهاد ليس خاصاً بالكفار المحاربين بل يشمل الطغاة المفسدين الذين يحكمون رقاب الناس بغير حق، لكن الجهاد كما قلنا هو قسم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أن هناك قسماً آخر من الجهاد وهو جهاد الدعوة إلى الإسلام وهو خاص بالكفار.

السؤال الخامس: هل هناك فرق في التعامل بين عموم المسلمين من الناس وبين الحكام الظلمة في ظل مبدأ السلمية؟

مبدأ السلمية يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذان يقصد بهما قلع جذور الفساد والمنكر ونشر المعروف والعدل من جهة أخرى، كل ذلك باسلوب مؤثر غير قتالي، وأهم أنواع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أمر الحكام بالعدل ونهيهم عن

الفساد والظلم، فالفارق بين أمر العامة من المسلمين بالمعروف ونهيهم عن المنكر وبين أمر الحكام الظلمة ونهيهم عن المنكر أن هذا القسم الثاني هو أهم أنواع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحيث يكون هو المقدم عند التزاحم وهو الذي تقام به الفرائض والعدل ويعم به الصلاح.

السؤال السادس: هناك مقولة سياسية مضمونها لابد من التعامل مع الجميع - بما فيهم الحكام الظلمة - على أساس مبدأ السلم والسلام، إلى مدى يمكن قبول هذه المبدأ؟ وهل له صلة بمقولة «إذا صفعت على خدك الأيمن فأدر الأيسر»؟

مبدأ السلمية ليس استراتيجية بل هو ممارسة تكتيكية بمعنى أن القادة الميدانيين وعلى رأسهم العلماء ينبغي أن يدرسوا الواقع الميداني ويحددوا على ضوء معطيات هذا الواقع ما هو الأبلغ والأشد تأثيراً والأصلح تنفيذاً، فإن وجدوا أن الأصلح والأشد تأثيراً في قلع جذور الفساد وإزالة الظلم هو الأسلوب السلمي كان عليهم الأخذ بالأسلوب السلمي والسير عليه حتى تحقيق العدل وإزالة الظلم، وإن وجدوا - على

أساس من معطيات الواقع الميداني - عدم جدوى الأسلوب السلمي كان عليهم إعلان الجهاد المسلح واللجوء الى أسلوب الكفاح المسلح من أجل إزالة الظلم وإقرار العدل.

وأما مقولة إذا صفعت على خدك الأيمن فأدر الأيسر فهي من صنايع الطغاة ولا علاقة لها بالإسلام ولا بأي دين من الأديان الإلهية.

وفقكم الله وسدد خطاكم ونصركم على أعدائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

محسن الأراكي 4 شعبان 1433 هـ

الرؤية (3): السياسة الخارجية والبعد العقائدي

تحظى السياسة الخارجية بأهمية كبيرة لدى الدول والكيانات السياسية في التاريخ القديم وفي الوقت الحاضر، حيث الاعتماد من قبلها على تبادل الخبرات والإمكانات من أجل تحقيق المصالح المشتركة وتحقيق أهدافها على كافة الأصعدة.

السياسة الخارجية من الموضوعات الهامة التي اشتملت عليها رسالة الإسلام الحنيف، وقدمت أطروحتها المتميزة فيها، وبما أن هوية تيار الوفاء الإسلامي هي هويّة إسلامية صرفة، فهو يستمد جميع رؤاه من الإسلام الحنيف وفق مدرسة أهل البيت عليهم السلام وليس من غيره، ويتطلع للمساهمة في تحقيق أهداف الإسلام الحنيف على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وتهدف هذه الرؤية لرسم أطر السياسة الخارجية لتيار الوفاء الإسلامي، وتبيان غاياتها، والأسس التي تقوم عليها، وميدان عملها، مما يعين في فهم وتفسير التطورات والأحداث الإقليمية

والدولية، ويسهّل في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بهذه التطورات، ويرسم معايير للعلاقات الدولية وإدارتها.

حيث لا يمكن لتيار الوفاء الإسلامي أن يحقق أهدافه الإسلامية، ويؤدي دوره في حفظ مصالح الشعب، ويساهم في تحقيق آمال وطموحات الأمة الإسلامية، من دون أن يمتلك سياسة خارجية نشطة واستباقية وفاعلة على المستوى الإقليمي والإسلامي والدولي، بحيث يستطيع إقناع الآخرين برؤيته وممارساته، ويقوم على نسج علاقات استراتيجية تعينه على تحقيق ما يتطلع إليه من أهداف إيديولوجية وسياسية وغيرها.

ويقصد بالسياسة الاستباقية النشطة هو النشاط السياسي الذي يصنع الظرف بدل أن يكون عبارة عن ردة فعل على واقع أو فعل سياسي آخر. يحتاج التيار لتحقيق ذلك للقدرة على قراءة مسار الواقع السياسي المستقبلي، والقيام بالنشاط السياسي على المستوى الخارجي والداخلي بما يجعل التيار في موقع الفعل والتأثير ضمن القدرات والموارد المتوفرة بدل أن يكون في موقع المتأثر أو العاجز عن التأثير في مسار الأحداث.

وتتألف هذه الرؤية من محورين أساسيين، وهما:

1. الإطار النظري العام.
2. الإطار التطبيقي.

المحور الأول: الإطار النظري العام

أولاً: تعريف السياسة الخارجية

يعرّف تيار الوفاء الإسلامي «السياسة» تعريفاً اصطلاحياً من منظور ديني. هذه الرؤية تهدف لرسم أطر السياسة الخارجية للتيار وغاياتها وميدان عملها، وتساعدنا على فهم كيف نمارس السياسة في البعد الإقليمي من أجل تحقيق أهدافنا وأهداف شعبنا في الداخل والمساهمة في تحقيق آمال أمتنا في الخارج، حيث لا يمكننا تحقيق ذلك من دون وجود سياسة فاعلة للتيار على البعد الإقليمي.

السياسة الخارجية هي مجموعة الإجراءات والممارسات على الصعيد الدولي، اعتماداً على رؤية سياسية تضعها القيادات العليا وصناع القرار في الكيانات السياسية «الدول

والأحزاب» لرسم صورة العلاقات والصلات الخارجية التي تقيمها، والمؤسسات التابعة لها مع غيرها من الدول والأحزاب والمؤسسات خارج الحدود بغية تحقيق أهدافها: الوطنية والقومية والدولية «الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها» وحماية مصالحها المشروعة على كافة الأصعدة، وذلك من خلال مجموع الأنشطة والأساليب والوسائل المختلفة التي يتم الإعداد لها لتخدم السياسة المرسومة، مثل: المواجهة المسلحة، والمواجهات الإعلامية والسياسية، والمعاهدات، والتحالفات، والسفارات، والوفود، والمراسلات، وتقديم المساعدات، وتبادل المنافع والمصالح، وغيرها، وذلك كله وفق:

- مرجعيتها العقائدية والإيديولوجية.
- الضوابط القانونية المقررة لديها.
- مقتضى مصالحها الحيوية.
- المعادلات السياسية الحاكمة على السلوك السياسي.
- فهمها لدورها في المجتمع الدولي.

ثانياً: الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية لتيار الوفاء الإسلامي على مجموعة من الأسس، منها:

- حمل المشروع الإسلامي والدعوة إليه بالحسنى، والسعي إلى تطبيقه والعمل الشامل به، وتتحدد سياسة التيار وعلاقاته الخارجية على هذا الأساس، ويتصرف عملياً بما يعود بالمصلحة على هذا المشروع، ويؤسّس عملياً لتحقيق أهدافه، ويقود هذا المشروع - دولياً - في الوقت الحاضر الجمهورية الإسلامية في إيران، بقيادة ولي أمر المسلمين.

- الأمة الإسلامية تشكل مجتمعاً سياسياً واحداً، والوطن الإسلامي وطن واحد مهما تناءت حدوده، وتباعدت أقطاره، وعليه يجب التمييز في سلّم الأولويات بين الخارج المسلم، والخارج غير المسلم، والسعي لتقوية الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها بين الكيانات الإسلامية جميعها: الدول

والمؤسسات.

- أن تتحمل الكيانات الإسلامية: «الدول والمؤسسات» - كل بحسب وسعه وإمكانياته وظروفه - المسؤولية المشتركة في حماية الرسالة الإسلامية، ومكافحة الاستعمار، ورد العدوان الأجنبي على الأرض الإسلامية، وحماية المصالح الإسلامية الحيوية.

- العلاقة مع الخارج المسلم، هي في الأساس علاقة روحية وليست سياسية، فهي لا تقتضي التزامات واجبة، إلا في حالة الاعتداء من قبل غير المسلمين على المسلمين بسبب دينهم وعقيدتهم، وطلب المسلمون المعتدى عليهم بما هم مسلمين النصرة من المسلمين، فتجب على المسلمين نصرتهم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آَوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1] وينبغي - ابتداءً - التدخل في مثل هذه الحالة من خلال الحوار والمفاوضات والمساعي الدبلوماسية لحل المشاكل القائمة.

أما الخارج غير المسلم، فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. **المعاهدون:** هم الذين تربطهم مع المسلمين معاهدات ومواثيق، ويجب الوفاء الكامل لهم بالعهد وعدم الإخلال أو النقض ما داموا أوفياء من جانبهم، قول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[2].

2. **المحايدون:** هم الذين لم يدخلوا في حالة حرب مع المسلمين، ولا معاهدات ولا مواثيق تربطهم بالمسلمين، فهؤلاء لهم السلام، ولا يجوز الاعتداء عليهم ما داموا محافظين على حالة الحياد، بل ينبغي للمسلمين السعي لتطوير العلاقات والتعاون الصادق معهم على

1. الأنفال: 72
2. النحل: 91

أساس العدالة والتكافؤ، وذلك من أجل الأمن والاستقرار والسلم العالمي، وحماية المصالح المشتركة، قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[1].

وتشمل هذه الحالة الذين لهم علاقة صداقة مع الأعداء، إلا أنهم لا يشاركونهم في الاعتداء والحرب ضد المسلمين، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾[2].

3. **الأعداء:** هم الذين في حالة حرب أو في حالة عداء معلن، ويهددون بالحرب ضد المسلمين، فهؤلاء يجب

---

1. الممتحنة: 8

2. النساء: 90

الامتناع عن إقامة أي لون من ألوان التحالف والتعاون والصداقة معهم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[1].

يلزم من حمل المشروع الإسلامي لكل كيان إسلامي:

1. التعاون مع الكيانات الإسلامية: «الدول والمؤسسات» والالتقاء معهم، وتحمله المسؤولية الذاتية في ساحة العمل، مما يشكل سنداً حقيقياً للجميع، ويحقق الأهداف المشروعة لكل طرف.

2. رفض كافة المشاريع الاستكبارية في العالم «الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها» والصمود في مواجهتها.

3. المحافظة على السيادة والاستقلال التام للشعوب الإسلامية، والسعي لتثبيت وحدة الأمة الإسلامية،

---

1. الممتحنة: 9

وإعادتها إلى منزلتها الكريمة، ومكانتها المرموقة، وأستاذيتها الفكرية والروحية والأخلاقية والتشريعية، وقوامتها الحضارية بين الأمم، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1] وتخليصها من التبعية إلى أي محور دولي أجنبي، أو أية قوة من قوى الاستكبار العالمي، ومنع تدخل غيرها السلبي في شؤونها الداخلية.

4. الدعوة إلى السلام والحوار، واحترام التمايزات الحضارية، واعتماد سياسة التعاون على أساس العدالة والتكافؤ وليس الهيمنة، والوفاء بالعقود والعهود والمواثيق، وكفالة حقوق الغير، والتزام حسن الجوار، ومساعدة المظلوم، وعدم الاعتداء على الغير، والتطلع إلى مجتمع دولي متسامح تتجسد فيه معاني وقيم الأخوة الإنسانية، وتسوده الطمأنينة والعدالة والسلام والتكافل بين شعوبه.

5. المرونة في التفكير والعمل والسعي للتكيف مع

1. البقرة: 143

المستجدات ضمن الثوابت والقيم والمبادئ الإسلامية، والبحث في العمل عن الأساليب المناسبة لمختلف الظروف.

6. الالتزام بالأساليب والوسائل النبيلة، والبعيدة عن الخداع والأنانية والفردية والمصالح الذاتية، والعمل في إطار المصالح العامة المشتركة: «المادية والأدبية» بين أفراد الأسرة الإنسانية.

7. دعم حركات التحرر، والسعي لتكتل المستضعفين في العالم مع بعضهم البعض لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجههم بشكل مشترك بينهم.

8. تنوع مستويات العلاقة لتشمل الدول والمؤسسات والأفراد.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي

أولاً: تأثير الإرادات والسياسات الخارجية

كانت الحركة الإسلامية السياسية في البحرين قبل ثورة 14 فبراير ذات بعد محلي، ولم تكن قادرة يوماً على بلورة وتنفيذ برنامج فاعل في السياسية الخارجية، وله تأثير إقليمي فاعل، كما لم تلتفت وتنظر إلى أن التغيير وإعادة ترتيب العملية السياسية في البحرين متأثر بدرجة معتبرة بإرادات وسياسات مصدرها خارج الحدود الجغرافية للبلد.

وأهمية البعد الإقليمي في السياسة الخارجية يأتي من حقيقة :

- أن النظام الحاكم في البحرين ليس له إرادة واستقلال سياسي منفصل عن القوى الكبرى التي تتحكم أو تؤثر في المنطقة، وليست له القدرة على البقاء والتأثير بدون الاستناد إليها.

- أن التغيير وإعادة ترتيب العملية السياسية في البحرين

يتأثر بدرجة كبيرة بإرادات وسياسات من خارج الحدود الجغرافية للبلد، وأن التغيير في البلد قد يأتي من خلال معادلات وتسويات خارجية.

- وجود قوى سياسية معارضة للسلطة تحظى بدعم جماهير واسع، وهي قادرة على الانفتاح والتواصل مع الخارج والتفاعل معه، من أجل خدمة القضايا الإسلامية والقومية والوطنية.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية

- تعريف الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي بنضال الشعب البحراني، وتاريخه وثقافته.

- توثيق الروابط الإسلامية، وبناء شبكة من العلاقات العامة مع الأطراف السياسية والحقوقية الفاعلية دولياً، من أجل خدمة القضايا المشتركة والمساهمة في تحقيق أهداف المشروع الإسلامي وآمال وطموحات شعبنا وأمتنا الإسلامية على الصعيد: المحلي والإقليمي والدولي.

- بناء شبكة من العلاقات العامة الخاصة مع الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية مما يساهم في توفير شبكة دعم متنوعة.

- الحصول على الموقف السياسي الداعم من القوى المؤثرة عالمياً وإقليمياً.

- بناء علاقة استراتيجية بعيدة المدى.

- تحصيل الإدانة السياسية من منظمات المجتمع المدني ضد النظام الحاكم في البحرين.

- الوصول للمنابر الإعلامية الإقليمية واستخدامها فيما يخدم مطالب الشعب البحراني.

- تبادل المصالح السياسية المشروعة.

ثالثاً: أشكال العلاقات السياسية في البعد الخارجي

تأخذ العلاقات السياسية بين الأطراف السياسية من بلدان مختلفة عدة أشكال هي:

- العلاقة المهنية المفيدة.
- الاستغلال والهيمنة.
- المنافع والمصالح المتبادلة.
- الارتباط الروحي والعقائدي.

العلاقة المهنية المفيدة: هي العلاقة التي يمكن لتيار الوفاء الإسلامي إيجادها مع المنظمات السياسية والمؤسسات الحقوقية والأحزاب الوطنية بحيث تكون العلاقة مفيدة ومثمرة في مجال العمل الخاص بالطّرفين.

الاستغلال: هي نوع من العلاقات السياسية التي يتم فيها الاستغلال من قبل طرف سياسي قوي لطرف سياسي آخر ضعيف من أجل تحقيق أجندة خاصة بالطرف الأقوى في العلاقة، في هذه العلاقة يضع الطرف القوي مصالح الطرف الضعيف آخراً، يرفض تيار الوفاء الإسلامي عقائدياً أن يكون طرفاً في علاقة سياسية استغلالية حتى لو أدت لتحقيق مكاسب معينة، أو تم تقديم وعود وضمانات لتحقيق مكاسب سياسية مستقبلية.

المصالح المتبادلة: هي علاقة يتم فيها تعريف وتشخيص مصالح متبادلة ومشروعة بين تيار الوفاء الإسلامي وطرف محلي أو إقليمي من الجوار بحيث يعين الطرفان بعضهما على تحقيق مصالحهما وتقوية بعضهما، هذا النوع من العلاقة ممكن، على أن تكون المصالح والمنافع المراد تحقيقها على المستوى السياسي مشروعة، ولم تكن العلاقة ذات بعد سياسي مضر.

الارتباط العقائدي: علاقة تنشأ بين طرفين أو أكثر يربطهم منهج عقائدي وفلسفة عمل واحدة أو متشابه إلى حد كبير، ويؤمنون بقيادة روحية عليا واحدة، وإن اختلفت ميادين عملهم وأدواتهم وأولوياتهم المحلية، وأهدافهم السياسية المحلية، ومثال ذلك: العلاقة بين أحزاب وحركات المقاومة مع بعضها، وعلاقة الأخوان المسلمين في البلدان الإسلامية بالجماعة الأم. وتيار الوفاء الإسلامي حريص على تمتين هذا النوع من العلاقة على أساس ديني: عقائدي وشرعي.

ودخول تيار الوفاء الإسلامي في أي من هذه العلاقات محكوم بالتالي:

- الموازين الشرعية.
- المعادلات السياسية.
- الظروف الواقعية.
- ميزان المكاسب والمفاسد حسب الرؤية الشرعية.
- مقتضى المصالح الإسلامية والوطنية العليا.

رابعاً: الظرف الإقليمي والدولي

تشهد المنطقة والعالم سيولة في المواقف والتحوّلات السياسية السريعة، وتراجع النمو الاقتصادي في منطقتنا خاصة، وأصبحت الأنظمة المحلية تنفق مواردها المالية على التسلح والتدريب العسكري وشراء الأنظمة الأمنية الباهضة الثمن، ومثال ذلك اقتصاد البحرين الذي يفتقد للتنمية المستدامة، وتنويع الإنتاج، ويقوم على الصناعات المالية والسياحية، إضافة لموارد النفط التي تعتبر الأضعف بين دول الخليج المجاورة.

كما يغرق الحلف السعودي في رمال اليمن الصامد ويشهد الحكم السعودي تصدّع في دعاماته العشائرية والدينية والماليّة وغيرها.

ولايمكن للولايات المتحدّة أن تحسم مستقبل حلفائها في المنطقة، كونها الأخرى غارقة في أزمات سوريا واليمن والعراق وأفغانستان، وتواجه تهديداً مصيرياً يتمثل في نمو الصين كقوة عالمية منافسة، وتموضع روسيا في موقع عالمي مؤثّر على المستوى الاستراتيجي.

ذلك يعني أن نضوج ظرف إقليمي كاسر للتوازن وسريع التحوّل ويمكّن الشعب البحراني من هزيمة النظام الحاكم وتحقيق مطالبه هو أمر محتمل وارد في ظل التغيرات السريعة في المنطقة وتنافس محوران هما محور المقاومة ومحور الاستكبار العالمي، فمحور المقاومة يعمل على تحقيق شرق أوسط مقاوم، بينما يعمل محور الاستكبار العالمي بقيادة أمريكا على تحقيق شرق أوسط خانع ومقسّم[1].

1. وقد أدركت القوى الغربية إمكان ذلك حيث تتبوأ هذه المنطقة مكانة

يعتقد تيار الوفاء الإسلامي أنه يمكن للسياسة الخارجية الفاعلة البناء على هذا الواقع الإقليمي والعالمي، من خلال بناء شبكة من العلاقات والمصالح السياسية، ومخاطبة العالم، وطرح الرؤى والتصوّرات، وتقديم البديل العملي للحكم الخليفي من خلال الممارسة السياسية المتقدّمة والناضجة.

خامساً: موقع دولة البحرين من المحاور الإقليمية

هناك محوران فاعلان في المنطقة:

رئيسية بسبب موقعها كونها تشكل تلاقي مصالح القوى الكبرى، وهي منطقة حساسة للغاية، ولذلك شهدت منذ العام 2007م دخول كميات هائلة من الأسلحة، حيث إن أكثر من 90 قطعة حربية سواء غواصة أو ناقلة طائرات وغير ذلك تنتشر حالياً في هذه المنطقة التي أصبحت منطقة عسكرية بحتة.

وبهذا جعلت القوى الكبرى المنطقة تحمل طابعاً أمنياً وعسكرياً لإعاقة أيّ تحوّل ديمقراطي أو سياسي يصب لصالح الشعوب وقوى المعارضة في دولة البحرين والدول المجاورة، وذلك لكي تحافظ القوى الكبرى على مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتستقر الأنظمة الحاكمة التي وفرت وما زالت دعماً لوجستياً واستخباراتياً للقوى الكبرى.

هذا يفسر الحملة المزدوجة للأنظمة في البحرين والسعودية وغيرهما لتحويل الشيعة في البحرين إلى أقلية ذليلة ولتجفيف المناطق والجيوب الشيعية في المملكة العربية السعودية واليمن ومصادرة الإرادة السياسية للطائفة الشيعية في هذه البلدان.

- محور المقاومة الذي يضم الجمهورية الإسلامية وحركات المقاومة والشعوب الحرة بالمنطقة.

- محور الاستكبار العالمي الذي يضم أمريكا وبريطانيا وما يسمى بدول الاعتدال وأبرزها المملكة العربية السعودية.

دولة البحرين كنظام رسمي هي جزء من المحور الاستكباري بوصفها دولة اعتدال وحليف في القاموس السياسي الغربي، واعتبارها كذلك ليس وصفاً مجازياً، هو حقيقة تكشف عنه الوقائع، ومثل الدعم السياسي والعسكري اللوجستي الذي توفره دولة البحرين لمحور الاستكبار العالمي، كما تعتبر دولة البحرين ذات خاصية عسكرية مهمة للولايات المتحدة الأمريكية على ثلاث أصعدة: التدريب العسكري والتمويل والتوزيع العسكري، وإدارة ومباشرة العمليات العسكرية[1]،

1. انطلق أول تحول نوعي في عمليات التعاون والتنسيق العسكري والتدريبات المشتركة والمرصودة إعلامياً بين الإدارة الأمريكية ودول الخليج في عام 2004م، وفي شهر ديسمبر من عام 2007م أُقيم تدريب هو الأول من نوعه بين القوات العسكرية الأمريكية وبين عناصر مختارة من القوات الخليفية، وكان هدفه تقييم فعالية الدعم العسكري البحري للقوات المشتركة في الأزمات، وتعزيز التنسيق في هذا المجال بين قوات البلدين، كما صرحت العلاقات العامة

ولهذه الأسباب الجوهرية وصف الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله حفظه الله، بتاريخ 16 فبراير 2019م، في حفل تحت عنوان «هداة الدّرب» بمناسبة ذكرى شهادة قادة حزب الله، النظام الحاكم في البحرين في خطاب له، بأنه جزء من «التركيبة الأمريكية الصهيونية في المنطقة»[1].

للقاعدة العسكرية الأمريكية بالبحرين أن الهدف من هذه المناورة هو التدريب على كيفية تنسيق الجهود والإمكانات لمواجهة الإرهاب انطلاقاً من القاعدة العسكرية الأمريكية في البحرين.

وقد ذكر موقع «كلوبال سيكيوريتي» الالكتروني، وهو موقع متخصص في الشؤون الأمنية والعسكرية الدولية، أن القاعدة الأمريكية العسكرية في البحرين هي مركز التموين والبريد العسكري الرئيسي في منطقة الدول الخاضعة للقيادة البحرية المركزية في الشرق الأوسط.

وبِدءاً من عام 2005م تم تجهيز القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة بقدرة التموين والإمداد الاستراتيجي، ففي عام 2005م وحده تم إمداد القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج وجواره بما يقارب 35 مليون كيلو من المعدات والبريد العسكري انطلاقاً من دولة البحرين.

نظراً للأهمية المتعاظمة لدولة البحرين كموقع عسكري استراتيجي لمحور الاستكبار العالمي، قامت الولايات المتحدة بالاشتراك مع كل من بريطانيا والبحرين في سنة 2004م بإنشاء قوة بحرية مشتركة متمركزة في البحرين و إسمها «سي تي إف 152»، وهدف هذه القوة تأمين الخطوط البحرية الاقتصادية في منطقة الخليج ضد القوى العسكرية المناوئة ومراقبة النشاطات العسكرية والملاحية والمدنية في مياه منطقة الخليج.

1. اقرأ (كلمة السيد حسن نصرالله في مهرجان ذكرى الشهداء القادة)، من على الرابط الإلكتروني: http:almaaref.org

يقول الأستاذ عبدالوهاب حسين: «**التحالف الاستراتيجي بين البحرين وأمريكا، التي يربطها تحالف استراتيجي آخر وأهم مع كيان العدو الصهيوني، ولا شك أن التحالف الاستراتيجي بين البحرين وأمريكا، وهو التحالف الاستراتيجي الوحيد بين أمريكا ودولة عربية - حسب علمي - شأن البحرين في ذلك شأن دول الحلف الأطلسي!! لا شك أن هذا التحالف يلقي بظلاله على علاقة البحرين بالكيان الصهيوني!! وما اللقاء الصدفة إلا أحد مؤشراته، وربما تبرز مؤشرات جديدة في المستقبل القريب أو البعيد حسب التطورات وردود الفعل في الداخل والخارج!!**»[1]

اليوم، فإن القوات الأمريكية التي تهدد بضرب الجمهورية الإسلامية واستهداف المقاومة في العراق، والتي تقدم الدعم اللوجستي للحرب السعودية على اليمن، يقع مركز قيادتها في البحرين، تحت مسمى «القيادة العسكرية الأمريكية المركزيّة».

بعد انطلاق موجة الصحوة الإسلامية في 2011م حدث

---

1. كتاب ذاكرة شعب، جزء 1، الأستاذ عبدالوهاب حسين، صفحة 128، دار العصمة - البحرين (2009)

تصعيد كبير في الالتزام الدبلوماسي والعسكري تجاه الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة، ونظراً لاعتماد النظام الخليفي على الدعم السياسي والاقتصادي الأجنبي، فهو اليوم ينفذ سياسات وتوجيهات الداعمين، وعلى رأسهم أمريكا والسعودية والإمارات، وذلك من أجل الخروج من أزماته الثلاث: السياسية والأمنية والاقتصادية.

وهذا ما يفسر الاندفاع لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتصعيد العداء ضد الجمهورية الإسلامية، وبرود العلاقة مع تركيا، ودخول البحرين في الحلف العسكري ضد اليمن، وتأدية وزير خارجية البحرين دوراً متقدماً في الهجوم على خصوم الرياض وأبوظبي.

فالاندفاعة الخليفية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني هي بفعل توجهات الرياض وتوجيه الإدارة الأمريكية التي أصبحت تريد التزامات وأثمان سياسية واقتصادية جديدة من دول الخليج مقابل الحماية والرعاية السياسية والأمنية والعسكرية، ومن أبرز هذه الأثمان التطبيع السياسي والاقتصادي العلني

والسريع مع الكيان الصهيوني، فبتاريخ 17 سبتمبر 2017م نقلت وسائل إعلام إسرائيلية تصريحات للحاكم الخليفي حمد عيسى ندّد فيها بـ«المقاطعة العربية لإسرائيل»[1].

ويتعامل النظام الخليفي فيما يخص العلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران وفق السياسات الأمريكية - السعودية، بدرجة أولى، ووفق تطورات الداخل في البحرين، مما يجعل النظام الخليفي يرمي بأصل مشاكله على الجمهورية الإسلامية، بدل البحث عن الأسباب الحقيقية والواقعية.

بعد شيوع منهج المقاومة واستمرار الحراك الشعبي في عامه العاشر، ومرور النظام الخليفي بتحديات أمنية واقتصادية كبرى، وفشل المشاريع السعودية والأمريكية في المنطقة فقد رأت الإدارتان الأمريكية والبريطانية أن هناك حاجة ملحة لدعم النظام على كل الصعد السياسية والأمنية والعسكرية، من أجل

---

1. ملك البحرين يدين المقاطعة العربية لإسرائيل (BAHRAIN KING DENOUNCES ARAB BOYCOTT OF ISRAEL)، صحيفة جيروسلم بوست، تم الاقتباس بتاريخ 6 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:www.jpost.com

كسب ساحة الصراع في البحرين ضمن الساحات المتعددة على خارطة الشطرنج، والتي يلعب فيها لاعبون دوليون كأمريكا والجمهورية الإسلامية وروسيا وغيرهم.

سادساً: الدعم الغربي للنظام الخليفي

أولاً: انتهاكات حقوق الإنسان: رفضت الإدارة البريطانية في 4 مارس 2017م التصديق على بيان مشترك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة سجل البحرين السيء في حقوق الإنسان، بل وعرقلت بريطانيا إصدار البيان، ودعت مجموعة من الدول لعدم التصديق عليه بدعوى فشل البيان الأممي في الإشارة لإصلاحات مهمة قامت بها السلطة في البحرين في المجال الحقوقي والسياسي، حسب تعبير الإدارة البريطانية.[1]

كما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 15 مارس 2017م عن انتقاد التعديل الدستوري الذي أجرته السلطة

---

1. دور بريطانيا في قمع المعارضين (The UK's Role in BAHRAIN's Brutal Crackdown on Dissent)، منظمة بيرد لحقوق الإنسان، تم اقتباسه بتاريخ 9 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:reprieve.org.uk

الخليفية، بالسماح للمحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين، وهي الخطوة التي لاقت انتقادات حادة من منظمات حقوقية أبرزها هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد بمبنى الخارجية الأمريكية بيوم الثلاثاء 14 مارس 2017م قال المتحدث باسم الخارجية مارك تونر- تعليقاً على التعديل الدستوري الذي مرره المجلس الصوري بغرفتيه - إن بلاده «تتفهم خطر الإرهاب الذي يتهدد البحرين والمنطقة»[1].

ثانياً: الصعيد السياسي: عملت الإدارتان الأمريكية البريطانية إلى تحويل الأنظار عن سبب الصراع في البحرين وجذوره السياسية، وإظهاره كأزمة أمنية بين نظام سياسي شرعي وتشكيلات إرهابية، فقد صرّح السفير البريطاني سايمون مارتن لدى البحرين خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر السفارة بالعاصمة المنامة بتاريخ 1 أبريل 2017م: «نحن قلقون مما

1. المؤتمر الصحفي اليومي لوزارة الخارجية الأمريكية (Department Press Briefing - March 14, 2017)، وزارة الخارجية الأمريكية، تم الاقتباس بتاريخ 6 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:www.state.gov

تواجهه البحرين من الإرهابيين، وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك، وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدياً في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأنّ الإرهاب لا صديق له، كما نرفض تهديدات إيران للبحرين ودول الخليج»[1]، هذا وقد حاكمت الإدارة البريطانية المعارض البارز عبدالرؤوف الشايب بتهمة العلاقة مع إرهابيين، وقد قرّر البرلمان البريطاني في ديسمبر 2017م تصنيف 7 تنظيمات معارضة منها «سرايا الأشتر» و«سرايا وعد الله» و«سرايا المختار» كمنظمات إرهابية[2].

كما عمد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس بتاريخ 13 أكتوبر 2017م إلى زج الملف البحراني في سياق التصعيد

---

1. السفير البريطاني: قلقون مما تواجهه البحرين من إرهاب، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 7 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: http:alwasatnews.com

راجع الملحق المصوّر التوثيقي، الصورة (10)

2. قانون الإرهاب (Terrorism Act 2000 (Proscribed Organisations) (Amendment) Order 2017)، البرلمان البريطاني، تم الاقتباس بتاريخ 11 مايو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:hansard.parliament.uk

الأمريكي الجديد ضد إيران، وزعم بأن واشنطن لن تسمح «بنقل الأسلحة من إيران إلى أماكن مثل اليمن والبحرين»، وذلك في سياق تصريح أدلى به إلى وسائل الإعلام تعليقاً على خطاب ترامب الذي أعلن فيه تصعيد الموقف من الجمهورية الإسلامية وحلفائها.

وكجزء من التوظيف السياسي، وتسخير التشريع الأمريكي من أجل حماية الحليف الدكتاتوري، فقد أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 17 مارس 2017م قراراً تنفيذياً بإدراج القيادي في تيار الوفاء الإسلامي السيّد مرتضى السندي ومعارض آخر في قائمة الإرهاب الدولي[1]، وفي شهر أغسطس من عام 2018م أدرجت الإدارة الأمريكية معارض آخر وهو قاسم

1. قائمة الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية (State Department Terrorist Designations of Ahmad Hasan Yusuf and Alsayed Murtadha Majeed Ramadhan Alawi)، وزارة الخارجية الأمريكية، تم الاقتباس بتاريخ 9 مايو 2019م من على الرابط الإلكتروني:
https:www.state.gov

المؤمن على القائمة الأمريكية للإرهاب[1]، وأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً شرحت فيه مستلزمات هذا القرار، وهي عزل هؤلاء المعارضين عن مجتمعهم، وملاحقة ومصادرة أملاكهم، ومنع التعامل المالي أو غيره معهم، وتسهيل مهام الوكالات الأمنية والقضائية الأخرى لتقوم بمهامها في سبيل اتخاذ إجراءاتها القانونية.

وقد لاقى هذا القرار ترحيباً كبيراً من قبل وزارة الخارجية الخليفية، والصحف الموالية للنظام في البحرين، ومن قبل أمانة مجلس دول التعاون الخليجي، وعكس هذا القرار غير المسبوق تصعيداً سياسياً وأمنياً ضد المعارضين البحارنة، وارتفاعاً في مستوى الحماية الأمريكية التي توفرها أمريكا للنظام الخليفي الفاقد للشرعية.

كما سعى الجانبان الأمريكي - البريطاني والخليفي لتعزيز

---

1. وزارة الخارجية الأمريكية تضع قاسم المؤمن في قائمة الإرهاب (State Department Terrorist Designation of Qassim Abdullah Ali Ahmed)، وزارة الخارجية الأمريكية، تم الاقتباس بتاريخ 7 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:www.state.gov

«الدبلوماسية الأمنية»، وهي إعطاء السلك الدبلوماسي الأمريكي والبريطاني نفوذاً في القرارت الأمنية للأجهزة الخليفية، فبتاريخ 25 يوليو 2017م رشح دونالد ترامب الدبلوماسي جاستين هيكس سيبيريل سفيراً جديداً في المنامة خلفاً لويليام روبيك. والسفير الجديد في المنامة كان يحمل «خلفية أمنية واستخباراتية»؛ وهو يؤدي أدواراً أمنية في مواجهة الثورة التي تشهدها البلاد، وجاء تعيينه متسقاً مع السياسة الأمريكية الجديدة التي لا تؤمن بحقوق الإنسان، وترجّح المصالح التجارية مع الأنظمة القمعية على أيّ أمر آخر، وهو ما أفصح عنه ترامب شخصياً حينما التقى الحاكمَ الخليفي حمد عيسى في السعودية خلال القمة الأمريكية «الإسلامية» في الرياض شهر مايو 2016م[1].

ثالثاً: الدعم اللوجستي والتقني: ويظهر ذلك في حجم التجهيزات الأمنية وبرامج التجسس والتعقب التي زودتها

---

1. ترامب: لن يكون هناك أي التوترمع البحرين (Trump Says Ties With Bahrain Will Not be Strained Anymore)، رويترز، تم الاقتباس بتاريخ 7 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
https:www.reuters.com

الإدارتان الأمريكية والبريطانية للنظام الخليفي، ولا توجد أرقام دقيقة عن حجم الدعم اللوجستي والدعم المالي الذي تحظى به وزارة الداخلية الخليفية والأجهزة المرتبطة بها، كجهاز الأمن الوطني.

وكانت وكالة أنباء البحرين اليوم المعارضة، ومقرها لندن، قد نشرت بتاريخ 3 أغسطس 2017م نص مراسلة بين عضو البرلمان اللورد «بول سكرايفن» والخارجية البريطانية حول التخصيصات الحكومية لتقديم الدعم التقني الأمني لسلطات البحرين، حيث أقرت الخارجية البريطانية بأن المبالغ المخصصة للبحرين للبرامج الأمنية للسنة المالية 2016-2017م؛ بلغت 2 مليون جنيه استرليني وتم استقطاعها من صندوق الصراع والاستقرار والأمن، موضحاً بأنه تم صرف 1.52 مليون جنيه استرليني منها[1]، يذكر أن اللورد «سكرايفن» عضو في مجلس اللوردات البريطاني عن حزب الديمقراطيين

1. الحكومة البريطانية تقرّ بتخصيصها 2 مليون جنيه استرليني لتقديم مساعدات تقنيّة لحكومة البحرين، أنباء البحرين اليوم، تم الاقتباس بتاريخ 7 يوليو 2019م من على الرابط الإلكتروني: https:www.bahrainalyoum.co.uk

الأحرار، وعُرف بمساءلته لحكومة المحافظين عن مواقفها فيما يتعلق بالتطورات الجارية في البحرين.

رابعاً: الاستفادة من الخبرات والقدرات الأجنبية: استطاع النظام أن يحصل على إمكانات تقنية ولوجستية وتدريب من داعميه، وعلى رأسهم الإدارتان الأمريكية والبريطانية، وتمَثّل ذلك في:

- مشاركة الخبراء الأجانب في غرف العمليات، وإدارة عمليات التحقيق والتعقب.
- توفير برامج التجسس والتعقب على الإنترنت والاتصالات الصوتية.
- الاعتماد على التواجد العسكري الأجنبي في المياه الإقليمية لتوفير شبكة حماية للحدود البحرية.

الخطوات الأمريكية والبريطانية المذكورة لها دلالات عميقة، وبينها أن رعاة النظام الخليفي قلقون فعلاً، كما صرّحوا من تصاعد الثورة والمقاومة ضد النظام الخليفي، الذي أصبحت

تحيط به الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وأنهم يخشون على مصالحهم التي ستتضرّر عندما يحصل شعب البحرين على حقه في إدارة بلاده بشكل ديمقراطي، حيث تتعارض مصالح الشعوب الحرة مع مصالح الدول الاستعمارية والعدائية.

حيثيات القرارات والخطوات الأمريكية والبريطانية تكشف، وبشكل علني فاضح، العداء لشعب البحرين ومطالبه، والانحياز للدكتاتورية، ولا يستبعد أن تطال القرارات الأمريكية والبريطانية وخطواتهما كل أطياف المعارضة، ولكل من يتجاوز الخطوط الأمريكية الحمراء مستقبلاً، بل قد تم ذلك بالفعل، وما محاكمة أمين عام جمعية الوفاق سوى إجراء أمريكي وبضوء أخضر من رعاة النظام وحماته السياسيين.

الانتماء للمحور المقاوم

كان الرد الشعبي حول دور الإدارتين البريطانية والأمريكية في قمع الشعب البحراني أكثر حدة خلال السنوات الماضية، حيث خرجت العديد من التظاهرات المناوئة لهما، والتي جرى

فيها سحق أعلام الدولتين تحت الأقدام، وتحميلهما مسؤولية القمع والقتل، وكذلك تصاعدت المشاعر العدائية ضد إدارتي الدولتين بسبب دعمهما للكيان الصهيوني، وتصريحي ترامب «بدعم النظام وعدم أولوية حقوق الإنسان»، و«نقل السفارة الأمريكية للقدس».

بناء على هذا الواقع الذي تثبته مصاديق العداء الرسمي الأمريكي والبريطاني لأهداف شعب البحرين ومطالبه وقضيته، وبناءً على الالتزام الديني والعقائدي يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بأنه جزء من محور المقاومة، وأن أهدافه الوطنية لا تنفك عن فلسفته بأن العمل السياسي هو عمل متكامل مع رؤيته لما يدور في الجوار الإقليمي وإدراكه بأن هناك مسؤولية إلهية ووطنية للتأثير والوقوف إلى جانب قوى الحق والارتباط معها ارتباطاً استراتيجياً، وإن تفعيل السياسة الخارجية الفاعلة هو أولى شروط ولادة هذا الارتباط الاستراتيجي، ويطمح تيار الوفاء الإسلامي أن يلعب دوراً فاعلاً في محور المقاومة ويمارس دوره في أن يكون من الممهدين لظهور صاحب الزمان أرواحنا له

الفـداء.

يقـول الأسـتاذ عبدالوهـاب حسـين: «**أرى بـأن واجـب الشـعوب والقـوى الإسـلامية والقوميـة والوطنيـة الشـريفة الانحيـاز الكامـل إلـى المحـور المناهـض للمشـروع الصهيـو - أمريكـي الاسـتكباري، وأن تتخلـص مـن العصبيـات الجاهليـة: العرفيـة والمذهبيـة والطائفيـة وغيرهـا فـي مواقفهـا الإسـلامية والقوميـة والوطنيـة، وتسـعى للتغلـب علـى الصعوبـات الجغرافيـة والسياسـية وغيرهـا التـي تقـف فـي وجههـا، فعلـى ذلـك يتوقـف مسـتقبل الإسـلام العزيـز والمنطقـة، وهمـا أمانـة فـي أعناقنـا جميعـاً ونحـن مسـؤولون عنهمـا أمـام الله ﷻ والتاريـخ**»[1].

يقـول أيضـاً: «**يعتبـر الالتزام العملـي بنظريـة الولـي الفقيـه - بغـض النظـر عـن التأسـيس العلمـي للنظريـة لـدى الفقهـاء - سـبيلاً لتوحيـد الـرؤى والمسـار لـدى الشـيعة الإماميـة فـي مواجهـة مشـروع الشـرق الأوسـط الكبيـر، وينسـجم هـذا الالتزام - سياسـياً - مـع فكـرة المحـاور**

1. كتـاب ذاكـرة شـعب، جـزء 2، الأسـتاذ عبدالوهـاب حسـين، صفحـة 256، دار العصمـة - البحريـن (2009)

الرئيسية التي سوف تبرز في ساحة الصراع المذكور، والتحالف المطلوب إسلامياً وقومياً فيه - كما سبق توضيحه - ولا يضر ذلك بالاستقلال الوطني»[1].

1. نفس المصدر السابق، صفحة 257

الرؤية (4): حقوق الإنسان وفق رؤية إسلامية[1]

اتسم العمل في مجال حقوق الإنسان في البحرين بأهمية خاصة، حيث لعب دوراً في تعريف الناس بحقوقهم ليسعوا لنيلها، وتعريفهم بأهمية التوثيق الحقوقي من أجل الملاحقة السياسية والإعلامية والقضائية لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وبفضل التأسيس والقيادة المتميزة للقيادي في تيار الوفاء الإسلامي والرمز الحقوقي عبد الهادي الخواجة، أصبح النشاط الحقوقي في البحرين متطوراً وفريداً من نوعه على مستوى الشرق الأوسط.

تستعرض هذه الرؤية عدة عناوين تلخص رؤية تيار الوفاء الإسلامي لموضوع حقوق الإنسان من وجهة نظر إسلامية:

1. العمل الحقوقي في البحرين.
2. حقوق الإنسان في المدرسة السائدة.
3. حقوق الإنسان في المدرسة الإسلامية.

---

1. للإطلاع على النظرية الحقوقية في الإسلام، راجع كتاب النظرية الحقوقية في الإسلام الجزئين الأول والثاني للشيخ محمد تقي مصباح اليزدي حفظه الله

4. تأسيس حقوق الإنسان في البحرين على ضوء المدرسة الإسلامية.

العمل الحقوقي في البحرين

هناك عدة منظمات حقوقية تعنى بالبحرين، بعضها يمارس العمل الحقوقي المحترف والشامل مثل الجمعية البحرينية الأمريكية لحقوق الإنسان في البحرين، ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة سلام، وهناك عدة لجان حقوقية تمسك بملفات متخصصة مثل لجنة الطفل التي يديرها بعض النشطاء ولجنة ضحايا التعذيب التي انكفأ دورها في نهاية 2010م نتيجة للمطاردة الأمنية لبعض عناصرها الرئيسيين، ومحل الحديث فيما يأتي هو اللجان الحقوقية المحترفة.

اعتمدت اللجان والمؤسسات الحقوقيّة في البحرين في عملها على بنية إدارية متشابهة، حيث يدير المؤسسة رمز حقوقي محترف مهنياً وإدارياً، والذي بدوره يقوم بإدارة عدة أفراد مدرَّبين ليمسك كل منهم بملف حقوقي كملف الرصد والترجمة والمراسلات الدولية والعلاقات الإعلامية والتقارير،

وغير ذلك. كما تعمد اللجنة الحقوقية المحترفة على تشكيل عناصر رصد في مناطق مختلفة من البحرين، بحيث يرتبطون برئيس ملف الرصد حيث تغذي العناصر المناطقية ملف الرصد بالمعلومات اللازمة المتعلقة بالانتهاكات بشتى أنواعها وتصنيفاتها، وتعتمد المؤسسة الحقوقية على الدورات التدريبية لتهيئة كوادر وعناصر حقوقية مناطقية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

نجحت المؤسسات الحقوقية في البحرين على مستوى التأسيس والممارسة، فأصبحت مصدراً موثوقاً للمعلومة على المستوى الدولي، وأصبح لها علاقاتها الدولية الواسعة، وتسنّم عناصرها مراكز حقوقية دولية مرموقة نجحت في إعداد ملفات حقوقية متكاملة، وهي ملفات صالحة للمرافعات القضائية وإدانة السلطة على المستوى الدولي متى ما وجدت إرادة سياسية لدى القوى الإقليمية لعدم إعاقة محاكمة النظام البحريني في المحاكم الدولية.

حقوق الإنسان في المدرسة السائدة

تأثرَّ معظم مؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة والعالم بالمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الدولي والتي انبثقت من أوروبا بعد انتصار الثورة الفرنسية، فانتشرت مراكز حقوق الإنسان تباعاً لتكون مرجعياتها الفكرية وطرق ممارساتها متشابهة ومتطابقة لحد كبير، ويمكن تصنيف أهم ملفات حقوق الإنسان في المدرسة السائدة كتلك المتعلقة بحقوق العمال والمرأة والسجناء وحقوق المستهلك والأقليات والسكان الأصليين والطفل والمهاجرين وغيرها، كما تصنف بعض المؤسسات الحقوقية ملفات حقوق الإنسان وفق التقسيم التالي:

الفئة الأولى: تتناول الحقوق الفردية والشخصية.

الفئة الثانية: تتناول علاقات الفرد بالمجموع أو بالدولة.

الفئة الثالثة: تشمل الحريات العامة والحقوق الأساسية.

الفئة الرابعة: تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

نظراً لوجود الدعم اللوجستي والمؤسسي والاحتضان الدولي

والشعبي لمدرسة حقوق الإنسان السائدة وطول الممارسة النسبي فقد تراكمت لديها التجارب والخبرات، وتحسنت لديها وسائل الرصد والتوثيق والنشر والتقرير وآليات العمل في مؤسسات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، وإن لم تتوفر آليات أممية ودولية ملزمة لنتائج العمل الحقوقي وملفاته ومخرجاته، من قبيل:

1. إنصاف الضحايا مادياً ومعنوياً وقضائياً.
2. ملاحقة منتهكي حقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة.
3. تأهيل ضحايا الانتهاكات.

بينما حققت هذه المؤسسات أهداف أخرى منها:

1. نشر الثقافة الحقوقية وتعريف شعوب العالم بحقوقها الأساس.
2. إزعاج بعض مرتكبي الانتهاكات والتضييق عليهم في بعض شؤونهم.
3. التخفيف من وتيرة الانتهاكات وشدتها في بعض دول العالم.

حقوق الإنسان في المدرسة الإسلامية

تتميز مدرسة حقوق الإنسان في الإسلام بالتطور والغنى على المستوى النظري والتي أثراها القرآن الكريم وأحاديث وسيرة المعصومين عليهم السلام، ولكنها عانت من قصر التجربة على مستوى الممارسة، ويعتبر الإسلام بحق هو واضع أسس ومبادئ حقوق الإنسان للبشرية قبل 14 قرناً، حيث أتى الإسلام وكرّم الإنسان، وحمى حقوقه، سيما المرأة والطفل، حيث كانت المرأة عاراً قبل مجيء الإسلام والطفلة تستحق الدفن حية، وكان التمييز شائعاً، وقيم الجاهلية تحكم الثقافة العامة للبشر، فغير الإسلام كل هذا، وأتى بمنظومة متكاملة لحقوق الإنسان، والتي مورست كمنهج متكامل خلال وقت قصير في الصدر الإسلامي قبل أن يبتعد المسلمون عن النهج السويّ والإسلام المحمدي الأصيل.

وينظر الإسلام إلى الإنسان نظرة راقية فيها تكريم وتعظيم، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا

تَفْضِيلاً﴾[1].

وهذه النظرة جعلت لحقوق الإنسان في الإسلام خصائص ومميزات خاصَّة، مِن أهمِّها شموليَّة هذه الحقوق؛ فهي سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، كما أنها عامَّة لكل الأفراد، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، دون تمييز بين لون أو جنس أو لغة، وهي كذلك غير قابلة للإلغاء أو التبديل؛ لأنها مرتبطة بتعاليم ربِّ العالمين، وقد قَرَّرَ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله في خطبة الوداع، التي كانت بمنزلة تقرير شامل لحقوق الإنسان، حين قال صلى الله عليه وآله: «... **فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ**» حيث أكَّدت هذه الخطبة النبويَّة جملة من الحقوق؛ أهمُّها: حرمة الدماء، والأموال، والأعراض..، وقول الإمام علي عليه السلام في رسالته لواليه على مصر مالك الأشتر: «**الناس صنفان، أخ في الدين أو نظير لك في الخلق**».

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الراحل

---

1. الإسراء: 70

روح الله الموسوي الخميني رضوان الله تعالى عليه أصبح موضوع حقوق الإنسان قضية متجددة، وأصبح من الضروري للمدرسة الإسلامية أن تفعّل منهجها الحقوقي وأن تصيغ الفهم العام لحقوق الإنسان للبشرية وخاصة في العالم الإسلامي، حيث لم تستطع المدرسة الحقوقية الغربية تعريف وحماية حقوق الإنسان بما ينسجم مع فطرة الإنسان وبشريته، ويقود إلى إنصاف الضحايا وملاحقة المرتكبين، وغالباً ما خضع موضوع حقوق الإنسان للمصالح السياسية الضيقة.

المفارقة هي أن القوى الاستكبارية قد أصبحت تحارب الجمهورية الإسلامية والحركات التحررية تحت عناوين حقوق الإنسان، وأصبح الشغل الشاغل للدول المستكبرة هو محاصرة دول وقوى التحرر من خلال اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، حتى أن بعض أنصار الثورة الإسلامية في إيران قد انقلب عليها فيما بعد، واتهمها بقضايا كيدية خلاصتها انتهاك الجمهورية الإسلامية لحقوق الإنسان، وذلك يؤكد نتيجتين هامّتين:

1. أن القوى الاستكبارية ستقف ضد قوى التحرر حتى بعد

انتصارها بدعوى انتهاك حقوق الإنسان، بل وستستخدم هذه الدعوى كسلاح سياسي ضد القوى والشعوب المتحررة.

2. أن بعض أنصار الثورة والحرية اليوم من المؤمنين بحقوق الإنسان وفق النظرة الغربية على مستوى النظرية والتطبيق، قد يقفون ضد المؤسسات الدينية والسياسية والقضائية، أو بعد مرحلة الانتصار قد يقفون ضد بعض الأحزاب المؤمنة التي ستصل للسلطة مستقبلاً، وسيثيرون موضوع حقوق الإنسان في العملية السياسية الجديدة، حيث أن أصدقاء وحلفاء الأمس قد يصبحون خصوم المستقبل.

ولعل ما يهيئ لهذين الأمرين هو:

1. جنوح السياسة الشيطانية لدول الاستكبار في استغلال الملف الحقوقي استغلالاً سياسياً للتضييق على قوى وشعوب التحرر.

2. أن القوى والتشكيلات المعارضة اليوم، والتي ستنتصر

في معركة الحرية تنتمي لمدارس حقوقية مختلفة فبعضها إسلامي وبعضها ليبرالي، وهذا قد يؤدي لخلاف حول مفهوم ومصاديق حقوق الإنسان في النظام السياسي الجديد، ومثال على الملفات الخلافية المحتملة، والتي قد تكون محل تجاذب حتى بعد الانتصار هو ملف الأحوال الشخصية، والذي ترى بعض القوى الوطنية والحقوقيين ضرورة عدم إدخال الدين في وضع ضوابطه، بينما ترى القوى السياسية الدينية ضرورة تقنين الأحوال الشخصية ومراقبة تنفيذه على ضوء المنهج الإسلامي، وهنا تبرز الحاجة لتفعيل المدرسة الحقوقية في البحرين على ضوء المنهج الإسلامي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، ومنع الاستغلال السيء لموضوع حقوق الإنسان في مرحلة الدولة والنظام في مرحلة الانتصار.

أهداف منظومة حقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية

1. تكليف الإنسان بجملة حقوق وواجبات ابتداءً من

علاقته بنفسه ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ أُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ﴾[1]، فينظر الإنسان إلى حقوق نفسه وواجباته المادية والمعنوية تجاه روحه وجسده، ويكون حب الله سبحانه والخوف من عقابه هو الضابط والضمانة لحقوق النفس والجسد، ولعل رسالة الحقوق للإمام زين العابدين تعبّر عن هذا المقصد المهم.

2. صيانة حقوق البشر والحيوان والنبات من الظلم والاعتداء البشري من خلال تحريم وتجريم الاعتداء على حقوق الخلق وجبر ضرر المتضررين وتعويضهم أو تخفيف الضرر من الضرر الناجم بفعل الكوارث والأحداث الطبيعية، .

3. أن تكون حقوق الإنسان مفهوم إنساني لا يتعلق بالنزاع السياسي أو الصراع العرقي أو الاختلاف الديني وغير ذلك من الأسباب المحتملة التي قد تدفع البشر إلى انتهاك الحقوق، حيث جعل الله سبحانه للخلق حقوقاً ثابتة غير قابلة للمصادرة تحت أي ظرف.

---

1. الحشر: 19

4. تعويض المتضررين من الانتهاكات عبر تشريع الدية والتأهيل وجبر الضرر.

5. نشر ثقافة حقوقية مرتبطة بالفهم الإسلامي لموضوع الحقوق والواجبات والحريات الشخصية والاجتماعية.

تأسيس حقوق الإنسان في البحرين على ضوء المدرسة الإسلامية

هناك تطابق كبير في الكثير من مقاصد وأهداف العمل الحقوقي بين المدرسة السائدة والمدرسة الإسلامية، كما أن هناك بعض الفروقات بين المنهجين، وإذا أضفنا لذلك الرغبة في تجنب بعض الإشكالات في الملف الحقوقي للشعب في المرحلتين قبل وبعد الانتصار، فإننا نستشعر الحاجة إلى تفعيل مؤسسة حقوقية إسلامية شاملة تمارس العمل الحقوقي بنفس ومنهج إسلامي يبني على عناصر القوة في المدرسة السائدة، ويسعى للتطوير عليها، وتكون لهذه المؤسسة الحقوقية الإسلامية دوراً أساس في التأسيس لثقافة متطورة لحقوق الإنسان باعتبار الإسلام العظيم هو المصدر الأول

لحقوق الإنسان الذي سبق كل المناهج الوضعية زمناً ونوعاً.

هناك سبب آخر ووجيه لإنشاء مؤسسة حقوقية ذات بعد إسلامي هو أن هناك بعض الملفات الحقوقية الطارئة للثورة ولم تحظَ بعد بالرعاية الحقوقية الكافية، ومنها:

- جملة من الانتهاكات والأضرار المعنويّة، مثل الإبادة الثقافية والتغريب، وهما من الأضرار المعنوية الفادحة، وساحة يلعب فيها النظام بقوة لتدمير النسيج الثقافي والاجتماعي للشعب.

- ملف المهجّرين عن أوطانهم، وأعدادهم بالمئات، بل أصبحوا بالآلاف إذا أخذنا أعداد من تم تهجيرهم من البحرين على فترات متفاوتة خلال حكم آل خليفة للبحرين.

- ملف المطلوبين والمطاردين أمنياً، فهناك العشرات من الشباب الميداني الناشط في كل مناطق البحرين من هم مطلوبون أمنياً ويعيشون حياة غير مستقرة، وهذه الفئة

لا تنال الرصد والتوثيق من قبل المؤسسات الحقوقية التقليدية في البحرين.

- ملف الجرحى، حيث أُصيب الكثير من الجرحى في الاحتجاجات اليومية ضد النظام الظالم، وفي مرات كثيرة لا يحظى جرحى الاحتجاجات على الرعاية الكافية بسبب القصور أو التقصير في الإمكانات أو بسبب نقص في الرصد والتوثيق، وعدم وجود ملف حقوقي متكامل يعنى بجرحى الاحتجاجات.

- ملف المحرومين من التعليم الجامعي، حيث يعمد النظام الظالم إلى تجفيف المؤسسات التعليمية من الطلبة الناشطين والثوريين، بل ويعمد إلى جعل البيئة التعليمية غير مناسبة للمتفوقين دراسياً من الفئات المعارضة للنظام في المجتمع، ولحد الآن لا يوجد ملف حقوقي يرصد الحصار التعليمي رصداً علمياً ويوثق الأعداد الشبابية المتضررة من سياسة التعليم المجحفة من أجل دعمها وتشجيعها على الدراسة في داخل

وخارج البحرين.

نحو بلورة المدرسة الحقوقية الإسلامية

يرى تيار الوفاء الإسلامي أنه من أجل بلورة المدرسة الإسلامية في حقوق الإنسان على مستوى المنظومة الفكرية والتنظيم والممارسة فهناك حاجة لعقد مؤتمر فكري أو ورش عمل موسعة بين أصحاب الشأن في الحوزات الدينية والأحزاب الدينية وناشطي المجتمع الحقوقي والمدني في الملفات الحقوقية المتعددة، بحيث يخلص هذا الجهد إلى:

1. صياغة مبادئ وأطر حقوق الإنسان على ضوء الرؤية الإسلامية اعتماداً على النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة المعتمدة وتراث الأئمة المعصومين كرسالة الحقوق للإمام زين العابدين عليه السلام.

2. إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان الإسلامية، من قبيل المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان، ومحكمة حقوق الإنسان، ومركز التدريب، ومركز الدراسات والإحصاء

والتوثيق، وغير ذلك.

3. التعريف بآليات العمل مع المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان.

4. إنشاء النظام الإداري لمؤسسة حقوق الإنسان الإسلامية والمؤسسات الأخرى المرتبطة بها.

5. تشكيل خارطة الشبكة المهنية والاجتماعية لمؤسسات حقوق الإنسان الإسلامية.

يؤمن تيار الوفاء الإسلامي أن البحرين بحاجة لمؤسسة حقوقية ذات فكر إسلامي أصيل، يمكن أن تدافع عن حقوق الإنسان وتثقيف المجتمع بحقوقه وواجباته، ورصد القصور والتقصير والتجاوزات في مجال رعاية هذه الحقوق، وتضع آلية لتوثيق ورصد ذلك، وتشكل ملفات علمية دقيقة وموثقة لإنصاف المتضررين، ويكون عملها وثيقاً مع المحاكم الجنائية والمؤسسات الحقوقية الأخرى في الداخل والخارج.

الرؤية (5): أطروحة التكامل

لقد نالت أطروحة التكامل التي تقدم بها تيار الوفاء الإسلامي مطلع العام 2009م حظاً وافراً من المناقشة والحوار وتبادل الرأي على مستوى النخب والجماهير، وقد استطاعت الأطروحة البروز كخيار واقعي يمكن أن يلملم شتات قوى المعارضة على اختلاف مناهجها وخياراتها، وأن تخلق بصيصاً من الأمل بإمكان ولادة حالة جديدة متقدمة في العلاقات المستقرة والمنتجة والتعاون على مستوى المشتركات بين قوى المعارضة، مبتعدة بذلك عن الحدية والتفكك والصراع البيني وما يمكن أن يترتب عليها من عواقب وخيمة على الساحة الوطنية وقوى المعارضة ومصالح المواطنين، ولتضع مانعاً للخصومة والقطيعة والتوتر وسوء الفهم بين قوى المعارضة، وفي هذه الرؤية يحاول التيار أن يبيّن رأيه في أهم المسائل التي دارت حولها الحوارات والمناقشات المتعلقة بأطروحة التكامل في سبيل مزيد من إخصاب الحوار وزيادة وتيرة الأمل المتصاعد، لا سيما وقد لمس التيار تقدم حالة التفهم والقبول

لأطروحة التكامل نخبوياً وجماهيرياً.

مفهوم التكامل

في اللغة: يعني كمل الشيء، وتمت أجزاؤه أو صفاته، وثبتت فيه صفات الكمال، وأكمل الشيء: أتمّه، وتكامل الشيء: كمل شيئاً فشيئاً، وتكاملت الأشياء: كمّل بعضها بعضاً، والتكملة هي ما يتم بها الشيء، والكامل له معاني عديدة، منها:

1. الجامع لصفات الكمال والمناقب الحسنة في فنّه، مثل: الطبيب الكامل هو الطبيب الذي لا تنقصه صفة من صفات فن الطب.
2. المتكامل الأجزاء.
3. ما تم في مقابل ما لم يتم.

وفي الاصطلاح للتكامل مفاهيم عديدة، منها:

1. الانتقال من حالة الغموض إلى حالة الوضوح، ومن حالة التشتت إلى حالة الائتلاف، ويقابل التكامل على

هـذا الأسـاس الغمـوض والتشـتت.

2. انضمـام كيانـات مختلفـة ومتفرقـة إلـى بعضهـا البعـض بحيـث تتجنـب بعـض الخسـائر وتسـتطيع الوصـول إلـى درجـة مـن القـوة والقـدرة وتحقيـق مكاسـب لا تسـتطيع الوصـول إليهـا بـدون هـذا الانضمـام، ممـا يحفـز الأطـراف نحو التكامل، وتسمى الوحدة القائمة بين الكيانات على هـذا الأسـاس بالوحـدة التكامليـة.

3. تصـرف الأفـراد والأطـراف بطريقـة تـؤدي إلـى التوافـق والانسـجام والتآلـف والتسـاند والاعتمـاد المتبـادل بحيـث تشـكل فـي مجموعهـا وحـدة أو نظـام ضمـن إطـار قيمـي مشـترك وتكـون خصائـص الوحـدة أو النظـام ككل غائبـة فـي أي مـن العناصـر المكونـة وحدهـا بشـكل منفـرد، ويـؤدي الأفـراد والأطـراف وظائفهـم دون احتـكاك وبمـا يحقـق مصلحـة الجميـع.

جوهر ومقومات التكامل

1. قد تطلق كلمة التكامل ويراد منها عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة.

2. أن التكامل يكون بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية.

3. أن التكامل يكون بين أطراف يتوفر كل منها على عناصر غير متوفرة في الآخر، مثل: التكامل الاقتصادي بين طرف يمتلك القوى البشرية والسوق الواسعة وطرف يمتلك الخبرة ورأس المال.

4. للتكامل مقومات لابد من توفرها من أجل تحقيق النجاح المطلوب، منها:

- الاشتراك في المكاسب والتضامن في الخسارة.

- وجود درجة من الملائمة والهوية أو الولاء والمصالح المشتركة.

- إمكانية إقامة الاتصال والتفاعل بين أطراف التكامل.

- القناعة المتبادلة بين الأطراف الداخلة في مشروع التكامل بأنها تشكل حالة تكاملية مع بعضها البعض، وإجراء التنسيق بينها في إطار أدبي وقيمي موثق، بعيداً عن القبول والاجتهادات الفردية، والنزول على آليات متوافق عليها في عملية التنسيق، وتحمل المسؤولية من قبل الجميع على أساس المبادئ والقيم المشتركة بينهم.

- إن عملية وممارسة التكامل قد يكون معلناً، وقد يكون خافياً.

أطروحة تيار الوفاء في التكامل

كان النداء الأول لتيار الوفاء الإسلامي في بيان الانطلاق هو الدعوة إلى وحدة الكلمة والتكامل في الأدوار، وهذا هو نص النداء كما جاء في بيان الانطلاق: «**إن هذه المرحلة الخطيرة لتفرض على كافة فئات الشعب وأطيافه، وأفراده ومؤسساته، أن**

يؤسسوا لمرحلة جديدة تقوم على: وحدة الكلمة، والانسجام، ورص الصفوف، والتنسيق، والتلاقي، والتمسك بالعمل المشترك: الإسلامي والوطني، فلم يعد بالإمكان أبداً القبول بثقافة التعصب والتشتيت والإقصاء، ففي ذلك إضعاف للجميع، وتشتيت للطاقات الخلاقة للشعب، وتقوية للنظام الظالم الذي يضطهد الجميع، ولا نعني بالوحدة هنا إلغاء الوجودات والقناعات وتغييب الرأي الآخر، وإنما هي الوحدة التي تقوم على تفهم الآخر والاعتراف به، وتنوع الأدوار وتكاملها، والعمل على ضوء المشتركات، وعدم إضعاف الآخرين، والحذر من تضييع البوصلة وتحويل الصراع إلى غير وجهته»[1].

استراتيجية التكامل لدى تيار الوفاء

تعبّر أطروحة التكامل عن رؤية استراتيجية لتيار الوفاء الإسلامي في الإدارة السياسية على مستوى المعارضة للساحة الوطنية، وذلك لدواعي عديدة، منها:

1. أن ما يقوم به كل طرف من العاملين من داخل أو خارج

1. - راجع ملحق (1): «بيان الانطلاق»

العمليـة السياسـية، أو مـن طـرف المشـاركة أو المقاطعـة ونحوهمـا يحتـوي فـي الواقـع وعلـى ضـوء الـرأي الآخـر علـى سـلبيات كبيـرة أو صغيـرة، ولكنـه ليـس شـراً مطلقـاً بحيـث لا يمكـن التلاقـي والتنسـيق والتعـاون بيـن الأطـراف مـع وجـوده بـأي حـال مـن الأحـوال، فالتكامـل إنمـا يقـوم علـى أسـاس النقـاط المشـتركة وبيـن مـا يصلـح، ووجـود السـلبيات والاختـلاف فـي جوانـب أخـرى .وإن كانـت جوهريـة .لا يمنـع مـن التكامـل مادامـت للتكامـل مبرراتـه لتجنـب الخسـائرأو لجلـب المصالـح.

2. أن مـا يعجـزعـن القيـام بـه طـرف، يمكـن أن تقـوم بـه أطـراف أخـرى، فـإذا اجتمعـت الجهـود إلـى بعضهـا وتكاملـت فسـوف تعـود بنتائـج إيجابيـة أفضـل بالتأكيـد لصالـح الوطـن والمواطنيـن.

3. توفيـر ظـروف أفضـل لعمـل جميـع الأطـراف، بحيـث يعمـل كل طـرف لتحقيـق أهدافـه مـن خـلال رؤيتـه وبرامـج عملـه دون الاحتـكاك البينـي والانشـغال بالآخـر، ويكـون

التركيز على نيل الحقوق من السلطة وتحقيق الأهداف المشتركة.

4. من الخطأ تصور أن الانتصار لخيارات أي طرف من الأطراف السياسية في الظروف الراهنة على الساحة الوطنية لا يكون إلا بمحاربة خيارات الأطراف الأخرى وإلغائها، وذلك في ظل تبني رموز دينية كبيرة وتيارات جماهيرية واسعة وقوى سياسية محسوبة على المعارضة لقناعات وخيارات سياسية مختلفة، فتصور الانتصار لخيار سياسي على حساب الآخر في الوقت الحاضر غير واقعي، وهو تصوّر جامد لا يدرك المتغيرات، ولا يأخذ جميع المكونات بعين الاعتبار في فهم المعادلة السياسية وإدارة الموقف السياسي، وسيؤدي - لو عمل به - إلى فشل جميع الأطراف، بل هو انتحار سياسي إرادي ناتج عن سوء التقدير وسوء الإدارة.

فالمواجهة البينية بين قوى المعارضة تؤدي إلى

إضعافها وتشتت جهودها وفشلها وتشرذم مريديها وتصادمهم، وهذا ليس في مصلحة المعارضة ولن يخدم أي من خياري المشاركة والمقاطعة في العملية السياسية بأي وجه من الوجوه، والمستفيد الوحيد من ذلك هي السلطة وحدها، والخاسر هو الشعب والمعارضة، وهي أعظم هدية مجانية تقدمها المعارضة للسلطة، ودليل على سوء التفكير وسوء الإدارة، هذا وقد استفادت السلطة كثيراً من الاختلاف بين قوى المعارضة، وكادت أن تنجح في خلق الفتنة في أكثر من محطة لولا توفيق الله سبحانه في تجاوزها وحكمة المؤمنين المتصدين للساحة.

5. أن الآليات السياسية، بما فيها خيار المشاركة أو المقاطعة للعملية السياسية، ليس هو كل شيء على الساحة الوطنية، فالمطالب والأهداف التي تقف وراء أي خيار هي بلا شك أكثر أهمية من الخيار نفسه، وهذا يتطلب تجاوز حدود الخيار والتركيز أكثر على حسن إدارة الموقف على ضوء الرؤية الشاملة لمكونات الساحة

والثوابت الإسلامية والوطنية، وبما يمنع وقوع الضرر الأكبر على الأهداف، ويساهم بشكل أفضل في تحقيق الأهداف وتحصيل المطالب.

الرؤية تأسيس لحالة جديدة

لقد بلور تيار الوفاء الإسلامي رؤيته حول مجمل القضايا والشؤون السياسية وغيرها، وهي خلاصة لنقاشات واسعة ومعمقة وورش عمل وملاحظات أتت من علماء كبار ومحامين ومثقفين وسياسيين وغيرهم، ورؤية التكامل أسست لحالة جديدة ولوعي جديد للساحة وللإدارة السياسية، فالأطروحات التي سبقتها كانت أحادية، أما الرؤية فقد طرحت التكامل، على اعتبار أن أي خيار أو موقف سياسي - كالمقاطعة مثلاً- للعملية السياسية ليست مطلوبةٌ في نفسه، وإنما هو مطلوب من أجل تحقيق الأهداف والإصلاح الحقيقي كمفهوم قرآني، فقد كانت انتفاضة الكرامة وثورة 14 فبراير ومئات الشهداء الذين سقطوا فيهما وآلاف المعتقلين ومئات المهجرين والمبعدين من أجل المشاركة في عملية سياسية حقيقية قائمة على إرادة

الشعب الحرة، وليس المقاطعة، إلا أن المشاركة الحالية لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف - وهي الغاية المطلوبة من المشاركة - بل هي عقبة في تحقيقها.

إشكالات حول أطروحة التكامل

وقع البعض في فهم خاطئ لطرح مبادرة التكامل من جهات عديدة، منها:

1. البعض ربط القبول بأطروحة التكامل بقبول الأطراف الأخرى المعنية بها لها، وهي لم تقبل، فاعتقد البعض ألّا قيمة عملية لهذه الأطروحة.

2. البعض رأى بأن أطروحة التكامل فيها مراعاة إلى الأطراف التي تقبل بخيارات سياسية بعيدة عن الفكر الممانع والثوري، كخيار المشاركة في العملية السياسية على حساب الأطراف المقاطعة.

3. البعض رأى بأن أطروحة التكامل تضعف الخيارات والرؤى الاستراتيجية للتيار في الوقت الذي يسعى تيار

الوفاء لتقوية خياراته الاستراتيجية.

4. البعض ادعى التهافت العلمي بين مقتضيات مقاطعة العملية السياسية وأطروحة التكامل.

5. كما أشكل البعض بأن رؤية التكامل لو صح تطبيقها قد تتعارض مع التكليف الشرعي، كون أحد الخيارات السياسية في الساحة هو الراجح والمطلوب من ناحية دينية وشرعية، فيكون تكامل هذا الخيار مع غيره من الخيارات هو تكامل بين وظيفة وفعل شرعي وبين غيره مما لايقرّه الشرع، وفي ذلك إقرار بخيار باطل أو خطير، ويقتضي ذلك الإقرار تقويةً واعترافاً بالطرف الذي يتبنى هذا الخيار ويعمل على تطبيقه وإنجاحه، رغم عدم رضا الشرع به.

جواب الإشكالات

أولاً: أن أطروحة التكامل لا تتوقف على قبول الأطراف الأخرى بها أو صدودهم عنها، والأطروحة لم تقم على مراعاة أحد من

الخطوط السياسية والثورية في الساحة على حساب الآخر، أو دعم أي من خياري المشاركة والمقاطعة، كما كان الإشكال في مرحلة زمنيّة سابقة، وإنما قامت على الفهم الشامل والدقيق لمكونات الساحة الوطنية وتأثير كلّ مكوّن فيها، والطريقة المثلى والأفضل في إدارتها، وعدم تقبّل بعض المعنيين بها لا يمنع من طرحها، والسعي لإقناع الآخرين بها بهدف العمل بها وتطبيقها في المستقبل، فمسؤولية التيار الدينية والوطنية والسياسية هو طرح هذه الرؤية والدعوة إليها والسعي لإقناع الآخرين بها والعمل بجد وصدق من أجل تطبيقها، وإن واجهت الأطروحة صدوداً وعدم قناعة فإن الأمر قد يختلف في المستقبل، فالواجب على تيار الوفاء أن يطرح ويعمل ما يؤمن بأن فيه لله رضاً وللناس فيه صلاح، وأن يسعى في تذليل العقبات التي تقف في وجهه وعدم الخضوع والاستسلام إليها، وقد بين تيار الوفاء مراراً وتكراراً بأنه ملتزم بمبادئه وقناعاته ولو كان العمل بها من طرف واحد.

ثانياً: أن مراعاة الأطراف السياسية المخلصة على الساحة

الوطنية والاعتراف بها والعمل معها هو ما يؤمن به تيار الوفاء الإسلامي كقناعة وخيار إسلامي ووطني على المستوى الاستراتيجي، حيث لا يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بسياسة الإلغاء والإقصاء، وقد ظهر ذلك في الخطاب الرسمي لتيار الوفاء الإسلامي، فجوهر أطروحة التكامل هو الاعتراف بالآخر كشريك في الوطن وقضاياه الكبرى، وتمتعه بحقوق لا يجب أن يعتدى عليها انطلاقاً من الخلاف السياسي، وقد عبّر الناطق الرسمي باسم تيار الوفاء الإسلامي فضيلة الأستاذ المجاهد عبدالوهاب حسين فرج الله عنه عن هذا النهج وهذه الروح الإسلامية النادرة في «الوصية الأساس»[1] في ميدان الشهداء في الأيام الأولى لانطلاق ثورة 14 فبراير، حيث عَرَضَ رؤية إسقاط النظام، وأهمية تبنّي هذا السقف على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي، وأرفق فضيلته الخطاب بنداء لعامة أبناء الشعب بالاستماع للآراء الأخرى، وتمحيصها، واختيار الأفضل منها.

---

1. شاهد (الوصية الأساس) من على الرابط الإلكتروني:
http:www.youtube.com
راجع ملحق (10): الوصية الأساس

ثالثاً: أن أطروحة التكامل لا تضعف الخيار الثوري والممانع، ولا تؤدي ولا بأي شكل من الأشكال إلى ترسيخ خيار العمل من داخل العملية السياسية أو الاعتراف بشرعية الحكم، حيث لا يلزم من التكامل عدم سعي كل طرف لتحقيق أهدافه، بل إن ثمرة التكامل هو تجنب المواجهة البينيّة، مما يخلق بيئة أفضل للنجاح، وهذا الطرح الخائف على الخيار الممانع والثوري من وراء أطروحة التكامل هو طرح مرعوب لا يملك الثقة الحقيقية في خياراته وقدرته على الانتصار في الصراع من خلال الأدوات المؤثرة والأساليب الواقعية البعيدة عن الضجيج والإثارة، ويقابل ذلك خوف مماثل من قبل المؤمنين بضرورة الانخراط في العملية السياسية على خيار الاعتراف بالعملية السياسية وضرورة العمل ضمن إطارها، حيث يخشى أصحاب هذا النهج من أن العمل وفق أطروحة التكامل قد يؤدي لإعطاء رافعة للخيار الممانع والثوري، واعتراف به كطرف فاعل في الساحة.

فيجب أن تتطلع القوى الثورية والممانعة لكسب الأكثرية

الشعبية لرؤيتها وموقفها على أسس واقعية تصب في خدمة المصلحة الوطنية العليا، بدون إحداث التصادم، فالتيار سوف يسعى لبيان وجهة نظره وتحقيق أهدافه ولكن بالحسنى، فالرؤية واضحة في تبني النهج الثوري الممانع، والدعوة له.

كما أن النهج الثوري الممانع هو موقف واقعي من أجل العمل على القضايا النضالية الكبرى لشعبنا، وليست رغبة سياسية في مقابل رغبات سياسية أخرى، وأن أطروحة التكامل لا تضعف هذا النهج وهذا الخيار، ولا تفيد التقارب مع قوى العمل السياسي على حساب القوى الثورية، فمساحة التقارب مع القوى الثورية الممانعة هي الأوسع والأهم بحسب رؤية تيار الوفاء الإسلامي، وأطروحة التكامل مفيدة للجميع، وتدعو إلى العمل بالحكمة والدفع بالتي هي أحسن لا سيما مع الأخوة والأصدقاء.

رابعاً: إن مقتضيات العمل الممانع الذي تشير إليه الرؤية لا تتعارض علمياً مع أطروحة التكامل، فللعمل الممانع والثوري مقتضياته، وللتكامل مقتضيات أخرى، وقد دفعتنا مقتضيات

العمل الممانع والثوري لتبنيه عملياً، ودفعتنا مقتضيات التكامل لطرح التكامل ضمن الرؤية الشاملة والدقيقة لمكونات الساحة والأفضل في إدارتها، ودعوى التهافت العلمي بين دعوى التكامل ومقتضيات التكامل - كما توهم البعض - منتفية علمياً.

خامساً: إن دعوى تناقض أطروحة التكامل مع التوجيه الشرعي أو الأمر الشرعي والولائي نابعة من اشتباه في المجالات التي تتحرك فيها أطروحة التكامل، حيث أن مجال أطروحة التكامل هو في أمرين:

- الأمر الأول هو الخيارات السياسية التي لا يوجد فيها أمر ولائي أو رأي شرعي ملزم.

- الأمر الآخر هو التكامل بين خيارين سياسيين ناتجين عن تكليفين مختلفين لجهتين مختلفتين، فالتكليف الشرعي لطرف ما في الساحة قد يقابله تكليف شرعي آخر مغاير لطرف آخر في الساحة، ويكون هذا التمايز في

التكليف والدور والوسائل راجحاً لتحقيق مصالح آنية وأخرى استراتيجية.

أما في حال تعيّن التكليف الشرعي الولائي وانحصاره في خيار سياسي معيّن فلا مجال هنا لرؤية التكامل ولتكامل الخيارات أو الأدوات بين الأطراف التي تستقي تكليفها الشرعي من نفس المصدر، بل ينبغي على الجميع اتباع التكليف المتعين.

يؤمن تيار الوفاء الإسلامي بضرورة الحوار البيني والمناقشات الجادة والواعية بين القوى المعارضة الفاعلة لرؤية التكامل وفيما يتعلق بمجمل الملفات والتحديات في الساحة، والبحث عن المشتركات وقواعد التلاقي والتقارب والانسجام، وتجنب تلك المناقشات الخشبية الجامدة التي تقوم على التعصّب والأحكام المسبقة، والمناقشات الانفعالية الغرائزية والموتورة، والبحث عن الثغرات وتصيّد الأخطاء غير المقصودة وتضخيمها وسوء توظيفها، ويجب أن تتحلى قوى العمل الثوري والسياسي بالصبر والحلم والتريّث قبل إصدار الأحكام،

ولا تستعجل فإن العجلة أحد أسباب الوقوع في الخطأ، وتورث للإنسان الندامة.

ويوجّه تيار الوفاء الإسلامي نخبته وجماهيره بعدم الاشتغال بالمسائل الشكلية والاختلافات اللفظية، حيث أن مصلحة السلطة هي في إسقاط خيار التكامل، وسوف تلجأ مستقبلاً إلى أسلوبها القديم الجديد بأن تعمل على خداع بعض الأصدقاء والأحبة لإسقاط هذا الخيار؛ لأن تصديها المباشر لإسقاط هذا الخيار سيثير الناس ويلفت نظرهم وسيفضح السلطة، فالأفضل بالنسبة للسلطة هو التحرك بالنيابة عنها، وعلى يد الأصدقاء المفترضين للمشروع، وأمل تيار الوفاء الإسلامي كبير جداً في ظلّ وعي قياداتنا ونخبنا وجماهيرنا وإخلاصهم في أن نكسب جميعاً الجولة لصالح هذه الرؤية المتوازنة، لكونها صالحة للمستقبل، والعمل بها من أجل مجد الوطن ومصالح المواطنين، إن لم يكن على المدى القريب فعلى المدى البعيد، والعاقبة للتقوى وللمستضعفين في الأرض.

الرؤية (6): الوفاء وملفّ التوطين والتجنيس السياسي

أثار القيادي في تيار الوفاء الإسلامي الأستاذ عبدالوهاب حسين مع آخرين من القادة في العام 2001م قضية التجنيس السياسي في البحرين، أي بداية ما سُمّيَ زوراً بالمشروع الإصلاحي، رغم معارضة بعض الشخصيات الوطنية والدينية لإثارة هذا الملف في ذلك الوقت لما يحمله من حساسية، ولما يمكن أن يثير من ردة فعل من قبل النظام الخليفي - حسب وجهة نظر المعارضين لإثارة المسألة -، وتشدّد وعدم تعاون من قبل النظام في حلحلة المشاكل الأساسية كالمشكلة الدستورية العالقة آنذاك.

ويرى تيار الوفاء الإسلامي بأن تغيير الهوية الديمغرافية للبحرين وسائر المنطقة هو مصلحة غربية واستعمارية بدرجة أولى، وتطبقها الأنظمة التابعة كالنظام الخليفي بسبب قصر نظرها وغياب رؤيتها الاستراتيجية، ورغبتها في تحقيق مصالح آنية، كالسيطرة على السكان الأصليين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتهدف القوى الغربية والنظام الخليفي إلى خلق

كتل انتخابية موازية للسكان الأصليين، بما يحقق التوازن السياسي والطائفي لصالح القوى الغربية والنظام الحاكم في أيّ تغيير سياسي جذري وواسع في المستقبل لصالح المعارضة والشعب الأصيل شيعة وسنة.

كما يرى تيار الوفاء الإسلامي أن ظاهرة التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج تمثل خطراً ماحقاً على أصالة الهوية الوطنية لشعب البحرين الأصيل ومصالحه الحيوية والجوهرية، وتعدّ أكبر مؤامرة سياسية موثّقة يتم تنفيذها في تاريخ البحرين الحديث، وتستهدف بشكل خاص إضعاف طائفة معينة من أبناء الشعب، وتهميشها وتحويلها إلى أقلية خفيفة الوزن، وضعيفة التأثير على مجريات الأمور على الساحة الوطنية، أما بشكل عام وعلى المدى المنظور فستؤدي سياسة التجنيس السياسي إلى تدمير هوية الوطن ومكوناته برمّتها، وستفقد الطوائف الأصلية نسيجها الاجتماعي والديمغرافي، وسيتحول المواطن الأصيل من أي طائفة إلى مواطن من الدرجة الأخيرة.

وقد أُلغيت في دستور المنحة غير الشرعي المادة التي

كانت في دستور 1973م العقدي، والتي تنص على منع ازدواج الجنسية، ومنحت الجنسية البحرينية بشكل استثنائي - خارج إطار قانون الجنسية لعام 1963م، واستناداً إلى الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة للحاكم، وبشكل غير معلن - لآلاف الأفراد والعائلات من أصول قبلية عربية وغيرهم من جنسيات شتى، رغم أنهم يتمتعون بجنسيات أخرى، ولا تنطبق عليهم شروط الإقامة. ولا يعرف حتى الآن العدد الحقيقي للمجنسين، نظراً لسياسة التعتيم التي تتبعها السلطة حول أعداد المجنسين، وكلهم من الطائفة الكريمة «أهل السنة».

وفي المقابل تم حرمان الآلاف من الذين يستحقون الجنسية رغم أن شروط الحصول على الجنسية تتوفر فيهم، وأن معظمهم لا يتمتعون بأية جنسية أخرى، ولم يعرفوا بلداً غير البحرين، مما يسبب لهم الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية، ويجعل أمامهم الكثير من الصعوبات العملية في الحياة، مثل حرمانهم من حق التملك، وحرية السفر، والحصول على العمل المناسب، وجريمتهم الوحيدة، أنهم ينتمون إلى طائفة الشيعة

الذين لا ترغب فيهم السلطة، مما يعكس البعد الطائفي لهذه السياسة التخريبية الخبيثة، ويعبر عن حالة انتقام بغيضة من السلطة الحاكمة ضد الطائفة الشيعية التي تمثل غالبية السكان الأصليين، وتقف إلى صفوف المعارضة المطالبة بالحقوق الطبيعية وبالديمقراطية في البلاد.

لهذا قامت السلطة بتجنيس أعداد هائلة من الأجانب ممن ينتمي إلى الطائفة السنية الكريمة، بهدف تغيير التركيبة السكانية، وإحداث تغيير في التوزيع العددي للسكان لصالح السنة المجنسين، وخنق ثقافة المعارضة التي تهدد المصالح والامتيازات غير المشروعة للقائمين على السلطة.

وقد وصل مشروع السلطة للتجنيس السياسي الممنهج لمستويات خطيرة، ففي عام 2010م صرّح رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني المقرب من السلطة أن أعداد المجنسين تجاوزت 120 ألفاً، وبحسب «تقرير البندر» فإن مشروع التجنيس

يجب أن يحقق أهدافه قبل نهاية عام 2010م[1].

وكان عدد السكان في البحرين قد وصل لـ«750,000 نسمة» في عام 2006م، ليبلغ - بحسب المصادر الرسمية - «1.49 مليون نسمة» في ديسمبر[2] 2017، ويرى تيار الوفاء الإسلامي بأن الحاكم هو المسؤول المباشر عن سياسة التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج، حيث يقوم الديوان الملكي بالنظر في منح الجنسية بصور استثنائية، ويرى التيار أن منح الجنسية بهذا الشكل الاستثنائي الخطير هو شكل من أشكال إبادة الهوية والثقافة، وتعبير عن إرادة منفردة يفرضها الحاكم على الشعب بخلاف إرادته ومصلحته، وهي ممارسة مرفوضة بحكم العقل والدين وفلسفة الدولة والسلطة التي لا يصح أن تخالفها نصوص الدستور والقانون، وهذا كله جرى ويجري

---

1. جلسة التجنيس تترنّح بين المفخرة والمهزلة، صحيفة الوسط البحرينية، تم الاقتباس بتاريخ 1 يوليو 2019م، من على الرابط الإلكتروني:
http:www.alwasatnews.com
راجع الملحق المصوّر التوثيقي، الصورة (6)

2. سكّان البحرين، موقع مقاييس الدولة، تم الاقتباس بتاريخ 30 يونيو 2019م، من على الرابط الإلكتروني: https:countrymeters.info

في ظل عجز المؤسسة البرلمانية التام عن فعل أي شيء مهم في هذا الملف، على مستوى المراقبة والمحاسبة والتشريع وإصلاح الخلل، مع إصرار السلطة على التعمية المتعمدة وتغييب الحقائق والوثائق الخاصة بالتجنيس السياسي عن كافة المواطنين الشرفاء، مما يعكس:

- سوء استخدام السلطة والفساد والتمييز العرقي والطائفي في منح الجنسية.
- طبيعة الأداء الحكومي غير الشفاف، وغير الشرعي، وغير النزيه.
- عمق أزمة افتقاد النظام لشرعية الحكم، وافتقاده الثقة الشعبية، مما يشكل سبباً وجيهاً لتصاعد السخط والغضب الشعبي.

كيف يتم التجنيس والسيطرة على مواطن القوة؟

الغاية تبرر الوسيلة لدى السلطة، وهي تتبع القاعدة الميكيافلية الخطيرة التالية: «ما تغلب به العب به»، وحسب

دراسة داخلية قامت بها اللجنة الوطنية لمكافحة التجنيس، في عام 2010م، فإنه لتحقيق السلطة لأهدافها غير المشروعة من التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج، فإنها تراعي في عملية التجنيس هذه، مجموعة أمور، منها:

1. أن يكون التجنيس من دول ومناطق وقبائل معينة، معروفة بخلفياتها الفكرية والمذهبية وتوجهاتها السياسية، وقد خبرت السلطة قابلية إخضاعهم لمشاريعها التخريبية: الأمنية والسياسية.

2. توزيع سكن المجنسين «المستوطنات» ضمن مجموعات في مختلف المناطق بشكل دقيق، لتؤدي الغرض التخريبي المستقبلي بنحو كامل.

3. توزيع مواقع التواجد الوظيفي للمستوطنين بشكل دقيق، لتشمل المؤسسات العسكرية «الدفاع، والداخلية، والحرس الوطني» وذلك لاستخدامهم في العمليات القمعية والإرهابية ضد المواطنين الأصليين، ثم توظفهم

في المؤسسات الحكومية المدنية - لاسيما الحساسة - وتقديم التسهيلات لهم للتغلغل في المهن الخاصة والتجارة، وذلك بهدف غرسهم وتثبيت وجودهم في نظام المجتمع والدولة، وفرضهم على المواطنين كأمر واقع مسلّم به[1].

فالتجنيس يصادر حالياً أكثر من «70,000 وظيفة» في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من أزمة البطالة المفتعلة، التي تماطل السلطة بشأنها ولا ترغب في حلها، حيث وصل عدد

1. فالتجنيس يصادر حالياً أكثر من «70,000 وظيفة» في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من أزمة البطالة المفتعلة، التي تماطل السلطة بشأنها ولا ترغب في حلها، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل 25,000 فضلاً عن الطبقة الفقيرة والتي تحصل على دخل شهري لا يتجاوز 250 دينار لكل عائلة.
وهناك تفضيل خدمي للمجنسين على السكان الأصليين، فهناك في وزارة الإسكان ما يقارب من «60,000 طلب إسكاني» وينتظر المواطنون ما يقرب من «15-20 سنة» لتلبية طلباتهم، بينما يُؤمَّن السكن للمجنسين، ويحصلون على الوحدات الإسكانية في فترات قصيرة.
وقد تغلغل المجنسون في الأسواق ودخلوا في البيع والشراء، وهم يتعاملون في الاستثمارات والعقارات، ويمتلكون مطاعم ودكاكين ومؤسسات تجارية ضخمة، وكوّنوا صداقات وعلاقات تجارية واجتماعية، وأخذوا مكتسبات قد اغتصبت من السكان الأصليين المحرومين، وليس لهم فيها أي حق مشروع.

العاطلين عن العمل 25,000 شخصاً فضلاً عن تسبب ذلك في وجود الطبقة الفقيرة والتي تحصل على دخل شهري لا يتجاوز 250 دينار لكل عائلة.

وتتفاقم صحنة البطالة وتتسع دائرة وشريحة الفقراء بين السكان الأصليين بدرجة أوسع الآن بسبب جائحة كورنا وأزمة النفط العالمية، يبنما لا يعاني المجنسون من هذه المشكلة بسبب وجودهم في المؤسسات الأمنية العسكرية.

وهناك تفضيل خدمي للمجنسين على السكان الأصليين، فهناك في وزارة الإسكان ما يقارب من «60,000 طلب إسكاني» وينتظر المواطنون ما يقرب من «15-20 سنة» لتلبية طلباتهم، بينما يُؤمَّن السكن للمجنسين، ويحصلون على الوحدات الإسكانية في فترات قصيرة.

وقد تغلغل المجنسون في الأسواق ودخلوا في البيع والشراء، وهم يتعاملون في الاستثمارات والعقارات، ويمتلكون مطاعم ودكاكين ومؤسسات تجارية ضخمة، وكوّنوا صداقات وعلاقات

تجارية واجتماعية، وأخذوا مكتسبات قد اغتصبت من السكان الأصليين المحرومين، وليس لهم فيها أي حق مشروع.

وقد منحت السلطة المجنسين حقوقاً بخلاف قانون الجنسية لعام 1963م، منها: السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات «ترشيحاً وانتخاباً» فور حصولهم على الجنسية، بينما ينص القانون على مرور عشر سنوات على منح الجنسية، لكي يمارس المجنس هذا الحق، وقد جلبت السلطة أعداداً كبيرة من أبناء قبيلة الدواسر المجنسين والمقيمين في المملكة العربية السعودية، للمشاركة في التصويت في انتخابات مجلس النواب للأعوام 2006م و2010م و2014م و2018م لصالح مرشّحين موالين للسلطة.

نتائج التوطين والتجنيس السياسي الكارثية

1. هناك تهديد كبير يشكله التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج كما يراه تيار الوفاء الإسلامي على التركيبة الديمغرافية لشعب البحرين، ويمثل تغييراً وإبادةً للهوية الثقافية والتاريخية والاجتماعية له.

2. أن التجنيس السياسي يمثل عملية تمكين لشعب مصطنع بديل في مفاصل الدولة والمجتمع، في قبال عملية تهميش وإقصاء للسكان الأصليين عن مواقع التأثير، مما يشكل:

- تهديداً جدياً على المصالح الحيوية للسكان الأصليين.
- إضعاف النسيج الاجتماعي.
- إثارة النزاعات العرقية والطائفية.
- خلق عقدة كراهية الأجانب لدى السكان الأصليين.
- فرض السلطة المطلقة للزمرة الحاكمة.
- الإضرار بالثقة السياسية والقانونية والحقوقية بين السلطة والشعب.
- تزايد حالة الغضب الشعبي والاستياء العام لدى السكان الأصليين، مما ينذر بتجدد الأزمات السياسية والأمنية وسقوط ضحايا جدد من المدنيين الأبرياء.

3. أن الزيادة الكبيرة في أعداد المجنسين تترتب عليها آثاراً اقتصادية سلبية، مثل: تفاقم البطالة، وزيادة الفقر، ونقص الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والكهرباء والماء والسكن وغيرها.

وبخصوص الأخطار الأمنية للتجنيس فحدِّث ولا حرج، فقد زادت وتيرة الجرائم النوعية للمجنسين، وهي جرائم لم يعرفها المجتمع البحريني من قبل، مثل: تشكيل العصابات، والسطو المسلح، والقتل، والاغتصاب، وغيرها، ثم تورط المجنسين في الأعمال الإرهابية الخطيرة، مثل: الخلية الإرهابية التي كشفت في الكويت، وخلايا تهريب السلاح وتخزينه، وغيرها الكثير.

فالتجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج شر مطلق، ويمثل جريمة متعددة الوجوه ضد الوطن والمواطنين، فهو في الحقيقة يمثل: «إبادة، وإقصاء، وتمييز، وإرهاب» وهو يمثل ضرباً خطيراً لهوية شعب البحرين الأصيل ومصالحه الحيوية في أبعادها المختلفة: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها.

مسؤولية القوى السياسية الوطنية وأهداف الحملة الوطنية

يعتبر ملف التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج، من الملفات الوطنية الاستراتيجية الاستثنائية والمهمة جداً، ويرى تيار الوفاء الإسلامي أنه يجب عدم استخدامه وإخضاعه للمساومات السياسية لتحقيق أغراض سياسية تكتيكية، أو لأغراض انتخابية ضيقة، أو مراعاة جانب السلطة والسعي لكسب ودّها، ومن يفعل ذلك: فإنه يفرط بشكل خطير جداً في المصالح الوطنية الجوهرية والحيوية. وقد عمل تيار الوفاء الإسلامي بمعية حركة الحريات والديمقراطية «حق» على تشكيل اللجنة الوطنية لمقاومة التجنيس، والتي استمر عملها لسنتين فقط قبل انطلاق ثورة 14 فبراير، وقد وضعت اللجنة برنامجاً وطنياً لمقاومة التجنيس والتوطين السياسي.[1]

ويدعو تيار الوفاء الإسلامي إلى:

- التصدي الصريح والواضح والمعلن لهذا الملف بدون تلكؤ، والإمساك به بكل قوة وعناية واهتمام، وبالشكل

1. راجع ملحق (11): دعوة للاعتصام وتدشين يوم الدفاع عن الهوية

الـذي يتناسـب مـع مركزيـة هـذا الملـف، وأهميتـه الوطنيـة الاسـتراتيجية لـدى قـوى المعارضـة، وخطـورة مـا يجـري علـى يـد السـلطة فيـه.

- أنْ تـزاوج المعارضـة العمـل علـى مقاومـة التجنيـس فـي هـذه المرحلـة مـع وضـع رؤيـة لمحـوآثـار جريمـة التجنيـس السياسـي الاسـتثنائي الممنهـج فـي مرحلـة النصـر الكامـل أو التسـويات السياسـية، فلابـد مـن بلـورة برنامـج يتسـم بالمقاومة والمعالجة التي تتصف بالحسم والفاعلية على المسـتويات الأمنيـة، والسياسـية، والقضائيـة، والحقوقيـة.

- تطهيرالموقف الوطني من التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهـج مـن التجـاذب الطائفي، والسـعي لتوحيـد الصـف الوطنـي فـي العمـل علـى الإيقـاف الفـوري لـه، ومعالجـة آثـاره السـلبية، والأضـرار الناجمـة عنه.

ومـن المكاسـب الوطنيـة أن الشـارع السـني أصبـح اليـوم أكثـر وعيـاً بخطـورة سياسـة التجنيـس مـن ذي قبـل،

فقد نجحت السلطة في البداية في التسويق لسياسة التجنيس في الشارع السني على أساس طائفي، ولكن الشارع السني أصبح اليوم يعرف - بحكم التجربة - حقيقة تلك السياسة الخبيثة وغير الوطنية للتجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج، وخبر نتائجها ومخاطرها الكبيرة على كافة السكان الأصليين: «الشيعة والسنة» الذين هم الضحايا الحقيقيون لهذه السياسة، وأصبحت بعض القوى السياسية السنيّة التي كانت تدافع عن سياسة التجنيس فيما سبق، تتحفظ ولا تجرؤ على البوح بأنها معها في الوقت الراهن، ماعدا أفراد قلائل قد أعمى الحقد الطائفي المقيت والمصالح الخاصة بصائرهم، فهم لا يعبؤون بخطورة ما يقولون وما يفعلون على الوطن والمواطنين، وأصبح الشارع السني - ولله الحمد - يشارك تدريجياً في الاحتجاجات الشعبية على المستوى الإعلامي، ويظهر صوته ضد سياسة التجنيس.

فالطائفة السنية - بحكم المشارب الفكرية والروحية

والأخلاقية والإنسانية - طائفة وطنية كالطائفة الشيعية تماماً، تهمها المصالح الإسلامية والوطنية العليا، ولن يكون أبناؤها الشرفاء عوناً للظالمين، ولمن يتلاعبون بحاضر الوطن ومستقبله، فهم أبناء وأحفاد وعشاق وأنصار رجال وطنيين شرفاء، مثل: عبدالوهاب الزياني، وعبدالرحمن الباكر، وعبدالعزيز الشملان، وعلي الفاضل، وغيرهم من الوطنيين الشرفاء الأبطال، الذين أثبتوا أنهم طاهرون من الحقد الطائفي، ويهتمون بالمصالح الوطنية العليا المشتركة بين كافة المواطنين، وأنهم يدافعون عن حياض هذا الوطن العزيز، ويدعون إلى الوحدة الوطنية، ولا يرضون بالظلم والجور والعدوان والتمييز ضد أحد من أبناء الوطن الأعزاء لديهم.

كما يدعو تيار الوفاء الإسلامي إلى:

- تعريف المجنسين بشراكتهم مع السلطة في الجريمة، وبمسؤوليتهم الكاملة عن ذلك، لقبولهم بالجنسية استناداً إلى تطبيق غير دستوري للصلاحيات الاستثنائية

في منح الجنسية لأسباب سياسية، بخلاف إرادة الشعب، وضد مصالحه الجوهرية والحيوية، وهو عمل غير مقبول عقلاً وشرعاً وإنسانياً.

- العمل على مقاومة الوجود الفعلي القائم للمجنسين في السلك الأمني والعسكري، وهذا يتطلب وسائل مقاومة شعبية شاملة، تشمل المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية للمجنسين، وفق رؤية شرعية وسياسية وقانونية وحقوقية، تراعي الجوانب الإنسانية وتحفظها، ولكن دون أن تسمح باستمرار الاستيطان في البلاد.

- تشكيل ملف شامل يحوي المعلومات المتعلقة بالتجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج، مثل أعداد المجنسين، وأماكن تواجدهم، والوظائف التي يشغلونها، والخدمات التفضيلية التي ينالونها، ومخاطر التجنيس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها على الوطن والمواطنين، وتشكيل لجنة تقصي حقائق في هذا الملف، لكي تتم المحاسبة القانونية مستقبلاً لكل

من يقف وراء سياسة التجنيس السياسي التخريبية، وتحميلهم مسؤولية نتائج جريمتهم بحق الوطن والمواطنين، وتعويض السكان الأصليين الذين يثبت تضررهم المباشر من هذه الجريمة السياسية الخبيثة الكبرى، وإجراء إصلاح إداري في الأجهزة المتعلقة بمنح الجنسية.

- تشكيل ملف المستحقين للجنسية والمسقطة جنسيتهم ومن تم تهجيرهم من البحرين أو نزحوا منها بسبب تعرضهم للاستهداف والملاحقة الأمنية.

- التوعية والتثقيف الجماهيري الواسع لكافة المواطنين حول سياسة التجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج، وتبيان الحقائق الرقمية والوثائقية المتعلقة به، والآثار السلبية المترتبة عليه، والأضرار الخطيرة الناجمة عنه: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها.

- تفعيل القواعد الشعبية في جمع الحقائق والتوثيق، مثل: البحث عن الوثائق الثبوتية الرسمية التي تتعلق بالمجنسين، وتلك التي تكشف عن أعدادهم الحقيقية والتقريبية وأماكن تجمعهم، مثل: القوائم الانتخابية وغيرها، ورصد ما يحصل عليه المجنسون من تسهيلات في التوظيف وسوق العمل والخدمات، وتوثيق الحالات الحية التي تكشف عن تجاوزات السلطة، وعن السلبيات والأضرار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية الناجمة عن التجنيس السياسي الاستثنائي، وكذلك رصد التصريحات الرسمية المتعلق بالتجنيس السياسي الاستثنائي الممنهج وتوثيقها.

- افتتاح موقع الكتروني خاص بالتجنيس، وتحريك الصحافة المحلية الإقليمية والعالمية لتناول الموضوع، والتشجيع على الكتابة فيه، ونشر الحقائق المتعلقة به وكل ما يخدم إيجابياً أهداف الحملة، والتعاون مع كتاب وصحفيين وتزويدهم بالمعلومات والحقائق والوثاق

المتوفرة، وإصدار البيانات كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

- التواصل مع الشخصيات المهمة والأطراف السياسية والحقوقية والإعلامية والبحثية في الخارج، والكتابة إليها بهدف كشف الأبعاد الحقيقية للتجنيس السياسي وآثاره السلبية وأخطاره الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية، وتهديده الجدي لهوية البلد والمصالح الحيوية والجوهرية للسكان الأصليين.

- الكتابة إلى حكومات ومؤسسات الدول التي تغذي التجنيس السياسي الاستثنائي في البحرين ووضعها في الصورة الكاملة للتجنيس ورفض شعب البحرين له وتحميلها المسؤولية ومطالبتها بالمساهمة في إيجاد الحل السياسي والقانوني والإنسان للقضية.

يقول الأستاذ حسن مشيمع: «**قضية التجنيس ليست قضية شيعية، بل إنها قضية وطنية، وهي أخطر مما نتصور، ومسألة**

التأمينات الإجتماعية تمس كل مواطن، ولكن مسألة التجنيس تمس أمن المواطن والوطن، واذا استمر الوضع بزيادة التجنيس سوف تنفجر البلد وإننا بإزاء خطر محدق»[1]

1. الأستاذ حسن المشيمع، ندوة التجنيس السياسي بنادي العروبة، 22 يناير 2004م

الرؤية (7): المعارضة في بؤرة الضوء: رؤية تصحيحية لواقع المعارضة في البحرين

اعتمدت هذه الرؤية على ورقة «العبور من الواقع للطموح» للأستاذ عبد الوهاب حسين بشكل كامل، بتصرف يسير جداً في إعادة صياغة بعض المفردات والعبارات.

دخل آل خليفة إلى البحرين في عام: (1197 هـ الموافق: أغسطس / 1783 م) وفرضوا سلطتهم كأمر واقع على الشعب البحريني، بما يتناسب مع أعراف ذلك الزمن، الذي تكون السلطة فيه لمن غلب .

وفي عام (1861م) فرضت الحماية البريطانية على البحرين، ونشأ بذلك وضعاً قانونياً وسياسياً جديدين فتحا الباب على عدة احتمالات مستقبلية، وقد قبل آل خليفة الاستفتاء على مستقبل البحرين بعد أن أعلن شاه إيران في مؤتمر صحفي عقده في دلهي في (4 يناير 1969 م) بأنه يقبل بمبدأ حق تقرير المصير في البحرين، وكان من الممكن أن يفقد آل خليفة سلطتهم على البحرين إلى الأبد، غير أن شعب البحرين

صوت لعروبة البحرين واستقلالها وأن ينشأ نظاماً ديمقراطياً في ظل حكم آل خليفة بعد الاستقلال في (14 أغسطس 1971م)، فكان لابد من تنظيم قانوني للسيادة والحكم، فتم تشكيل المجلس التأسيسي في (1 ديسمبر 1972م) لوضع الدستور، وكان عدد أعضائه: (42: عضوا) على النحو التالي:

1- (22) عضواً منتخباً.

2- (8) أعضاء معينين.

3- (12) وزيراً أعضاء بحكم مناصبهم.

وقد صدر الدستور في: (6 ديسمبر 1973 م) وكان بذلك دستوراً عقدياً، وقد نصت (المادة: 1 الفقرة: د) على أن نظام الحكم ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وعلى هذا الأساس من الدستور جرت انتخابات المجلس الوطني في: (7 ديسمبر 1973م) .

غير أن فرح الشعب البحريني لم يدم طويلاً، فقد جاء الانقلاب

الأول في: (26 أغسطس 1975 م) الذي أطاح بالمجلس الوطني وكان عمره (سنة وثمانية شهور فقط) وعطل العمل بالدستور، وبهذا الانقلاب هدم الحكم الأساس القانوني للشرعية وفرضت السلطة بالأمر الواقع مرة ثانية، وتراجعت البحرين للوراء بشأن: دولة المؤسسات والقانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، والحريات العامة، فقد فرضت السلطة قانون أمن الدولة، وتعرضت المعارضة لحملات الاعتقال في: (ديسمبر 1975م) أي: بعد أربعة شهور فقط من حل البرلمان وتعطيل الدستور، وكان من بين المعتقلين أعضاء في البرلمان .

ومع ذلك لم تستغل المعارضة في ذلك الوقت هذا الخطأ الكبير بشأن السيادة ونظام الحكم، وأبقت سقف مطالبها عند تفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية، مما يثبت حسن نواياها.

ثم جاءت الانتفاضة الشعبية في نهاية عام (1994م) وسقط فيها عشرات الشهداء، وملأت السجون بآلاف المعتقلين،

وشرد المئات من أبناء الشعب، ولم يتغير سقف المطال في انتفاضة الكرامة.

وكان الأمل يحدوا أبناء الشعب بأن تفيء السلطة إلى رشدها بالاستجابة إلى مطالب الشعب العادلة والواقعية المشروعة، التي هي في الواقع تخدم السلطة والشعب على حد سواء، غير أن السلطة كانت ولا تزال تريدها سلطة مطلقة ليس للشعب فيها نصيب .

واشتدت الأزمة وتكبدت البحرين خسائر فادحة: مادية ومعنوية وبشرية، حتى جاء ميثاق العمل الوطني، فتنفس أبناء الشعب الصعداء، وتناسوا آلامهم وأحزانهم، وصوتوا عليه بنسبة: 98.4٪ في تاريخ: (14 فبراير 2001 م)، وعلقوا عليه آمال الانفراج الأمني والسياسي والدستوري، وعاشوا عاماً واحداً من الفرح، ثم صعقوا جميعاً بتاريخ: (14 فبراير 2002م) بالانقلاب الثاني الذي أطاح بالميثاق وبدستور (1973م) بالكامل، وجاء الانقلاب بدستور المنحة الذي جعل إرادة الشعب وممثليه رهينة بيد السلطة التنفيذية، وكان أبوه (المصري: رمزي الشاعر).

وبهذا الانقلاب دخلت البحرين في دوامة جديدة من جولات الصراع بين قوى المعارضة الرئيسية والسلطة، وكان الانقلاب الثاني أخطر من الانقلاب الأول، لأنه أطاح بالدستور العقدي بالكامل، وأسس للطرح القانوني والسياسي حول الشرعية القانونية للنظام، على خلفية غياب الوثيقة الدستورية المتوافق عليها لتنظيم الشرعية، ونظراً لتكرار نقض السلطة للعهود والمواثيق، والتساؤل حول الثقة بالنظام، وفتح الباب على مصراعيه للصراع حول الاستحقاقات السياسية والحقوقية، بينما عطل الانقلاب الأول الدستور فقط ولم يلغيه بالكامل.

الوضع المأساوي الراهن

في ظل ما تقدم، وبسبب سوء استغلال السلطة وغياب الرقابة الشعبية القانونية، فإن البحرين تعاني اليوم من أزمات عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر: التمييز الطائفي الذي هو السمة البارزة والحاكم على الوضع كله في البلاد، والفساد الإداري والمالي المستشريين في مفاصل الدولة، والبطالة التي يعاني منها الشباب المتعلم والمؤهل وفي نفس

الوقت لا توجد حدود للتجنيس السياسي والعمالة الأجنبية، والفقر الذي ينشب مخالبه في الغالبية العظمى من أبناء الشعب المحرومين - لا سيما أبناء الطائفة الشيعية - تحت وطأة الأجور المتدنية وعدم الرغبة السياسية في وضع حد أدنى للأجور وتحسين مستوى المعيشة، والتفاوت الطبقي الفاحش بين أقلية تمتلك المليارات وأكثرية محرومة، وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، في الوقت الذي يقدر فيه البعض: أن اثنين أو ثلاثة من أبناء العائلة الحاكمة يمتلكون من الثروة التي تم تكوينها في أقل من ثلاثين عاماً ما يكفي شعب البحرين لأكثر من مئة سنة .

هذا بالإضافة إلى الجانب الأهم: وهو حق الشعب في تقرير مصيره وتشكيل نظامه السياسي البديل، و المسألة الدستورية والحياة النيابية والحريات والحقوق العامة، وما يترتب عليها من أزمات ومشاكل كثيرة: قانونية وسياسية وحقوقية وثقافية واقتصادية وأمنية .. وغيرها، وهي مشاكل لا يريد لها أعمدة الحكم أن تنتهي، لأنهم لا يريدون للعدل أن يستقر، ولا للحقوق

أن تصل إلى أصحابها، ولا يريدون للسلطة المطلقة أن تتحول إلى سلطة المؤسسات والقانون، وقد قدمت المعارضة في هذه المسائل والقضايا أوراق تفصيلية .

ما هو السبيل إلى الحل: لقد خاضت المعارضة مع السلطة صراعاً مريراً وقدمت من التضحيات ما يفوق الخيال، ولا يوجد في الأفق ما يحمل على الاعتقاد بأن السلطة في نيتها الاستجابة لتحقيق التغيير الجذري في الحد الأدنى على المدى القريب، ولا على المدى البعيد - إذا تركت وشأنها - مما يحملنا على التساؤل: ما هو السبيل إلى الحل، والعبور من الواقع المأساوي إلى المستقبل المشرق؟

الجواب: إن السبيل إلى الحل والعبور من الواقع المأساوي إلى المستقبل المشرق يمر عبر الالتزام بالنقاط وأتباع الخطوات التالية، وهي نقاط وخطوات تتعلق بجانب المعارضة فقط، وهذه الرؤية لاتوضح دور الحكومة في الإعاقة ولا تأثير العوامل الخارجية.

وعلاج هذه النقاط يساعد على سهولة الإصلاح الداخي داخل جسم المعارضة السياسية والحد من التداعيات السلبية الخطيرة.

النقطة الأولى: تنظيم الحالة العلمائية القيادية في التيار الإسلامي الشيعي، وهذه مسألة مهمة في غاية الإلحاح، وعليها يتوقف إحراز تقدم جوهري في وجود المعارضة وعملها وتطور الحالة الشعبية، وبالتالي النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف الدينية والوطنية، فهم الرقم الأصعب - من طرف المعارضة - في المعادلة السياسية، وعليهم يتوقف الحسم في معظم - إن لم يكن - كل القضايا والمسائل الرئيسية الجوهرية: الدينية والوطنية، ولا يمكن تجاوزهم - لدى عاقل يعمل بواقعية - في ساحة العمل الإسلامي والوطني، ولاتتعرض هذه الرؤية للحالة العلمائية في التيار الإسلامي السني، وذلك لاختلاف الحالة في التيارين الإسلاميين العظيمين .

والمطلوب بصورة أساسية من القيادة العلمائية التالية:

1- توسيع دائرة الشورى واختيار أفرادها بدقة وعناية كافية من بين أهل الرأي والاختصاص.

2- الحرص على توضيح الرؤية العامة والثوابت لديهم بصورة يسهل على العاملين في الحقل الإسلامي والوطني تبينها من أجل مراعاتها في الأمور اليومية والتفصيلية، حسب المنهجية المنصوص عليها في النقطة السادسة من هذه الورقة.

3- تنظيم أدق لآليات اتخاذ القرار، واعتماد الأساليب العلمية والأعراف المتبعة في ذلك، بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة.

4- تحديد أدق وأوضح لاطر وآليات التنسيق مع الأطراف الأخرى.

النقطة الثانية: السعي الحثيث لخلق مؤسسات المجتمع المدني والتوسع فيها لتشمل كافة القطاعات والأنشطة، وفي طليعتها المؤسسات السياسية، وتفعيل أدوارها في تنظيم

وتطوير الساحة الوطنية وتحويلها إلى شبكة من المؤسسات، مع الحرص الشديد على أن ينتظم فيها أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب ليمارسوا أدوارهم المجتمعية من خلالها، وهذا شيء ممكن مع انتشار التوعية بأهمية العمل المؤسسي ومميزاته في خلق الفرص الأفضل للنجاح في تحقيق الأهداف المجتمعية الكبيرة .

وهنا تجدر الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى: إن النجاح في ترسيخ العمل المؤسسي وتطويره وتوسيع دائرة العمل به في المجتمع، يعد من مؤشرات التقدم والتطور فيه والقدرة على خلق التوازن مع السلطة والتكافؤ والمنافسة معها.

الملاحظة الثانية: توجد في الوقت الراهن إخفاقات كثيرة في بناء وإدارة العمل في مؤسسات المجتمع في البحرين، ونصيب المؤسسات السياسية في الإخفاقات كبير جداً، ويجب معالجة هذه الإخفاقات بسرعة من أجل النجاح في

العبور من الواقع إلى الطموح في البحرين.

ويمكن لهذه المؤسسات أن تستفيد من خبرات المؤسسات المختصة للمساهمة في التخطيط الإداري والبناء الهيكلي إليها .

النقطة الثالثة: عقد التحالفات السياسية الواقعية والمدروسة بين المؤسسات السياسية التي تلتقي على الأهداف المرحلية والآليات والأساليب في المسائل الوطنية الرئيسية والجوهرية، والتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، والتنسيق المحكم مع الرموز الدينية والسياسية الفاعلة في الساحة الوطنية، وفق آليات محددة متفق عليها، وتشكيل ما يعرف بـ«الكتلة الحرجة» وذلك كله من أجل تحقيق الأهداف المشتركة: الدينية والوطنية.

وهنا تجدر الإشارة إلى التحذيرات التالية:

أولاً: الحذر من التمترس والاغترار بالمراكز الإدارية، وتجاهل الرموز الدينية والسياسية الفاعلة في الساحة الوطنية، وذلك

لما لدورهم من تأثير كبير ومتميز على الساحة الوطنية في كافة المواقف لا سيما المفصلية منها .

ثانياً: الحذر من الانجرار وراء الأهداف الطائفية أو الحزبية أو الفئوية على حساب الأهداف والمصالح الإسلامية والوطنية العليا .

ثالثاً: الحذر من التحالفات الهشة غير الواقعية التي من شأنها إضعاف العمل وتضييع الأهداف .

رابعاً: الحذر من التخبط والعمل بدون وضوح في أطر التنسيق والتحالفات وضبط آلياته .

وفي سياق هذا الموضوع يأتي التذكير بضرورة الحرص على تحقيق الجودة وحسن إدارة الاختلاف في الرأي، في داخل التيار الواحد وخارجه، والتنبيه على ما تحظى به هذه المسألة من أهمية بالغة في المحافظة على وحدة الصف والكلمة وتماسك الجماعة أو المؤسسة، وقوة المواقف وصلابتها، وبالتالي النجاح في تحقيق الأهداف الكبيرة: الإسلامية والوطنية .

ولابد من الالتزام بالأخلاق الإسلامية الرفيعة في التعامل مع الناس عموماً والشركاء بوجه خاص، وأن يسود بينهم التسامح والتناصر والتراحم والاحترام المتبادل، والمداراة وسعة الصدر، والصدق في المعاملة، والتعاون على البر والتقوى، ورفض التعاون على الإثم والعدوان، والحرص الشديد على تجاوز الذات والاندكاك في المصالح الإسلامية والوطنية العليا، والحذر من التخوين والتسقيط أو الإقصاء والمضايقة بسبب اختلاف الرأي .

النقطة الرابعة: أن تضع كل مؤسسة - لا سيما السياسية منها - رؤية واضحة لعملها تتضمن تحديد الملفات والأهداف والأولويات فيها، ورسم الاستراتيجيات ووضع الخطط والبرامج والعمل على توفير الظروف المناسبة لتنفيذها، وإيجاد آليات متابعتها، كل ذلك وفق منهجية واقعية منتجة وإدارة متطورة من أجل تحقيق الأهداف .

الجدير بالذكر هنا أن مؤسساتنا السياسية وقعت في أخطاء عديدة فيما يتعلق بهذه النقطة، منها على سبيل المثال

التالـي:

الخطـأ الأول: لـدى مؤسسـاتنا السياسـية أهـداف جميلـة فـي أنظمتهـا الأساسـية، ولكننـا نجـد الغيـاب شـبه الكامـل للرؤيـة الواضحـة التـي تبيـن فلسـفة الأهـداف والاسـتراتيجيات والخطـط والبرامـج الكفيلـة بتحقيقهـا، ممـا أدي إلـى التخبـط فـي عمـل المؤسسـات والفشـل فـي تحقيـق الأهـداف .

مثـال مـن الواقـع: يتفـق الكثيـرمـن المهتميـن بالشـأن البحرينـي مـع القـوى والجمعيـات السياسـية، بـأن المسـألة الدسـتورية تحتـل المرتبـة الأولـى المتميـزة فـي سـلم الأوليـات فـي قضايانـا الوطنيـة الحيويـة والجوهريـة، ولكنهـا بالتأكيـد ليسـت القضيـة الحيويـة والجوهرية الوحيـدة، فهنـاك البطالة والتعليـم والصحة والتجنيس والفسـاد الإداري والمالـي والأخلاقـي .. الـخ، وبعضهـا ذو أبعـاد إنسـانية ملحـة، ولكـن بسـبب غيـاب الفلسـفة والاسـتراتيجية والتخطيـط، تـم التركيـزعلى المسـألة الدسـتورية وإهمال المسـائل الحيوية الأخرى، ممـا شـكل فشـلاً في عمـل مؤسسـاتنا، وهـوفشـل يـدل فـي فهـم البعـض علـى تجاهـل الإنسـان، وهـذه قضيـة مهمـة

يجب دراستها بواقعية بعيداً عن العصبية والعجلة .

الخطأ الثاني: إتباع بعض مؤسساتنا منهجية غير منتجة.

مثال من الواقع: لقد اتخذت بعض قوى المعارضة قرار المقاطعة للعملية السياسية بعد مخاض عسير، ولكنها في الأداء لم ترضي الداعين للمقاطعة ولا الداعين للمشاركة، وذلك بسب منهجية الأداء التي تقوم على أل (بين .. بين) فلا هي أخذت قرار المشاركة، ولا هي انحازت بالكامل إلى قرار المقاطعة واتخذته بقوة وفعلت أدواته لتحقيق أهدافه .

والنتيجة: حالة مربكة وفشل في الإنجاز (عدم إحراز تقدم على الأرض يخدم القضية ويدفعها للأمام) وضياع للوقت والجهد والمال .

الخطأ الثالث: الاعتماد في التقييم على المكاسب الشكلية بدلاً من الإنجاز، ويقصد بالإنجاز: إحداث تقدم حقيقي على أرض الواقع .

مثال من الواقع: في داخل بعض قوى المعارضة هناك إخفاق شديد في العمل المؤسسي، أبرز مظاهره: الانفلات وعدم الانضباط الإداري، وغياب الرؤى والطروحات والمواقف المشتركة بين أعضاء مجلس الإدارة، والفشل في بناء أجهزة هذه القوى المعارضة وتفعيل أدوارها، والفشل في إعداد الكوادر المدربة وتثقيفها سياسياً وإسلامياً وإبرازها في الساحة، والاعتماد على أفراد قلائل من أعضائها في كافة أنشطتها، وتأكيد دور الفرد والرمزية، وغياب آليات التنسيق المحكم: الداخلي والخارجي، وغياب الفلسفة والاستراتيجية والخطط والبرامج، وغياب آليات العمل المؤسسي ومتابعة التنفيذ، وضعف الإنجاز (عدم إحراز تقدم في الملفات الساخنة) .

كل ذلك لا يلتفت إليه!! ويتم الالتفات والاهتمام في التقييم بالمسائل الاحتفالية: (المقابلات والأنشطة) وهي مكاسب شكلية لا قيمة عملية لها، ما لم تستثمر سياسياً وتحدث تقدم على الأرض، وهذا غير موجود بسبب غياب الفلسفة وآليات المتابعة .

أضافة إلى ذلك: اتكاء بعض قوى المعارضة على ما تبديه الجماهير من الدعم والمساندة والحضور في الأنشطة العامة والفعاليات الكبيرة، لا سيما في المفاصل الزمنية الحساسة والقضايا الحيوية والمصيرية، كمؤشر على نجاحها - رغم عدم رضى الجماهير عن أداء الحركة أو الجمعية - وهذا سوء في التفسير شكل حاجزاً عن رؤية الإخفاقات. فالحضور الجماهيري هو في الحقيقة جزء من اهتمامات الجماهير التاريخية بالشأن العام والوفاء للخط والتيار، ولا يدل على قناعة الجماهير بأداء الحركة و إدارتها .

والخلاصة: أننا أمام خطأ منهجي مضلل في التقييم، ما لم نتداركه فسوف نصير إلى المزيد من الإخفاقات، وعدم القدرة على إحراز تقدم حقيقي في العمل

الخطأ الرابع: نجد في بعض مؤسساتنا منهجية خاطئة في إدارة الكوادر والكفاءات والاختلاف في الرأي، حيث تتبع سياسة الاستبداد بالرأي والتجاهل والتذاكي والمراوغة السياسية (التي قد لا تحترم المبادئ الأخلاقية) والتجاوز

والإقصاء .. وربما تكسير العظام، مع الذين نختلف معهم في الجزئيات فضلاً عن الذين نختلف معهم في القضايا الرئيسية.

بالإضافة إلى الاعتزاز بالذات والكفاءة الشخصية، وعدم الثقة في قدرات الآخرين، وبالتالي غياب التفويض وعدم إتاحة الفرصة للآخرين للقيام بأدوار مهمة، وحصر المسؤوليات في أيدي قليلة من أصاحب القرار والمحسوبين عليهم والقريبين جداً منهم وتهميش الباقين، وهذا خلاف متطلبات ومقتضى العمل المؤسسي والإدارة الناجحة.

وحول النقطة الرابعة تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: يجب على المؤسسات أن تعتمد على الكوادر المتخصصة والمدربة والانفتاح عليها لوضع الرؤى وتحديد الأهداف ورسم الاستراتيجيات ووضع الخطط والبرامج، والحذر من انغلاق الإدارات على نفسها وبطاناتها واغترارها برأيها، وتوهم حقها في اتخاذ القرارات والمسؤوليات الخطيرة لنفسها دون الاستماع للكفاءات والمختصين،

وتتجاهل الكفاءات والكوادر المتخصصة والمدربة وإقصائها عن المساهمة في التخطيط وصناعة القرار .

وقد أثبتت تجربة الجمعيات السياسية مع المحامين، قيمة الانفتاح على الكفاءات والكوادر الوطنية المتخصصة والمدربة في خدمة الملفات والقضايا الوطنية، وينبغي الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها، وإنهاء حالة التبرم والتوجس التي ظهرت في بداية التجربة ولازال البعض يعاني منها .

الملاحظة الثانية: يجب على المؤسسات العمل على ترسيخ أعراف وآليات العمل المؤسسي، والسعي لتدريب واجتذاب وتحريك وإظهار أكبر عدد ممكن من الكفاءات والكوادر في ساحة العمل الوطني، والحذر من الانكفاء والاتكاء على الرمزية واحتكار أفراد قلائل للأدوار والقرارات المهمة، مما يضر بالعمل المؤسسي ويتنافى مع متطلباته ويعيق تقدمه ويلقي بظلال قاتمة على العمل الإداري .

الجدير بالذكر هنا: أن الاستفادة الأوسع من الكفاءات

والكوادر من شأنها أن تؤدي إلى تنشيط قوى المعارضة وتنضيجها وتطويرها وترسيخ دورها في الساحة الوطنية، وجعلها مستعصية على الصد والتهميش والمقاومة، وهذا هو ما ترغب فيه المعارضة وتريده لنفسها بالتأكيد، فعليها أن تفعل هذا التوجه في عملها .

الملاحظة الثالثة: يجب على القوى و الجمعيات السياسية أن تلجأ إلى التقييم المؤسسي المستقل لرؤاها وخططها وبرامجها وأوضاعها وبناها الإدارية .. وأدائها، وأن تقيم ورش عمل متخصصة من أجل التقييم، لصقل رؤاها وتطويرها ووضع آليات مناسبة لتطبيقها ومتابعة تنفيذها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إحراز التقدم والتطوير في الأداء. وعليها أن تحذر من التقييم الذاتي والتقييم القائم على المظاهر والإنجازات الشكلية بدلاً من الإنجازات الحقيقية الفعلية القائمة على الأرض .

الملاحظة الرابعة: يجب على المؤسسات أن ترسخ المنهج النقدي وفق الرؤية الدينية الملتزمة بدلاً من المنهج التبريري

المضلل الساذج، الذي يتوهم الانتصارات والإنجازات .

ومن إيجابيات المنهج النقدي:

أولاً: المساهمة في تبصير القوى السياسية وتقويتها وتصليب مواقفها وصيانتها من الاستبداد والدكتاتورية والانحراف، لأن غياب المنهج النقدي يعني تحررها من الرقابة الشعبية والضغوط الإيجابية، مما يسهل عملية السيطرة المضادة عليها وإخضاعها وانحرافها.

ثانياً: المنهج النقدي يقوم على أساس الفصل بين الأشخاص وبين القضايا والمؤسسات، مما يؤدي إلى حماية القضايا والمؤسسات من العبث والضياع، ويحد من الصنمية التي تقوم على أساس تقديس الأشخاص على حساب القضايا والمؤسسات .

كما يقوم المنهج النقدي على أساس التمييز بين ذوات الأشخاص وبين أدائهم، مما يؤدي إلى حماية الأشخاص في ذاتهم ويسمح بنقد الأداء وتطويره .

ثالثاً: المساهمة في تنضيج الرؤى والمواقف وتصحيحها، وايجاد حالة ايجابية متجددة في الواقع .. وفرض التطور عليها .

رابعاً: المساهمة في تنمية الوعي والشعور بالمسؤولية لدى الجماهير، ودفعهم للمزيد من المشاركة في الشؤون العامة .

خامساً: المساهمة في تقديم الدعم والمساندة والحماية للرموز والقيادات والمؤسسات في مواقفهم، وتشكيل الضغوط الكبيرة على الحكومة من أجل الاستجابة لمطالبهم .

النقطة الخامسة: يجب على المعارضة عدم التعويل على الوعود الداخلية والخارجية والاتكاء عليها في الطريق إلى الإصلاح والتغيير، وإنما الاعتماد على ما ينجز على أرض الواقع من أفعال وحقائق، واللجوء إلى النضال المبرمج الذي تحدد فيه الأهداف والخطط والبرامج الزمنية، وتستخدم فيه - بشكل مدروس ومخطط له - كل الأساليب الميدانية والسياسية المشروعة: السياسية والقانونية والإعلامية والثقافية والميدانية وغيرها، وتوظيف كل الوسائل المشروعة المتاحة

والممكنة بشجاعة وجرأة في الداخل والخارج، مثل: التظاهرات والاعتصامات والاضرابات والمؤتمرات والعرائض والمكاتبات والمراسلات مع الداخل والخارج والاتصال بالبعثات الدبلوماسية وممثلي المؤسسات الإقليمية والدولية الرسمية والشعبية في الاطر القانونية والشرعية والأعراف والمواثيق الدولية ورفع الشعارات وتوظيف الفن والأدب وإجراء البحوث والدراسات ونشرها في الداخل والخارج على أوسع نطاق .

والخلاصة: أن الحقوق العامة للشعوب تؤخذ ولا تعطى بمكرمات، لأنها تمس صراع الإرادات العامة والنفوذ والسلطة والامتيازات، وهي أمور لا تتخلى عنها الأطراف المعنية بسهولة.

وهنا تجدر الإشارة إلى الملاحظات المهمة التالية:

الملاحظة الأولى: يجب على المعارضة أن تسعي لإيجاد وحدة موقف سياسي عام بين الرموز والقيادات (الدينية والوطنية) والجماهير والمؤسسات حول القضايا الوطنية الرئيسية والجوهرية، وتسعى لتحقيق ذلك بما يناسبه من

آليـات ووسـائل.

الملاحظـة الثانيـة: الحـذر مـن النفـس القصيـر وضيـق الأفـق الـذي يقبـل بالتغييـرات الصوريـة والهامشـية والسـطحية، علـى حسـاب التغييـرات الجوهريـة التـي هـي فـي صلـب العمليـة السياسـية والحقـوق والكرامـة الإنسـانية، فـإن مـن شـأن القبـول بالتغييـرات الصورية والهامشية أن يـؤدي إلى التخلف العـام في المجتمـع والدولـة وبقـاء التـأزم وضيـاع الجهـود والحقـوق وطـول زمـن معانـات المواطنيـن.

الملاحظـة الثالثـة: الحـذر مـن جعـل القـرارات المفصليـة فـي أيـدي ضعيفـة ومهزومـة فكريـاً وروحيـاً ونفسـياً، فضـلاً عـن الخونـة والمندسـين.

الملاحظـة الرابعـة: يجـب علـى المعارضـة القيـام بعمـل سياسـي واسـع علـى المسـتوى الإقليمـي والدولـي، مـن أجـل تحصيـل التأييـد والدعـم والمسـاندة لقضيـة الشـعب البحرينـي، وتشـكيل ضغـط دولـي علـى الحكومـة، وهـذا يتطلـب تفعيـل دور المعارضـة

في الخارج، ويكون من أهم مهماتها التالية:

أولاً: بيان حقيقة الأوضاع المأساوية: القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وما فيها من سلب الحقوق وفقد الحريات في داخل الوطن .

ثانياً: شرح وإيصال صوت المعارضة والشعب إلى الرأي العام الدولي والمحافل والمؤسسات الدولية .

ثالثاً: رفع الشبهات التي تثيرها السلطة والداعمون لها حول دور المعارضة وأنشطتها وأهدافها

رابعاً: بلورة مشروع سياسي وطني جامع لجميع أطياف المعارضة، يؤدي وظيفة حكومة الظل أو المنفى، ويقدّم نفسه كبديل عملي للنظام السياسي القائم في البحرين، بحيث يقدم الحلول للمشكلات القائمة في الداخل، ويخاطب المجتمع الدولي ككتلة واحدة ممثلة لشعب البحرين.

ومن الملاحظ حالياً: أن المعارضة في البحرين لا تعطي

العمل السياسي على الصعيد الخارجي ما يستحقه من الاهتمام، وتتركه للمبادرات الفردية والشخصية.

ولا يرجع ذلك في الأساس إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية - وإن كان يمثل عائقاً - وإنما يرجع إلى المنهجية الخاطئة في الإدارة السياسية، ولا يخلو الأمر من الوقوع تحت تأثير عوامل الضعف البشري .

الملاحظة الخامسة: يجب على المعارضة أن تدرك ما للتضحيات من دور فاعل في إذكاء روح المقاومة والإبقاء على عملية المطالبة بالحقوق وتحقيق الأهداف الإسلامية والوطنية، وأن تعتمد في معاركها السياسية مع السلطة على صناعة المواقف على الأرض، وأن تحذر من المعارك الكلامية الفارغة من المضامين الفعلية.

الملاحظة السادسة: للمطالبة بالحقوق ثلاثة مناهج رئيسية:

أولاً: المنهج الدفاعي، وهو منهج يعتمد على الدفاع بدلاً من الهجوم، وأقصى ما يمكن أن يحققه هذا المنهج هو منع

تقدم الخصم في المنازلة، ولا يمكن لهذا المنهج أن يحقق التقدم والانتصار، ومع تكرار الهجوم من الخصم لا بد أن يخسر المدافعون بعض مواقعهم، ولهذا فالخسارة حتمية مع استمرار المنازلة لمن يعمل وفق هذا المنهج .

ثانياً: المنهج المتردد أو الهجين، وهو المنهج الذي لا يواجه العقبات التي تقف في وجه أهدافه أو يصطدم معها، ويفضل الالتفاف عليها، فإن اتيح له ذلك .. وإلا استسلم إليها، لأنه يؤثر السلامة ولا يرغب في تقديم التضحيات، بسبب الوقوع تحت تأثير عوامل الضعف البشري، أو نظراً لأنه يرى بأن الأهداف التي يسعى إليها لا تستحق التضحية، أو أنه لا يستجيزها، أو لأنها ليست الخيار الأفضل من وجهة نظره .

والنتيجة: أن هذا المنهج يمكن أن يحقق بعض المكاسب الصغيرة وغير الجوهرية، ولكنه لا يمكن أن يحقق مكاسب ضخمة وجوهرية، لأن هذه المكاسب - كما أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة - لا تتحقق إلا بالتضحيات العظيمة.

ثالثاً: المنهج القتالي، وهو المنهج الذي يحدد أهدافه المشروعة الرئيسية والجوهرية بدقة وعناية، ويحدد أساليبه ووسائله المشروعة للوصول إليها أيضاً بدقة وعناية، ويتبع الحكمة والواقعية في وضع الخطط والبرامج، ثم يعقد العزم على تنفيذها وتقديم التضحيات اللازمة لذلك، ويواجه الصعوبات والعقبات التي تقف في وجهه بنفس مطمئنة وروح وثابة، ويحطمها لكي يستمر في طريقه، ولا يسمح لها بإعاقته ومنعه من تحقيق أهدافه المشروعة التي آمن بها وأرتبط بها في مصيره المادي والمعنوي في الدنيا والآخرة .

والمنهج القتالي هو المنهج الوحيد القادر على تحقيق التقدم والانتصار في القضايا الدينية والوطنية، وتحقيق الأهداف الكبيرة والجوهرية فيها، وهو المنهج الغائب في عمل المعارضة - حالياً - في البحرين، وهو المنهج السائد في مواجهات السلطة للمعارضة وترسيخ السلطة المطلقة للحكومة .

الملاحظة السابعة: النضال والمنهج القتالي هو أحد مسارات

وأساليب النضال الوطني الشامل بروح قتالية متوثبة لتحقيق الأهداف المحددة وفق رؤية واضحة وأجندة مخطط لها. ولا يصح تعطيل المسارات السياسية، فهذه منهجية خاطئة في الإدارة السياسية .

الجدير ذكره هنا: أن التجارب التاريخية والمعاصرة، أثبتت بأن السلطة في البحرين لا تقيم وزناً لسعي المعارضة إثبات حسن نواياها في العملية السياسية، وتتصرف معها ببرجماتية تامة وبما يخدم أجندة السلطة فحسب .

النقطة السادسة: الاتكاء بعد الله تعالى على الجماهير وتفعيل أدوارها.

وذلك بأن تتحمل القيادة مسؤولية التخطيط ورسم الاستراتيجية واتخاذ القرارات الرئيسية النابعة - بعد الشرع - من الإرادة الشعبية وتخدم المصالح الدينية والوطنية الجوهرية العليا، وتقوم بوضع الخطوط العامة للتحرك اليومي، وتسمح للجماهير بالمبادرة وتحمل مسؤولياتها على كافة الأصعدة

ومختلف ميادين التحرك، وتدعوها إلى التطبيق الدقيق والالتزام بما هو مرسوم في الاستراتيجية والتخطيط .

وهذا يتطلب من الرموز والقيادات والمؤسسات التواصل مع الجماهير وتطوير العلاقة معها، ورعايتها ثقافياً وروحياً وسياسياً، وتوعيتها حول الأهداف والشعارات والحقوق الرئيسية واستراتيجية العمل، وتعبئتها لتتحمل مسؤولياتها الدينية والوطنية والإنسانية .. وبيان واجباتها في ذلك، وحثها على المطالبة بالحقوق والحريات العامة بكل الأساليب والوسائل المشروعة المتاحة والممكنة، وإيجاد الوعي العام بها وممارستها على أرض الواقع .

وهنا تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: الحذر من تجاهل الجماهير والتعامل معها بفوقية وتجاهل إرادتها فيما يعود إليها من الأمور، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي على المدى البعيد إلى عزلة الرموز والقيادات والمؤسسات وضعفها وهشاشة مواقفها وبعدها عن الهموم

والقضايا والمسائل الحيوية والجوهرية للناس، وتحولها إلى دكتاتوريات تمارس دورها بحكم الأمر الواقع شأنها في ذلك شأن السلطات الحاكمة .

الملاحظة الثانية: الحرص على إشراك كافة الشرائح والطبقات من رجال دين ورجال أعمال وتجار وأكاديميين ومهنيين وطلاب وعمال .. وغيرهم نساءً ورجالاً، والاستفادة من إسهاماتهم المادية والمعنوية في خدمة القضايا والمسائل الدينية والوطنية، والحرص كذلك على إشراك كافة الأعراق والطوائف، بحيث تكون حركة المعارضة حركة شعبية وطنية شاملة بكل معنى الكلمة .

الملاحظة الثالثة: العناية الخاصة بالطاقات والمواهب الشابة، والاهتمام بتدريبهم وإفساح المجال إليهم للعمل والتعبير عن آرائهم .. وإرشادهم، وإشعارهم بالثقة في أنفسهم من خلال الإصغاء إليهم وتمكينهم من تنفيذ رؤاهم وإعمال مواهبهم وطاقاتهم، فهم القوة الفاعلة في ساحات العمل، وهم أمل المستقبل المشرق، وعليهم تتوقف الفرص الحقيقية

للإصلاح والتطوير .

الملاحظة الرابعة: يترتب على تعطيل دور الجماهير النتائج السلبية التالية:

أولاً: نجاح السلطة في محاصرة الرموز والقيادات والمؤسسات وممارسة الضغوط عليهم من أجل احتوائهم وتخفيف سقوف مطالبهم وتحويلهم إلى وجودات صورية غير فاعلة في الشأن العام و إحداث التغييرات المطلوبة .

ثانياً: إضعاف روح المقاومة والمطالبة بالحقوق لدى الجماهير، وتسهيل عملية اختراقها، ثم تحييدها وربما قلبها على المعارضة .

ثالثاً: تستطيح العملية السياسية وإبعادها عن المسائل الوطنية وهموم الجماهير الجوهرية والحقيقية .

رابعاً: إضعاف المعارضة والتقليل من تأثيرها، وبالنتيجة: فشلها في إنجاز وتحقيق أهداف استراتيجية وجوهرية كبيرة .

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1]

1. آل عمران: 200

الرؤية (8): إدارة المرجعية الدينية والسياسية العليا للساحات والتجارب المحليّة

تدير المرجعيات الدينية موقفها وسياساتها في ظروف معقدّة على المستوى السياسي والاجتماعي؛ لأن البلدان الإسلامية هي موطن للتنوع العرقي والسياسي والاجتماعي والديني والإيديولوجي، وقد قدّمت المرجعيات الدينية تجارب متنوعة في التعاطي مع قضايا بلدانها، ومن أمثلتها في التاريخ الحديث تجربة الثورة وبناء الدولة لآية الله العظمى السيّد الإمام روح الله الموسوي الخميني قدس سره وآية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي حفظه الله وتجربة آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر رضوان الله عليه في النهضة بوجه المقبور صدام حسين، وتجربة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني حفظه الله في التعاطي مع العملية السياسية، وموقفه التاريخي من الحرب التكفيرية في العراق، وتجربة آية الله السيد موسى الصّدر وآية الله السيّد محمد حسين فضل الله رحمه الله في لبنان. هذا فضلاً عن الأدوار التاريخية القديمة والمحورية والمؤثرة للمرجعيات الشيعية في الإدارة السياسية

لبلدانهم ومقاومة المحتلين، مما جعل مؤسسة المرجعية الدينية الشيعية المؤسسة الأبرز والأكثر تأثيراً في مسيرة التجديد والنهضة السياسية والاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط.

ولقد اكتسبت المرجعيات الدينية هذه المكانة السياسية والاجتماعية بسبب عقيدة التكليف الديني المنصوصة في القرآن الكريم وفي أحاديث أهل البيت عليهم السلام بأن موقعية ودور الفقهاء هو امتداد لموقعية ودور أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبأن الفقهاء هم نوّاب الإمام المهدي عليه السلام في غيبته، وبأن التكليف الملقى على عاتقهم هو أن يتصدّوا ويقودوا مسؤولية التغيير والإصلاح في المجتمع، وبأن يطيع الناس القيادة الدينية والسياسية العالمة المدبّرة البصيرة والمحيطة بظروف الزمان والمكان.

لقد أدركت القوى الاستعمارية هذه الحقيقة، ولذلك عملت على محاربة المرجعيات والمؤسسات الدينية بشتى الوسائل المباشرة وغير المباشرة، فالمرجعيات الدينية كانت طوال تاريخها الأقدر على الحشد الشعبي والجماهيري، وتحريك

قوى المجتمع والجماهير في المفاصل الحسّاسة، مع مراعاتها لحقائق الجغرافيا والمجتمع والسياسة، والتنوع المذهبي، وحفظ وحدة المجتمعات والبلدان التي يديرون فيها المشهد، والتمركز كمرجعيات دينية تضم تحت كنفها ليس الشيعة فقط، بل جميع أطياف المجتمع.

ولقد جرت السياسات المعتمدة لدى المرجعيات العليا وقادة العالم الإسلامي في إدارة شؤون المسلمين بشكل عام والشيعة بشكل خاص أن تعتمد المرجعيات والمؤسسات الدينية في كل من النجف وقم المقدّستين على الرموز والمرجعيات الدينية المحليّة لتعبّر عن الامتداد المؤسسي للخط الإسلامي أو الشيعي في البلدان المختلفة، ولهذا يتشكل في كل من البلدان الإسلامية تلك المؤسسات الحوزوية والدينية والاجتماعية والسياسية التي يكون محورها مرجع أو عالم دين مؤتمن ومحل ثقة لدى العمق الديني في كل من الثقلين الشيعيين في قم والنجف، بحيث يتلقى ويستمد القطب المحلي الدعم المعنوي والشرعي منهما، ولهذا

تعتبر وتنظر المؤسسات والمرجعيات الدينية والسياسية في الجمهورية الإسلامية وفي العراق إلى الشخصيات والمرجعيات المحلية التي يلتف معظم حولها الناس إلى كونها قيادات واقعية لمجتمعاتها، ويجب دعمها ومساندتها، وحفظ وحدة المجتمعات الشيعية حولها، وقد تتعدى طبيعة العلاقة بين الحاضنتين في الجمهورية الإسلامية والعراق وهذه الشخصيات والقيادات المحلية لاعتبار القيادات المحلية امتداد عضوي لقيادات المجتمع الشيعي في الجمهورية الإسلامية والعراق، وتعتبر حينها القيادات المحليّة قيادات موكلة ومعتمدة من قبل الحاضنتين، وتكتسب صفة التمثيل والامتداد في المشروع والحركة، بحيث يكون التكليف الشرعي السياسي للمجتمعات الشيعية في البلدان المختلفة يرتكز على نظر أو يتم إقراره من قبل المرجعيات الدينية في كل من الجمهورية الإسلامية والعراق. ونظراً لاختلاف ظروف كل بلد إسلامي فقد تنشأ تباينات طبيعية في نوع وطبيعة التكليف الشرعي حول الموضوعات المختلفة والمستجدات المحلية والإقليمية وفي التشكيل والدور المؤسسي للمؤسسات والمرجعيات الدينية

فـي البلـدان المختلفـة.

تلتـف المجتمعـات حـول مؤسسـاتها أو قياداتهـا الدينيـة والسياسـية وفـق معطيـات منهـا:

- البعد الحوزوي
- التقوى
- التجربة
- البصيرة السياسية والاجتماعية
- توجهات الناس والمجتمع
- الشجاعة
- الإدارة والتدبير
- معرفة الزمان والمكان

ومتـى مـا تحققـت هـذه الشـروط أو معظمهـا فـي أي حالـة علـى

المستوى المحلي، فإنها تحضى بالارتباط والدعم المعنوي والتوجيه الشرعي من الحاضنتين الرئيسيتين في الجمهورية الإسلامية وفي العراق، ويحصل ذلك بغض النظر عن التوافق التفصيلي في الفكر والعمل بين الحاضنتين في الجمهورية الإسلامية والعراق وبين التجربة المحليّة ورمزياتها وشخوصاتها الدينية والسياسية، إذ أن وظيفة المرجعيات والمؤسسات الدينية العليا هي حفظ وحدة المجتمعات الشيعية والإسلامية حول مؤسساتها وشخوصاتها ورمزياتها المحليّة، وتوجيهها وإرشادها، وقد ظهر هذا السلوك والمعنى في تعاطي الولي الفقيه سماحة القائد آية الله العظمى السيد علي الخامنئي حفظه الله مع الحالة العراقية، وتبايناتها واختلافاتها، حتى بين أقطاب المجتمع العراقي بشكل عام والمجتمع الشيعي بشكل خاص، فقد دعم سماحة القائد الخامنئي حفظه الله مرجعية ونفوذ وموقع آية الله العظمى السيّد علي الحسيني السيستاني حفظه الله على الساحة العراقية، وأرشد الناس وأطياف المجتمع العراقي بالالتفاف حوله، كما دعم سماحة القائد الخامنئي حفظه الله والجمهورية الإسلامية مشروع المقاومة ضد الوجود

الأمريكي في العراق ومشاريع التكفير والتفكيك التي تقودها أمريكا والحلف الغربي على الساحة العراقية. كذلك ظهرت هذه السياسة الحكيمة والسلوك الوحدوي والحكيم في تعاطي آية الله العظمى السيد علي السيستاني حفظه الله مع إشكالية مشاركة المعارضة السياسية في الانتخابات النيابية في البحرين في العام 2006م، حيث قدم الخطوط العامة، الذي ينبغي أن يبنى عليها قرار المشاركة أو المقاطعة، وترك حق القرار بعهدة المؤسسة الدينية والسياسية في داخل البحرين.

كما نجد في سيرة آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني قدس سره عمق التدبير والتفكير الاستراتيجي وتقدير المصالح والمفاسد، فيما يتعلق بإدارة العلاقات الدينية والسياسية في مرحلة ماقبل انتصار الثورة الإسلامية وبعدها، وحفظ وحدة المؤسسة الدينية والسياسية والمجتمع الإسلامي، فبعد وفاة المرجعين آية الله الإصفهاني وآية الله الطباطبائي شاع في الحوزة العلمية اسم آية الله السيد البروجردي كمرجع للشيعة.

بذل حينها روح الله الموسوي الخميني قدس سره - الذي كان له

موقع مرموق في المجتمع والحوزة - قصارى جهده لمجيء آية الله السيّد حسين البروجردي رضوان الله عليه من بروجرد إلى قم المقدّسة، وبعد تدبير روح الله الخميني وإصرار تجّار وكسبة طهران بتسليم الحقوق الشرعيّة إلى آية الله السيّد حسين البروجردي أصبحت مرجعيّته واقعاً متجذراً، وبمرور الزمن تتعزز مكانة آية الله السيّد البروجردي رضوان الله تعالى عليه في حوزتي قم والنجف، ويصبح المرجع الديني الأبرز فيهما.

بعد اعتقال السيّد نواب صفوي ومجموعته الجهادية «فدائيو الإسلام» أصدر الشاه بحقهم حكم الإعدام، وسعى السيد روح الله الخميني قدس سره لأن يتدخل مرجع الشيعة آية الله السيد البروجردي ويسعى بشكل مؤثر لوقف الإعدام، لكن مسعى روح الله الخميني لم يتحقق.

وفي موقف آخر اعترفت حكومة الشاه بالكيان الصهيوني، وخلافاً لتوقعات السيد روح الله الموسوي الخميني لم يبد آية الله السيد البروجردي موقفاً حاسماً من التطبيع بين النظام الشاهنشاهي وبين الكيان الصهيوني.

وضمن جهود السيد روح الله الموسوي الخميني ﷺ لإصلاح واقع المجتمع آنذاك فقد كتب بمعية علماء آخرين مشروع «الإصلاحات البنيوية»، لكنه لم يلقى الدعم الكافي من آية الله السيد حسين البروجردي.

كل هذه الاختلافات والتباينات بين روح الله الموسوي الخميني وآية الله السيد حسين البروجردي رضوان الله عليهما لم تخرج السيد روح الله الموسوي الخميني من دائرة المرجعية، ولم يسعى لإضعافها، بل لم يكن يسمح لأحد بالتطاول عليها.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران كان هذا سلوك وسياسية روح الله الموسوي الخميني ﷺ، من حفظ المجتمع ووحدته الدينية والسياسية والاجتماعية، فحين تصاعدت حالة الاستقطاب السياسي بين الجناحيين «تجمع رجال الدين» و«جماعة رجال الدين» قام سماحة الإمام الخميني بدعم الجناحين السياسيين تحت مظلّته، وعارض الرأي القائل بدعم إحدهما على حساب الآخر، أو محاولة فرض الوحدة التنظيمية بين الجناحين، وقد عبّر على أن الخلاف

في المسائل الثانوية أو الجزئيّة بين أجنحة الثورة لا تشكل تهديداً للثورة والنظام، مادام هناك اتفاق في الأسس والمبادئ، وقد كتب السيد روح الله الموسوي الخميني ميثاقاً لقوى الثورة يرشدهم فيه لأطر إدارة الاختلافات، وقد سمي بـ«ميثاق الأخوّة».

آية الله الشيخ عيسى قاسم في عيون المرجعية والمحور المقاوم

في البحرين ونتيجة التاريخ والإرث الديني والسياسي والاجتماعي، طوال ما لايقل عن 5 عقود، لسماحة آية الله المجاهد الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله والتفاف الشعب حوله في الشؤون العامة اعتبرته المؤسستان الدينية والسياسية في كل من النجف وقم كأبرز وأفضل الخيارات التي تشكّل محوريّة عامة يلتفّ حولها شعب البحرين بشكل عام والشيعة بشكل خاص.

انطلقت المسيرة العملية لسماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه الله في الشأن العام بداية الستينات من القرن الماضي، ففي العام 1962م اتجه إلى جانب عمله كمعلم نحو تعلم الفقه على يد سماحة السيد علوي الغريفي رحمة الله عليه، وبعد أن

أنهى المقدمات الفقهية اتخذ قراره بالهجرة إلى خارج الوطن لمواصلة التحصيل الديني.

كانت مدينة النجف محطته الأولى، والتي استمر فيها حتى العام 1969م، ليعود للبحرين لمدة عام واحد فقط قبل أن يعود مجدداً للنجف الأشرف، ليواصل تحصيله الديني على يد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر رضوان الله تعالى عليه.

وفي العام 1971م أعلنت الأمم المتحدة عن استقلال البحرين، بشرط أن يكون الحكم دستورياً السيادة فيه للشعب، وبعد التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي رجع سماحته للبحرين بتوصية من بعض أساتذته في الحوزة العلمية ومجموعة من وجهاء البحرين، فعزم على العودة إلى البحرين تقديراً منه ضرورة خوض العمل السياسي، وقرر خوض الانتخابات والدخول في المجلس خدمة للدين والمجتمع، وكان له ذلك، حيث حصل على أعلى الأصوات في كل الدوائر الانتخابية قاطبة، وكان دخوله المجلس إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في مسيرته، وقد كان له مع المجموعة الإسلامية في

المجلس التأثير البارز في إدخال كثير من المواد الإسلامية في الدستور، ففي العام 1973م أُنتخب بأكثر الأصوات على الإطلاق لعضوية المجلس الوطني، وبرزت شخصيته في جلسات المجلس كأبرز رمز من رموز الكتلة الدينية التي ما برحت داعية لتطبيق أحكام الشرع المبين وصائنة للمجتمع من الأفكار الدخيلة على الدين إلى حين حلت السلطة الخليفية المجلس الوطني عام 1975م، وذلك بسبب معارضة أعضاء المجلس لقانون أمن الدولة السيء الصيت.

أسس في العام 1972م «جمعية التوعية الإسلامية» التي كان لها دور بارز ومشهود في مواجهة المد القومي واليساري في تلك الحقبة الزمنية، وتعزيز قواعد الالتزام وبث الوعي الديني لدى شريحة كبيرة من أبناء المجتمع، وقد انتخب لرئاستها في ثلاث دورات (1983-1972م)، وكان سماحة العلامة الشيخ عبد الأمير الجمري رضوان الله عليه نائبه في إحداها.

وفي العام 1984م أغلقت السلطة الخليفية جمعية التوعية الاسلامية، وتعرض عدد من نشطاء الحراك السياسي والفكري

والاجتماعي والتبليغي إلى الاعتقال والتعذيب والأحكام القاسية، وبعد إغلاق جمعية التوعية اشتغل سماحته بتدريس السطوح العليا والتصدي للتبليغ من خلال إمامته للصلاة المركزية في جوامع البحرين كالمنامة والدراز ومدينة عيسى ومشاركاته في شتى المناسبات الدينية والسياسية.

وقرر الهجرة إلى مدينة قم المقدسة في العام 1992م لتحصيل المزيد من المراتب العلمية، ومن أجل أن يكون في موقع متقدم في المرحلة القادم، فحضر أبحاث الآيات العظام فيها كالسيد كاظم الحائري والشيخ محمد فاضل اللنكراني والسيد محمود الهاشمي الشاهرودي، حتى نال مناه وحقق مراده بشهادة وتصريح أهل الخبرة.

وفي العام 1994م كان من الداعمين لانتفاضة الكرامة المطالبة بإرجاع الحقوق الدستورية وتفعيل الحياة البرلمانية، وكان لبياناته وخطاباته الصدى المسموع.

عاد سماحته إلى أرض الوطن في العام 2001م بعد غياب

استمر تسع سنوات تقريباً وكان ذلك في الثالث عشر من ذي الحجة 1421هـ الموافق 8 مارس 2001م، وقد استقبلته الجموع المؤمنة استقبالاً حافلاً، يتقدمهم فضيلة الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين حفظه الله، فقد اصطفت له الجماهير سماطين على طول الشارع الممتد من مطار البحرين الدولي بمدينة المحرق وحتى قرية الدراز في الركن الشمالي الغربي من جزيرة المنامة بمسافة تقدر 20 كيلو متر تقريباً، حيث سار موكبه في وسط الزحام، في مشهد لم تعهده البحرين لأحد من رموز السلطة الخليفية.

وبدء سماحته منذ عودته بالصلاة جماعة وجمعة في جامع الإمام الصادق عليه السلام بقرية الدراز، وافتتح مكتب البيان للمراجعات الدينية، وإلقاء المحاضرات الدينية والثقافية المختلفة في شتى مناطق البلاد وفي مختلف المناسبات.

كما أسس بمعية علماء الدين الأعلام «المجلس الإسلامي العلمائي» في العام 2005م، والذي يهتم برعاية الواقع الديني الجانب التربوي والاجتماعي والتبليغي والسياسي، وفي العام

2005م دعا لأكبر مسيرة في تاريخ البحرين في حينها - أسقط بها آنذاك توجّه السلطة لتقنين قانون وضعي غير ديني للأحوال الشخصية.

وقد كان للنظام أكثر من مرة تعدٍّ سافر عبر أبواقه كوزير العدل وبعض النواب على شخص سماحة الشيخ إلا أن الرد الجماهيري في كل مرة كان معبراً، حيث كان يخرج الناس بالألوف في مسيرات تضامنية، حيث يرفعون صور سماحته، ويتقدمهم كبار العلماء والشخصيات، كمسيرة «لبيك يا فقيه» في 2009م و«جمعة الفقيه» ومسيرة «لبيك يا وطني» في 18 مايو 2012م.

وفي العام 2011م وقف مع حق الناس في المطالبة بحقوقها والسير نحو أهدافها، وكان لخطابه المشهور قبل أيام من انطلاق الثورة «الطوفان بدأ لا ليهدأ ولا يقف عند حدود بلد» دور كبير في تعزيز الدعوة الجماهيرية والتحشيد نحو انطلاق ثورة 14 فبراير، وبعد القمع والقتل ودخول قوات الاحتلال السعودي كانت له مواقف مشهودة، حيث صرخ في خطبته الشهيرة: «لن نركع

إلا الله، هذه دماؤنا هذه رقابنا فداء ديننا وعزتنا»، وكذلك كان الخطاب الشهير حين قال: «من وجدتموه يعتدي على عرض فتاة مؤمنة فاسحقوه، نعم اسحقوه».

كما دعا لأكبر مسيرة في تاريخ البحرين في التاسع من مارس 2012م، وهي المسيرة والتظاهرة الشهيرة التي دعت لها ودعمتها جميع القوى الدينية والثورية والسياسية والمجتمعية والمهنية، وقد سميت «مسيرة الشعب»، ورفع فيها الشعب شعاراته ومطالبه وهدفه بإسقاط النظام الخليفي، وتقدمت المسيرة القوى والتجمعات العلمائية والسياسية والمهنية من مختلف المشارب، وكانت ردّاً على تصريح لحاكم البحرين عندما وصف الشعب الثائر بـ«الشرذمة»، فخرجت فيها مئات الألوف، وفاقت كل التصورات والخيالات فكانت الوحيدة الفريدة التي لم يحصل مثلها في تاريخ البحرين على الإطلاق وشارك فيها كل أطياف المجتمع وشرائحه.

وبناء على هذا الواقع وما جرت عليه سيرة المرجعيات والمؤسسات الدينية والسياسية الشيعية من لزوم حفظ الوحدة

الشعبية والجماهيرية في البحرين حول المشتركات فقد نظر الولي الفقيه آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي حفظه الله ورموز العالم الإسلامي والشيعي وكل من حاضنتي قم والنجف المقدستين إلى آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله باعتباره العنوان الجامع لشعب البحرين، والقلعة التي يجب حفظها وصيانتها كامتداد طبيعي للمؤسسة المرجعية العالمية للشيعة والمسلمين في العالم، وبرز ذلك في تصريحات مهمة لهم حول التطورات في البحرين في أحداث متعددة.

ففي لقاء جمع ممثلين من قادة تيار الوفاء الإسلامي وقوى المعارضة مع الولي الفقيه آية الله العظمى السيّد علي الخامنئي حفظه الله في 10 فبراير من العام 2014م، قال السيد الخامنئي حفظه الله: «الشيخ عيسى قاسم حقاً قائداً وزعيم وشباب البحرين شباب نشطون ونحن ندعوا لهم بالتوفيق».

أما آية الله العظمى السيد علي السيستاني حفظه الله فقال في مكالمة مع الشيخ عيسى أن له «مكانة خاصة في قلبه

وإن إساءة النظام له لا تضر بمقامه»، وقد صرّح المرحوم آية الله العظمى السيد محمود الهاشمي: «أن العلامة الشيخ عيسى من علمائنا الأعلام ممن تناط به الآمال ويستهدي بعلمه وهديه وجهاده المؤمنون من إخواننا من أهالي البحرين» وذكر في حقه سماحة السيد حسن نصر الله: «أن الشيخ عيسى قيادة حكيمة وعاقلة وشجاعة في نفس الوقت فاسمعوا لها وانسجموا معها».

وفي موقف ملفت لقائد فيلق القدس في حرس الثورة الإسلامية اللواء قاسم سليماني: «على الرغم من الضغوط الكبيرة والمعاملة العنصرية لآل خليفة ومنها اعتقال بعض القادة السياسيين والدينيين، وسجن النساء والأطفال وتعذيبهم الوحشي، وسلب جنسيات المواطنين، وانتهاك حقوقهم في المواطنة وعشرات الجرائم الأخرى، إلا أن هذا الشعب النبيل والصابر كان يسعى لنيل حقوقه العادلة والمحقة بشكل سلمي دون أن يمنح آل خليفة أي مبرر، ولم يدفعه تشديد ضغوط النظام عليه إلى تغيير طرقه السلمية ... إن غطرسة آل خليفة وصلت إلى حد أنهم زادوا من جرائمهم يوماً بعد يوم وشددوا

الضغط على الشعب البحريني، مستغلين نبل هذا الشعب وحركته السلمية، ومستفيدين من صمت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والبلدان الغربية ...كي يهددوا اليوم حرمة العالم البارز والقائد الديني لشيعة البحرين، آية الله الشيخ عيسى قاسم ويوجدوا انطباعات مقلقة في أذهان الشعب في المنطقة والبحرين ... يبدو أن آل خليفة يستغلون حركة الشعب السلمية وليس لديهم تقديرات صحيحة عن غضبه، لا شك أنهم يعرفون جيداً أن التعرض لحرمة آية الله الشيخ عيسى قاسم هو خط أحمر لدى الشعب، يشعل تجاوزه النار في البحرين والمنطقة بأسرها ولن تبقي مثل هذه الممارسات خياراً للشعب إلا المقاومة والتي ستدفع آل خليفة ثمنها ولا تسفر إلى عن زوال هذا النظام المستبد ... فليعلم حماة آل خليفة أن الأساءة إلى آية الله الشيخ عيسى قاسم واستمرار الضغوط الخارجة عن تحمل الشعب في البحرين، ستكون بداية لانتفاضة دامية تقع مسؤوليتها على من يشرعون غطرسة حكام البحرين».

وقد صرّح القائد الشعبي الكبير فضيلة الأستاذ المجاهد

عبد الوهاب حسين فرج الله عنه: «أن سماحته - أي آية الله قاسم - يمثل رقماً لا يمكن تجاوزه ولا يرى الأستاذ لأي طرف يعمل للمصلحة الوطنية في أن يتجاوز سماحته». وفي بيان له بتاريخ 17 يونيو 2008م قال: «سماحة العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم (أعلى الله تعالى مقامه) رمز إسلامي ووطني وحامل للقيم الإنسانية والإسلامية والوطنية العليا، والإساءة إليه هي إساءة لكل الوطن والإسلام والقيم الإنسانية ولكل الشرفاء في العالم ومن يفعل ذلك: لا نصيب له ـ بحكم المنطق ـ من الوطنية ولا من الإسلام ولا من الشرف ولا من الإنسانية ولا من قيمها الرفيعة»[1].

كما قال فضيلة الأستاذ المجاهد حسن المشيمع في بيان له من داخل السجن، بتاريخ 27 يونيو 2016م: «إن آية الله الشيخ عيسى قاسم هو القلعة الكبرى لشعب البحرين، داعياً الشعب

1. بيان بشأن الإساءة والاعتداء الظالم على مقام العالم الرباني الشيخ عيسى أحمد قاسم، تم اقتباسه بتاريخ 28 سبتمبر 2020م، من الموقع الرسمي للأستاذ عبد الوهاب حسين، على الرابط التالي:
https://albasirah.net/alostad/statements/323/

للتحصن بهذه القلعة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسمح لهذه القلعة أن تسقط»[1].

وفي بيان لآية الله الشيخ حسين النجاتي بتاريخ 17 يونيو 2008م: «هو الذي خدم الإسلام منذ أربعين سنة بعقله وقلبه وروحه ومنطقه وقلمه، وهو الذي نهض بالدفاع عن دين الله منذ ريعان شبابه، وهو الرمز الذي جاهد من أجل عزة وكرامة وطنه منذ عشرات السنين، وهو الذي تحمل الكثير من الأذى دفاعاً عن حقوق الناس والمواطنين ... أنه مدافع مخلص عن إسلام محمد ﷺ وليس إسلام الهوى ومكاسب الدنيا، ولو شاء لاهتدى إلى زهرة الحياة لكنه أبى إلاّ أن يكون عالماً ربانياً، ولكنه أبى إلاّ أن يكون جندياً مخلصاً للوطن وحقوق أبناءه»[2].

وقد كان هذا الفهم لازماً في أدبيات ومواقف تيار الوفاء

1. من بيان الأستاذ حسن مشيمع من داخل السجن، تم اقتباسه بتاريخ 28 سبتمبر 2020م، من الحساب الرسمي لحركة الحريات والديمقراطية «حق» على تويتر: @haq_movement

2. من بيان الشيخ حسين النجاتي»، تم اقتباسه بتاريخ 28 سبتمبر 2020م، من موقع المقاوم للثقافة والإعلام، من على الرابط التالي:
https://almuqawim.net/2008/06/2339/

الإسلامي في حفظ مكانة الرمز الأول لشعب البحرين وامتداد المرجعية الدينية، ففي بيان بتاريخ 22 مايو 2013م صرّح تيار الوفاء الإسلامي: «إن إقدام النظام على هتك حرمات المسلمين ومقدساتهم قد تجاوز جميع الخطوط الحمر مستعيناً بدعم القوى الأجنبية على كل المستويات، وقد ظن النظام أن دعم الأمريكيين والبريطانيين وآل سعود له سيستمر إلى النهاية فأقدم على استفزاز الشعب باقتحامه بيت رمز الشعب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله .. إن المساس بمقام سماحة الشيخ قد أرجع لذاكرة الناس العذابات الأليمة التي جرت على الخيرة من علمائنا القابعين في سجون النظام، وإن المساس بسماحته بأي نحو يعد استفزازاً صارخاً لمحبيه وأنصاره في داخل البحرين فضلاً عن خارجها .. لابد أن يدرك النظام أن الذود عن سماحة الشيخ هو ذود عن كرامة العمامة والإسلام الذي يمثله سماحته، وإن القوى المخلصة للإسلام والثورة لن تتوانى عن حمايته، وإننا ندعو جميع أبناء الشعب وقواه الثورية والسياسية للمشاركة في الاعتصام التاريخي بالدراز الأبية هذه الجمعة لكي نوصل صرخة الغضب لمقام

العلماء والرموز الأعلام».

وقد أكّد القائد الشعبي الكبير فضيلة الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين فرج الله عنه على لزوم أن تكون القيادة للشأن العام حق للمرجعية الدينية ومن يوكل لها أمر القيادة بشكل خاص، وفق صيغة وآلية سليمة، يتم فيها تطبيق مبادئ الشورى وغيرها، واحتضان القوى الولائيّة المتفقة في الأصول والأسس والمبادئ، والتي تحظى بالشرعية من قبل المرجعية الدينية العليا[1].

ففي لقاء حواري مع فضيلة الأستاذ المجاهد عبد الوهاب حسين حفظه الله بتاريخ 9 يوليو 2007م[2]، نشر في موقع ملتقى البحرين، ورد فيه تصريحاته وإجاباته التالية:

- الغطاء الشرعي مسألة دينية واقعية تتعلق بالولاية

1. راجع ملحق (6): العلاقة مع المرجعية الدينية

2. حوار موقع جد حفص و ملتقى البحرين مع الأستاذ عبد الوهاب حسين، تم اقتباسه بتاريخ 28 سبتمبر 2020م من على الموقع الرسمي للأستاذ عبد الوهاب حسين، على الرابط التالي: https://albasirah.net/alostad/press/1096/

الشرعية، ومن مصاديقها التي طرحها الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم) خضوع الحركات الإسلامية لقيادة الفقيه، ومن فوائدها تعزيز قيادة الفقيه في الأمة، وصيانة الحركة الإسلامية من الانحراف، وأول ما تعرفت على هذه الفكرة كان في فكر الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر في النصف الأول من السبعينات، وقد توسع الفقهاء في هذه المسألة بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وتعمقت رؤيتهم فيها وتعددت وجهات نظرهم.

وفي حوار آخر لفضيلته نقله موقع فجر البحرين بتاريخ 11 أبريل 2009م[1]، صرّح فيه:

- القبول بتعدد القيادات ليس في داخل الدائرة التي تؤمن بولاية الفقية بالنسبة إلى الفقيه صاحب الولاية، وإنما بحسب الواقع الخارجي حيث توجد قيادات عديدة على أرض الواقع لها مرجعيات فقهية مختلفة، فيجب القبول بهذا الواقع الذي

1. لقاء الأستاذ مع ملتقى فجر البحرين، تم اقتباسه بتاريخ 28 سبتمبر 2020م، من الموقع الرسمي للأستاذ عبد الوهاب حسين، على الرابط التالي:
https://albasirah.net/alostad/614/

تتعدد فيه القيادات استناداً لاختلاف المرجعيات الدينية واختلاف القناعات بالمناهج والكفاءة والأداء، والتعاون على أساس المشتركات بين الجميع.

- وقد طرحت تنظيم الحالة القيادية ... ولا زلت ومن معي في التحرك الجديد ملتزمين بالنزول على رأي الحاكم الشرعي، بغض النظر عن التفاصيل.

- أرى بأن الحل المناسب، هو: تشكيل هيئة قيادية للتيار تضم رؤوس التيار الرئيسة: (العلمائية والسياسية) ويفوض إليها من المرجعية العليا كهيئة اتخاذ القرارات وفق آليات محددة، على ضوء تعليمات واضحة من المرجعية العليا، تحدد المهام وتمثل الخطوط العريضة التي يجب الالتزام بها في العمل [1].

---

1. توضيح: يقول الأستاذ عبد الوهاب حسين حفظه الله بعدم صحة تعدد منصب القيادة الدينية والسياسية العليا للخط الواحد، كالخط والتيار الولائي في البحرين، على سبيل المثال، حيث يجب أن يكون لهذا الخط قائد ديني وسياسي واحد، وهو المرجعية العليا المتمثلة بالولي الفقيه آية الله العظمى السيّد علي الحسيني الخامنئي حفظه الله، ويكون كلامه نافذاً وملزماً لمن يعتقد بولايته الشرعية في سائر البلدان. أما بخصوص من يؤمن بمرجعية دينية وسياسية أخرى فينبغي التعامل مع هذا الواقع والقبول به، والتعاون على البر والتقوى والمشتركات.

ملاحق

ملحق 1: بيان الانطلاق

بيان الانطلاق هو البيان الختامي الصادر عن المعتصمين المضربين عن الطعام بمنزل الأستاذ عبدالوهاب حسين بتاريخ: 28 صفر 1430هـ الموافق: 13 ـ 24 فبراير 2009م

مقدمة

قال الله تعالى ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[1].

لقد بعث الله سبحانه وتعالى الرسل وأنزل الأنبياء العظام، والكتب والشرائع السماوية بهدف إقامة العدالة والقسط

---

1. الحديد: 25

في المجتمع البشري، وقد حمل أهل البيت عليهم السلام والعلماء الصالحون أمانة الحقوق والعدالة الاجتماعية، وقدموا لأجلها التضحيات الكبيرة إرضاءً لله سبحانه وتعالى. وتأتي الحركة المطلبية للشعب البحريني وجهاده السلمي العظيم من أجل الإصلاح الحقوقي والسياسي وإقرار العدالة الاجتماعية وتجسيدها امتداداً للأهداف الإلهية التي حملتها القيادات الربانية عبر تاريخها الطويل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين

قال الله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1].

لقد ابتلي هذا الوطن العزيز بنظام شمولي يقوم على تغييب

1. هود: 88

شعبه، وسرقة خيراته، وإهدار مقدراته، وتجاوز إرادة أبنائه، وانتهاك حقوقهم، وخنق حرياتهم، ومطاردة الأحرار منهم، هذا الشعب المستضعف الذي يهفو للعيش في ظل العزة والكرامة والحرية ويأبى - كل الإباء - أن يعيش العبودية إلا لخالقه العظيم ﷻ.

وفي كل مرة يشعر النظام بجدّية الشعب وإصراره على المطالبة بحقوقه المغتصبة، يعمد إلى تحكيم القبضة الأمنية، وتغييب لغة العقل، وإغلاق كل أبواب الحوار الحقيقي الجاد؛ فيطلق لأجهزته الأمنية العنان في الذهاب إلى أبعد حدود القمع، من أجل إسكات الحركة المطلبية الشعبية، غيرَ معتبرٍ بما سبق، ولا متعلِّم مما مضى؛ متجاهلاً أن هنا شعباً لا تسكته سياط الظلم، ولا تثنيه عن المطالبة بحقوقه صنوف الطغيان والتعسُّف.

وها هو النظام يكرّر نفس أخطائه السابقة التي دفعت بالوطن وأهله إلى المنزلقات الأمنية الخطيرة، والتي كان آخرها ما وقع في فترة التسعينيات، حيث تعامل النظام حينها مع

الحركة المطلبية السلمية بكل وحشية وعنف؛ فأدخل الوطن في معاناة صعبة، تمثلت في أزمة عميقة متعددة الجوانب، دامت لسنوات، لم يكن خيار النظام فيها غير الأسلوب الأمني المقيت؛ ففتح المعتقلات وأسقط الشهداء والجرحى، مما تسبّب في تداعيات كبيرة على الشعب، لا زالت جراحاتها لم تندمل بعد، وآثارها لم تمحَ من الذاكرة والواقع؛ حيث لا يزال الجلادون والمعذبون مطلقي اليد تحت حماية القانون، دون محاسبة على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن وأهله.

وعندما وضعت الأزمة أوزارها بعد تضحيات جسام، ونشاط مكثف للمعارضة في الداخل والخارج، ولاحت بشائر الانفراج فيما سمى بـ«المشروع الإصلاحي»، قرّر هذا الشعب العظيم الصابر، أن يعضَّ على جراحه، ويثبت للعالم كله أنه شعب عظيم حضاري مسالم، قد تحرّك للمطالبة بحقوقه بعد أن كوته الأرض من تحته، وألجأته السياط إلى رفع صوته، فقرّر أن يستجيب لدعوة الإصلاح التي طالما سبق الآخرين في التأكيد عليها، والدعوة إليها، ودفع من أجلها غالي الأثمان حين كان

النظام يصمُّ عنها الآذان، ويختار بدلها العنف والطغيان.

ولقد دخل الوطن فيما يشبه العرس الشعبي الكبير؛ استبشاراً بالوعود التي قطعت، وفرحاً بالعهود التي كانت، فتجاوز آلامه المريرة كلها، وأثبت بأن مصلحة الوطن هي التي كانت شغله الشاغل وهدفه المنشود، فاستقبل الذين كانوا جزءاً من معاناته بما لم يستقلبهم به أحد، وصوّت للميثاق مستجيباً لدعاة الإصلاح من علمائه ورموزه الذين قادوا تلك المرحلة الصعبة وعلى رأسهم سماحة العلامة الشيخ عبدالأمير الجمري رحمه الله بكل جدارة وكفاءة، فكانت نتيجة التصويت أعظم مما تصوّره ذلك النظام الذي لم يعرف الثقة في شعبه في أي يوم من الأيام، وكان «الميثاق».

ولكن تلك الفرحة لم تدم طويلاً، حيث كشف النظام عن وجهه الغادر حين انقلب سريعاً على وعوده، ونكث عهوده، وانقلب على الوثيقة التي كان يستند إليها في شرعيته «وهي دستور 1973م» وحاك على مقاساته «دستور المنحة» وهو دستور 2002م الذي لا يلبّي طموحات الشعب، ولا يضمن له حقوقه،

ولا يتناسب مع المرحلة المتقدمة التي وصل إليها، فكانت تلك بداية الانتكاسة والدخول في متاهات الفراغ الدستوري، والتراجعات عن الإصلاح، والتأزيم الأمني الذي محا صورة الإصلاح وحقيقته تماماً.

وبرغم كل ما أمنّه النظام لنفسه من ضمانات في ذلك الدستور المنحة، عمد إلى إعطاء المجلس المعيّن صلاحيات تشريعية مخالفة لميثاق العمل الوطني، تفوق في حقيقة الأمر الصلاحيات التشريعية للمجلس المنتخب، وقام بتفريغ العملية الانتخابية من أية مصداقية، بما رسمه من دوائر انتخابية ظالمة، لا توصل إلى التمثيل الصادق الصحيح، مما جعل التغيير من داخل البرلمان الصوري القائم على دستور المنحة، أمراً مستحيلاً، وهذا ما أثبته الواقعُ، وعكسته تصريحاتُ المشاركين فيه.

وإنه لمن المفارقات العجيبة، أن تكثر سرقات الأراضي، والتجنيس السياسي الممنهج، وتصدر القوانين الظالمة المقيّدة لحريات الشعب وحراكه في ظل هذا البرلمان، فكان

قانون الصحافة والجمعيات السياسية والتجمُّعات والإرهاب وغيرها، التي تهدف كلها لشلِّ حركة الأصوات المعارضة للنظام، وأن يسقط الشهيد العزيز علي جاسم بيد مرتزقة النظام، وتمتلئ السجون والمعتقلات بأبناء هذا الوطن الشرفاء، مما أدى إلى دخول البلاد في نفق التدهور والأزمات.

وما فاقم التأزيم الأمني، وكاد أن يأخذ البلاد إلى منزلق اللاعودة، هو الاعتقال الظالم المتهوّر لرمزين كبيرين من رموز الشعب، هما فضيلة الأستاذ المجاهد حسن المشيمع، وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد ظناً من السلطة، بأن تلك الحملة الأمنية الشرسة - بكل اعتقالاتها ومسرحياتها المفبركة الباهتة وعذاباتها - يمكن أن تؤدي إلى إسكات صوت الشعب، إلا أن رعاية الله سبحانه وتعالى لهذا الشعب وعنايته به، أدت إلى انقلاب السحر على الساحر، فعادت كل تلك الممارسات على النظام بما لم يكن يتوقعه؛ من إجماع شعبي شامل على رفض سياساته وطريقة تعاطيه مع شعبه، والمطالبة بضرورة السير باتجاه الحلحلة الواقعية للأمور، والإصلاح

الحقيقي للأوضاع، هذا الإجماع الذي تجلّى بأوضح صورة في تضامن الشعب أفراداً ومؤسسات، مع الاحتجاج السلمي الحضاري على التدهور العام للأوضاع في البلد، والذي تمثل في الاعتصام والإضراب عن الطعام بمنزل الأستاذ عبدالوهاب حسين.

إننا ومن خلال تكليفنا الشرعي ومسؤوليتنا الوطنية، وإخلاصاً منا لدماء الشهداء، وتضحيات المعتقلين والمعَذَّبين، وانتصاراً لعطاءات هذا الشعب، وتثميناً لتضحياته الكبيرة، نجد بأنه لا يصح أن يُسكتَ أبداً عن كل هذه الفظائع التي يتعرّض لها شعبنا ووطننا، وأنه لابد من القيام بوظيفة الصد للتدهور والتراجعات والسعي للتصحيح والإصلاح؛ لتعود قاطرةُ الوطنِ إلى سُكّتِها الصحيحة، التي تجنّبه المنزلقات الأمنية، والتداعيات الخطيرة، مهما كلّفَنا القيامُ بذلك من تضحيات. وإننا نجد بأن السبيل إلى الصد وتحقيق الإصلاح، هو تصعيد التحرك الشعبي السلمي المنظم والفاعل، ولقد وطّنا أنفسَنا على التصدي والتضحية، ونحن نعلم بأنه لا قدرة لنا على

النهوض بهذه المسؤولية الضخمة والنجاح فيها، بدون توفيق من الله سبحانه وتعالى وتسديده، ودعم أبناء شعبنا ومساندتهم.

وقد أثبتت التجربة وأدرك الجميع، بأن الحلول الترقيعية، والمعالجات الشكلية، ليست السبيل الصحيح للتعاطي مع المشكلات القائمة، وحلحلة الملفات والقضايا الساخنة، وأن المجاملة والمساومة في قضايا الشعب وحقوقه، لن تعود على الجميع، إلا بالمزيد من التراجعات والأزمات الخطيرة، فالحلول الجذرية الواقعية هي وحدها التي يمكن أن يُستند إليها في بناء الوطن والنهوض بالإنسان.

ولقد أثبتت التجارب المريرة السابقة، التي تجرّعها الوطن وأهله، بأنه لا يمكن أن ينعم هذا الوطن العزيز بالأمن والاستقرار، إلا بالمساواة في الحقوق والواجبات، وكان الأمن للجميع، وتمَّ الاعتراف بكافة الحقوق الطبيعية لهذا الشعب المظلوم، وتكاملت الأدوار بين الحكومة والشعب في صياغة حاضره ومستقبله.

ونؤكد في هذا المقطع من البيان: بأننا إنما قمنا بمسؤولية التصدي؛ لأننا وجدنا فراغاً يجب أن يُملأ، وقد صبرنا طويلاً نراقب وندرس ونقيم ونشاور العلماء حول تكليفنا الشرعي على ضوء ما هو موجود بالفعل، حتى انتهينا إلى نتيجة قطعية مفادها: أن براءة ذمتنا أمام الله سبحانه وتعالى لا تكون إلا بهذا التصدي، ونحن كبقية أبناء هذا الشعب، نسعى للقيام بواجباتنا الدينية والوطنية المتعينة، ولا نرجو من أحد سوى الله ﷻ جزاءً ولا شكوراً، ولا نتطلع لمنصب أو موقع أو شهرة، ولا ننافس أحداً على شيء من حطام الدنيا وزخارفها الفانية. ونرى بأن المسؤولية في غاية الضخامة، ونريد أن تتكامل جهودنا ومساعينا مع بقية المخلصين من أبناء هذا الشعب، ونحن على استعداد تام لأن نكون جنوداً لكل من يسد هذا الفراغ ممن له الحق ويتحمل هذه المسؤولية بكفاءة وفاعلية. ومن هذا المنطلق ومن حرصنا الشديد على مصلحة هذا الوطن وأهله فإننا لنؤكد على ما يلي:

أولاً: لقد فقد هذا النظام شرعيته منذ أن انقلب على الوثيقة

القانونية التي تعطيه الحق القانوني في ممارسة صلاحيات الحكم، وذلك عبر انقلابه المشؤوم على دستور عام 1973م، وميثاق العمل الوطني؛ فلم تعد هناك وثيقة قانونية يصح للنظام أن يستند إليها في شرعية حكمه وإلزام الشعب بها، وأننا نعيش الآن فراغاً دستورياً وقانونياً لا يمكن حلّه وإزالة كافة تداعياته وتبعاته إلا بسن دستور جديد يحفظ للشعب كافة حقوقه، ويصون الحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكوم على أساس من العدل والإنصاف، وأنه لا قيمة مطلقاً لدستور المنحة الذي سنّه النظام بإرادةٍ منفردة، ولم يعد الميثاق بعد الانقلاب عليه من قبل السلطة ملزماً لأبناء الشعب.

وإن هذه المسألة لتشكِّل محورَ الحل لكافة المسائل والقضايا الأخرى، وإذا ما تم العمل بها فهي الضمانةُ للانتقال بالوطن من حكم مطلق مستبد قائم على القبلية والتمييز الطائفي والفئوي، إلى نظام دستوري قائم على أساس العدالة والمساواة بين المواطنين وضمان الحقوق والحريات.

ثانياً: نعتبر بأن قضية التجنيس السياسي - بالإضافة إلى

التمييز الطائفي في التعليم والتوظيف والخدمات - هي لون من ألوان التطهير الطائفي، وأنه لخيانة في حق الوطن يمارسها النظامُ ضد أبناء هذا الشعب المظلوم؛ من أجل الإبادة، وليؤمِّن بالأكثرية المستوردة من المستوطنين تغييب صوت المعارضة والسيطرة المطلقة على السلطة ومقدّرات الوطن وخيراته ويستأثر بها.

إن وطننا الحبيب المحدود في رقعته الجغرافية، وموارده وثرواته، والذي يعجُّ بالآلاف من أبنائه العاطلين، ويعاني من خلل واضح في بنيته التحتية ونقص كبير في الخدمات، لا يمكن أن يحتمل أبداً استيراد كل هذه الآلاف المؤلفة من المستوطنين الغرباء.

فهاهم أبناء هذا الوطن يلمسون ويرون بأم أعينهم التداعيات الخطيرة لهذا التجنيس السياسي الممنهج: في الاقتصاد والثقافة والتعليم والصحة والخدمات الأخرى والوضع الاجتماعي وغيرها الكثير، وكلها نتيجة توطين الآلاف من البعيدين عن ثقافة هذا الشعب وعاداته وتقاليده الأصيلة،

وقد جلبهم النظام بدوافع سياسية غير مشروعة، ولا صلة لذلك أبداً بالدوافع الإنسانية والتنموية، فنحن لا نعترض على أصل التجنيس وفق القانون، وقد طالبنا بمنح الجنسية لمن يستحقها، وحل مشكلة البدون، نظرا لكونها قضية إنسانية، وتأتي وفق القانون.

ثالثاً: يشكّل التمييز الطائفي الذي يمارسه النظام بشكل فاضح صارخ، جريمة أخرى تضاف إلى جرائمه بحق الشعب والوطن وتهديداً جدّياً لمصلحته وأمنه. والذي يزيد الأمر سوءاً وبشاعةً أن ذلك التمييز الطائفي البشع لم يقتصر على جانب معيّن، بل صار هو السمة العامة لسلوكيات النظام تجاه الشريحة الأكبر من شعبه، فها هو التمييز في الحريات الدينية، والمنح والبعثات الدراسية، والوظائف العليا وفرص العمل، والخدمات الإسكانية والتنمية المناطقية، وفي التعاطي الأمني والقانوني مع من يتهمهم النظام في قضايا أمنية، وفي التجنيس، والدوائر الانتخابية، والظهور في الإعلام حيث حرمان طائفة من أن يكون لها صوت ومساحة في الإعلان الرسمي

للدولة وكذلك في المناهج الدراسية، وغير ذلك مما أصبح سمة عامة لسلوكيات النظام ومخططاته وبرامجه القائمة على التمييز الطائفي المقيت.

إننا نقدّر بأن ظلم النظام قد طال جميع أبناء الشعب بدون استثناء، فجميع المواطنين محرومون من حقوقهم الطبيعة الأساسية في صناعة القرار، وحرية التعبير، والثروة والخدمات وغيرها، ولكن ذلك لا ينفي وجود التمييز الطائفي، فهو واقع معاش وحقيقة تدعمها الأرقام. مع التأكيد بأن التمييز الذي يمارسه النظام ليس نابعاً من وحي الشعور الديني، فإن الدين لبريء من أن يجيز للحاكم أن يميّز بين المحكومين على هذا الأساس الطائفي المقيت، وإنما هو نابع من الدافع السياسي والمصالح الضيقة للفئة الحاكمة، فهي تخطب ودَّ طائفة سياسياً، على حساب تهميش طائفة أخرى وعزلها عن كل مواقع التأثير، لتنفرد بعد ذلك بالسلطة وصناعة القرار، وتنقضّ على ثروات الوطن ومقدراته وتستأثر بها دون أبناء الشعب، وذلك من خلال التشطير الطائفي وغيره.

رابعاً: لم يكن الخيار الأمني في أي وقت من الأوقات - وبأي حال من الأحوال - سبيلاً صحيحاً لعلاج أزمات الوطن ولا لإعادة الهدوء والاستقرار إليه، ولن يكون كذلك، ولقد جرّب النظام مراراً هذا الخيار المشؤوم ولم يحقق من خلاله أية مكاسب تُذكر، حتى في الفترة التي ذهب فيها إلى استخدام أبشع أساليب القمع والإرهاب، والتي تسبّبت في امتلاء السجون بالآلاف من أبناء هذا الشعب المظلوم وسقوط العشرات من الشهداء الأبرار، وخلّفت جراحات عميقة غائرة في جسد الوطن وروحه.

ولقد كان على هذا النظام أن يتعلّم من أخطائه السابقة وتجاربه البائسة الماضية ولكن غطرسته وغروره وضيق أفقه تجعله يغلّب مصلحته الخاصة الموهومة على مصلحة الشعب والوطن.

ونرى بأن لا سبيل إلى علاج هذا الخلل الفظيع، إلا بتحقيق مطالب الشعب العادلة، وتفهم حقه في العيش الكريم، وتقييد الأجهزة الأمنية بقانون عادل يحفظ للإنسان كرامته، ولدور

العبادة حرمتها، وللشعائر قداستها، وللعلماء والرموز الشعبية موقعيتها، وللنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان حقهم في العمل، وأن يقف الجميع بين يدي القانون العادل سواء.

خامساً: إننا وفي الوقت الذي نتمسّك فيه بثقافة الحوار ونؤمن به كوسيلة حضارية من وسائل التفاهم، وأداة ناجعة من أدوات التوصُّل إلى حلحلة الأمور بين الشعوب وحكوماتها، فإننا نرفض الحوار الذي يكون فيه الشعب هو الطرف الأضعف الذي يتلقى إملاءات السلطة بلغة فوقية، حيث لا ترى السلطة له وجوداً يجب أن يحترم، ولا تقدر حقوقه الطبيعة، وترفض التنازل له من أجل الصالح العام، وذلك تغليباً لنزواتها ومصالحها وشهيتها المنفتحة على السلطة المطلقة والاستئثار الكامل بالثروة، ونتمسّك بالحوار الذي تتوفر فيه مقوّمات الواقعية والجدّية وفرص النجاح المستدامة.

وبناء على ذلك فإن أية مبادرة للحوار تنطلق من الخلفية التي لا تُحفظ فيها للمحاوِر من أبناء الشعب حقه وكرامته، ولا تراعي مطالب الشعب المُحقة العادلة، فإنها مرفوضة لدينا

رفضاً قاطعاً، ونرى بأن الدخول فيها إضرار بالشعب وحقوقه المشروعة العادلة.

وندائنا إلى كافة الجماهير الوفية من أبناء هذا الشعب الصابر الوفي هو:

1. إن هذه المرحلة الخطيرة لتفرض على كافة فئات الشعب وأطيافه، أفراده ومؤسساته، أن يؤسسوا لمرحلة جديدة تقوم على: وحدة الكلمة، والانسجام، ورصّ الصفوف، والتنسيق، والتلاقي، والتمسك بالعمل المشترك: الإسلامي والوطني، فلم يعد بالإمكان أبداً القبول بثقافة التعصب والتشتيت والإقصاء، ففي ذلك إضعاف للجميع، وتشتيت للطاقات الخلاّقة للشعب، وتقوية للنظام الظالم الذي يضطهد الجميع.

ولا نعني بالوحدة هنا إلغاءَ الوجودات والقناعات وتغييب الرأي الآخر؛ وإنما هي الوحدة التي تقوم على تفهم الآخر، وتنوّع الأدوار وتكاملها، والعمل على ضوء

المشتركات، وعدم إضعاف الآخرين، والحذر من إضاعة البوصلة وتحويل الصراع إلى غير وجهته.

ومن هنا فإننا لنؤكد على ضرورة الخطاب الوحدوي وآليات التنسيق، وتجنّب كل ما من شأنه إثارة الفرقة والشتات، وأنَّ هذه مسؤولية شرعية وواجبٌ وطنيٌ بامتياز، يجب علينا جميعاً أن نتمسّك به، ولا يصح التفريط فيه أبداً، خصوصاً في المرحلة الراهنة العصيبة التي يمرّ بها الشعب المظلوم والوطن العزيز بمخاطر جمة.

2. نؤكد على الدور المحوري المنظم للجماهير، ونرى بأنه السبيل الوحيد بعد الله سبحانه وتعالى في ظل الوضع الراهن إلى الإصلاح الحقيقي وتحقيق المطالب الوطنية العادلة، فقد ثبت بالتجربة عجز المشاركة في مؤسسات السلطة عن التغيير والإصلاح، ولم يبقَ خيار سوى الرجوع إلى الجماهير، وهذا لا يلغي التحرك عبر الآليات الأخرى، ولا يعد بديلاً عنها، وإنما يكملها ويعزز دورها. فنحن نؤكد على ضرورة حضور الجماهير المنظم: نساءً ورجالاً

في كافة ساحات العمل، والمساهمة الجادّة في المسيرة الوطنية والحركة المطلبية وصياغة حاضرها ومستقبلها بالرأي والفعل والتقييم والتقويم؛ فحضور الجماهير برأينا هو الضمانة الوحيدة لديمومة الحركة المطلبية واستمرارها وتطويرها ونجاحها في تحقيق أهدافها، بدون إلغاء أهمية الآليات والأساليب الأخرى.

3. ندعم ونحثُّ جميع فئات الشعب العزيز على مواصلة الحركة المطلبية، وممارسة كافة صور المطالبة المشروعة والاحتجاجات السلمية، ونوصي بالعمل على تهذيبها وتشذيبها وتطويرها لتكون فاعلة وحضارية، ونربأ بهم من أن يختاروا أي أسلوب لا يتوافق مع الضوابط الشرعية، ولا يخدم أهدافنا المحقة ومطالبنا العادلة، أو يؤدي إلى تشويه صورتها الناصعة، وكلنا ثقة بأنهم سيُذهِلون الجميع بما سوف يجسّدونه بعبقريتهم الفذة من أساليب حضارية تجمع بين الحكمة والسلمية والفاعلية.

4. نؤكد على ضرورة مساهمة علماء الدين والخطباء في

الحركة المطلبية الشعبية، وأن يقوموا بدور التثقيف والإرشاد والتوجيه للجماهير؛ فمن شأن ذلك أن يعطي قوة دافعة وفاعلية للحركة، ويحافظ على سلامتها في الفكر والممارسة. وإننا لنحفظ بصدق وإخلاص مكانة الرموز العلمائية الكبيرة، وسوف نعمل على التواصل معهم، ونثمن دعمهم ومساندتهم لهذا التحرك وتسديده بالنصح والإرشاد، وأن يكونوا معنا ومع غيرنا على بعد واحد.

5. ندعو جماهيرنا العزيزة الوفية في كافة مناطق الوطن العزيز إلى الاستعانة بالدعاء لاسيما الدعاء الجماعي لاستمطار اللطف الإلهي، وتوظيف الفن والأدب، مثل: الشعر والمسرح والأناشيد وغيرها في خدمة الحركة المطلبية، وتشكيل فرق شعبية تطوّعية لتنظيم العمل الجماهيري والإشراف عليه من أجل المزيد من التنظيم والتنسيق والفاعلية، ورفد العمل الإسلامي والوطني بجهودها البنّاءة الخيّرة، ولتظهر الحركة المطلبية الشعبية

بمظهر حضاري مشرق، ولنبتعد عن حالة الارتجال والفوضى في حركتنا المطلبية الجماهيرية.

6. يجب أن تكون الشعارات دقيقة وحكيمة بحيث تعبِّر عن مطالبنا العادلة وأهدافنا المشروعة خير تعبير، وأن يتم تجنّب تلك الشعارات التي تحرف بوصلة الصراع إلى غير وجهته، ولا تخدم الحركة المطلبية السلمية، أو التي يمكن أن يستغلها الآخرون في تشويه وجه الحركة المطلبية الناصع في الرأي العام في الداخل والخارج.

أما مطالبنا التي نؤكد عليها كمطالب أساسية، والتي نرى أنه من دونها لن يكون هناك أي حل واقعي وفاعل، فهي التالي:

1. صياغة دستور جديد يتسم بالشرعية الشعبية من خلال هيئة تأسيسية منتخبة لا يكون للمجنسين فيها أي دور، يحفظ التعاليم الدينية ولا يتجاوزها، ويضمن تداول السلطة، واستقلالية السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية» وسلطة تشريعية منبثقة عن نظام

انتخابي عادل تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً، ونظاماً تعددياً قائماً على حرية العمل الحزبي، وإصلاح القضاء وضمان حياديته، وصيانة كافة الحقوق الطبيعية للمواطنين. مع التأكيد على أن السلطة القائمة ليست قدر هذا الشعب، فالسلطة يجب أن تعبر عن إرادة الشعب وتخدم مصالحه، ومن حق الشعب أن يختار نظامه السياسي ويغير حكومته.

2. ضمان حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية واستقلالية المؤسسات الدينية، ومكافحة الفساد الأخلاقي.

3. إطلاق الحريات وضمان كافة الحقوق، وذلك بتعديل التشريعات والقوانين، وإصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحل المؤسسات الأمنية الاستثنائية، مثل: جهاز الأمن الوطني والقوات الخاصة، وإيجاد الآليات الفاعلة للرقابة والتصحيح وجبر الضرر.

4. إيقاف التجنيس السياسي الممنهج «التوطين» وإلغاء

جميع ما ترتب من آثار على استخدام الصلاحيات الاستثنائية في منح الجنسية خارج المتطلبات التي نص عليها القانون، ثم تسليم ملف المجنسين بعد حل البرلمان في عام 1975م للسلطة التشريعية المنتخبة المشكلة بعد حل المسألة الدستورية.

5. توفير فرص العمل الكريم لكل مواطن قادر عليه، وضمان الحد الأدنى من الدخل لجميع المواطنين، بما يحفظ كرامتهم ويلبي حاجاتهم وفق المعايير المشار إليها في الشريعة الإسلامية والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي انضمت إليه دولة البحرين، والالتزام بالضمان الاجتماعي في حالة البطالة والعجز عن العمل.

6. مكافحة الفساد بكافة أشكاله والقضاء عليه، واسترجاع ما نهب من أراضي وثروات، ورد الحقوق إلى أصحاب وجبر الأضرار، ونؤكد على حماية البيئة، وإصلاح ما لحق بها من تخريب.

7. تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات وتجريم التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو غيرها والتوقف عن ممارسة التطهير الطائفي.

8. إطلاق سراح كافة المعتقلين فوراً ومن دون قيدٍ أو شرطٍ وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ حسن المشيمع وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد، وإيقاف التعذيب والتجاوزات وملاحقة المتورطين، وعدم العودة إلى الحلول الأمنية من جديد. وإننا نرفض قرار المحكمة باستمرار حبس المعتقلين وتجاهل السلطة للإرادة الشعبية والنداءات المخلصة من الداخل والخارج المطالبة بالإفراج عنهم، مما يزيد في درجة الاحتقان ويؤكد الدوافع السياسية في القضية برمتها.

9. تسوية كافة الملفات العالقة الأخرى.

أما عن الخطوة القادمة فهي تتألف من ثلاثة عناصر كالتالي:

1. سيقوم المعتصمون بزيارات لمختلف المناطق في البحرين واللقاء بجماهيرها ونُخبها كخطوة تمهيدية بهدف خلق الأرضية الجماهيرية القوية والمناسبة استعداداً للخطوات اللاحقة، فهي زيارات عمل وليست من أجل الاستقطاب. ولهذا نهيب بأهلنا في مختلف مناطق البحرين بالتفاعل الايجابي مع هذه الخطوة والاستعداد لها نظراً لأهميتها القصوى في نجاح الخطوات اللاحقة، وندعو أهلنا في مختلف المناطق إلى المبادرة من الآن في تشكيل فرق العمل الشعبية لتنظيم الفعاليات والإشراف عليها استعداداً لذلك.

2. الاتصال بالرموز والشخصيات القيادية والمؤسسات بهدف التشاور والتنسيق وخلق الأرضية المناسبة القوية للعمل الإسلامي والوطني المشترك.

3. كتابة رسالة إلى ملك البلاد يتم فيها تحديد المطالب التي يسعى المعتصمون وجماهير الشعب إلى تحقيقها والتأكيد على سلمية الأساليب، ونشرها للرأي العام

في الداخل والخارج، وإيصالها إلى الأطراف المحلية والدولية ذات الصلة.

وفي الختام:

نعلن عن شكرنا العميق وامتناننا البالغ لشعبنا العظيم الذي عوّدنا على الوفاء والتضحية والإيثار على النفس، ولجماهيرنا على الحضور المميّز في كافة فعاليات الاعتصام الذي أقيم احتجاجاً على التدهور العام في أوضاع البلاد، وللمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم المشيمع والمقداد، فلولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثم حضوركم - أيها الأوفياء الصادقون - لما كان لهذا الاعتصام أن ينجح أبداً، فالفضل لله سبحانه وتعالى ثم إليكم في نجاحه.

كما نشكر الرموز والشخصيات والعلماء والمؤسسات التي تضامنت مع الاعتصام وفي مقدمتهم سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي حفظه الله تعالى والمجلس العلمائي، وجمعية وعد، وجمعية أمل، وجمعية الإخاء، وجمعية المنبر التقدمي،

وشورى الوفاق والكتلة النيابية، وجمعية الممرضين، والأمانة العامة لحركة حق، والتجمع الوطني الديمقراطي، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية الزهراء لرعاية الأيتام، والهيئات الشعبية ووفود المناطق.

ونشكر الإعلاميين الذين واكبوا الفعالية بمسؤولية وأمانة مهنية، والصحف والمواقع الالكترونية التي قامت بالتغطية الإعلامية، وفي مقدمتها ملتقى البحرين، والصرح الوطني، وموقع الأستاذ. ونشكر الكادر الطبي والفريق التنظيمي والإعلامي للاعتصام وفرق العمل في ساحة الاعتصام، ونشكر أهالي قرية النويدرات العزيزة الذين احتضنوا الفعالية بكل محبة ووفاء وأريحية، ولم يدخروا جهداً في خدمة المعتصمين والوفود والحشود الجماهيرية.

وآخر القول: أن ما جاء في هذا البيان قابل للنقد، وهو مطلوب من الجميع ومن أصحاب الفكر والاختصاص خصوصاً، وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم عليه توكلنا وإليه ننيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

صادر عن المعتصمين المضربين عن الطعام بمنزل الأستاذ الفاضل عبدالوهاب حسين.

مساء الثلاثاء - ليلة الأربعاء

بتاريخ: 28 صفر 1430هـ

الموافق: 24 فبراير 2009م.

ملحق 2: بيان حول منع اللقاء الجماهيري

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

لقد ثبت بالتجربة وبما لا يدع مجالاً للشك، أن السلطة الحاكمة في البحرين لا تتصرف بما يصون حقوق المواطنين وبما يخدم أمن الوطن واستقراره وبما يعود بالمصلحة على أبنائه، فها هي تصادر حقاً ثابتاً لأبنائه كفلته الشرائع السماوية والمواثيق الدولية وكفلته حتى وثيقة 2002 (دستور المنحة غير الشرعي) وهو حرية التعبير عن الرأي، لتغلق بذلك الأبواب أمام الأساليب والوسائل السلمية في التعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق وممارسة الاحتجاج المشروع، وتفسح المجال لردود الفعل الجماهيرية الغاضبة التي تتبلور بشكل طبيعي أمام سلوك السلطة الظالم، والتي تتحمل السلطة وحدها المسؤولية الكاملة عنها وليشكل ذلك فضيحة كبيرة للسلطة حينما ترفع عقيرتها متفاخرة بدعاوى الإصلاح والديمقراطيات العريقة!!

فقد تلقت إدارة مأتم المرزوق الذي من المفترض أن يحتضن اللقاء الجماهيري مع أهالي منطقة سترة رسالة من محافظة المنطقة الوسطى موقعة من السيد مبارك بن أحمد الفاضل نائب محافظ المحافظة الوسطى والقائم بأعمال المحافظ تمنع من إقامة الفعالية بحجة المخالفة لقانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، مستشهدة بما شهدته منطقة سترة من أحداث أمنية وبحجة المحافظة على الأمن والنظام العام .

ومراعاة من القائمين على التحرك لأصحاب المأتم الكرام، ومن أجل المحافظة على سلامة المأتم من عبث قوات الشغب الهمجية التي أثبتت التجارب بأنها لا تراعي حرمة لإنسان أو لأي مقدس من المقدسات. وحيث تواجدت قوات الشغب بأعداد كبيرة أمام المأتم بهدف منع إقامة الفعالية، فقد تقرر إلغاء الفعالية لهذه الليلة رغم تقديم إدارة المأتم استعدادها للتضحية وتحمل كافة النتائج، وقد سلمت مفاتيح المأتم للقائمين على التحرك وأعطتهم حق التصرف فيه. وقد اتخذ

القائمون على التحرك قرار إلغاء الفاعلية استجابة للمصلحة العامة، رغم أنهم كانوا على أهبة الاستعداد لتنفيذ الفاعلية، وكانوا مجتمعين في بيت الأستاذ عبد الوهاب حسين في قرية النويدرات استعداداً للإنطلاق إلى منطقة سترة الأبية .

وبهذه المناسبة يؤكد القائمون على التحرك على مجموعة نقاط:

النقطة (1): إنَّ اللقاءات الجماهيرية تدخل في دائرة حق التعبير عن الرأي الذي كفلته الشرائع السماوية والمواثيق الدولية وضمنته وثيقة 2002 (دستور المنحة) وهو حق نتمسك به ونتمسك برفض ومقاومة كل القوانين التي تنال منه وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى الشعوب كل الحق في مقاومة القوانين التي تنال من حقوقها الطبيعية، وقد نصت وثيقة 2002 في المادة (31) على بطلان أي قانون ينال من جوهر الحقوق والحريات المنصوص عليها في الوثيقة، مما يجعل كل القوانين التي تنال من الحقوق قوانين ساقطة، بحكم الشرائع السماوية والمواثيق الدولية ووثيقة 2002، ونهيب بكافة الرموز

والقيادات والمؤسسات إدانة هذا التصرف المشين للسلطة ومطالبتها باحترام الحقوق والحريات بغض النظر عن الاتفاق والاختلاف مع الآخرين .

النقطة (2): إن منع السلطة إقامة الفعالية لم يكن أبداً بدافع تطبيق القانون؛ وإنما هو سلوك مزاجي مجحف ضد القوى المعارضة التي تخشي خطها ومنهجها وسلوكها السياسي ومن أجل التضييق على بعضها فيما لا تبغيه، بدليل الانتقائية في التطبيق، فهي تسمح حيناً للقوى السياسية بإقامة الفعاليات السياسية في المساجد والمآتم بدون أي اعتراض منها وتمنع حيناً آخر.

النقطة (3): إن جوهر التحرك هو الالتزام بالتكليف الشرعي، وأنه بحجم قضايا الوطن ومصيره، فالتحرّك ماضٍ في طريقه حتى تتحقق المطالب الشعبية العادلة، وإن منع فعالية أيا كانت ليس من شأنه أن يوقف القطار المنطلق بعين الله عز وجل ورعايته ثم دعم المؤمنين والشرفاء وتضحياتهم، فلا سبيل إلى التراجع والانثناء بأي حال من الأحوال .

النقطة (4): إننا نصرُّ على تنفيذ خطوة لقاءات المناطق، وسوف نقوم بتنفيذها بالشكل المناسب، مستحضرين كل الاعتبارات والخصوصيات .

النقطة (5): ندعو الجماهير العزيزة إلى الصمود والحكمة وتقديم الدعم لهذا التحرّك ولن يشقى .بإذن الله تعالى .كل من يضع يده في يد هذا التحرك. وندعو جماهيرنا لتنظيم صفوفها والتفكير الإبداعي في إيجاد الوسائل والأساليب والخطوات السلمية الفاعلة التي من شأنها تقليل الأضرار على الناس والممتلكات العامة والخاصة وتنتهي بتحقيق مطالب الشعب العادلة .

ولا يفوتنا في ختام هذا البيان أن نشكر إدارة مأتم المرزوق وفريق العمل في منطقة سترة الذي تفانى من أجل انجاح اللقاء وإخراجه على أحسن صورة، ونشكر الجماهير الغفيرة على تفانيها وتضامنها مع التحرك واستماتتها في الدفاع عن حقوقها وعن حقوق كافة المحرومين .

صادر عن: الشيخ عبد الجليل المقداد وأصحابه

بتاريخ: 30 ربيع الأول 1430هـ.

الموافق: 27 آذار .مارس 2009م .

ملحق 3: استفتاء آية الله الشيخ محسن الآراكي

في ظل نهضة الشعوب، وقيامها على أنظمتها الظالمة المستبدة، فإن المؤمنين يسألون عن تكليفهم الشرعي المبرئ لهم أمام الله سبحانه وتعالى، فهل القيام على مثل هذه الأنظمة للمطالبة بالحقوق المسلوبة واجب شرعي؟ وما هو الحكم الشرعي مع توقع لحوق الضرر المادي والمعنوي على المتصدي لمقارعة الظالمين، حيث إن مثل هذه الحكومات لا تتورع عن سفك الدماء وهتك الأعراض وغيرهما من الموبقات؟ وما هي إرشاداتكم للمتصدين لمقارعة هذه الأنظمة الظالمة وخصوصاً في مثل هذه الظروف؟

جمع من طلبة العلوم الدينية

25صفر 1432هـ - 29 يناير 2011م

جواب آية الله الشيخ محسن الآراكي (دام ظله):

بسمه تعالى

عندما تنهب أموال الشعوب بواسطة الحكام وتستباح دماء أبنائها ظلماً فالدفاع واجب شرعي على الجميع فضلاً عما إذا منعت السلطات الشعوب عن ممارسة حقها في إقامة الشعائر الدينية والعمل بفروض الدين المبين وتشريعاتها المقدسة وقد تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن أهل بيته ما يدل على أن من مات دون دينه أو نفسه أو ماله أو عرضه فهو شهيد، وإن الدفاع عن الدين والنفس والعرض والمال حق مشروع وإن أدى الى ضرر في النفس فضلاً عن الضرر في المال، فقد ورد في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله في وصيته لأمير المؤمنين علي عليه السلام: «أوصيك في نفسك بخصال فاحفظها، ثم قال: اللهم أعنه إلى أن قال-: والخامسة: بذل مالك ودمك دون دينك» (الوسائل، أبواب جهاد النفس، الباب 4، الحديث 2) وفي الحديث الصحيح أيضاً والقريب من المتواتر- عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قتل دون مظلمته فهو شهيد، ثم قال: يا أبا مريم هل تدري ما دون مظلمته؟ قلت: جعلت فداك، الرجل يقتل دون أهله وماله وأشباه ذلك، فقال: يا أبا مريم إن من الفقه عرفان

الحق. (الوسائل، أبواب جهاد العدو، الباب 46،الحديث9) وهذا الجهاد الدفاعي الذي هو دفاع عن الدين أو النفس أو المال لايحتاج إلى إذن الامام ولا نائبه، ومن الواضح المعلوم أن الجهاد دفاعاً عن نفوس الناس الأبرياء وأمنهم وعن أموال الشعوب وثرواتها وعن الدين وشرائعه أولى وأهم وجوبا عن الدفاع عن النفس الواحدة وعن مال مسلم واحد أو عن عرضه.

ملحق 4: وثيقة الثبات والصّمود

رؤية استراتيجية لجذور ومستقبل النضال من أجل تحقيق الأهداف

«الوثيقة السياسية لتيار الوفاء الإسلامي»

الخلفيات التاريخية

مرحلة الغزو الخليفي للبحرين

دخلت القبيلة الخليفية للبحرين غازية عام 1782م، وقامت بمهاجمة جزيرة سترة المعزولة ليلاً، ونهبوا ثروات أهلها بعد مجزرةٍ عظيمةٍ، قتلوا فيها الكثير من سكّانها، واستقدموا الرجال والسلاح من قبائل متعاونة ودخيلة على الأرض، وارتكبوا مجازر بحق أهل البحرين، وواجههم شعب البحرين بمقاومة بطولية، ولم يتمكنوا من الاستقرار إلا بعد الاستعانة بالمستعمر البريطاني، والذي وقّع مع القبيلة الخليفية معاهدتين للحماية أولها عام 1820م، والأخرى بعام 1861م، وتعزز بعدها النفوذ الاستعماري للبريطانيين في البحرين، وأصبحت القبيلة

الخليفية تحت حمايتهم.

منذ ذلك الحين دخلت البحرين حقبة سوداء من الألم والمعانات في تاريخها، واستمرت ليومنا هذا، وتم تهجير المئات من العائلات الأصيلة، والتي مازال أبناؤها مشتتين في أصقاع الأرض على ضفاف الخليج وأفريقيا وغيرها من البلدان، وأنشأ المستعمر البريطاني والقبيلة الخليفية نظاماً إقطاعياً واستعبادياً، فتم نهب ومصادرة أراضي الناس الزراعية والسكانية، وفرضوا الضرائب على السكان المحليين لجمع أكبر قدر ممكن من العائدات، مع التركيز بشكل خاص على الأغلبية الشيعية، كما تم العمل على تدمير مصادر القوة المحلية المعنوية منها والمادية، وعلى إثر سياسات الاستعباد قامت احتجاجات عدة وثقتها كتب التاريخ المعتمدة، ومن أبرزها الانتفاضة المسلحة للسيد شبّر الستري عام 1895م، والانتفاضة السلمية لعام 1922م، والتي انخرط فيها معظم الناس، وغلّقت الأسواق، وطالب البحارنة فيها بإلغاء نظام السخرة والضرائب الظالمة(1) (2) (3) (4).

مرحلة نشوء النظام السياسي الخليفي الجديد

نشأ النظام السياسي الخليفي الجديد في البحرين عام 1919م، حيث بدأت دوائر الدولة ومؤسساتها في التشكل، كبلدية المنامة، وجهاز التسجيل العقاري، وعلى إثر اكتشاف النفط عام 1932م اكتسبت البحرين - ضمن دول المنطقة - أهمية استراتيجية للبريطانيين والأمريكيين، وتشكلت لدى هاتين الدولتين قناعة بأن حماية مصالحها الاقتصادية الجشعة، وتأمين نفوذها السياسي والعسكري في البحرين وعموم المنطقة لا يتم إلا عبر تمكين العائلة الخليفية، وتهميش الأغلبية السياسية من أهل البحرين.

فتم توجيه موارد الدولة نحو بناء نظام سياسي دكتاتوري وشمولي، يستند على سلطة القبيلة والعائلة، وعلى هذا الأساس تشكلت جميع مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والاقتصادية والمالية، وغيرها، حيث يستأثر في الوقت الحاضر مجلس العائلة الخليفية المكون من 20 شخصاً، بكافة القرارات المهمة والحساسة، ويدير سياسات البلاد الداخلية والخارجية،

كما يوجد 97 فرداً من العائلة نفسها يتقلدون مناصب على رأس كافة مؤسسات الدولة السياسية منها، والخدمية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها (5) (6) (7) (8).

مرحلة انطلاق النضال الوطني

وعلى إثر النفوذ الأجنبي السياسي والعسكري في البحرين، وتسخير ثروات البلاد لتكون في خدمة المستعمر والحكم الدكتاتوري انطلقت الحركات النخبوية والجماهيرية لتطالب بوضع حدود للنفوذ الأجنبي، وتحقيق الإصلاحات في النظام السياسي والاقتصادي، وكان من أهم هذه الحركات حركة التجار الوطنية من الشيعة والسنة بعام 1938 م، والتي طالبوا فيها المتعهد البريطاني والعائلة الخليفية بتحقيق إصلاحات أهمها مجلس تشريعي منتخب، وحرية تشكيل النقابات المهنية، كما قامت هيئة الاتحاد الوطني عام 1954م على نفس المبادئ الوطنية، وقادت حراكاً سياسياً عابراً للطائفتين والقناعات السياسية المختلفة، واعتبرت هيئة الاتحاد الوطني أول حزب سياسي في منطقة الخليج فرض الاعتراف به

شعبياً ورسمياً، وكان التضامن مع قضية فلسطين من صلب برنامجه بالإضافة للمطالبة بالمشاركة السياسية والإصلاحات الاقتصادية، ووضع حد للنفوذ الأجنبي الاستعماري في البحرين، حتى أن الجماهير رشقت وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد عام 1956م خلال زيارته للبحرين، وفي شهر مارس من عام 1965م انطلقت انتفاضة شعبية أخرى على سياسات المستعمر البريطاني وآل خليفة، بذات المطالب ونفس الروح الوحدوية، وكان رد الممثل البريطاني في البحرين والحكم الخليفي هو قمع الحراك وقتل المتظاهرين، وسجن قادة الحراك ونفيهم للهند وأفريقيا وجدة، وقام الإنجليز بتأسيس القسم الأمني الخاص سنة 1957م، وبدأ حكم الطوارئ في البحرين حينها، وفي سنة 1965م استبدل قانون الطوارئ بقانون الأمن العام، وفي سنة 1974م استبدل الأخير بقانون أمن الدولة.

في تلك الحقبة من التاريخ شهدت منطقتنا الإسلامية والعربية والبحرين خصوصاً إرهاصات خارجية وداخلية مهمة، أبرزها احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين، وانطلاق حركات

تحرر عدة في بلدان المنطقة، وتموضع قوى الاستعمار وتعزيز نفوذها العسكري في منطقتنا، حيث جعل الحكم الخليفي البحرين قاعدة للتواجد العسكري الأجنبي المعادي لأمتنا وقضاياها الكبرى، فبدأ التواجد العسكري الأمريكي في البحرين عام 1955م، وأعقبه إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية دائمة عام 1967م. عاش شعبنا والنخبة المعارضة فيه قضايا الأمة الكبرى، وقدم المقاومين والشهداء من أجل فلسطين، وكانت فلسطين حاضرة في الخطاب السياسي للمعارضة (9) (10) (11) (12).

قرار مجلس الأمن ٢٧٨ لعام ١٩٧٠م

في أوج هذا الحراك السياسي المطلبي الوطني، وفي فترة القمع وفرض قانون الطوارئ لعام 1965م كانت البحرين موضوع تجاذب بين الهيمنتين البريطانية والإيرانية، ونتيجة لهذا الظرف الحساس قرر الأمين العام للأمم المتحدة بشهر مارس لعام 1970م إرسال لجنة تقصي حقائق للبحرين، مهمتها استقصاء آراء المؤسسات الأهلية والأعيان وعينات عشوائية

من الشعب حول رأيها في هوية البلاد وتبعيتها السياسية، وقد أصدرت اللجنة بتاريخ 30 أبريل 1970م تقريرها التاريخي المهم، وفيه نتيجة مهمة وهي حق شعب البحرين في دولة ذات هوية واستقلال كامل وسيادة تامة، وحرية في تشكيل العلاقات الدولية، وهو ما صدّقه مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 278 بتاريخ 11 مايو 1970م.

نتيجة لسلسلة متواصلة من الحراك السياسي والاحتجاجي، والمطالبات النخبوية والشعبية بأن يكون الشعب مصدر السلطات استناداً على الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، والذي أقرّ بحق أي شعب بتقرير مصيره السياسي، واستناداً على قرار مجلس الأمن رقم 278 تشكل المجلس التأسيسي المنتخب لوضع أول دستور شرعي لشعب البحرين، والذي تم إقراره بتاريخ 6 ديسمبر 1972م، وبتاريخ 7 ديسمبر من نفس الشهر بدأت انتخابات المجلس الوطني التشريعي، والذي تم حله من قبل حاكم البلاد آنذاك بتاريخ 26 أغسطس 1975م، إثر عدم قدرة السلطة الخليفية والمستعمر الأجنبي على الاستئثار

بالقرار السياسي والاقتصادي في ظل وجود مجلس شعبي يقوم بدور الرقابة والتشريع الفاعلين، ودخلت البلاد في مرحلة قمعية جديدة إثر تعطيل العمل بالدستور وحل المجلس الوطني وتفعيل قانون أمن الدولة سيء الصيت (13) (14) (15) (16).

التنظيمات الإسلامية السياسية إلى الواجهة

انتصرت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، كما شهدت بلدان عدة حركات سياسية مثلت الأحزاب أو القيادات الشيعية دوراً محورياً فيها، مثل حركة المحرومين بقيادة السيد موسى الصدر في لبنان بين عامي (1969-1978م)، وقيام آية الله السيد محمد باقر الصدر في العراق ضد المقبور الطاغية صدام حسين عام 1980م، وقد كانت النخبة الشيعية دوماً جزءاً فاعلاً في الحراك السياسي الوطني، إلا أن المد السياسي الذي بدأ يجتاح المنطقة بفعل تجارب شيعية نوعية وبارزة في إيران والعراق ولبنان قد هيأ الظروف لتتصدر التنظيمات السياسية الشيعية المشهد في البحرين، بل وقيادتها الحراك السياسي المطلبي الوطني.

وتحت ظل قانون أمن الدولة؛ عاش الشعب مرحلة دموية ضد التنظيمات السياسية الشيعية والأفراد المنتمين لها خصوصاً، وضد عامة المعارضين والحركات الوطنية المعارضة بشكل عام، وارتقى حينها العديد من الشهداء نتيجة القمع والتعذيب، كالشهيد جميل العلي عام 1980م، والشهيد الشيخ جمال العصفور عام 1981م، وكانت الساحة السياسية والشعبية في البحرين حبلى بالتحولات والإرهاصات، منها تجربة حزب الدعوة للفترة (1979م1984-م)، والتي تم ضربها أمنياً وسجن العديد من قادتها وأعضائها، والحركة الرسالية، التي تمخضت عن تجربة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، والتي تم ضربها واعتقال العديد من أفرادها عام 1981م، وكانت للتجربتين جذور فكرية في الحاضنتين الشيعيتين في النجف وكربلاء، وكانتا متأثرتان بالتجربة الرائدة والناجحة للثورة الإسلامية في إيران وانتصارها بقيادة الإمام روح الله الخميني ﷺ (17) (18) (19) (20) (21).

التبليغ الديني والسياسي والتجذر شعبياً

في الفترة الممتدة من 1985م وحتى 1991م دخل الإسلام السياسي الشيعي مرحلة التبليغ الديني والسياسي، وكانت المنابر الدينية لكل من الشهيد سماحة السيد أحمد الغريفي رحمه الله، وآية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه الله، والشيخ عبدالأمير الجمري رحمه الله الرافد للحراك السياسي الديني في تلك المرحلة، ومحطات التجمع والعمل الديني. وكانت هذه المرحلة مهمة جداً على صعيد تحول الإسلام السياسي في البحرين إلى حالة شعبية عامة لها امتداد في جذور المجتمع ومؤسساته الدينية والأهلية.

لم تخل هذه المرحلة من الإرهاصات القمعية، حيث قُتِل سماحة السيد أحمد الغريفي رحمه الله في حادث مدبّر عام 1985م، وتم اعتقال أعداداً كبيرة من الناشطين في عام 1988م، واتهم الشيخ الجمري بتنظيمهم وقيادتهم، وصدر في حق بعضهم أحكام شديدة بالسجن، كما اعتقل الشيخ الجمري نفسه ليوم واحد في نفس العام، وتم إقالته من القضاء الجعفري،

وعلى الصعيد الخارجي قامت الإدارة البريطانية بشهر مايو من عام 1990م باقتحام بيوتات بعض الناشطين ضمن حركة أحرار البحرين الإسلامية في لندن، واعتقال 3 منهم تحت قانون «مكافحة الإرهاب»، والذين أطلق سراحهم فيما بعد، حيث لم يثبت بحقهم أي من التهم الموجهة.

مرحلة انتفاضة الكرامة ١٩٩٤م

تعود شرارة انطلاق انتفاضة الكرامة إلى المطالبات النخبوية والشعبية التي قادها فضيلة العلامة المجاهد المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري ورفاقه آنذاك، وأبرزهم فضيلة الأستاذ عبدالوهاب حسين، وفضيلة الشيخ علي سلمان، وفضيلة الأستاذ حسن المشيمع، مع مجموعة أخرى من المعارضين السياسيين من مختلف التوجهات الوطنية، ومن كلتا الطائفتين، ففي 15 نوفمبر 1992م زار وفد من المعارضة الإسلامية والوطنية حاكم البلاد، ورفعوا له عريضة نخبوية وقعها 365 شخصية من المعارضين ومن وجهاء المجتمع، وكان المطلب الرئيس فيها إعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله عام 1975م،

فرفض الحكم الاستجابة للمطالب، وكانت الساحة الشعبية تتناغم مع الحراك النخبوي في البحرين عبر المشاركة الفاعلة في العريضة الشعبية، وكانت أزمة البطالة تتفاعل في أوساط الشباب، والذي قام باعتصام حاشد أمام وزارة العمل في يونيو 1994م، حيث قمع الاعتصام واعتقل العديد من الشباب، وفي شهر أكتوبر 1994م أعلنت لجنة العريضة الشعبية، وهي نفسها من أشرفت على إعداد العريضة النخبوية، عن اكتمال التوقيع على العريضة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور 1973م، وعودة المجلس النيابي المنتخب، وإنهاء حقبة قانون أمن الدولة وما تمخض عنه من قمع وتهجير وسجن للمعارضين وأبناء الشعب، وقد حملت العريضة الشعبية إمضاء أكثر من 25 ألف من المواطنين.

إلا أن النظام الخليفي ومسؤول أمن الدولة في البحرين الضابط البريطاني أيان هندرسنون كان لهما رأي آخر، فرفض النظام استلام العريضة الشعبية ولقاء ممثلي المعارضة، والاستجابة لدعوات الإصلاح السياسي السلمي، وفي ديسمبر

من عام 1994م داهمت قوات الأمن منازل مجموعة من قادة الحراك، ونفتهم للخارج بتهمة التحريض، وبعد ذلك بدأت تتفاعل الساحة الشعبية وانفجرت انتفاضة كبرى بين عامي 1994م و2000م، لم تشهد البحرين مثلها منذ الخمسينات من القرن الماضي، وتصاعدت سلسلة الشهداء بدءاً من الدم الطاهر للشهيدين هاني خميس وهاني الوسطي (22).

مرحلة انقلاب الحكم الخليفي على التوافقات والعهود

هدأت جمرات انتفاضة الكرامة إثر توافقات سياسية بين المعارضة والنظام الحاكم، فطرحت المبادرة السياسية لعام 1996م من قبل أصحاب المبادرة، والتي انقلب النظام على تفاهماتها، وتم في مرحلة أخرى التوافق مع المعارضة على تهدئة الشارع وإطلاق ميثاق العمل الوطني لعام 2001م، ودعوة الشعب للتصويت لصالحه، إلا أن المستعمر الأجنبي والعائلة الحاكمة تعاملوا مع هذه التوافقات السياسية كما تعاملوا سابقاً مع مجمل التحركات الشعبية السياسية التاريخية والتوافقات التي تنتج عنها، وهو تعامل من منطلق الغدر والنكث بالعهود،

وبأسلوب الحلول الترقيعية وقصيرة الأمد، والتي جعلت جذور الأزمات والمشاكل قائمة، فبعد إطلاق النظام الحاكم ميثاق العمل الوطني عام 2001م، وتصويت الأغلبية الشعبية عليه ضمن توافقات وتفاهمات سياسية مع المعارضة، انقلب الحكم الخليفي على مضمون الميثاق وروحه، والتعهدات المكتوبة والشفهية الرسمية التي قدمها للمعارضة، فتم فرض دستور 2002م بإرادة منفردة، وتم تعيين مجلس الشورى مباشر من قبل رأس النظام كمجلس تشريعي بشكل موازي ومعطل لدور المجلس النيابي، وأصدر نظام الحكم جملة من القوانين المقيدة للعمل السياسي، وبهذا تم نقض جميع التعهدات المكتوبة والشفهية مع المعارضة السياسية (23) (24).

العهد الإصلاحي المزيّف

ودخلت البلاد في مرحلة جديدة اتسمت بتغييب المطالب الشعبية الجوهرية، وبإمساك النظام بجميع خيوط اللعبة السياسية ومخرجاتها، وباختزال العملية السياسية بمجملها بمجلس نيابي فاقد لمقومات التمثيل الشعبي الحقيقي،

وفاقد لأدوات التشريع والرقابة، كما عاشت الساحة الوطنية استقطابات حادة بين السلطة والمعارضة من جهة، وبين أطراف مهمة في المعارضة فيما بينها من جهة أخرى.

وثبت بالتجربة بعد عقد من الزمن أن العمل على التغيير من داخل المجلس النيابي لم يقدم شيئاً يعتد به للوطن والمواطنين، فهو لم ينجح في تحقيق المطالب والأهداف السياسية والدستورية، فضلا عن فشله في تحسين الوضع الدستوري أو السياسي أو الخدمي أو المعيشي، كما أنه لم ينجح في منع التدهور الأمني والحقوقي للمواطنين، بل أنتجت التجربة النيابية العشرات من القوانين الكارثية، منها قانون الجميعات السياسية، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وغيرها الكثير، والتي أطلقت يد السلطة في شؤون البلاد السياسية والاقتصادية، وتحول المجلس النيابي إلى غطاء شرعي يقوم من خلاله النظام الخليفي وجوقته الفاسدة بتقنين القمع والفساد.

هذا في وقت عمل فيه النظام على ملفات تخريبية خطيرة

بحق حاضر الوطن ومستقبله، كمشروع التجنيس السياسي، وملفات أخرى كشف عنها تقرير البندر الشهير، وعلى إثر فشل العملية السياسية القائمة في معالجة أبسط الأزمات الجوهرية، وتصاعد القمع الحكومي انطلقت بوادر حراك شعبي، وصل أوجّه في سبتمبر من العام 2010م، وتم اعتقال مجموعة من قادة الحراك السياسي والثوري، والعشرات من الناشطين السياسيين والميدانيين (25) (26) (27).

مرحلة ثورة ١٤ فبراير: الجذور والانطلاقة

وبهذا، ونتيجة لجذور وأسباب عميقة في تاريخ البحرين وحلقات الصراع من أجل الحرية والعدالة والاستقلال وتقرير المصير انطلقت موجة الصحوة الإسلامية والسياسية في البحرين أواخر العام 2010م، وكسابقة على موجة الصحوة الإسلامية في منطقتنا العربية والإسلامية، وجاءت ثورة 14 من فبراير للعام 2011 م كطوفان سياسي واجتماعي وشعبي واقعي لا يمكن إيقافه وفق جميع المعادلات والتفاعلات والقوانين التي تحكم ثورات الشعوب، والتغيرات الكبرى فيها.

انطلقت ثورة 14 فبراير بحشودها، وإجماعها الشعبي والنخبوي، وأهدافها وشعاراتها، لتشكل سابقة في تاريخ البحرين القديم والحديث، وتوافقت الجماهير والنخبة بشتى قناعاتها واتجاهاتها على ضرورة التغيير السياسي الجذري، وتمكين شعب البحرين من تقرير مصيره، وتشكيل نظامه السياسي، وأشار شعب البحرين لأصل الداء، وطالب بإسقاط النظام الدكتاتوي، وبهذا أصبحت ثورة 14 من فبراير ثورة على الواقع السياسي التاريخي القديم والحديث، وثورة للإطاحة بمخلّفات العملية السياسية الشكليّة والمزوّرة، والتي انطلقت في المرحلة التي سبقت الثورة، وقدم شعبنا وما زال تضحيات جسام في هذا السبيل، من شهداء وأسرى وجرحى ومنفيين، ومفصولين عن أعمالهم، وغيرهم الكثير.

واجه شعب البحرين الجيش الخليفي المرتزق بشجاعة قل نظيرها، وكان على أعتاب طوي الحكم الخليفي البغيض من صفحة الوطن، فدخلت القوات الأجنبية مرة أخرى بتاريخ 15 مارس 2011م، متمثلة بما يسمى درع الجزيرة، وكما غزى آل

خليفة البحرين انطلاقاً من جزيرة سترة الأبية، فقد دخل ما يسمى درع الجزيرة البحرين غازياً، وكانت سترة أولى محطات مجازرهم وجرائمهم.

القواعد الأجنبية العسكرية في البحرين

هذا وقد فتح الحكم الخليفي البلاد للتدخلات الأجنبية، وسلّم سيادتها للإدارتين الأمريكية والبريطانية وآل سعود، ورهن قرارات البلاد المهمة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها، وعلى جميع الأصعدة، لتكون بيد المستعمرين والغزاة.

هذا وتوجد لدى القوات الأجنبية الأمريكية والبريطانية ثلاث قواعد عسكرية في البحرين، وهي قاعدة عيسى الجوية، والتي تمثل نقطة انطلاق للطائرات الحربية والاستطلاعية، وقاعدة الجفير للأسطول الأمريكي الخامس، وقاعدة الميناء سلمان التي تم تدشينها عام 2016م، كفاتحة لعودة بريطانيا عسكرياً لمنطقتنا، لدعم الأنشطة الحربية البريطانية، وتعزيز أمن الأنظمة الحاكمة الفاقدة للشرعية، والتي ارتبط وجودها ونشأتها بالمستعمر البريطاني.

هـذا التواجـد العسـكري الغربـي يشـكل تهديـداً أمنيـاً لشـعوبنا علـى صعيـد تهديـد القضيـة الفلسـطينية، ونشـر الإرهـاب الـذي يعتبـر صنيعـة سياسـات الغـرب، ونشـر الفوضـى فـي المنطقـة، والعمـل علـى تقسـيمها، وكذلـك علـى الصعيـد الداخلـي للبحريـن، حيـث تمـارس هـذه القواعـد العسـكرية تهديـداً مباشـراً لشـعبنا فـي تطلعاتـه، وجهـوده نحـو نيـل الحريـة والاسـتقلال والعدالـة (28) (29).

الحرب على الدين والهوية

عمـل النظـام الخليفـي بعـد انطـلاق ثـورة 14 فبرايـر علـى تصعيـد مخطـط التغريـب للمجتمـع، وسـلخ هويتـه، وحربـه الخطيـرة علـى الشـعائر والأحـكام والعقائـد الدينيـة، فقـام بتجريـم ممارسـة فريضـة الخمـس التـي يعتقـد فيهـا الشـيعة، وفـق أحكامهـم الشـرعية الثابتـة، وذلـك ممـا لـم يحـدث فـي التاريـخ الحديـث بـأن قامـت أي سـلطة سياسـية فـي بلـد يعيـش فيـه الشـيعة بـأن جرّمـت جمـع وتوزيـع أمـوال الأخمـاس، كمـا ضيقـت السـلطة علـى الخطـاب الدينـي، فاعتقلـت العلمـاء لذكرهـم أحـداث تاريخيـة مرتبطـة

بصدر الإسلام الأول، كما فرضت قانون الأسرة المخالف للشرع الجعفري على أبناء المذهب، وهي تهيأ لإصدار قوانين تحاصر التعليم الديني في المساجد وإحياء الشعائر الدينية. مخطط التغريب ومحو الهوية هذا يجري في وقت يوجد فيه عشرات علماء الدين في المنافي والسجون لممارستهم حقوقهم المشروعة في التعبير السياسي وممارسة وظائفهم الدينية والاجتماعية كعلماء دين في المجتمع (30).

التجنيس السياسي

مضت أكثر من عشر سنوات على تقرير البندر الذي أوضح كيف تدار عملية تدمير هوية البلاد، وإبادته ثقافياً، باستخدام سياسات تدميرية ممنهجة، منها التجنيس السياسي، والذي يديره الديوان الملكي نفسه. حيث صرحت السلطة الخليفية بمنح الجنسية لأكثر من 120 ألف أجنبي، في مخالفة صريحة للقانون الدولي، ما يعني تغيير التركيبة الديموغرافية بما يفوق 20٪ من نسبة السكان الأصليين، هذا بالرغم من أن الرقم الحقيقي للمجنسين قد يفوق بكثير الرقم المعلن.

رافق ذلك إسقاط الجنسية عن المواطنين الاصليين، وأصبح إسقاط الجنسية وسيلة ضغط وسلاح يستخدم من قبل الحكم الخليفي لإرهاب المواطنين، وسلبهم حقوقهم الطبيعية، وإرغامهم على ترك العمل المعارض.

يهدف الحكم الخليفي من سياسة التجنيس إلى حماية نظامه السياسي بطبقة اجتماعية تدين له بالولاء المطلق، ويتم تسخيرها في الأجهزة الأمنية وفي مفاصل الدولة لتطبيق سياسات النظام الخليفي القمعية، وقد تركت هذه السياسة التدميرية والقاصرة والقصيرة الأمد أضراراً سياسيةً وأمنيةً واقتصاديةً فادحة على البحرين أرضاً وشعباً وهويةً وثقافةً، مما جعل مكافحة جريمة التجنيس السياسي من أولويات المعارضة السياسية والثورية.

تطبيع الحكم الخليفي مع الكيان الصهيوني

إن الاندفاعة الخليفية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني لها جذورها التي تعود لتسعينات القرن الماضي، حيث بدأت اللقاءات الرسمية بين الكيان الصهيوني ورموز الحكم

الخليفي بعد انطلاق انتفاضة الكرامة سنة 1994م، أما اليوم فإن العلاقة الخليفية الصهيونية تأخذ منحىً علنياً، وذلك بفعل الأثمان السياسية التي يجب على أنظمة المنطقة، ومنها النظام الخليفي، دفعها من أجل نيل الحماية والغطاء السياسي والعسكري والأمني من الراعي الأمريكي، ومن أبرز هذه الأثمان التطبيع السياسي والاقتصادي العلني والسريع مع الكيان الصهيوني.

وتمثل التطبيع بالتصريحات الخليفية الرسمية المنددة بمقاطعة الكيان الصهيوني، والاعتراف بحقه في دولة على أرض فلسطين، وتبادل الوفود الرياضية، والمشاركة في الأنشطة الثقافية لكلا الطرفين. هذا ويهيء الطرفان لتدشين التطبيع السياسي الرسمي من خلال افتتاح السفارات.

إن انسجام الكيان الصهيوني مع الحكم الخليفي في النظر إلى جملة من القضايا، مثل تطلعات شعوبنا نحو الحرية وتقرير المصير، وفلسطين، وقوى ودول المقاومة، وغيرها من الملفات، قد جعل من موضوع التطبيع بين الطرفين ضرورة ملحة، بالرغم

من الرفض القاطع والمقاومة من قبل شعوبنا لخطوات التطبيع التي تعبر عن خيانة تاريخية لقضايا الأمة.

المقاومة المشروعة

وقد أذن الله للبحرين وشعبها بعد استباحة البلاد والعباد أن تقاوم المحتلين والغزاة والظالمين، والذين استخفوا بالحرمات، واقترفوا الجرائم، وساقوا الكبار والصغار والرجال والنساء للسجون، وانطلقت مقاومة مشروعة ومفتوحة في ربوع البلاد، كانت ومازالت تقض ليل الظالمين والغزاة.

ولقد تمخضت سياسات السلطة الخليفية وداعميها عن آثار كارثية بحق الوطن والناس، حيث تغير وجه البحرين الثقافي، وهويتها الإسلامية، وتدهورت أوضاع الناس المعيشية، وعمّ الفقر، ووصل الدين العام في البلاد والعجز في الموازنة إلى مستويات خطيرة، وغير قابلة للمعالجة في ظل منظومة الفساد الحاكمة والقائمة، وأصبحت الدولة قائمة بفعل الإعانات المالية الأجنبية.

منطلقات الموقف السياسي

وفقاً للتجربة السياسية والنضالية العميقة التي خاضها شعب البحرين نخبة وجماهيراً في المطالبة بالحقوق السياسية والإصلاح السياسي الحقيقي، وباستناده للمواثيق والقوانين العالمية والمحلية التي كفلت له هذا الحق وهذه الممارسة، وباستخدامه لأدوات شرعية وقانونية، فإننا في تيار الوفاء الإسلامي وحركة الحريات والديمقراطية في البحرين «حق» نخلص إلى موقفنا السياسي التاريخي الذي يرسم آفاق العمل الاستراتيجي للمرحلة المقبلة، ويؤطر للمقدمات والآليات المتعلقة، وفق المعطيات والمنطلقات السياسية التالية:

1. التجربة التاريخية والعميقة في نهضات النضال الشعبي في البحرين، وبرهان التجربة التاريخية بأن النظام الخليفي في عقيدة الحكم، وكتركيب قبلي، وكتشكيل سياسي قائم على العنصرية والتكفير والاستقواء بالأجنبي، هو كيان غير قابل للإصلاح.

2. عدم اعتراف النظام الحاكم وداعميه الأمريكيين

والبريطانيين وآل سعود، طوال تاريخ الصراع بين الشعب ونظام الحكم بمطالب الشعب وحقوقه، وصدّهم عن مطالبات الإصلاح السلمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره.

3. انقلاب السلطة الخليفية على جميع التفاهمات السياسية بينها وبين المعارضة كممثل حقيقي للشعب، ونكثها بالوعود مرة بعد أخرى، وفشل الآليات القانونية والتشريعية الداخلية في إلزام السلطة بهذه التفاهمات والتعهدات.

4. فشل نظرية التغيير من داخل العملية السياسية في البحرين، وذلك بالتجربة العملية خلال العقدين الماضيين، واتضاح عدم إمكانية تغيير واقع البلاد السياسي وفق رؤية العمل على تحقيق المكاسب التدريجية، وذلك بسبب عقم آليات العمل السياسي من داخل مؤسسات النظام من القدرة على تحقيق مكاسب معتبرة وذات مغزى.

5. إجماع أطراف المعارضة والشرائح النخبوية والشعبية كافة، وبجميع تلاوينها وقناعاتها السياسية، على فشل العملية السياسية في تحقيق أي من أهداف ومطالب شعب البحرين، وإجماع جميع القوى السياسية والثورية المعارضة على مقاطعة الانتخابات النيابية الصورية.

6. سيطرة السلطة الخليفية الفاقدة للشرعية على مفاتيح ومداخل ومخارج العملية السياسية من خلال مواد دستورية باطلة في دستور فرض على الناس، وفاقد للصفة العقدية أو التمثيلية للناس، ومن خلال قوانين أفرغت العمل الحزبي من عناصر التأثير والقوة، وأعطت رأس النظام والحكومة الغير منتخبة الهيمنة الكاملة على عمل المعارضة.

7. هيمنة العائلة الخليفية على جميع قرارات الدولة ومؤسساتها ومفاصلها الحيوية، عبر مجلس العائلة، وعبر توليهم المناصب الرئاسية الحساسة، وجعلهم البلاد مزرعة ومستباحة لمصالحهم الخاصة.

8. عداء الحكم الخليفي للإسلام والمذهب، وتطبيقه لسياسات وممارسات خطيرة تهدف لتخريب هوية البلاد وثقافتها، وتحريف وتزوير تاريخها وحاضرها، مثل مشروع التوطين والتجنيس السياسي الخطير، وتغريب المجتمع، وتحريم الممارسات الدينية.

9. الواقع السياسي الجديد الذي تشكل في البلاد إثر انطلاق ثورة 14 فبراير، وخروج الأغلبية الساحقة من المواطنين للشوارع والميادين للمطالبة برحيل النظام الخليفي، وعمق الجراح، واتساع التضحيات، وارتقاء الشهداء، والزج بالآلاف في السجون، وإسقاط جنسية المئات من أبناء الوطن، ووجود أمثالهم في المنفى القسري، والحرب الدينية والثقافية على شعب البحرين.

10. تجذر واستمرار الأزمة السياسية، وأزمة شرعية النظام الخليفي، واستفحال الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تنخر في جسد النظام الخليفي البالي، والتي جعلته قائماً بفعل الدعم الأجنبي

الاقتصادي والأمني وحده.

11. التواجد والنفوذ العسكري والأمني والسياسي للقوى الأجنبية على أرض البحرين، وانتهاك سيادتها وقراراتها المصيرية، والتي يجب أن تكون بيد الشعب حصراً وممثليه المنتخبين، وممارسة القواعد العسكرية الأجنبية أدواراً تآمرية وحربية ضد أمتنا الإسلامية والعربية وقضاياها.

12. اتجاه الحكم الخليفي إلى التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني على أعلى المستويات، وفتحه الباب أمام نفوذ الكيان الصهيوني السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي في البحرين، مما ينذر بأخطار جسيمة على حاضر ومستقبل بلدنا وشعبنا.

13. صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 278، بتاريخ 11 مايو 1970م والذي نص - مضموناً وروحاً - على حق الشعب حصراً في دولة مستقلة وذات سيادة وهوية

محددة، والفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1976م، والتي نصت على حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي.

14. تشكل واقع إقليمي وعالمي لصالح الشعوب والقوى المقاومة، وهو تراجع قوى الشر الداعمة للنظام الخليفي، كأمريكا والحكم السعودي، عن مواقعهما، وفشلهما في أكثر من جبهة، بل وتورطهما واستنزافهما اقتصادياً وأمنياً في الحروب والأزمات التي افتعلوها وأشعلوا نارها في منطقتنا والعالم، وتشكل واقع جديد في منطقتنا الخليجية والإقليم بشكل عام، ينبئ بانتهاء القطبية الأحادية العالمية على المدى المنظور، وضعف القوى الاستعمارية والكيان الصهيوني والأنظمة العميلة له.

واستناداً على هذه المنطلقات والمعطيات فإننا في تيار الوفاء الإسلامي وحركة الحريات والديمقراطية في البحرين «حق»، نعلن عن موقف الثبات والصمود.

موقف الثبات والصمود

أولاً: نعلن عن الثبات والصمود في وقوفنا مع تطلعات شعبنا في هدفه الاستراتيجي المتمثل في تغيير النظام السياسي الدكتاتوري القائم بالكامل، وصولاً لنظام حكم سياسي جمهوري وحر، ويعبر عن الإرادة الشعبية الحرة والمباشرة، ومستنداً على دستور يكتبه ممثلو الشعب، وقائماً على مؤسسات شرعية ومنتخبة.

ثانياً: نؤكد تجاوز شعب البحرين للحقبة السوداء التي سميت زوراً «بحقبة الإصلاح»، وذلك باعتبار أن ثورة 14 فبراير كانت ثورة ضد الواقع السياسي الذي نشأ بعد انقلاب العصابة الخليفية الحاكمة على التوافقات السياسية بينها وبين المعارضة بداية الألفية، وإصدار حاكم البلاد في العام 2002م دستوراً بإرادة منفردة خارج القنوات والقواعد الدستورية، وبهذا فإن دستور 2002م ومؤسسات السلطة، كمجلس النواب والشورى، والقوانين المقيدة للعمل السياسي التي تمخضت عن الحقبة السوداء، لا تعني شيئاً في حسابات أبناء الشعب

والمعارضة السياسية.

ثالثاً: نعلن عن فشل العملية السياسية في البحرين بشكل نهائي، وإن الموجود في الواقع هو حكم دكتاتوري شمولي ومرتهن للأجنبي، ومغلف بمؤسسات صورية لخداع الرأي العالمي الرسمي والشعبي.

رابعاً: نعبّر عن عدم اعترافنا بالمرجعيات السياسية المزورة التي يستند عليها الحكم الخليفي في حكم البلاد، ونعني بذلك دستور 2002م، والمذكرات التفسيرية القانونية والشرعية المتعلقة، كما أن أننا في حل من التفاهمات السياسية التي صاحبت إطلاق ميثاق العمل الوطني لسنة 2001م، كون هذه التفاهمات قد نقضتها السلطة، وقد طوتها ثورة 14 فبراير، ووضعتها في متحف التاريخ.

خامساً: ندعو إلى تعزيز مسيرة وأهداف ثورة 14 فبراير من خلال الإطاحة بالتجربة النيابية الحالية العاجزة عن آداء دور التشريع والرقابة، باعتبارها آخر قلاع ما سمي زوراً بالمشروع الإصلاحي

بداية الألفية، حيث لايوجد شيء يدافع به النظام الخليفي عن نفسه، وتدافع به الإدارتان الأمريكية والبريطانية عن النظام الخليفي أمام الرأي العام في الغرب سوى الانتخابات النيابية الصورية، في ظل سجل حقوقي سيء، وسجن وتهجير جميع قادة ورموز المعارضة، وحل الجمعيات السياسية الرسمية، وسجن الآلاف من أبناء الشعب، وتهجير المئات في المنفى القسري، وسياسات الإفقار والتجويع وتردي الحالة المعاشية لأبناء الشعب.

سادساً: نجدد وقوفنا مع شعبنا البحراني المقاوم والأبي في كافة خيارات المقاومة السياسية والميدانية المشروعة والمفتوحة، باعتبار هذه الخيارات حق أصيل وفق جميع القوانين والمواثيق السماوية والأممية.

سابعاً: نؤكد على أهمية المحافظة على الجبهة الداخلية للشعب والمعارضة، وصيانة الوحدة السياسية والاجتماعية بين مختلف الأطياف السياسية والثورية، وضرورة توجيه الجهود نحو الهدف المشترك، وهو إنهاء حقبة الدكتاتورية، وفق رؤية

التكامل، وكل ضمن موقعه وإمكاناته وأساليب عمله.

ثامناً: ندعو القواعد العسكرية الأجنبية للرحيل من بلدنا، باعتبارها قواعد غير شرعية، أنشأت لدعم الدكتاتورية والإرهاب الرسمي ومشاريع التكفير والتقسيم، وللتآمر على أمتنا الإسلامية والعربية وقضاياها الحقة.

تاسعاً: ندعو لمواجهة ومقاومة أي نوع من أنواع التطبيع مع الكيان الصهيوني في البحرين، وندعو لاعتبار أي تواجد للكيان الصهيوني في البحرين على المستوى الرسمي، أو على مستوى الأفراد ممن يحملون جنسية الكيان الصهيوني هدف مشروع للمقاومة المشروعة والمفتوحة.

عاشراً: ندعو مؤسسات المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن لتحمّل مسؤولياته في تطبيق القرار 278 لعام 1970م، ومستلزماته، نصاً وروحاً، وتمكين شعب البحرين من تقرير مصيره، استناداً على هذا القرار، وعلى الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1976م، التي تعطي الشعوب حق تقرير المصير

السياسي.

أحد عشر: نتحمل مع أبناء شعبنا جمهوراً ونخبةً سياسيةً ومهنيةً وأكاديميةً وتجاراً ووجهاءً مسؤولية توفير البدائل العملية لمقاطعة النظام الحاكم ومشاريعه السياسية، والعمل على تشكيل المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر على المدى المنظور أو البعيد بديلاً محتملاً وعملياً وواقعياً عن النظام الخليفي ومؤسساته في عيون الداخل والخارج، ويعتبرها أبناء الشعب ممثلاً وملجأ لهم، ومثال ذلك سعي قوى المعارضة في الخارج لتشكيل حكومة ظل في المنفى، تأخذ على عاتقها تقديم الحلول السياسية والاقتصادية وغيرها لمشاكل البحرين، وتخاطب مؤسسات المجتمع الدولي السياسية والأهلية باسم شعب البحرين، وتسعى لنيل اعتراف سياسي بها بحكم الواقع والتعاطي الشعبي معها، بحيث تشكل بديلاً محتملاً للنظام لدى نضج الظروف السياسية والميدانية.

اثنا عشر: ندعو عموم شعب البحرين نخبةً وجماهيراً إلى

التعبئة والاستعداد والإعداد على المستوى العلمي والمهني والأكاديمي وغيره، وتحصيل المهارات اللازمة والحساسة في كافة المجالات، والتي تعطي أبناء الشعب التفوق النوعي، وتمده بأسباب القوة والتأثير.

ثلاثة عشر: نؤكد على لزوم اليقضة التاريخية لأبناء شعبنا، في ضل التحولات الكبيرة في المنطقة، والاستعداد والتأهب لاتخاذ المواقف الشعبية التاريخية في الوقت والمكان المناسبين.

أربعة عشر: ندعو إلى تفعيل الجهود السياسية التنسيقية المشتركة بين قوى المعارضة كافة، وتفعيل ما ينبثق منها من عمل سياسي وميداني وإعلامي تكاملي، وبما يخدم قضية شعب البحرين، وتوحيد الجهود نحو إنهاء حقبة الدكتاتورية.

خمسة عشر: ندعو كافة التنظيمات والفعاليات الجماهيرية والنخبوية لدراسة هذه الوثيقة، وتبنيها أو العمل وفق المشتركات فيها، والتفاعل مع الخطوات السياسية التي سيعلن عنها في

حينهـا، والتـي تعتبـر امتـداداً لازمـاً للطـرح السياسـي فـي هـذه الوثيقـة.

اللهم ارحم شهداء البحرين وحقق مطالبنا واهزم عدونا.

«كتبت هذه الوثيقة بتاريخ 1 نوفمبر 2018م»

المراجع السياسية والتاريخية للوثيقة

1. Curtis E. Larsen (1984). Life and Land Use on the Bahrain Islands: The Geoarchaeology of an Ancient Society, University of Chicago Press. ISBN 0-226-46906-9

2. Potter, L. (2009). The Persian Gulf in History. US Congress Library. ISBN 97-802-3061-8459.

3. Rush, A. de L. (1991). Ruling Families of Arabia, Bahrain: The Ruling Family of Al-Khalifah. England: Redwood Press. ISBN 1-85207-310-1.

4. John Gordon Lorimer (1905). Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia, , Volume 1 Historical, Part 1, p1000

5. Mahdi Abdalla Al-Tajir (1987). Bahrain, 1920-1945: Britain, the Shaikh, and the Administration. ISBN 0-7099-5122-1

6. Khuri, Fuad Ishaq (1980). Tribe and state in Bahrain: The transformation of social and political authority in an Arab state. United States of America: University of Chicago Press. ISBN 0-226-43473-7.

7. Talal Toufic Farah (1986). Protection and Politics in Bahrain, ISBN 0-8156-6074-X

8. Fred H. Lawson (1989). Bahrain: The Modernization of Autocracy. ISBN 0-8133-0123-8

9. Andrew Wheatcroft (1995). The Life and Times of Shaikh Salman Bin Hamad Al-Khalifa: Ruler of Bahrain 1942-1961. ISBN 0-7103-0495-1

10. Mohammed Ghanim Al-Rumaihi (1975). Bahrain: A study on social and political changes since the First World War. University of Kuwait.

11. Miriam Joyce (1961). "The Bahraini three on St. Helena, 1956-1961" in The Middle East Journal. Washington: Autumn 2000. Vol.54, Iss. 4; pg. 613

12. India Office Records and Private Papers (1940). Government of Bahrain Annual Report (February1939 - February 1940)' [134r] (2586), British Library:, IORR1517504, in Qatar Digital Library <https:www.qdl.qaarchive81055vdc_100024140827.0x000044> [accessed 10 November 2018]

13. Emile A Nakhleh (1976). Bahrain: Political development in a modernizing society. ISBN 0-669-00454-5

14. Dieter Nohlen, Florian Grotz & Christof Hartmann (2001) Elections in Asia: A data handbook, Volume I, p53 ISBN 0-19-924958

15. Jonathan Raban (1979). Arabia through the Looking Glass. Publisher: William Collins & Sons, 1979, p56

16. US Congress Library (2004). Bahrain, Federal Research Division , Kessinger Publishing, pp 97 - 98

17. Falah al-Mdaires (2002). "Shi'ism and Political Protest in Bahrain" in Domes. Spring. Vol. 11, Iss. 1

18. AlShehabi, O. (2017), 'Political Movements in Bahrain Across the Long Twentieth Century," in Hanssen, J., and Ghazal. A. (eds),

The Oxford Handbook for the Contemporary Middle-Eastern and North African History, Oxford University Press. DOI: 10.1093oxfordhb9780199672530.013.27 http:www.oxfordhandbooks.comview10.1093oxfordhb9780199672530.001.0001oxford-hb-9780199672530-e-27

19. Bahry, Louay (2000). The Socioeconomic Foundations of the Shiite Opposition in Bahrain. Mediterranean Quarterly 11.3 , 129-143.

20. Wiktorowicz (2004). Quintan ed Islamic Activism, A Social Theory Approach Indiana University Press

21. Raymond Hinnebusch (2003). The International Politics of the Middle East. Manchester University Press, p194

22. Fakhro, Munira A (1997). "The Uprising in Bahrain: An Assessment." In The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security, and Religion, eds. Gary G. Sick and Lawrence G. Potter: 167-88. New York: St. Martin's Press. ISBN 0-312-17567-1

23. Ben Smith. (2016). Political Reforms and Human Rights in Bahrain. UK House of Commons Library. Number CBP 7513

24. Eur. (2002). The Middle Middle East and North Africa 2003, Regional surveys of the world; Pg 221, 222. Psychology Press, 2002, ISBN: 1857431324, 9781857431322

25. Abbas Abu Safwan. (2012). Bahrain: "Fragile" Constitutional Amendments, boosting up the Crisis, and not resonating locally and internationally. Bahrain Center for Studies in London. Retrieved in

Nov 11, 2018, from: http:bcsl.org.ukenglish?p=32

26. Freedom House. (2017). Bahrain Country Report 2017. Retrieved on Nov 11, 2018, from: https:freedomhouse.orgreportfreedom-net-2017bahrain

27. State Department. (2017). Bahrain 2017 Human Rights Report. US State Department. Retrieved Nov 11, 2018, from: https:www.state.govdocumentsorganization277481.pdf

28. Geoffrey F. Gresh. (2015). Gulf Security and the U.S. Military: Regime Survival and the Politics of Basing. Stanford University Press, 2015. ISBN 0804795061, 9780804795067

29. James Onley (2004), The Politics of Protection in the Persian Gulf: The Arab Rulers and the British Resident in the Nineteenth Century, Exeter University, 2004

30. United States Commission on International Religious Freedom (2018). Bahrain Annual Report. Retrieved Nov 11, 2018, from: https:www.uscirf.govreports-briefsannual-report-chapters-and-summaries-bahrain-chapter-2018-annual-report

ملحق 5: بيان الدعوة لمقاطعة انتخابات 2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين الأخيار

تأسيساً على الانقلاب الذي قامت به العائلة الحاكمة على ميثاق العمل الوطني وإلغائها للدستور العقدي من طرف واحد، وفرض دستور بإرادة منفردة وفاقد للشرعية وغير معبر عن إرادة أبناء الشعب، وقيام مجالس نصف منتخبة وفاقدة للصلاحيات الحقيقية في التشريع والرقابة ومرتهنة بالكامل في يد دواوين العائلة الحاكمة، وقد ثبت بالتجربة عدم قدرتها على إحداث الحد الأدنى من الإصلاح والتغييرات المنشودة لدى أبناء الشعب، كما حدث لمقترحات التعديلات الدستورية، وعدم قدرتها على محاسبة الحكومة، كما حدث لملف أملاك الدولة، حتى أصبحت وسيلة لشرعنة الظلم والفساد والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان والتمييز الطائفي والتلاعب بالإرادة الوطنية وسرقات الأراضي وثروات البلاد

وتغيير التركيبة السكانية وإصدار القوانين المصادرة للحريات العامة، مثل: قانون التجمعات للعام 2005م، وقانون الجمعيات السياسية للعام 2005م، وقانون الإرهاب للعام 2006م، ولأن المشاركة في المجلس الصوري المنتخب تجعل من دستور المنحة للعام 2002م غير الشرعي أمراً واقعاً وتضع الصعوبات الجمة أمام تغييره.

واستناداً إلى حق الشعب في انتخاب من يمثله من أبنائه في السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمشاركة الفعلية في صناعة القرار وإدارة الشؤون العامة في البلاد من خلال دستور ديمقراطي عصري متوافق عليه، ومؤسسة برلمانية تمثله تمثيلاً معبرا عن إرادته، وحكومة منتخبة.

وحتى لا يتم إقرار وتأصيل كتابة الدستور وتغييره بإرادة منفردة، والقبول بمصادرة الإرادة الشعبية والتمثيل الحقيقي لأبناء الشعب، واتخاذ القرارات المصيرية باسم الشعب وبتوقيعه، ولكن دون رضاه.

وحتى لا يتم تعزيز الاستبداد والهيمنة المطلقة على السلطات الثلاث وتكريس سياسة المكرمات والتمييز الطائفي والتجنيس السياسي غير الشرعي وحكم العائلة على حساب العدل والمساواة ودولة المؤسسات القانون.

فقد اتفق تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق وحركة أحرار البحرين على مقاطعة الانتخابات التشريعية والبلدية القادمة، ودعوة كافة المواطنين إلى مقاطعتها ترشيحاً وانتخاباً، وسوف يعمل الحلفاء الثلاثة بالوسائل السلمية من خلال تنظيم وتنسيق العمل المشترك بينهم من أجل إفشال مشروع السلطة في فرض حكم العائلة المطلق، والسعي لوضع دستور ديمقراطي عصري يعبر عن الإرادة الشعبية الوطنية، ويضمن صيانة الحريات العامة، والتعددية السياسية، واختيار الشعب لحكومته عبر التداول السلمي للسلطة، ويحفظ الحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكوم، ويحقق العدل والمساواة بين المواطنين دون تمييز.

ويؤكد الحلفاء الثلاثة على احترام حقوق جميع المواطنين

في التعبير عن مواقفهم تجاه العملية التصويتية، وضرورة السعي لتوحيد الجهود الوطنية المقاومة لمشروع السلطة المدمر للوطن والمواطنين، والعمل الجاد المؤسسي والجماهيري بهدف الضغط على السلطة لحملها على الاستجابة للمطالب الشعبية العادلة.

وسوف يعمل الحلفاء الثلاثة على نشر الوعي وممارسة الاحتجاج فيما يتعلق بالملفات الساخنة على الساحة الوطنية، مثل: المسألة الدستورية، والتجنيس السياسي الممنهج، والتمييز الطائفي، والفساد والفقر، والحريات العامة، وحقوق الإنسان، والمعتقلين السياسيين، وسرقة الأراضي والاستحواذ على الثروة الوطنية، ونحوها، وذلك من خلال برامج عمل مشتركة متوافق عليها بينهم.

وفي الوقت الذي يدعو فيه الحلفاء الثلاثة المواطنين إلى الحوار الحضاري المنفتح حول خياراتهم في الانتخابات القادمة، يؤكدون على ضرورة حفظ حقوق الأخوة الدينية والوطنية بينهم، ويحذرون من مكر السلطة ومساعيها لإشعال

نار الفتنة والصراع بين المشاركين والمقاطعين، ويرون بأن وراء كل فتنة شيطان، وعاقبة الفتنة الخسران في الأخلاق والدين والدنيا والآخرة، ويؤكد الحلفاء الثلاثة رغبتهم الشديدة في أن يتجلى النبل والشرف وآداب الاختلاف في خطابات وسلوكيات ومواقف الجماهير وجميع الفرقاء على طول الساحة الوطنية وعرضها.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1].

صادر عن: تيار الوفاء الإسلامي وحركة حق وحركة أحرار البحرين.

بتاريخ: 25 جمادى الأولى 1431هـ

الموافق: 10 مايو-أيار 2010م

---

1. التوبة: 105

ملحق 6: العلاقة مع المرجعية الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين

إن تيار الوفاء الإسلامي كيان إسلامي أصيل لديه كامل الحرص على تحصيل الإسلام الواقعي الأصيل النقي البعيد عن تأثير الأهواء والمصالح الدنيوية ونحوها، ولديه كامل الحرص على الالتزام الفعلي بالرؤى الإسلامية الفكرية وبالأحكام الشرعية والقيم الروحية والأخلاقية للإسلام الحنيف والأخذ بها وتطبيقها في مقام العمل على كافة الأصعدة والوجوه. والتيار على قناعة تامة بضرورة قيادة مراجع الدين العظام للأمة الإسلامية وأهمية ذلك لحماية الإسلام الحنيف من التحريف والتبديل وحراسة الواقع الإسلامي وترشيده بكل أبعاده الفكرية والفقهية والروحية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ووضعها على خط العقيدة الصحيحة والشريعة المقدسة والقيم السماوية السامية.

وإن التيار لعلى بصيرة تامة بدور أعداء الدين في مواجهة دور المرجعية الدينية المؤهلة والسعي لإبعادها عن ساحة الصراع في العالم الإسلامي، من أجل التفرد بالأمة بهدف إضلالها وإبعادها عن دينها الإسلامي الحنيف وإخضاعها لإرادتهم المنحرفة عن الدين والخير وسلب حقوقهم الطبيعية في الحياة. ولا يوجد في أدبيات تيار الوفاء الإسلامي ما يدل من قريب أو من بعيد على الدعوة لرفض قيادة المرجعية الدينية للأمة وإلى تعطيل دورها في شؤون الحياة العامة، بل كل أدبيات التيار تؤكد على ضرورة هذه القيادة وهذا الدور. ويرى التيار بأن رفض هذه القيادة وتعطيل هذا الدور مخالف لمنهج الدين الإسلامي الحنيف ولمقاصده النبيلة وأهدافه العظيمة في الحياة، ويمثل خطورة جدية على الدين الحنيف وعلى مصالح المسلمين وأوضاعهم وحقوقهم، وكل حديث بخلاف هذه القناعة عن تيار الوفاء هو حديث مجانب للحقيقة والصواب وفي غير محله وهو غير معني به.

وإن تيار الوفاء ليأسف كثيراً لترويج البعض لقناعة ينسبها

للتيار غير هذه القناعة وكأنهم لا يعرفون وثاقة قيادات التيار من العلماء والمؤمنين في الدين، فعلى رأس التيار علماء دين لهم وزنهم العلمي والروحي، والتيار على صلة وثيقة بعلماء دين آخرين لا يقلون شأناً عن غيرهم في الوزن العلمي والروحي، ولكن للأسف الشديد فإن البعض يتكلم عن تيار الوفاء وكأنه عبارة عن مجموعة من المراهقين المقطوعين عن أوساط المؤمنين والفقهاء ولا نصيب لهم من العلم والخبرة في الدين والحياة، حيث سمح الاختلاف في الرأي للبعض بكثرة الطعن في وثاقة العلماء والمؤمنين في تيار الوفاء وسلامة فهمهم ونحوه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الذي إليه مرجع العباد جميعاً.

أما عبارة «أن تكون المرجعية على بعد واحد من جميع المؤمنين» ونحوها من العبارات التي وردت في رؤية تيار الوفاء الإسلامي حول الانتخابات وغيرها من أدبيات التيار، فليس فيها من الدلالة ما يسلب من المرجعيات الدينية حقها في إبداء الرأي في الشأن العام واتخاذ المواقف المطابقة لنظرها

الشرعي أو يدعوها للتخلي عن مسؤوليتها الشرعية ويطالبها بأن تقف موقف المتفرج من الأحداث وأن تكتفي بالتصفيق للآخرين من أبطال السياسة والمجتمع وغيرهم. وليس المقصود من العبارة أن تقف المرجعية موقف الحياد بين وجهات النظر والمواقف والتوجهات المختلفة التي تتصارع فيما بينها على مستوى الأمة أو الطائفة، أو تقف موقف الحياد من الخطأ والصواب أو من الضار والنافع أو أن ترى الآراء المتناقضة كلها صحيحة ونحوه، فهذا ليس بخلاف وظيفتها الشرعية فحسب، بل هو تسفيه وتسقيط كامل للمرجعية وعيب وعار عليها أن تفعله ولا يمكن أن تفعله، بل لا يليق أن ينسب إلى مؤمن بصير فضلاً عن علماء الأمة وفقهائها.

إن قيادات تيار الوفاء الإسلامي هم من العلماء والمؤمنين الثقاة، وهذا الطرح بعيد كل البعد عن عقليتهم الإسلامية الصرفة ولا يمكن أن يطرحوه، وليس في عقيدتهم بأن لتيار الوفاء أو لغيره الحق في أن يحدد الوظيفة الشرعية لمراجع الدين العظام، بل هم الذين يحددون الرأي والموقف الشرعي

وينزل تيار الوفاء وغيره من المؤمنين عليه طائعين، وكل مناقشة لأي طرح بخلاف هذا الطرح الثابت والمؤكد، فهي بالتأكيد مناقشة لغير طرح تيار الوفاء الإسلامي وهو غير معني بها.

وليس في عبارة «أن تكون المرجعية على بعد واحد من جميع المؤمنين» وغيرها مما ورد في رؤية تيار الوفاء الإسلامي حول الانتخابات وغيرها من أدبيات التيار ما يناقض رؤيته بضرورة قيادة المرجعيات الدينية للأمة وتصديها وتصدي العلماء الروحانيين لقضايا الشأن العام في الحياة، وإنما يعززها ويؤكد عليها بكل حرص وقوة. فقد أكد التيار في الرؤية المذكورة على الأهمية الخاصة للعلاقة التي تربط المؤمنين بالمرجعيات الدينية نظراً لبعدها الشرعي ولانعكاساتها على الحالة الروحية للمؤمنين العاملين، وعلى الأوضاع العامة للساحة على جميع الأصعدة، ولهذا نادى التيار بأن تبسط المرجعيات الدينية مظلتها الشريفة على جميع المؤمنين العاملين من المشاركين والمقاطعين، وأن يحوزوا جميعاً على رعايتها الأبوية لهم لكي تتوثق روابطهم جميعاً بالمرجعيات الدينية الرشيدة، ولا يشعر

بعضهم ـ وهم كثر من الجانبين ـ بفقدان الرعاية منها، فيفقدوا بسبب ذلك السكينة الروحية والطمأنينة القلبية.

إن رأي تيار الوفاء هو أن تقف المرجعية الدينية على مسافة واحدة بين المؤمنين العاملين الذين لا يختلفون في أصول الدين وأساسياته، وإنما يختلفون سياسياً في تشخيص بعض المسائل المتعلقة بالساحة وأساليب العمل وأدواته، وليس فيما يختلفون فيه خروج على الدين وأحكامه الشرعية المقدسة ومقاصده النبيلة وأهدافه العظيمة في الحياة، فهي تشخيصات للموضوع قد تنتج عنها مواقف مختلفة لهذا الطرف عن ذاك، فإذا أخذ كل طرف موقعة على الساحة، وأظلتهم المرجعية جميعاً بردائها المبارك، وأمكنهم جميعا الرجوع إليها، نتج عن ذلك:

- تنظيم الحالة الإسلامية تنظيماً موضوعياً وتجنيبها الفوضى والشتات الناتج عن اختلاف الآراء.
- نزول كافة الأطراف الإسلامية المختلفة عند رأي

المرجعية وانصياعها الفعلي لولايتها الشرعية.

- عدم التأثير السلبي على التفكير والدراسات السياسية العلمية المرتبطة بالواقع، وفتح الطريق أمامها لتأخذ مكانها في التشخيص والتطبيق.

- تطبيق قاعدة التكامل في الأدوار بين جميع العاملين على الساحة، وإتاحة الفرصة للاستجابة بشكل أفضل لجميع استحقاقات الساحة العملية.

مع التذكير بالقواعد الفقهية التالية:

1. أن تشخيص المصلحة العامة وأنها بجانب هذا الموقف أو ذاك، هو من تشخيص الموضوع الذي هو بيد المكلف وليس بيد مرجع التقليد، وعلى ضوء هذا تفهم مسألة «أن تكون المرجعية على بعد واحد من جميع المؤمنين».

2. ما لم تتدخل المرجعية في تشخيص المصلحة عملاً بمبدأ ولاية الفقيه، فإنها في الحقيقة تقف موقف الحياد

الـذي يكشـف عـن وظيفتهـا الشـرعية وفـق الأصـل الأولـي المبيـن فـي القاعـدة السـابقة.

فدعـوى أن يصطـدم الموقـف أو الأطروحـة المختلـف حولهمـا بأحـكام الديـن الحنيـف أو يلحقـا ضـرراً بالمصالـح العامـة للمسـلمين، يحسـمها الرجـوع إلـى المرجعيـات الدينيـة العليـا، ويوجـد علـى رأس تيـار الوفـاء الإسـلامي علمـاء ديـن يدركـون الوظائـف الشـرعية والتيـار علـى تواصـل مسـتمر مـع غيرهـم مـن علمـاء الديـن الذيـن لا يقلـون عـن غيرهـم شـأناً فـي الـوزن العلمـي والروحـي، وليـس مـن الحكمـة والديـن فـرض قناعـات شـرعية لفريـق من المؤمنيـن على غيرهـم من المؤمنيـن، لنصـل مما سـبق إلـى النتائـج المهمـة التاليـة:

النتيجـة (1): أن التيـار لـم يكـن فـي العبـارة بصـدد تحديـد أي تكليـف للمرجعيـة، فهـي مـن يؤخـذ منهـا التكليـف ولا يحـدد لهـا.

النتيجـة (2): أن تيـار الوفـاء ليـس فـي وارد نفـي ولايـة الفقيـه فـي

تشخيص المصلحة، بل التيار يمتثل بكل رضا وسرور طاعة لله تعالى توجيهات المرجعية، وملتزم عملياً بمقتضيات الإلزام المبني على نظرية ولاية الفقيه، وفقاً لتحقق الحالة الثانوية، والتي لم تحصل لحد الآن على أرض الواقع.

وإن تيار الوفاء الإسلامي ليؤكد بأن لا مخالفة شرعية في العبارة المذكورة التي وردت في الرؤية حول الانتخابات، بل هي تعبير عن الطرح الذي جرى على اللسان المبارك لسماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (أيده الله تعالى) وغيره من المراجع العظام، حيث أكد سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (أيده الله تعالى) بأنه يحترم أنظار المشاركين والمقاطعين في البحرين، وأنه يقف على مسافة واحدة من المشاركين والمقاطعين ويحوطهم جميعاً بأبوته الروحية والمعنوية، وهذا نقل دقيق وأمين وموثق لما قاله سماحته، ومن يشك في سلامة هذا النقل أو في دقته فإن الوسيلة متاحة له للتأكد من ذلك بدلاً من ارتكاب البعض لإثم تكذيب المؤمنين أو التشكيك في سلامة فهمهم أو نقلهم ونحوه، هذا وقد استخدم مكتب سماحة

آية الله العظمى السيد السيستاني (أيده الله تعالى) العبارة في أدبيات أخرى صادرة عنه وتتحدث باسم المرجع الكبير (أيده الله) فهي عبارة تدل على قناعة المرجعية ووظيفتها الشرعية، وهذا يكفينا لاعتماد سلامة العبارة من الناحية الشرعية، وأنها لا تكشف عن غياب الرؤية الفقهية السليمة، أو سوء الفهم، أو غياب معايير الدين، أو تحكم هوى النفس ونحوه. وقد كتب الإمام الخميني العظيم ﷺ: «وواضح أنه لو كان اختلاف بين الأفراد والأجنحة المرتبطين بالثورة فهو سياسي حتى لو أضفي عليه ظاهر عقائدي، فهم مشتركون في الأصول والمبادئ، وهذا هو سبب تأييدي لهم. إنهم أوفياء للإسلام والقرآن والثورة، وقلوبهم تتحرق إخلاصاً للبلد والشعب، ولكل منهم ـ فيما يتعلق بتقدم الإسلام وخدمة المسلمين ـ مشروع وآراء يعتقد أن بها يكون النجاح»[1].

ثم عدد ما يتفقون عليه من الأهداف، وتساءل: إذن فعلى ما يختلفون؟! وأجاب: «الاختلاف ناشئ من أن كلا منهما يعتقد أن

1. كتاب ريادة الفقه الإسلامي ومتطلبات العصر، الإمام الخميني، صفحة 87

منهجه هو الذي يؤدي إلى تحقيق كل هذه الأهداف»[1] ثم وجه نصحه لهم جميعاً وبين لهم الثوابت التي عليهم أن يتمسكوا بها، وقال: «اللهم .. فاشهد أنت؛ أنني قد قلت ما كان يجب أن أقوله لكلا التيارين، والآن كلاهما يعرفان ما يجب»[2] فهذا هو نهج القيادة الحكيم الذي يجمع ولا يفرق، يبين التكليف ويحتضن جميع المؤمنين.

وإن تيار الوفاء الإسلامي ليؤكد بأن استخدام العبارة منه كان مدروساً ومقصوداً من أجل:

- تعزيز وضع المرجعية في موقعها القيادي الواسع الذي يحتضن كل الأمة، وحمايته من التقزيم الذي يجعل المرجعية على مقاسات الأحزاب وبحجمها.

- جعل المرجعية في مقام الموجه الحقيقي والفعلي لكل المؤمنين والملجأ الذي يلوذون به جميعاً ويرجعون إليها لحل خلافاتهم، لتكون الحبل الذي يعتصمون به في

1. نفس المصدر السابق، صفحة 88

2. نفس المصدر السابق، صفحة 89-90

وحدتهم، بدلاً من أن تكون محسوبة على طرف دون آخر وتكون طرفاً في الاختلافات بينهم، مما يلغي مرجعيتها وأبوتها للجميع، ويرسخ الانقسام والتشرذم بين المؤمنين ويعقد أوضاعهم.

وعلى الصعيد المحلي فإن تيار الوفاء الإسلامي يطلق الدعوة للتواصل بين المؤمنين والتشاور المنفتح بينهم والسعي لاعتماد صيغة قيادية مشتركة تقرها المرجعيات الدينية العليا من شأنها أن تساعد على توحيد الصف، وتنضيج الرؤى الفقهية البصيرة، والفهم الموضوعي الرشيد للواقع، وتقليص المشكلات والسلبيات في واقع المؤمنين العاملين على الساحة .وهذا ما يحكم به العقل ويقره الدين الحنيف وجرت عليه سيرة الفقهاء والمراجع العظام .ويتطلع تيار الوفاء إلى حل جذري للوضع الخاطئ، ينهي المشكلة من أصلها بمعالجة واقعية لأسبابها، وإلى وجود عالم دين يُجمع عليه المؤمنون ليكون الحبل الذي يرتبطون به جميعاً، ويكون المظلة الواقية لهم، ويحسم الخلافات بينهم بالحكمة والعدل، ويقود الساحة

بكل تفاصيلها ومكوناتها، ولا يتحفظ تيار الوفاء ـ من حيث المبدأ ـ على أحد من العلماء المرموقين للقيام بهذا الدور القيادي مادامت تتوفر فيه مقومات وشروط النجاح، ويرفض القبول بالوضع الخاطئ المضر بالدين وبمصالح المجتمع وإلزام الآخرين به.

ويرى تيار الوفاء الإسلامي بأن لا وجه شرعي في سعي بعض المؤمنين لفرض القناعات الشخصية في تشخيص الموضوعات لبعض العلماء أو باسمهم على الآخرين المختلفين معهم في التشخيص، ويرى فيه أنه:

- مخالفة لميزان الحكمة والمصلحة العامة، وسبباً لتفريق كلمة المؤمنين وتمزيق صفوفهم وتوليد المشاكل بينهم وخلق فراغات في الساحة وإلحاق الضرر بمصالح المواطنين الحيوية.

- مخالفة لمنهج الرسول الأعظم الأكرم ﷺ الذي كان يكثر من القول لأصحابه أشيروا علي، وكان ينزل على

آرائهم التي كانت تختلف في بعضها عن رأيه الخاص، كما حدث في معركة أحد، حيث اختلف المسلمون بين الخروج لمقاتلة العدو في العراء وبين استدراجه إلى أزقة المدينة ليقاتله الرجال في الأزقة والنساء من فوق سطوح المنازل، وكان الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله يميل إلى الرأي الثاني (استدراج العدو إلى أزقة المدينة) غير أن الأكثرية .ومنهم الشباب .كانوا مع الرأي الأول (الخروج لمقاتلة العدو في العراء) فنزل الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله على رأي الأكثرية من أصحابه (رضوان الله عليهم) رغم أن المسألة ليست مسألة عادية، فالمسألة فيها دماء، ونتائج المعركة لها تأثير مباشر كبير على الوضع العام للرسالة وحاضر الأمة ومستقبلها، ودخل بيته وخرج منه لابساً عدته متهيئاً للقتال، فشعر القوم أنهم استكرهوا الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله على رأيهم، فأظهروا له الرغبة في النزول على رأيه، فقال: «ما ينبغي لنبي لبس لامته أن يضعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه» وعلى هذا المنوال جرت سيرته الطاهرة وسيرة أهل بيته عليهم السلام رغم

عصمتهم وما يمتلكونه من الولاية المطلقة على المؤمنين ليعطوا الدرس في المنهج الذي تكون العلاقة بين القائد والأمة.

- مخالفة لما جرت عليه سيرة الفقهاء العظام، مثل: الإمام الخميني قدس سره وآية الله العظمى السيد السيستاني (أيده الله تعالى) وغيرهم.

وإن تيار الوفاء الإسلامي ليصر على المضي قدماً على هذا المنهج الوضاء الذي جرت عليه السيرة الطاهرة للرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام والمراجع العظام، وسوف يدافع عنه بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن. وبدون توقف. متحلياً بالصبر والثبات والنفس الطويل قربة لله تعالى حتى يصل إلى تحقيقه على أرض الواقع لما يرى فيه من الصواب والخير والصلاح للدين والمجتمع. ويؤكد تيار الوفاء الإسلامي ما أطلقه في بيان الانطلاق بشأن العلاقة بالرموز العلمائية في داخل البحرين، ما نصه: «وإننا لنحفظ بصدق وإخلاص مكانة الرموز العلمائية الكبيرة، وسوف

نعمل على التواصل معهم، ونثمن دعمهم ومساندتهم لهذا التحرك وتسديده بالنصح والإرشاد، وأن يكونوا معنا ومع غيرنا على بعد واحد» مع تأكيدنا على أن تعاطينا مع المرجعيات الدينية العليا التي تمثل حجة دينية علينا يختلف عن تعاطينا مع سائر العلماء الذين ليس لهم تلك الحجة على المؤمنين إلا بمقدار صحيح ما ينقلونه عن الفقهاء وما يفوضهم فيه المراجع العظام من صلاحيات ملزمة، ونحفظ المقامات الواقعية لأصحابها، ولا نسمح لأنفسنا ولا نقبل من غيرنا بأن يُبخس أحداً حقه، وسوف نبقى نسعى بصدق وإخلاص لتوحيد الكلمة ورص الصفوف على أسس واقعية صحيحة، ولا نقبل أن يفرض علينا أحد الأوضاع الخاطئة أو القناعات الشرعية لغير مراجع الدين العظام، وأننا لنحترم كل الاحترام اختيارات كافة المؤمنين لمرجعياتهم الدينية والسياسية ومناهج عملهم، ونحمل عملهم على الصحة .بحسب القواعد الشرعية .ولا نسعى لفرض قناعاتنا الشرعية والسياسية والعملية على أحد من المؤمنين أو على غيرهم من المواطنين. والحمد لله رب العالمين.

صادر عن: تيار الوفاء الإسلامي

في صباح يوم الاثنين

بتاريخ: 11 جمادى الأولى 1431هـ

الموافق: 26 أبريل ـ نيسان 2010م

ملحق 7: بيان عملية سيوف الثأر

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد وعلى آل بيته الطبين الطاهرين

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ اللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝ وَعْدَ اللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]

بإيمان المتوكلين وبصدور مليئة بالثأر مقبلون على عملية سيوف الثأر بنداء الصديقة المظلومة يا فاطمة الزهراء ثأراً لشهداء القطيف والبحرين وعلى رأسهم شيخ الشهداء المجاهد آيه الله نمر باقر النمر.

نسأل الله التوفيق ونسألكم خالص الدعاء.

نص بيان عملية سيوف الثأر

الشهيد القائد رضا الغسرة

1 يناير كانون الثاني 2017

---

1. الروم: 4-6

ملحق 8: قبضة في الميدان وقبضة على الزناد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ﴾[1]

نبارك للشعب المضحي وللعائلات الصابرة المحتسبة ارتقاء شهداء الوطن عباس وسامي وعلي إلى مقام الشهادة السامي برصاصات الغدر والحقد والظلم الخليفي والبريطاني، حيث تفتح شهادتهم المباركة أبواب النضال والجهاد والمقاومة ليلتحق رجال وشباب الوطن بهذا النهج، وليروي دمهم القاني تراب البحرين الطاهرة، لتلفظ الغزاة والمجرمين من آلِ خليفة وأعوانهم ومرتزقتهم.

إن القلوب الملتهبة غضباً، والأرواح المتحمّسة لنهج الشهادة اليوم هي من بركات دماء شهدائنا الأعزة، وإنا رغم ألم الفقد وحزن الفراق ولوعة الظلم على رحيل هؤلاء الشباب، إلا

1. التوبة: 52

أننا اليوم أكثر أملاً في اقتراب هلاك حكم العصابة الخليفية، حيث كتبت دماء شهدائنا على العصابة الخليفية حكم القصاص والسقوط والانتقام الإلهي والشعبي.

إن مرحلة ما بعد سفك الدماء الطاهرة لشبابنا لها مقتضياتها التي ينبغي العمل عليها لتثمر دماؤهم الطاهرة، وتكون نقمة على الظالمين، وحماتهم الغربيين:

أولاً: تحميل الطاغية حمد تبعات سفك دماء الشهداء، فهو المعني الأول بالقصاص منه شعبيًا أو عبر محاكمة عادلة، فالشهداء الأعزة قضوا بحكم ظالم بكل المقاييس الشرعية والوضعية، وشهادتهم هي قتل خارج القانون، وبإمضاء من الطاغية حمد نفسه.

ثانياً: نوجه إنذارًا للمصالح الأجنبية والغربية للدول الداعمة للحكم الخليفي، الاقتصادية والسياسية منها وغيرها، بأن البحرين ليست آمنة لكم، وبأن غضب الناس لن يفرّق بينكم وبين ذنبكم الخليفي.

ثالثاً: ثورة شعب البحرين لا يجب أن تبقى سلمية بالمطلق، ويجب وضع كل الأدوات والخيارات للتعامل مع العصابة الخليفية الإرهابية، فيجب من الآن فصاعدًا أن تكون هناك قبضة واحدة في ميادين الاحتجاج والتظاهر، وقبضة أخرى على الزناد، وتقوم بالإعداد والتعبئة، لتدافع عن العرض، وتردع المجرمين.

رابعاً: إن الشعب لن يتسامح بعد اليوم مع أي متملق أو صاحب مصالح يمد اليد للنظام الخليفي أو للسفارتين الأمريكية والبريطانية في البلد، أو يتعاطى مع مشاريعهما.

إن الالتزام بهذه المقتضيات بشكل عملي هو جزء من الرد الاستراتيجي على جرائم الخليفيين والأمريكيين والبريطانيين، وواجبنا اليوم أن نغضب، وأن يذوق العدو من نقمتنا وغضبنا على جرائمه، إلا أن واجبنا غداً هو أن نحوّل هذا الغضب وهذه النقمة لنهج مؤلم وموجع للخليفيين والأمريكيين والبريطانيين، وأن يثبت شعب البحرين بأن ما اعتقده العدو بأنه سيقضي على شجاعة وإصرار شعب البحرين من خلال جرائمه وقمعه

قد باء بالفشل، وأن جريمة سفك دماء السميع والمشيمع والسنكيس هي شرارة التحول الشعبي العام نحو المسار الثوري.

تيار الوفاء الإسلامي عضو التحالف من أجل الجمهورية

صدر بتاريخ ١٥ يناير كانون الثاني ٢٠١٧م

ملحق 9: كلمة آية الله الآراكي الموجهة لشعب البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام على الحسين، وعلى عليّ بن الحسين، وعلى أولاد الحسين، وعلى أصحاب الحسين الّذين بذلوا مُهجهم دون الحسين عليه السلام.

تطلّ علينا أيام ذكرى الثورة الحسينيّة التي قامت لمقارعة الظلم والجور والطغيان، والّتي انتصر فيها الدم على السيف، والحقّ المظلوم الصابر، على الظلم والعدوان الجائر.

إنّ ما نشهده اليوم في بلادنا الإسلاميّة وخاصّة المنطقة العربيّة، وبالأخصّ في بلاد البحرين أرض الولاء والميثاق، من الثورة العارمة الصارمة الصامدة ضدّ الظلم والطغيان لهو من نتائج الثورة الحسينيّة الّتي علّمت الشعوب «أنّ الموت في طريق الثورة في وجه الظالمين سعادة وأنّ الحياة مع الظالمين ليست إلا برماً».

إنّ الثورة الإسلاميّة الحسينيّة الّتي تشهدها اليوم بلاد

البحريـن إنمـا اسـتمدت مضمونهـا وأهدافهـا وقوّتهـا وأسـلوبها مـن ثـورة الحسـين صلـوات الله عليـه، بـل إنّ هـذه الثـورة مـا هـي إلا اسـتمرار لثـورة الحسـين صلـوات الله عليـه، وإنّ شـهداء الثـورة الإسـلاميّة الحسـينيّة فـي البحريـن لـم يقومـوا إلا اسـتجابة لنـداء الحسـين عليه السلام؛ إذ قـال فـي يـوم عاشـوراء: «هـل مـن ناصـرينصرنـا؟ هـل مـن مغيـث يغيثنـا؟ هـل مـن ذابّ يـذبّ عـن حـرم الله وحـرم رسـوله؟»، فشـهداء البحريـن ممّـن يُعـدّون ضمـن الكوكبـة الطاهـرة مـن أنصـار الحسـين عليهما السلام.

فعلـى الحسـين الحبيـب إمـام ثـورة الطفّ الكبـرى، وإمـام الثائريـن علـى مـدى الزمـن، وعلـى أنصـاره الأوّليـن والآخريـن، سـيّما شـهداء ثـورة الحسـين فـي البحريـن أفضـل صلـوات الله وصلـوات المصلّيـن.

إنّ الثورة الإسلاميّة في البحريـن مثّلـت ثورة الحسـين صلـوات الله عليـه فـي جهـات شـتّى؛ مـن المضمـون والأهـداف والأسـلوب، فمضمـون ثـورة الحسـين مضمـون قرآنـيّ أعلنـه صلـوات الله عليـه حيـن قـال: «إنّـي لـم أخـرج أشـراً، ولا بطـراً، ولا مفسـداً، ولا

ظالماً؛ وإنما خرجتُ لطلب الإصلاح في أمّة جدّي، أريد أن آمر بالمعروف، وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدّي وأبي». وكذلك ثورة الحسينيّين في البحرين، ثورة إصلاحيّة تغييريّة تريد أن تغيّر الواقع الظالم الفاسد إلى واقع صالح عادل يحكم فيه المعروف، ويموت فيه المنكر.

وليس معنى الإصلاح الإبقاء على نظام الحكم الفاسد، والاكتفاء بالرتوش التجميليّة الّتي لا تغيّر من الواقع الجائر الفاسد شيئاً، بل يعني إزالة الفساد من جذوره، وتغيير نظام الحكم الفاسد، وإقامة البديل الإسلاميّ العادل القائم على أساس حكم الله سبحانه وتعالى، وهذا ما أكّده الإمام الحسين صلوات الله عليه إذ قال: «أيها الناس، قال رسول الله ﷺ: من رأى منكم سلطاناً جائراً يعمل في عباد الله بالظلم والجور، ثمّ لم يغيّر عليه بقول أو فعل، كان حقّاً على الله أن يدخله مدخله، وأنا أحقّ من غيّر».

وأهداف ثورة الشعب البحرينيّ هي نفس أهداف الثورة الحسينيّة؛ من إزالة الحكم الفاسد، ورفع الظلم، وإقامة الحكم

العادل، وإقرار الحقّ والعدل.

وأسلوب الثورة الحسينيّة المعتمدة على الصبر والصمود والإيمان بالله، هو الأسلوب المتّخذ للشعب البحرينيّ في ثورته ضدّ الطغاة. ومن هنا، فإنّ ثورة الحسينيّين في البحرين - كثورة الحسين الأولى - ثورة ترفض الذّل والهوان والاستسلام، وترى أنّ الموت في عزّ خير من حياة في ذلّ، و«أنّ الدعيّ ابن الدعيّ قد ركز بين اثنيتين: بين السّلة والذّلّة، وهيات منّا الذلّة، أبى الله لنا ذلك، ورسوله، والمؤمنون، وحجور طابت، وجدود طهرت ... فوالله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذّليل، ولا أقرّ لكم إقرار العبيد».

إنّ هذا المنهج الحسينيّ هو منهج الثوّار الحسينيّين في البحرين اليوم، وإذا كانت القيادة العلمائيّة الطاهرة لثورة البحرين المباركة قد أعلنت السلميَّة منهجاً لها، فإنها تتّبع في ذلك منهج الحسين عليه السلام القائم على أساس السلميَّة الرافضة للاستسلام والذلّ والهوان.

فإنّ بين السلميَّة والاستسلاميّة فرقاً كبيراً، وبوناً شاسعاً؛ فإنّ

السلميَّة تعني: هدم سلطان الطواغيت، ودكّ عروشهم، وإيجاد التغيير الجذريّ في نظام الحكم بأسلوب سلميّ يعتمد على الصبر في المواجهة والصمود في المطالبة بالحقّ وحقّانيّة الثورة وأهدافها، أداةً لتحقيق النصر، وهذا هو المراد بسلميَّة الثورة الحسينيّة في البحرين كما أعلنها قادتها المخلصون.

وأمّا الإستسلاميّة فهي تعني الخضوع لإرادة الحاكم الجائر والإستسلام لخططه ومؤامراته التي يهدف منها إلى تكريس سلطته الظالمة وإطالة حياتها، وصيانتها أمام ضربات الثائرين، بإستخدام البطش والقوة أحياناً، وإنتهاج أساليب الخداع والالتفاف على مطالب الجماهير العادلة أحياناً أخرى.

ولا تعني سلميَّة الثورة أن يقف أبناؤها مكتوفي الأيدي أمام غطرسة الجائرين وبطشهم وتنكيلهم بالمؤمنين والمؤمنات، بل إنّ الدفاع عن النفس والمال والعرض واجب مؤكّد شرعاً وعقلاً، وهو يأتي في إطار سلميَّة الثورة ورفض الذّل والاستسلام أمام بطش العدوّ الجائر وقسوته وغطرسته.

ففي إطار سلميَّة الثورة يجب على من يقدر على الدفاع عن نفسه وماله وعرضه أن يدافع عنها بكلّ ما أوتي من أساليب الدفاع وأدواته، فقد روي في الحديث الصحيح المتواتر مضموناً عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قُتل دون مظلمته فهو شهيد»[1].

وروي كذلك بالسند الصحيح عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قُتل دون مظلمته فهو شهيد، ثمّ قال: يا أبا مريم، هل تدري ما دون مظلمته؟ قلت: جعلت فداك، الرجل يُقتل دون أهله، ودون ماله، وأشباه ذلك، فقال يا أبا مريم، إنّ من الفقه عرفان الحق»[2].

وروى الصدوق بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنه قال: «إنّ الله عزّ وجلّ يبغض الرجل يُدخَل عليه في بيته فلا يقاتل»[3].

إنّ الدفاع عن النفس والعرض والمال واجب شرعيّ لمن

---

1. الوسائل، أبواب جهاد العدو، الباب 46، الحديث 8
2. نفس المصدر السابق، الحديث 9
3. نفس المصدر السابق، الحديث 15

يقدر عليه، ولا يحتاج إلى استئذان من الإمام، ولا من نائبه، ولا من الحاكم الشرعيّ، بل هو واجب مطلق من هذه الناحية باتفاق آراء الفقهاء.

وعلى هذا الأساس، فلا بدّ أن يكون واضحاً للثوار الحسينيّين أنّ سلميّة الثورة لا تعني التفرّج على قتل الأبرياء، والهجوم على مساكن الآمنين، وإرعاب الأطفال والنساء والشيوخ، والاعتداء عليهم، والتنكيل بهم، فإننا نجد في الثورة الحسينيّة - رغم سلميّتها - أبلغ أنواع الدفاع عن النفس والأهل وأشدّها، وفي الحسين صلوات الله عليه خير أسوة وقدوة.

وعلى ضوء ما شرحناه من مفهوم سلميّة الثورة، والفارق بينها وبين الاستسلاميّة الذليلة، نحدّد النقاط التالية:

1. سلميَّة الثورة تعني تغيير نظام الحكم الجائر الفاسد بأسلوب سلميّ يقوم على أساس الجهاد الناعم المعتمد على الإيمان بالله والصبر والصمود في سبيل المطالبة بالحقّ والعدل.

2. الدفاع عن النفس والمال والأهل لا يناقض سلميّة الثورة، بل هو ركن في الجهاد السلميّ لا محيد عنه.

3. إن استهداف أرواح المتظاهرين المطالبين بالحقّ والعدل، واستهداف أرواح الآمنين في مساكنهم، وإرعاب الأطفال والنساء والشيوخ محاربة لله ولرسوله، والدفاع في مواجهة هذا العدوان حقّ شرعيّ وعقليّ لا يتوقّف على إذن الحاكم الشرعيّ.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يمنّ على المجاهدين الثائرين في مختلف بلاد الإسلام بالنصر العاجل المؤزَّر، وأن ينصر إخوتنا وأخواتنا في البحرين، وأن يرينا انتصارهم التامّ على أعدائهم الجائرين الطغاة عاجلاً، و﴿نَصْرٌ مِنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

محسن الأراكيّ

29 ذو الحجّة الحرام 1432 هـ

ملحق 10 : الوصية الأساس

كلمة الأستاذ عبد الوهاب حسين في دوار الشهداء

عصر الأربعاء

بتاريخ: 20 ربيع الأول 1432هـ

الموافق: 23 فبراير 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين

السلام عليكم أيها الأحبة: أيها الأخوة والأخوات في الله والوطن ورحمة الله تعالى وبركاته

في البداية: أحيي المعتقلين الشرفاء الذين تم الإفراج عنهم، وها هم بيننا .والحمد لله رب العالمين .وأنبه بأن الثوار الأحرار في مصر قد نجحوا في إسقاط نظام حسني مبارك، ولكن المعتقلين هناك قد بقوا في السجون، وقد نجح الثوار في مصر في تحرير بعضهم من خلال مداهمة المعتقلات، ولم يتم تحرير

معظمهم. أما الثوار في البحرين فقد نجحوا بشكل سلمي في تحرير جزء كبير من المعتقلين في مرحلة مبكرة من ثورتهم، وهذا دليل على وعيهم وحسن تصرفهم في قيادة الثورة وتوقيت تقديم المطالب، ولكن لا يزال الجزء الأكبر من المعتقلون في قبضة النظام، وعليكم أيها الثوار الأحرار أن تواصلوا بإصرار، وتصروا بعناد على إطلاق سراح جميع المعتقلين بدون استثناء وبدون قيد أو شرط، وذلك قبل الدخول في أي شيء، وهذا شرط متفق عليه لدى كافة القوى السياسية.

أيها الأحبة الأعزاء: إن وجودكم في هذا المكان، ووجود هؤلاء المعتقلين الشرفاء المفرج عنهم بيننا، إنما تحقق ببركة دماء الشهداء الأبرار، فكونوا أوفياء للشهداء، أكثروا من الهتاف بهم وفي تمجيدهم، ولتمتلئ الساحات بصورهم، وليس من الطبيعي وليس من السليم أن لا توجد صور الشهداء الأبرار بكثرة في هذا الميدان، وهو ميدان الشهداء، أرغب إليكم أن ترفعوا بكثرة صور الشهداء في هذا الميدان، وفي كل الساحات والمسيرات والاعتصامات، ولا ترفعوا غير صور الشهداء

والمعتقلين غير المفرج عنهم، ولا ترفعوا غير علم البحرين .

والنقطة الأخيرة: وهي أهم نقطة، وأريد منكم وأرغب إليكم أن تستمعوا إليها بآذان واعية، وعقول وقلوب مفتوحة، وما سأقوله في هذه النقطة هو رأي، وهناك رأي آخر يختلف معه، وعليكم أن تستمعوا للرأي الآخر، ثم تقرروا. وأنا إذ أقول رأيي هذا وأعلن عنه، فإنما أفعل ذلك من باب الأمانة التاريخية، وإبراءً للذمة، وإرضاءً للضمير، والقرار لك.

هناك سقفان في المطالب:

- سقف يطالب بإسقاط النظام.
- سقف يطالب بالملكية الدستورية.

وأنا أعتقد: بأن إسقاط النظام هو أمر في غاية الإمكان، وإذا تخلينا عن هذا المطلب، فإن مطلب الملكية الدستورية سيكون غير قابل للتحقق عملياً، حيث أن التفاوض مع السلطة من أجل إقامة النظام الملكي الدستوري، سيستغرق شهوراً وليس أياماً أو أسابيع، مما يجعل الزخم الثوري يخبوا

وقد يتلاشى، فتجري المفاوضات بدون الحاضنة الشعبية الثورية بزخمها العالي، مما يتيح للسلطة الفرصة لفرض إرادتها على المفاوضين، لاسيما وأن السلطة بيدها الجيش، والحرس الوطني، وقوات الشغب، والشرطة، وجهاز المخابرات، وأجهزة الدولة المختلفة، وسوف تسخرها جميعاً من أجل فرض إرادتها على المفاوضين، وسوف تستفيد من الموالاة ومن البعد الإقليمي لتعمل على خفيض السقف، مما يمنع عمليا من تحقق الملكية الدستورية، وما سيتحقق هو إصلاحات سطحية تفرضها المرحلة لا غير، وهي إصلاحات لن ترقى إلى مستوى طموح الثورة ونفسها وروحيتها وتضحياتها العظيمة، لتكون النتيجة: أننا نجحنا في تفجير الثورة، ولكننا فشلنا في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها، وضيعنا بسوء تصرفنا الفرصة التاريخية الاستثنائية التي جعلت بأيدنا إسقاط النظام، فعلينا أن نحسن تقدير الأمور، وأن نتصرف بدقة وحكمة، ونكون عند مستوى المسؤولية الدينية والوطنية والإنسانية، فالقضية مصيرية، ونتائجها خطيرة للغاية، والتاريخ لن يرحم، والحساب بين يدي الله عزوجل عسير.

أقول لكم: وأنني إذا كنت حيا سأذكركم، وإذا كنت ميتاً فأذكروني وترحموا عليّ، بأنكم إذا عملتم على إسقاط النظام بأساليب سلمية حضارية، فسوف تجدون ذلك واقعاً قائماً أمامكم، وإذا تخليتم عن مطلب إسقاط النظام، فلن تتحقق إليكم الملكية الدستورية، وما سيتحقق إليكم هو مجرد إصلاحات سطحية تفرضها المرحلة.

إننا إذا تخلينا عن مطلب إسقاط النظام فسوف تكون هناك نتائج خطيرة، منها:

1. لن تتحقق لنا الملكية الدستورية.

2. وسوف يتعزز الإنقسام في وسط الجماهير والقوى السياسية بشكل أقسى من السابق.

3. وكل رمز أو طرف سياسي قد شارك في المفاوضات فإنه سوف يحترق سياسياً ولن تقوم له بعد ذلك قائمة.

4. وأننا سنضطر لتقديم تضحيات مادية ومعنوية وبشرية

ضخمة، وقد لا تأتينا فرصة أخرى للتغيير.

اللهم أشهد أني قد بلغت.
اللهم أشهد أني قد بلغت.
اللهم أشهد أني قد بلغت.

وفي الختام: أؤكد أن هذا رأيي ومن أمثل، وإذا نزلت الجماهير على مطلب الملكية الدستورية فلن نخالفها، وأرغب إلى الجميع بأن يقدموا آراءهم، ثم يحتكموا إلى الجماهير، وينزلوا على قرارهم، فهذه الآلية هي السبيل الوحيد المنطقي للمحافظة على وحدة الصف، وتجنب الأسوء، ولا يمكن منطقياً ولا عملياً تحقيق الوحدة من خلال السعي لفرض رأي واحد على الجميع، وإقصاء الآراء الأخرى، مؤكداً على أن القوى السياسية تلتقي مع بعضها، وتسعى للتفاهم والاتفاق، وأعتقد بأنها سوف تنجح في إدارة الاختلاف في الرأي، وتحفظ أمانة الثورة والتضحيات، ولن تفرط فيها .إن شاء الله تعالى .وعلى الجماهير أن لا تقلق من تعدد الآراء ما دام الجميع يحتكمون إلى آلية واقعية صحيحة لمعالجة الاختلاف الطبيعي في

الرأي، وهذا هو المطلوب، وليس المطلوب الدفع للقبول برأي أي كان، وإن كان مخالفاً لإرادة الجماهير، فهذا أمر غير واقعي، وفيه إشكالات دينية وحقوقية وسياسية عديدة، وهو خلاف الرشد والحكمة والمصلحة العامة .

وأما عن الفتنة الطائفية: فهي السلاح الأخطر بيد السلطة، إنها أخطر من الدبابات والمدرعات الأمريكية ومن الرصاص الحي، ويجب علينا أن نتعاطى بدقة وحكمة ورشد لإسقاط هذا السلاح الأخطر من يد السلطة لنصل جميعاً كمواطنين إلى بر الأمان، وتحقيق ما نطمح إليه من الحرية والعدالة والديمقراطية والاستقرار والتنمية، ولا يصح منا الاستسلام والقبول بالأمر الواقع .

أيها الأحبة الأعزاء: لا يصح منا جميعاً أن نتعاطى مع المطالب المشروعة والعادلة لأبناء الشعب، بمنطق طائفي أن الشيعة لا يقبلون أو أن السنة لا يقبلون، فهذا المنطق الأعوج لن يسمح لنا بالتفاهم والتقدم إلى الأمام، ولن يحل أي من مشاكلنا الوطنية، بل سيخلق لنا المزيد من المشاكل، ولن يوصلنا

إلا إلى الفتنة والخراب والدمار، وسيعزز التخلف والانقسام الطائفي بين المواطنين، وهذه جريمة وطنية وإنسانية، والمستفيد الوحيد من هذا المنطق غير المنطقي هي السلطة، وليس المواطنون السنة أو الشيعة، فيجب على كل العقلاء والشرفاء من أبناء هذا الوطن العزيز أن يتجنبوا هذا المنطق غير المعقول، وأن يكون السعي منهم لتنظيم الوضع الجديد على أساس مفهوم المواطنة والعدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وذلك من خلال آليات موضوعية وذات مصداقية تقرها المواثيق الدولية، وليس من الصحيح أبداً، وفي جميع الأحوال تنظيم الوضع على أساس طائفي.

ملحق 11: دعوة للاعتصام وتدشين يوم الدفاع عن الهوية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[1]

﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾[2]

معا لمناهضة التغيير السكاني لشعب البحرين الأصيل سنة وشيعة

ولنجعل يوم 14مايو القادم يوماً للدفاع عن الهوية الوطنية

يمثل التجنيس السياسي والتغيير السكاني في البحرين خطراً داهماً وماحقاً لكل مكونات الهوية البحرينية الأصيلة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفي سياق الجهود الوطنية المخلصة لمواجهة جريمة التغيير السكاني ومشروع التجنيس اللاشرعي، فقد قررنا تأسيس حملة شعبية متخصصة في التصدي لهذه المؤامرة الكبرى التي تهدد تاريخ وحاضر ومستقبل البحرين الحبيبة، وقد عملت

---

1. محمد: 7

2. آل عمران: 170

الحملة الشعبية منذ انطلاقتها، وفي سياق أهداف تأسيسها، وبحسب ما تتوفر عليه من قدرات وإمكانيات، على تحريك مسارات عملية مختلفة خارجية وداخلية.

أما على المستوى الخارجي فالعمل جار على تعريف العالم الخارجي بخطورة جريمة التغيير الديموغرافي وأثرها على الإستقرار العام في المنطقة من خلال عدد من الرسائل والشكاوى الدولية التي تهدف لخلق ضغط دولي يعمل لمواجهة مشروع التغيير السكاني البشع الذي تنفذه السلطة في البحرين، لاستبدال شعب البحرين الأصيل سنة وشيعة بشعب أجنبي هجين مستورد. وتقوم فكرة هذه الرسائل والشكاوى على تحريك عدد من العناويين الحقوقية والسياسية المرتبطة بمشروع تغيير التركيبة السكانية. وقد تم دعم هذه الشكاوى والرسائل ببصمة شعبية شارك فيها الآلاف من أبناء شعبنا الأبي المجاهد. وقد تم فعلاً إرسال رسالتين دوليتين، الأولى لملك المملكة العربية السعودية محمّلة الحكومة السعودية مسؤولية إيقاف استخدام المواطنين السعوديين في إطار تنفيذ

مخطط الإبادة والتغيير السكاني في البحرين، وقد تم تغطية الرسالة إعلامياً، والثانية تم توجيهها للمفوضة السامية لحقوق الانسان في الأمم المتحدة بمناسبة زيارتها للبحرين، وقد أشارت الرسالة لمخطط التغيير السكاني في البحرين، وما يسببه من تجاوزات لحقوق ومكتسبات السكان الأصليين سنة وشيعة على المستويات المختلفة، وتم مطالبة الأمم المتحدة بمخاطبة السلطة البحرينية لمعالجة مشكلة التغيير السكاني وتداعياتها الكارثية.

هذا وإن العمل الخارجي الدولي لن يتوقف، فالحملة الشعبية تعمل على إطلاق عمل حقوقي وسياسي وإعلامي خارجي فاعل خلال الفترة القادة - إن شاء الله تعالى - يهدف لتحريك ملف التغيير السكاني في البحرين دولياً، بالاستفادة من كل العناوين الحقوقية والسياسية التي يمكن تطبيقها على الحالة البحرينية، ومن خلال التواصل مع أكبر عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية الفاعلة.

ومن الواضح أن المسار الخارجي لعمل الحملة لا يمكن أن

يحقق التأثير المطلوب ويؤتي ثماره إلا من خلال تحرك داخلي شعبي فاعل وكبير، ومن هنا فقد بدأت الحملة بتنظيم بعض الفعاليات التوعوية بهدف زيادة الوعي الشعبي بمخاطر التغيير السكاني وخلق موقف شعبي واسع مناهض له. وفي الفترة القادمة نرى من الضروري الانتقال لمرحلة جديدة من الحضور الشعبي الفاعل، وتحريك القوى الجماهيرية بصورة مدروسة للاحتجاج سلمياً على مشاريع السلطة الإجرامية لتغيير الهوية الوطنية والتركيبة السكانية الأصلية للبلاد.

فمن الواضح أن جوهر العمل السياسي المناهض للتغيير السكاني يتمثل بالحضور الجماهيري الكبير المعبر عن الرفض والغضب الشعبي العارم على سياسات السلطة ومؤامراتها التدميرية للوطن وهويته.

ومن الواضح أيضاً أن ضخامة قضية التغيير السكاني وخطورته تستدعي حزمة كبيرة ومتواصلة من الفعاليات الشعبية والحضور الجماهيري، وهو ما سوف يلفت نظر الإعلام الدولي، والمنظمات العالمية، ويحرج السلطة ويضغط عليها

بصورة حقيقية، ولذلك فإننا نستنهض أبناء شعبنا لضرورة التشمير عن ساعد الجد والانطلاق معنا في مسيرة تحريك الملفات الكبرى، والحضور الفاعل في ساحة الجهاد والتصدي السياسي لأجل صناعة التوازن السياسي المطلوب، مع سلطة فاسدة غاشمة، حيث يمثل ذلك السبيل الوحيد لإجبارها على الرضوخ للمطالب الشعبية والاستماع لصوت الشعب واحترام حقوقه ومكتسابته الوطنية المشروعة.

ولذلك فإننا ندعو كافة المواطنين (سنة وشيعة) من جماهيرنا الأبية الصابرة، وباختلاف توجهاتهم السياسية والايديولوجية، لضرورة المشاركة الفاعلة في الاعتصام الجماهيري وذلك في يوم الجمعة الموافق: (14 مايو) مقابل مجمع البحرين (جيان) لتسجيل الموقف الشعبي الرافض لمخططات السلطة التآمرية والتدميرية، ولنجعل معا هذا اليوم منطلقا جديدا للدفاع عن هوية البحرين الوطنية الأصيلة المهددة بالتشوية والتدمير.

إن حضور أبناء الشعب الأبي في هذا النوع من الفعاليات الأساسية والمهمة يمثل ضرورة وطنية قصوى، كما أن التردد

في دعمها ومساندتها يمثل تقصيراً وطنياً وخذلاناً لدعوة النصرة لشعب البحرين المظلوم، قد نحاسب عليه أمام الله سبحانه والأجيال القادمة.

الحملة الشعبية لمناهضة التغيير السكاني في البحرين:

حركة الحريات والديمقراطية (حق)

تيار الوفاء الإسلامي

حركة أحرار البحرين الاسلامية

1 مايو 2010م

الملحق المصوّر التوثيقي

العدد: 2350 | الثلثاء 10 فبراير 2009م الموافق 14 صفر 1430هـ

«الوفاق» تطلق مبادرة لفتح حوار وطني

إحالة مشيمع و«متهمي الحَجَيرة» إلى المحكمة الجنائية

أحالت النيابة العامة يوم أمس (الثلثاء) كل من النشطاء السياسيين المعارضين حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد وعبدالجليل السنقيس، بالإضافة إلى باقي «متهمي الحَجيرة» إلى المحكمة الكبرى الجنائية للنظر في القضايا المرفوعة ضدهم بجلسة ستعقد في 23 فبراير/ شباط الجاري.

وفي بيان صادر عن النيابة العامة، صرّح مصدر مسئول بأن «النيابة استكملت تحقيقاتها في قضية الأحداث الأخيرة، وأمرت بتقديم المتهمين البالغ عددهم 35 متهما للمحاكمة الجنائية لجلسة 23 فبراير/ شباط الجاري، أمام المحكمة الكبرى الجنائية، وذلك مع استمرار حبس بعض المتهمين، وأمرت بضبط وإحضار المتهمين الهاربين، وإعلان باقي المتهمين السابق إخلاء سبيلهم على ذمة القضية بالجلسة المذكورة».

من جانبها، تقدمت كتلة الوفاق النيابية باقتراح برغبة بصفة الاستعجال بشأن تبني الحكومة لمبادرة وطنية تساهم في حلحلة الوضع السياسي وتداعياته الأمنية، داعية فيه إلى تشكيل لجنة عليا للحوار الوطني يُعلن عنها في يوم ذكرى الميثاق الوطني (14 فبراير)، وتضم هذه اللجنة عددا من الشخصيات المقبولة وطنيا على المستويين الشعبي والرسمي، ويكون ميثاق العمل الوطني بغاياته وأهدافه ومضامينه، مرجعا أساسيا لعمل اللجنة.

ومن المتوقع أن يناقش مجلس النواب الاقتراح في جلسته الاستثنائية الخميس المقبل.

صورة (1): من صحيفة الوسط، بتاريخ 10 فبراير 2009م

الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 2921 | السبت 04 سبتمبر 2010م الموافق 25 رمضان 1431هـ

تلفزيون البحرين يعرض صور وأسماء 23 متهماً بـ«مخطط إرهابي»...

«الأمن الوطني»: تفكيك شبكة سرية لقلب نظام الحكم وتهديد الاستقرار وتقويض الوحدة الوطنية

عرض تلفزيون البحرين عند الساعة 3:00 من عصر أمس (السبت) صور وأسماء 23 مواطناً متهمين بالعضوية في «مخطط إرهابي» يسعى لقلب نظام الحكم، وشملت الأسماء 21 موقوفاً لدى جهاز الأمن الوطني منذ 12 أغسطس/ آب 2010، واثنين من المواطنين الموجودين حالياً خارج البحرين.

وأوضحت المعلومات الأولية أن المتهمين الموقوفين لدى جهاز الأمن الوطني عرضوا جميعهم على النيابة العامة، وأنهم محتجزون تحت طائلة قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.

وقالت وكالة أنباء البحرين: «إن جهاز الأمن الوطني نجح في تفكيك شبكة تنظيمية سرية وإحباط مخططاتها الإرهابية التي تستهدف المساس بالأمن الوطني والإضرار باستقرار البلاد وتقويض الوحدة الوطنية والإساءة للنسيج الاجتماعي بكل موروثاته الحضارية والعمل على ديمومة العنف واستهداف الأبرياء وتخريب الممتلكات العامة والخاصة».

صورة (2): من صحيفة الوسط، بتاريخ 4 سبتمبر 2010م

صورة (3): من صحيفة الأيام البحرينية، بتاريخ 23 سبتمبر 2010م

الوسط
Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 3115 | الخميس 17 مارس 2011م الموافق 12 ربيع الثاني 1432هـ

قوات الأمن تقتحم منازل لأفراد «مجموعة ال 25»

داهمت قوات الامن منزل الشيخ محمد حبيب المقداد في منطقة السهلة وتم تفتيشه إلا أن المقداد لم يكن موجودا في المنزل. كما اقتحمت قوات الأمن منزل حسين عمران في بني جمرة، وهو ايضا احد افراد "مجموعة ال 25" الذي افرج عنهم بعد اندلاع احداث الرابع عشر من فبراير، وذلك فجر اليوم حوالي اساعة الواحدة والربع. واشتكى افراد العائلة من المعاملة القاسية التي ادت ارتفاع صراخ النساء والاطفال والتعرض لعدد منهم اثناء عملية الاقتحام. ولم تجد قوات الأمن حسين عمران، وذلك لانه احد الجرحى الذين يرقدون في احد المستشفيات. وعلمت "الوسط" ان منازل اخرى لأفراد من نفس المجموعة تمن مداهمتها ايضا.

هذا وكانت الجهات الأمنية قد اعتقلت 7 من النشطاء السياسيين فجر أمس وهم الأمين العام لجمعية "وعد" إبراهيم شريف، ورئيس تيار "الوفاء" عبدالوهاب حسين، وأمين عام حركة "حق" حسن مشيمع، والشيخ سعيد النوري، بالإضافة إلى الشيخ عبدالهادي المخوضر، والناشط حسن الحداد، والناشط عبدالجليل السنكيس.

صورة (4): من صحيفة الوسط، بتاريخ 17 سبتمبر 2011م

مدعوم من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله.. «الداخلية»:

إحباط مخطط إرهابي والقبض على قياديين

3 متهمين التقوا نصرالله في بيروت ومولهم بـ 20 ألف دولار

أعلنت وزارة الداخلية عن إحباط مخطّط إرهابي كان يستهدف أمن البحرين من خلال تنفيذ سلسلة من الأعمال التفجيرية الخطيرة، حيث تم تحديد هوية أعضاء تنظيم إرهابي سري «قروب البسطة» مدعوم من قبل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الإرهابي والقبض على عدد من القياديين.

وكشفت التحريات أن 3 متهمين التقوا في 2012 بالأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ونائبه نعيم قاسم، وزودهم نصر الله بـ 20 ألف دولار دعمًا لتنظيمهم. 14

صورة (5): من صحيفة الأيام، بتاريخ 7 يناير 2016م

الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 629 | الأربعاء 26 مايو 2004م الموافق 06 ربيع الثاني 1425هـ

جلسة التجنيس تترنح بين «المفخرة» و«المهزلة»

إحالة سلمان إلى التحقيق بتهمة الإساءة

الوسط - عقيل ميرزا

وافقت غالبية أعضاء مجلس النواب على رفع مذكرة قدمتها لجنة الخدمات - بدعم من 13 نائبا - إلى لجنة الشئون التشريعية والقانونية للتحقيق مع النائب عبدالنبي سلمان لما صرح به من أمور اعتبرت «مسيئة» لأعضاء لجنة الخدمات.

وجاء في المذكرة أنه «صرح سلمان بما تضمن إساءات بالغة للجنة الخدمات بصفتها اللجنة المكلفة مناقشة استجواب وزير المالية والاقتصاد الوطني، إذ تضمن عبارات سيئة تمس أعضاء اللجنة».

وطالب موقعو المذكرة بتطبيق المادة (191) من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه «يوقع على العضو الذي يثبت أنه أخل بواجبات العضوية أو ارتكب عملا من الأعمال المحظورة عليه الجزاءات: التنبيه الشفهي، التنبيه المكتوب، اللوم، الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس... إسقاط العضوية».

وتسبب غضب النائبين عبدالله العالي ومحمد آل الشيخ وصراخ الأخير في جلسة مجلس النواب أمس واحتجاجهما على «بتر» بث القناة الفضائية لتلفزيون البحرين جلسة أمس الأول (الثلثاء) في رفع رئيس المجلس خليفة الظهراني - الذي غضب من عدم هدوء النائبين - الجلسة بعد أقل من دقيقتين من بدئها وقبل أن يبدأ النواب النقاش في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، إلا أن النواب رجوا الظهراني بالعودة إلى مواصلة الجلسة من جديد، وانتهى الأمر بالموافقة على الطلب.

وقال الظهراني: «كفانا ما سمعناه أمس من حديث يسيء إلى كل من حصل على الجنسية البحرينية، علينا مسئوليات كثيرة. هناك ما يزيد على 120 ألفا تجنسوا في العقود الأخيرة ويجب أن نصهرهم في المجتمع لصالح وطننا وأبنائنا».

من جانب آخر تباينت الرؤى بشأن الطريقة التي تعاطي بها مجلس النواب في جلسة الثلثاء الماضي التي ناقش فيها تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بشأن التجنيس، إذ اعتبر البعض أن العاصفة التي هبت على المجلس في تلك الجلسة «مفخرة» على حد قول النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالهادي مرهون، بينما وصف آخرون الجلسة بـ «المهزلة» كما عبر النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عادل المعاودة.

وفي استطلاع أجرته «الوسط»، أكدت كل الكتل البرلمانية مساوئ التجنيس العشوائي الذي يقع خارج القانون، إلا أنها اختلفت في كيفية ومستوى التعاطي مع هذا الملف ودرجة الحرارة التي طرح فيها. وكان مجلس النواب شهد الثلثاء الماضي مشادة كلامية هي الأعنف منذ انعقاده قبل أقل من عامين، وتناقلتها بعض الصحف الخليجية والعربية.

صورة (6): من صحيفة الوسط، بتاريخ 26 مايو 2004م

الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 3321 | الإثنين 10 أكتوبر 2011م الموافق 12 ذي القعدة 1432هـ

رواتب البرلمانيين ترتفع إلى 4750 ديناراً

من المقرر أن يتقاضى أعضاء مجلسي الشورى والنواب ابتداءً من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الجاري مكافآت شهرية تتجاوز الـ 4750 ديناراً شهرياً، لتكون بذلك واحدة من أعلى أجور البرلمانيين حول العالم قياساً بالموارد المالية للدولة، وذلك بعد حصول أعضاء الغرفتين المنتخبة والمعينة في المجلس الوطني على علاوات وامتيازات مالية جديدة، فيما تساوت كل المزايا التي يحصل عليها رئيسا المجلسين مع الوزراء، وفقاً لمرسوم صادر عن جلالة الملك بهذا الخصوص.

تفاصيل المكافآت الشهرية الجديدة لأعضاء مجلسي الشورى والنواب

الرقم	المكافآت	المبلغ
1	المكافأة الأساسية	2000 دينار
2	علاوة السيارة (المواصلات)	750 ديناراً
3	علاوة المكتب	500 دينار
4	علاوة بدل تمثيل	1200 دينار
5	علاوة اجتماعية	300 دينار
	مجموع المكافآت الشهرية	4750 ديناراً

البرلمانيون يتقاضون زيادة تاريخية تضاعف مكافآتهم ابتداءً من أكتوبر

رواتب الشوريين والنواب ترتفع إلى 4750 ديناراً

صورة (7): من صحيفة الوسط، بتاريخ 10 أكتوبر 2011م

الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 1362 | الإثنين 29 مايو 2006م الموافق 01 جمادى الأولى 1427هـ

وسط رفض نيابي وسياسي لإقرارها

جهة عليا تدخل على خط «الموازنة»

أفادت مصادر برلمانية أن «مسئولاً رفيع المستوى التقى أمس الأول مع رئيس مجلس الشورى فيصل الموسوي ورئيس مجلس النواب خليفة الظهراني وبحضور رئيسي لجنتي الشئون المالية في مجلسي الشورى والنواب جمال فخرو وجهاد بوكمال، وذلك في مسعى للوصول إلى توافق نيابي - شوري بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة للعامين 2007 - 2008 التي أقر مجلس الوزراء في جلسته الأحد الماضي إحالتها إلى مجلس النواب، وتسريع إجراءات النظر فيها وفق الضوابط الدستورية والقانونية». وذكرت المصادر أن «بوكمال أبدى خلال اللقاء تحفظ لجنة الشئون المالية والاقتصادية على إحالة مشروع الموازنة بصفة الاستعجال إلى مجلس النواب».

وخلص استطلاع أجرته «الوسط» بشأن القبول بمشروع الموازنة، أن هناك رفضاً واسعاً من قبل أعضاء لجنة الشئون المالية والاقتصادية والكتل النيابية والجمعيات السياسية لإحالة الموازنة بصفة الاستعجال، فيما ترددت أنباء من داخل مجلس النواب أن بعض الكتل تتجه إلى رفض الموازنة بالكامل بدعوى أنها ليست من اختصاص المجلس الحالي.

صورة (8): من صحيفة الوسط، بتاريخ 29 مايو 2006م

الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 2549 | الجمعة 28 أغسطس 2009م الموافق 07 رمضان 1430هـ

«الوفاق»: لقاؤنا بتيار الوفاء لاعلاقة له بانتخابات 2010

نفى عضو الأمانة العامة بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية النائب جواد فيروز أن «يكون لقاء جمعية الوفاق بتيار الوفاء الذي من المقرر أن يجري الأسبوع المقبل هو من أجل مناقشة الانتخابات البلدية والنيابية للعام 2010».

وتابع: وأنا أؤكد أن ليس للقاءات «الوفاق» مع مختلف تيارات المعارضة أية علاقة من قريب أو من بعيد بانتخابات 2010، فالجمعية منذ تأسيسها كانت وما زالت تسعى للتواصل مع مختلف القوى السياسية بغض النظر عن مواقفها وآرائها، وأضاف: من هذا المنطلق كنا وما زلنا نسعى للتشاور مع الجميع، لذلك فاللقاء مع تيار الوفاء ليس له علاقة بانتخابات 2010، إذ إن هذا الأمر لا يشغلنا في الجمعية.

صورة (9): من صحيفة الوسط، بتاريخ 28 أغسطس 2009م

الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة

العدد: 5321 | السبت 01 أبريل 2017م الموافق 04 رجب 1438هـ

السفير البريطاني: قلقون ممَّا تواجهه البحرين من إرهاب

قال السفير البريطاني لدى البحرين سايمون مارتن: «نحن قلقون مما تواجهه البحرين من الإرهابيين، وقد اتخذنا موقفنا بشأن ذلك، وذلك لا يقتصر على البحرين فقط وإنما حتى على الدول المجاورة، نحن نواجه تحدياً في تهديد الأمن ويجب أن نواجه التحديات معاً لأنّ الإرهاب لا صديق له، كما نرفض تهديدات إيران للبحرين ودول الخليج».

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عُقد يوم الخميس الماضي (30 مارس/ آذار 2017) بمقر السفارة البريطانية في المنامة.

وفي ما يتعلق بالهجوم الذي تعرضت له لندن مؤخراً أكد مارتن أن بريطانيا حصلت على دعم من العديد من الدول إزاء ما تعرضت له، مضيفاً أن الهجوم الذي قام به شخص بريطاني تلقى تعليمه في مدارس بريطانيا كان هجوماً على المجتمع البريطاني وعلى الديمقراطية في بريطانيا، مطالباً الجميع بالوقوف ضد الإرهاب.

صورة (10): من صحيفة الوسط، بتاريخ 1 أبريل 2017م

صورة (11): آية الله الشيخ محسن الآراكي

صورة (12): آية الله الشيخ عيسى قاسم

صورة (13): آية الله الشيخ عبدالجليل المقداد

صورة (14): سماحة العلّامة الشيخ عبدالأمير الجمري

صورة (15): آية الله الشيخ حسين نجاتي

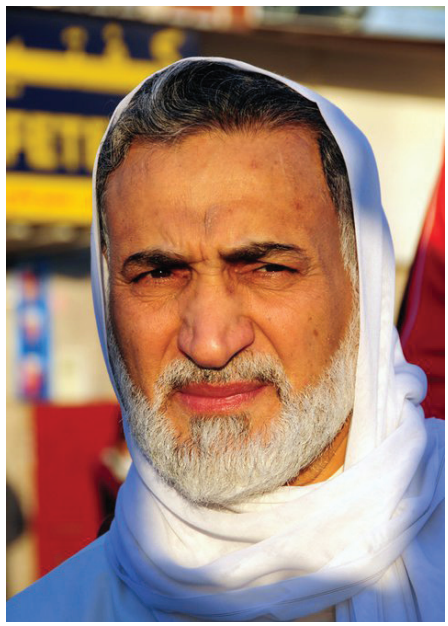

صورة (16): أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين

صورة (17): سماحة الشيخ سعيد النوري

صورة (18): سماحة الشيخ عبدالهادي المخوضر

صورة (19): أستاذ عبدالهادي الخواجة

صورة (20): أستاذ حسن مشيمع

صورة (21): فضيلة الشيخ علي سلمان

صورة (22): الشهيد القائد رضا الغسرة

صدر لدار الوفاء للثقافة والإعلام

سلسلة رجالٌ صدقوا:

١. هكذا عرفوه، الشهيد رضا الغسرة
٢. المؤمن الممهد، الشهيد علي المؤمن
٣. فخر الشهداء، الشهيد عبدالكريم فخراوي

سلسلة نهج الولاية:

١. العمل المؤسساتي في فكر الإمام الخامنئي
٢. الاستغفار والتوبة

سلسلة من داخل السجن:

١. يسألونك عن عاشوراء، محمد فخراوي
٢. الرحيل نحو الأبدية، الساعات الأخيرة للشهيد علي العرب قبل إعدامه، كمال السيّد
٣. الإسلام والعلمانية، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين

٤. تأملات في الفكر السياسي، الشيخ زهير عاشور

٥. التغيير في سبيل الله، الشيخ زهير عاشور

سلسلة تاريخ البحرين:

١. شهادة وطن، إفادات قادة الثورة المعتقلين وعذاباتهم

٢. آل خليفة الأصول والتاريخ الأسود

٣. الإبادة الثقافية في البحرين

٤. تيار الوفاء الإسلامي، المنهج الرؤية الطموح (هذا الكتاب)

كتب أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين:

١. الإسلام والعلمانية

٢. الجمري في كلمات أمينه وخليله

٣. القدس صرخة حق

٤. إضاءات على درب سيد الشهداء عليه السلام

٥. رؤية إسلامية حول الغربة والاغتراب

٦. كلمة الأستاذ في الذكرى الثامنة عشر للسيد أحمد الغريفي

٧. كلمة الأستاذ في استقبال شهر رمضان

٨. قراءة في بيانات ثورة الإمام الحسين عليه السلام

٩. الدولة والحكومة

١٠. الإنسان رؤية قرآنية - الجزء الثاني

١١. الإنسان رؤية قرآنية - الجزء الأول

١٢. في رحاب أهل البيت عليهم السلام

١٣. الشهادة رحلة العشق الإلهي

كتب أخرى:

١. قافلة الخلود - شهداء البحرين

٢. عاشوراء البحرين 2019

٣. كتيّب المقاوم العارف، الشهيد المقاوم أحمد الملالي

٤. عاشوراء البحرين 2018

٥. حصاد البحرين 2017

٦. عاشوراء البحرين 2017

٧. ذكرى استقلال البحرين بين الحقيقة والاحتلال البديل

٨. في رحاب مدرسة الإمام الخميني قدس سره
٩. المهدوية في الفكر الولائي
١٠. الحصاد السياسي 2016
١١. بريطانيا: تاريخ من الاحتلال والدعاء لشعب البحرين
١٢. ألم وأمل، السيد مرتضى السندي
١٣. ثورة 14 فبراير في البحرين خلفياتها ومجرياتها

كتب باللغة الفارسية:

١. تغيير در راه خدا (التغيير في سبيل الله)، الشيخ زهير عاشور
٢. بازخوانى خطبه هاى امام حسين (قراءة في بيانات ثورة الإمام الحسين)، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
٣. برآستان اهل بيت (في رحاب أهل البيت)، أستاذ البصيرة عبدالوهاب حسين
٤. رنج و اميد (ألم وأمل)، السيد مرتضى السندي
٥. گواه ميهن (شهادة وطن)، إفادات قادة الثورة المعتقلين وعذاباتهم
٦. تاريخ سياه آل خليفة (آل خليفة الأصول والتاريخ الأسود)

في العام 2009م، وُلِدَ تنظيم عقائدي وسياسي جديد من الوسط الجماهيري والشعبي، ومن رحم خط الممانعة في البحرين، قاده علماء وفضلاء أجلاء، وفي طليعتهم آية الله الشيخ عبدالجليل المقداد والأستاذ عبدالوهاب حسين، وقد ظهر هذا التنظيم للارتقاء بالعمل السياسي والجهادي في البحرين، وبناء تنظيم حزب اللّهي مقتدر في الساحة البحرانية، وإيجاد قيادات عقائدية منسجمة وقوية تأخذ على عاتقها الإنطلاق في عالم السياسة والثقافة والحقوق والإعلام وغيره بخطاب عقائدي وسياسي يقود الجماهير نحو الحصول على حقوقها التي أخذت في التقلّص بسبب مخططات النظام التخريبية الخطيرة وعدم نجاعة المنهج الأحادي، وحصر المعارضة في داخل المؤسسات المعترف بها رسمياً فقط.

دار الوفاء للثقافة والإعلام